


مطبوعات
مكتبة الملك فهد الوطنية
السلسلة الثانية
(٨٧)

# اقتصاد المعرفة اللغة والثقافة

تأليف
جلين وليامز

ترجمة
أ. د. جبريل بن حسن العريشي

مراجعة
د. جمال الدين محمد الغرماوي

الرياض
١٤٣٤هـ/٢٠١٢م




# اقتصاد المعرفة، اللغة والثقافة

# مطبوعات

# مكتبة الملك فهد الوطنية

## السلسلة الثانية (٨٧)

تعنى هذه السلسلة بنشر الدراسات والبحوث

في إطار علم المكتبات والمعلومات بشكل عام

# اقتصاد المعرفة، اللغة والثقافة

**The Knowledge Economy, Language and Culture**


تأليف

جلين وليامز

ترجمة

أ. د. جبريل بن حسن العريشي

أستاذ علم المعلومات - قسم علم المعلومات - جامعة الملك سعود

عضو مجلس الشورى

مراجعة

د. جمال الدين محمد الفرماوي

استشاري المكتبات و المعلومات بالفهرس العربي الموحد



مكتبة الملك فهد الوطنية

الرياض : ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م

ـة الملك فهد الوطنية، ١٤٣٣هـ

ـمة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

جلين

ـاد المعرفة، اللغة والثقافة/ جيلين وليامز؛ جبريل بن حسن العريشي؛ جمال
ـن محمد الفرماوي .- الرياض، ١٤٣٤هـ
ـس ؛ ٢٤سم .- (الثانية؛ ٨٧)
: ٩٧٨-٦٠٣-٨١٢٧-٠٣-٢

ـلاقتصاد المعرفي ٢- تقنية المعلومات ٣- اللغة أ. العريشي، جبريل بن حسن
ـجم) ب. الفرماوي، جمال الدين محمد (مراجع) ج. العنوان د. السلسلة
ـ ٣٠١.٢٤٣ ١٤٣٤/٢٧١٨

ـم الإيداع: ١٤٣٤/٢٧١٨
ـمك: ٩٧٨-٦٠٣-٨١٢٧-٠٣-٢



ـ ب : ٧٥٧٢
ـرياض : ١١٤٧٢ المملكة العربية السعودية
ـتف : ٤٦٢٤٨٨٨
ـكس : ٤٦٤٥٣٤١
ـوقع الإلكتروني : www.KFNL.gov.sa
www.KFNL.gov.s

# إهداء

إلى وطني الصغير أبي وأمي الحبيبين لو فعلت ما فعلت لن أبركما

لأنكما الوحيدان اللذان تعطيان دون أن تأخذا

إلى مملكتي الصغيرة زوجتي وأولادي كم أنا مدين لكم بحياتي

حبا ووفاء وتضحية

إلى وطني الكبير المملكة العربية السعودية

الولاء والحب لك يا وطني المعطاء

جبريل العريشي

# المحتويات

## قائمة الجداول

# قائمة الأشكال

# مقدمة المترجم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمدٍ وعلى آلـ
وصحبه أجمعين.. وبعد:

لم يكن يدور في خلدي، بصفتي أستاذًا لعلم المعلومات بقسم المعلومات
بجامعة الملك سعود، أن أتصدى لترجمة عملٍ فكري كبير خارج نطاق
التخصص الذي أعمل به منذ سنوات طويلة، وهو تخصص المعلومات. لولا
أنني وجدت نفسي، حين ألقيت نظرة طائرٍ على هذا الكتاب في لغت
الإنجليزية، أندفع نحو قراءته بروية وهدوء وشغف نابع من طبيعته المركبة
التي تجمع بين الاقتصاد والمعرفة والثقافة واللغة. وهي مباحث كنت قد
لامستها في سلسلة مقالات تعالج قضايا المعلومات واشتباكها مع كثير من
مسائل اقتصاد المعرفة واقتصاد المعلومات وإدارة المعرفة وعولمة الثقافة وتنمي
الموارد البشرية وتقنية المعلومات والاتصالات والثقافة والإعلام والرقمنـ
واللغة في عصر العولمة إلى غير ذلك من مسائل تتماس مع دائرة المعلومات
الواسعة.

ومن هنا قررت التصدي لترجمة هذا الكتاب لمؤلفه جلين ويليامز بعنوان
**The Knowledge Economy, Language and Culture** مساهمة مني في إثرا
المكتبة العربية بهذا النوع من التأليف المزجي لقضايا ومسائل لا تزال
تستأثر بأكبر نصيب من النقاش والمتابعة على الساحة العالمية والإقليمي
والعربية. ولهذا جاءت معالجة المؤلف لتلكم القضايا والمسائل عبـ
تخصصات كثيرة لكنها في الوقت نفسه منفصلة ومتمايزة بعضها عن بعض
مع عدم إغفال إبراز النواحي والخصائص المشتركة التي تضفي على تلك
القضايا الطابع التكاملي في التناول والتحليل.

لقد أفاض المؤلف في الحديث عن النهج الذي سار عليه في تناول موضوع الكتاب في التمهيد. ويتلخص هذا النهج أو المقاربة في إبراز التغيرات الحاصلة في حياتنا المعاصرة على الأصعدة كافة وخاصة ما أحدثته العولمة من آثار بعيدة المدى على المجالات كافة، وتحليل دور اللغة والثقافة في سبر أغوار تلك الآثار وبخاصة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتحول المجتمعي من الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد المعرفة ومن النظام الحكومي المركزي إلى النظام الحكومي اللامركزي، وظهور السلطات الإقليمية ودورها في التغير الاقتصادي وتداعياته ودور اللغة في الربط بين المكونات الثقافية والسياسية للاقتصاد وتحليل العلاقة بين اللغة والثقافة والثقة. وهكذا في نسيج فكري محكم البنيان يجعل من هذه المسائل والقضايا المتمايزة كلاً واحداً متكاملاً.

وإذ أقدم هذه الطبعة العربية لكتاب: **«اقتصاد المعرفة واللغة والثقافة»** إلى القراء والباحثين العرب عامةً وإلى المهتمين بقضايا اقتصاد المعرفة واللغة والثقافة في عصر العولمة وتقنية المعلومات بصفة خاصة، ليحدوني الأمل في أن يحقق هذا الكتاب الهدف الذي صدر من أجله.

والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل

**أ. د. جبريل بن حسن العريشي**

**التمهيد: Preface**

تموج حياتنا بتغيرات عميقة يصعب فهمها؛ فالعولمة قد تغلغلت فيها، كما غيرت التقنية الجديدة أسلوبنا في الحياة. وغالباً ما ينظر إلى هذه التطورات على أنها الفوائد التي تجنيها البشرية باعتبارها ثمرة للتقدم. وإذا نظرنا من منظور التاريخ نجد أننا كنا نعتمد دائما على العلم في سعينا لتحقيق هذا التقدم، وكنا نعتبر هذا العلم هو وسيلة الإنسان للسيطرة على الطبيعة. ومن جانب آخر هناك الآن إدراك متزايد بأن العالم يواجه كثيرًا من المشكلات تمتد من صدام الحضارات إلى تأثيرات ارتفاع درجة حرارة الكرة الأرضية global warming. وتعزى بعض هذه المشكلات إلى طريقة استخدامنا للعلم دون توجيه اهتمام كافٍ بما قد ينشأ عن ذلك من نتائج غير مقصودة.

والمجتمع نفسه يتغير نتيجة للتحديات التي تواجهه، وإن جزءاً من هذا التغير ينطوي على ظهور رؤى جديدة وكيف يعبر عنها في العلوم الاجتماعية. وهناك اثنان من قوى الدفع السائدة نحو التطورات النظرية للعلوم الاجتماعية. فمن ناحية هناك ادعاء بأن ما نعيشه اليوم يتضمن التغير من المجتمع الصناعي إلى مجتمع ما بعد الصناعي post –industrial society، ومن الحداثة إلى ما يطلق عليه الحداثة الانعكاسية reflexive modernity. ومع أنه لا يبدو واضحاً كيف نشأت هذه التغيرات من العولمة ومن التقنية الجديدة، إلا أن العلاقة بينهما قائمة ضمنياً. ومن ناحية أخرى، فإن عودة ظهور تيار النقد والتحليل في كتابات الفلاسفة الفرنسيين والعلوم الاجتماعية في حقبة الستينات من القرن الماضي والتي كان عنوانها ما بعد البنيوية post structuralism كان لها أثرها العميق بالقدر نفسه. ويرتبط ذلك بما بعد الحداثة postmodernism وكيف تضعف التحليلات

المصاحبة لها الفهم الراشد للإنسان كما تراه الفلسفة الإنسانية الديكارتية Cartesian humanism ، كما تضعف دور ممثلي المجتمع في إحداث التغيير.

واللغة ليست بعيدة عن مثل هذه التغييرات، فباعتبارها أحد مقوِّمات الحياة الاجتماعية، فإنها هي المقوِّم للتغيرات التي نعايشها وفي الوقت نفسه هي المقوِّم الذي تختار به طريقة فهم هذه التغيرات ومع ذلك، فإن تحليل دور اللغة في هذه التغيرات كان يجري بصورة متدرجة وانتقائية. وربما كان هذا مما لا يمكن تجنبه إذا أخذنا في الاعتبار كيف كان كثير من علماء العلوم الاجتماعية يتجاهلون اللغة عن قصد في تحليلاتهم، بينما كان كثير من علماء اجتماعيات اللغة sociolinguists يجاهدون للوصول إلى تواؤم مع المبادئ النظرية للعلوم الاجتماعية، وبالتالي يبالغون في التركيز على اللغة ككيان مادي وليس كشكل أصيل في العملية الاجتماعية وممارسة الحياة الاجتماعية.

تلك هي التغيرات التي يسعى هذا الكتاب إلى سبر أغوارها. وفي هذا الإطار فإنه يتعرض لطائفة من العلوم تشمل علوم الاجتماع واللغة والاقتصاد والعلوم السياسية. ويعد هذا أمرًا ضروريًا إذا كنا نريد فهم الطبيعة الاجتماعية للغة. وهذا يعني أن جميع هذه التخصصات ترتبط بالمجتمع حتى ولو كان ذلك الارتباط يحيل إلى أعماق وإلى رؤى مختلفة. ويتضمن ذلك ضرورة التمييز بين اللغويات الاجتماعية sociolinguistics، وبين علم الاجتماع اللغوي Sociology of language.

والتركيز الرئيسي في هذا الكتاب هو على اللغة، والثقافة، والاقتصاد. فلقد كان هناك إدراك قديم أن الأمور الاقتصادية تتغلغل وتتحدد في

التعبيرات والمصطلحات السياسية والاجتماعية. ومع ذلك فإن دور اللغة والثقافة في النشاط الاقتصادي لم يلق الاهتمام الكافي بعد، فإن معظم العمل الذي أنجز حتى الآن قد يرجع إلى علماء الاقتصاد والاجتماع والأنثروبولوجيا من المهتمين باللغة. غير أن هذا يتعرض الآن للتغير السريع كنتيجة لفهمنا لطبيعة العمل في اقتصاد المعرفة.

وفي حين أن معظم حركة العمل في الاقتصاد الصناعي تعتمد على عمل أفراد يعملون منفصلين عن بعضهم البعض، فإن جوهر العمل في اقتصاد المعرفة يقوم على التفاعل المتبادل وعلاقته بإنتاج المعرفة. ولا يعني هذا أن المعرفة لم تكن موجودة في الفهم السابق لطبيعة النشاط الاقتصادي، ولكن ذلك يعني أنه قد حدث تغير في الرؤية، فأصبح العمل الجماعي هو الأساس وهو الذي حثنا الآن على التركيز على اللغة في مجالات العمل، وهو الذي جعلنا ندرك أن التفاعل البناء يعتمد على اللغة والثقافة، وأن فريق العمل الناجح هو الذي يحرص على الفهم المشترك بين كل أعضائه. ومن المحتمل أن يكون هذا الفهم هو الذي يكمن وراء الدعاوى المتكررة بأن المميزات التي عادت على أوروبا من اقتصاد المعرفة كانت بسبب التنوع اللغوي بين شعوبها.

يتمحور هذا الكتاب حول تفصيل موضوعات متعددة تساهم في فهمنا لدور اللغة في المجتمع وبصفة خاصة علاقتها بالنماذج الجديدة للعمالة.

فالفصل الأول يضع الملامح الأساسية للتغير، ويتناول الجدل القائم المتعلق بفهمنا لهذه الملامح، ويشمل ذلك الانتقال من الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد المعرفة، ورصد طبيعة اقتصاد المعرفة، وهو ما يسمح بتوضيح الدافع وراء ما يليه من فصول.

إن من أهم التأثيرات الواضحة للعولمة هو كيف أنها غيرت هيكل الاقتصاد، وكيف قوضت بذلك دور الدولة في الاقتصاد. وهذا هو موضوع الفصل الثاني. وبافتراض لكيفية قيام الدولة بدور بارز في بناء هيكل اللغات على شكل كيانات مادية objects، وكيف تضمن هذا دور اللغة في الاقتصاد؛ فمن المفهوم أن هذه التغيرات كان لها أيضاً تأثيرها على العلاقة بين اللغات المختلفة، وفي قول أكثر دقة بين المجموعات اللغوية. ولقد كان هذا هو التأكيد السائد في أغلب الكتابات التي اضطلع بها باحثو اللغويات التطبيقية applied linguists في مجال اللغة والعولمة. ومع ذلك فإن هذا الفصل يحاول أن ينتقل بالتحليل إلى مدى أعمق بدمج قضية التغيير الذي حدث في الكيانات اللغوية language objects مع فهم أعمق للعملية الاقتصادية.

إن أحد النقاشات البارزة حول النشاط الاقتصادي يدور حول التركيز على عامل الثقة، ويركز الفصل الثالث على تحليل العلاقة بين اللغة والثقافة والثقة. إن إحدى المشكلات التي تطرحها الدراسات المبكرة في علم اجتماع اللغة هي أنها كانت تقوم على أساس منظور تفهم من خلاله الهيئة البشرية كنتيجة لوضع الأشخاص في البنية الاجتماعية، ودارت نقاشات مماثلة حول العلاقة بين التنظيم المؤسسي والثقة والديمقراطية. وما إن استبدل: بتلك الرؤية التركيز على الهيئة البشرية كواحدة من مقومات الممارسة الاجتماعية، فإنه أمكننا حينئذ فهم العلاقة بين اللغة والثقافة ودورهما في بناء الثقة.

وإذا كان هناك من يرى أن دور الدولة في الاقتصاد يتغير، وإذا كنا نواجه ظهور طبقات متعددة للسلطة تزداد فيها أهمية دور السلطة الإقليمية

فإن هذا يطرح سؤالاً حول دور كل من اللغة الإقليمية والثقافة في الاقتصاد. وهذا ما يتناوله الفصل الرابع وذلك بتحليل مفهوم نظم الإبداع الإقليمية، وهو يناقش التوجه نحو عدم تهميش دور اللغات الإقليمية

ويتغير مستوى التحليل في الفصل الخامس الذي يبحث في إظهار الإطار التشغيلي operational framework لاقتصاد المعرفة. ويجري فيه التركيز على العمل الجماعي وعلاقته بتطوير معنى مشترك بين أعضاء الفريق الواحد. ويتعرض النقاش لكيفية انتقال مفهوم مجتمعات الممارسة إلى المقدمة. ونقود القارئ في هذا الفصل خلال مناقشات لهذا المفهوم بمزاياه ومشكلاته، وهو المفهوم الذي كان له تأثير عميق في السنوات الحديثة.

وحيثما يخلص الفصل الخامس برؤية نقدية ترى أن المشكلة الرئيسية في مفهوم مجتمعات الممارسة تكمن في عدم قدرته على إظهار كيف يتحول المعنى المشترك إلى إجراء operationalised، فإن الفصل يتعرض لهذه القضية، والقضية الرئيسة في مواجهة كهذه: الإدراك بأن كثيرًا من سلوكياتنا لا تقوم على العقلانية rationalization، ولكنها تقوم على الممارسات الاجتماعية والمعرفة الصامتة tacit knowledge. فنحن لا نستطيع التفكير والتأمل في كل كلمة ننطقها، مما يعني أن استخدام اللغة نفسه نوع من الممارسة الاجتماعية التي يكون للعقلانية فيها دور متواضع نسبياً. وهذا يسوقنا إلى مناقشة صلاحية العمل في إطار لغات متعددة working multilingually لأجل الإبداع مع البرهنة على أن الانعكاسية التي تنطوي عليها الممارسة الاجتماعية تزداد عند ما نواجه أكثر من لغة واحدة.

ويتناول الفصل السابع كيف غيرت التقنية الجديدة من الهيكل التنظيمي للاقتصاد. وفي نقاشنا لهذا الموضوع، فإننا نركز على الاقتصاد

الثقافي، وعلى كيفية تحويل المواد التي لها قيمة تجارية محدودة إلى سلع تجارية باستخدام التقنية الجديدة، فمقتنيات المتاحف يجري تحويلها إلى صورة رقمية وتوزيعها في إطار جديد تماماً، إطار يضيف ميزات أساسية لشركات الإعلام الإقليمي في مواجهة التحول من الأنشطة الإعلامية التقليدية إلى الأنشطة التي تعتمد على الوسائط المتعددة multimedia، وهو تطور يحرص على وجود هياكل تنظيمية جديدة وعلى توجهات جديدة نحو قطاع من المؤسسات.

ويتيح الفصل الثامن الفرصة لجمع المناقشات المختلفة التي وردت في الفصول السابقة، فهو يلقي الضوء على طبيعة التغيرات في اللغات والتي تتبع من فهمنا للتغير الاجتماعي والاقتصادي، كما يوضح كيف أن هدف المحافظة على التنوع اللغوي هو واحد من ضمن ما يتحقق من أهداف وذلك من خلال الأشكال الجديدة للحكم والمشابهة لتلك المطبقة في الاتحاد الأوروبي. وينبغي أن يكون هناك كثير مما يقال حول هذه التطورات بواسطة أولئك الذين يهتمون بتحليل اللغة بصفتها ظاهرة اجتماعية، ولكن البطء هو ديدنهم في مواجهة هذا التحدي.

# الفصل الأول

# التغير واقتصاد المعرفة

# التغير واقتصاد المعرفة

**المقدمة:**

كما يدل العنوان، فإن تركيزنا في هذه المناقشة سيكون على العلاقة بين اللغة والثقافة واقتصاد المعرفة. ويتضمن ذلك الارتباط مع طائفة من التخصصات تشمل علم الاجتماع والاقتصاد وعلم اللغة بالإضافة إلى التعليم و قطاع الأعمال. والتوجه السائد حتى الآن هو التعامل مع هذه المجالات من المعرفة ككيانات مستقلة لم تستكشف العلاقة بينها بعد على نطاق واسع. ومع ذلك فهناك وعي متزايد باتجاهين مناسبين:

**الأول:** أن هناك درجة من التشابه في كيفية خضوع التخصصات المناسبة لإعادة التوجيه الوجودي في السنوات الأخيرة.

**الثاني:** أن هناك علاقة بين النظرية والظروف الاجتماعية السياسية التي نشأت فيها هذه النظرية.

ودعنا نبدأ بالنقطة الثانية. فقد نشأت العلوم الاجتماعية في الوقت نفسه الذي عرفت فيه الدولة الحديثة وكانت إلى حد كبير نتاجاً للفكر الديكارتي. يضاف إلى ذلك أن هناك علاقة مباشرة بين الدولة وبين مفاهيم العلوم الاجتماعية، ولذا فقد كان لكل دولة مجتمعها، واقتصادها وثقافتها ولغتها الواحدة. وهذا يرجع – إلى حد كبير - إلى الدور الذي تؤديه الدولة في تنظيم المؤسسات الاجتماعية، فقد نظمت الدولة أغلب أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وذلك في سعيها لخلق تجانس بين مواطنيها. وفي حين تتبنى كل دولة طابعها الفريد، إلا أنها تتوافق أيضاً مع مفهوم "العالمية" universalism الذي يمليه خطاب التنوير.

وهذا الاعتقاد يفسح مجالاً لتوجهات جديدة إلى حدٍ ما كنتيجة لأسلوب العولمة في تقويض مقومات الدولة البارزة وسلطتها وسيادتها. وتسمح التوجهات النظرية الحديثة بدور متزايد للتعددية الثقافية وبدرجة أكبر من المرونة فيما يتعلق بالهوية الثقافية والجماعات الثقافية الاجتماعية.

وقد تعرضت كل العلوم الاجتماعية في السنوات الخمس والعشرين الأخيرة لإعادة تحوير وجودي جوهرية. وهناك ثلاث قوى رئيسة محركة لهذا التغيير.

**أولاً:** قوة ما بعد البنيوية Post- structuralism وما يرتبط بها من وعي وإدراك الطبيعة الصامتة tacit-nature للمعرفة.

**وثانياً:** كيف تقوض العولمة العلاقة بين الدولة والمفاهيم النظرية.

**وثالثاً:** توافق ذلك مع الانفصال الواضح بين النظرية والبحث التجريبي. وقد أدى هذا إلى تغييرات جوهرية، حيث وضعت الفرضيات التي قامت عليها الفلسفة الديكارتية موضع تساؤل. وكان هذا محل اهتمام فروع العلوم التي اتجهت إلى وضع عقلانية الفاعل الإنساني في قلب إشكالياتها النظرية، وأدى ذلك إلى تحولات جوهرية.

ففي علم الاجتماع هناك تحول عن نظرية البنية والوظيفة Structure and function أو نظرية البنية والفعل Structure and agency إلى شأن يتعلق بالممارسة الاجتماعية. وفي علم الاقتصاد فإن نماذج التوازن الخطية التي تدور حولها المناقشات الكلاسيكية المحدثة Neoclassical قد أدت إلى رؤى مختلفة تشمل علم الاقتصاد التطوري Evolutionary economics ومداخل أخرى تركز على مركزية رأس المال البشري، وعلى العلاقة بين رأس المال

الثقافي والاجتماعي. وفي علم اللغة فإن هناك تحولاً من التركيز على التركيب النحوي إلى التركيز على دلالات الألفاظ، ومن التركيز على اللغة نفسها إلى التركيز على التأثير والخطاب. وأصبحت مفاهيم مثل مفهوم "إستراتيجيات التواصل" Communication strategies تتضمن الآن تحديدًا ثقافيًا بدلاً من تقرير عقلاني، وأصبحت أكثر ارتباطًا بمفهوم التعلم بالممارسة الذي يحتم الاعتماد على مفهوم ديناميكي. وعلم النفس هو الآخر عرضة للتنقية وبصفة خاصة كنتيجة لتأثيرات مدرسة لاكان Lacanian وكنتيجة لتأثيرات أخرى لم يعد التفكير يُفهم باعتباره عملية ميكانيكية تتم طبقًا لبرامج من الإجراءات أو القواعد أو التعليمات، بل أصبح يتضمن تركيزًا عاليًا على المرونة. إن مفاهيم مثل الهوية أو السلوك أو الحافز لم تعد تفهم على أنها آثار لمحددات ذات الإنسان العاقل ولكنها تفهم الآن على أنها جزء من تحول الفرد إلى موضوع للخطاب (Williams, 1999). وإلى حدٍ ما فإن اللغة تتقارب الآن مع عناصر مجموعة العلوم الاجتماعية.

وتتداخل هذه التطورات مع ثلاث ظواهر حديثة لها تأثير عميق على كيفية فهمنا للمجتمع: العولمة، والتقنية الجديدة، والحداثة: فالعولمة تعيد ترتيب العلاقات بين الأنظمة السياسية الحاكمة وعلاقتها بالنشاط الاقتصادي، والتقنية الجديدة لها تأثيرات صامتة مهمة على الاتصالات ودورها في طائفة من الممارسات المختلفة. يتداخل هذان التطوران مع الظاهرة الثالثة التي تتشكل من التغيرات الحادثة في طبيعة وتنظيم المجتمع. هذه هي المباحث الثلاثة التي ستنال اهتمامًا كبيرًا في نقاشنا التالي: فالهدف من الفصل الأول هو التفصيل لكيفية فهم علماء العلوم الاجتماعية للتطورات الحديثة، وبالتالي وضع سياق للمناقشة اللاحقة.

### الدولة الوستفالية Westphalian State [1]:

ما يعرف بالدولة "الوستفالية" Westphalian State كمصطلح، يدل على الدولة ذات السيادة، والذي يتميز بالتطابق القومي بين المجتمع والدولة القومية. فكانت كل دولة تتشكل داخل حدود إقليمية واضحة، يوجد فيها مجتمع واحد واقتصاد واحد وسوق عمل واحد. وقد شمل المجال السياسي في الدولة جماعات اجتماعية تم تشكيلها حول النشاط التنظيمي للدولة. وتبنى الدولة لخدمة وحماية مصالح مواطنيها والتي كانت تضطر إلى صوغها في معنى قوي لجماع الشعب. وكانت المشكلات تصاغ بلغة حق الجماعة في التدخل في قضاء الأفراد أو القضاء الخاص بدعوى أنه مسموح للفرد فقط بما لم يجر منعه، أو بدعوى التمييز بين ما هو قانوني وما هو أخلاقي. وفي الوقت نفسه أنشأ القطاع السياسي جماعة داخل إطار البعد السياسي وذلك في مواجهة مجموعة " الغرباء ". وهكذا انتقل الاهتمام من المشكلات التنظيمية الداخلية والمحتوى السياسي إلى الجماعة نفسها وإلى تعريف هذه الجماعة، بحيث أصبح الاهتمام ينصب على الانتماء والهوية.

وتنطوي هيمنة الحديث على معادلة التقدم والتطور بما يطلق عليه اسم " الحداثة " Modernization. والتي تجسد الأداة التي تحقق كل صور التطور، تلك الأداة التي تقود عملية بناء المجتمع المثالي الذي تترسخ فيه أسس الحياة الكريمة لكل المواطنين الصالحين. وقد حل في هذا المجتمع السياسي محل الدين المقدس كتعبير عن المقدس في الحياة الاجتماعية". أصبح المجتمع ميداناً للصراع الاجتماعي بين الماضي والمستقبل، وبين العرف والمصلحة، وبين الحياة الخاصة والحياة العامة.

---

(١) تم اشتقاق هذا المصطلح من مضمون اتفاقية وستفاليا Westphalian treaty عام ١٦٤٨م التي أعطت حق السيادة للدولة القومية nation state بناء على قواعد القانون الدولي

كان هناك إحساس قوي بالعالمية universalism يصاحب ظهور الدولة الحديثة. ويتعلق هذا الإحساس بالتصور الذي ينتشر في أوربا، ويعتقد أن ثمة نمطًا خاصًا بالتنمية أو التطور يعد معياراً لكل تطور تاريخي. وازداد الاعتقاد بأن العالم إنما تم تنظيمه بواسطة الدولة التي يتشكل منها هذا العالم. تلك الدولة التي تكونت حول الاعتقاد بأنه يمكنها القضاء على كل ما يعوق التقدم من خلال صك التشريعات القانونية اللازمة. تحقق هذا التقدم باستخدام العلم الذي يستطيع الإنسان أن ينشره لكي يسيطر على الطبيعة ويستغلها لغاياته الخاصة، فالعلم والتقدم أصبحا لا ينفصلان عن الدولة، وأصبح التقدم مواكبًا باطراد للتطور الاجتماعي والسياسي المحتوم.

وعلى الرغم من أن كل دولة قومية nation -state ترغب في أن تقدم نفسها أنها دولة مستقلة لها تاريخ متفرد، إلا أن هذه الدولة القومية كانت منذ عصر التنوير هي المروِّج للقيم العالمية. ولهذا نرى اختلافاً كما نرى تماثلاً بين الدول القومية الحديثة. فعلى الرغم من أن كل دولة تؤكد على ثقافتها الخاصة إلا أن اعتماد نموذج كلاسيكي للدولة قد تضمن تناسقاً وضعت وفقاً له ملامح ثقافة باعتبارها نموذجاً ثقافياً عاماً. ومن المدهش أن هناك تصويرات مختلفة لهذا الواقع، ترى أن الدولة القومية هي بناء 'متخيَّل' (Aanderson, 1991)، والمتخيل ليس موصولاً بحتمية عرقية، ولكنه موصول بممارسات يمكن تحديدها وبخاصة ممارسات اللغة. وفي هذا الصدد فإنه يرتبط بطريقة كتابة التاريخ لهذه الممارسات.

وفي هذا الإطار من المتصور أن كل ما سيقال عن أي جزء من أوربا سيكون قابلاً للتطبيق على كل أوربا. ومع ذلك فهناك اختلافات داخلية، وتعطي العلاقات بين ما هو عالمي وما هو محلي هذه الاختلافات بيناتها

المتميزة ويوجد هذا الشد بين العالمي والمحلي؛ لأن هذه الأمور أبنية تاريخية يتجلى فيها هذا الشد، وهي لم تنشأ في التاريخ القريب أو في أحد المجتمعات المعروفة، ولكنها نشأت كوسائل فردية لإنشاء جماعات إنسانية مختلفة متفاعلة مع جماعات أخرى داخل دينامية، حيث تضمن العلاقة مع الآخرين أصالة كل جماعة عند المقارنة. وهكذا فإن معنى مفاهيم "القومية" و"الأقليات الوطنية" يختلف فهمه اختلافاً كبيراً بالرغم من أن الخطابات التي تنشئ تلك المفاهيم تبدو "طبيعية" لجموع المواطنين.

إن العضو الشرعي في المجتمع السياسي هو المواطن، ولكن العلاقة بين المواطن والبعد الوطني لم يُعبر عنها بشكل مباشر قط. ومع ذلك فإن المساحة الشاغرة التي تبين المجال السياسي والخاص تقدر فعلاً العلاقة بين الدولة والثقافة بطريقة تضفي الشرعية على ما هو سياسي وما هو خاص. وهنا فإننا نواجه التمييز بين الدولة والمجتمع المدني وهو الأمر المحوري في السياسة الراديكالية، كما إنه المكان الذي نواجه فيه العلاقة بين الفرد والدولة، وكيف أن هذه العلاقة تستمد شرعيتها من خلال البناء الاجتماعي للأمة.

إن بناء مواطنة متجانسة تضمن صياغة وبث ثقافة متجانسة توارثتها الأجيال عبر لغة واحدة. وتنشأ اللغة كموضوع محدد داخل التكوين المنطقي الذي يربط بين أمة ودولة متضمناً الهيكل المؤسسي الذي يمكنه إضفاء الشرعية على الخطابات المتداولة، أو نزع الشرعية عنها، والذي له الحق في الحديث حول قضايا معينة وعن دور اللغة كموضوع في هذا الحديث. إن قضية ما هو لغة وما ليس بلغة هي قضية سياسية تنظر إلى الناطقين بلغة الدولة وغير الناطقين بها باعتبارهم رعايا سياسيين وهذه

مسألة تتعلق مباشرة بوضع الحدود. ومن منظور التاريخ؛ فإن الدول قعّدت لغتها والتي تدعم بها خصوصيتها بينما تظهر تفاصيل الفروق بينها وبين غيرها من اللغات. وتنشأ العلاقة بين اللغة وبين الأرض التابعة للدولة في مفهوم أحد أبناء البلاد الأصليين autochthony، حيث يصبح فيه الحد المكاني أيضاً هو الحد الذي يميز ضمير جماعة المتكلمين "نا" من أصحاب اللغة الواحدة عن ضمير الغائب الجمع "هم" من الناطقين بلغات أخرى. ومن الجائز أن يكون هناك " ناطقون آخرون بلغة أخرى" داخل حدود الدولة إلا أن مفهوم أصالة المواطنة يتضمن المطالبة بالحقوق في الأرض باسم الجماعة اللغوية. وحيث إن اللغة الأصلية هي لغة الدولة أيضاً فلا مشكلة؛ فالمواطن أيضاً أحد الرعايا الذين ينتمون إلى الجماعة اللغوية التي يطالب أصحابها بأرض أصلية Autochthonous territory.

لقد ظهر الاقتصاد الصناعي في الوقت نفسه الذي ظهرت فيه الدولة الحديثة وتأثر بها تأثرًا كبيرًا. وكان نتيجة ذلك أن ساد المجتمع الصناعي وما صاحبه من التفرقة بين الطبقات الاجتماعية، وقد تشكلت الطبقات الاجتماعية والدولة القومية معاً (Mann, 1993)، واندمج الأفراد في مؤسسات المجتمع الصناعي بصورة أثرت على هوياتهم وعلى إحساسهم بالوجود في هذه الحياة، وانحاز الفرد إلى أشكال جمعية للوعي والإدراك. ومثلت الدولة الشكل المتكامل للوعي الاجتماعي لمواطنيها والذي يقوم بربط الطبقات الاجتماعية بالقومية. وأدى ظهور الحركات الاجتماعية – التي ظهرت كرد فعل لأثر الطبقات الاجتماعية الناشئة – إلى سلسلة من الإصلاحات الاجتماعية التي أدت بدورها إلى تعزيز دور الدولة في تنظيم المجتمع. وفي بعض الأوقات التي كانت فيها السلطة المركزية تشعر بتهديد من لغة إقليمية لبعض هذه الحركات الاجتماعية، فإن هذا كان يؤدي إلى حث

الجهات المسؤولة في الدولة على استكشاف طرق جديدة لتعزيز العملية التعليمية من خلال استخدام لغة الدولة، وحينئذ يجري محاصرة لغات الأقليات في قطاعات خاصة.

كانت هناك سلطة تشريعية مركزية تهتم بتعزيز قدرة الدولة على حماية اقتصادها وسوق العمل بها. وكان من سمات هذه العملية خلق حماية اجتماعية ترتكز على الدولة القومية (Barbier, 2008). فكانت الدولة تقوم بحماية سوق العمل بها بوضع قيود على تدفق العمالة الوافدة من خارج حدود الدولة. وفي الوقت نفسه فإنها عوضت بمحيطها الداخلي عن الضرر النسبي العائد على اقتصادها من خلال سياسات تنموية متنوعة، وكذلك من خلال الاستخدام الانتقائي للحماية الاجتماعية. وقد قامت دول أوربية كثيرة بمد مصالحها الاقتصادية إلى مناطق في دول العالم الثالث لاستغلال الموارد الأولية في هذه الدول، ولاستخدام العمالة المتاحة بصورة تخدم توجهاتها الاقتصادية، حيث يستخدم السكان في هذه "المناطق" كجيش احتياط للعمل.

وفي داخل هذا السياق فإن العلاقة بين كيانات مثل: اللغة والقومية والاقتصاد والمجتمع تكون متوازنة، كما تنحو الممارسات التطبيقية المتعلقة بالنظم والقوانين نحوها في هذا التوازن. ويسود التوجه في المجتمع الصناعي نحو قيام الدولة باستيعاب الوافدين الجدد وترك الأبعاد اللغوية والثقافية للمجال الخاص. وهذا أدى إلى نوع من التكييف في العلاقات العرقية الناشئة. وبالمثل فإن العلاقة بين وظيفة الرجل والمرأة وبين البيت والمجتمع الصناعي قد رسخت.

ومن العجيب أن الفهم السائد للعلاقة بين اللغة وبين نظام الحكم تركز

على الدولة أحادية اللغة، وهذا لا يعني إنكار أن بعض الدول تضفي شرعية لأكثر من لغة واحدة، ومع ذلك فإنه في هذه الحالات يجري اعتماد لغة الدولة بالإضافة إلى لغة أو أخرى مما أصبح يطلق عليه لغة مشتركة lingue franche. وعوملت هذه اللغات المشتركة باعتبارها الوسيلة التي يمكن لأعضاء جماعات لغوية مختلفة بها التواصل فيما بينهم بالرغم من عدم معرفتهم باللغات الأصلية لهذه الجماعات. ويرجع هذا للأنشطة الاستعمارية للدولة التي كانت لغتها السائدة تفرض على أبناء المجتمع المستعمر. استخدمت هذه اللغات في التواصل الدبلوماسي، وغالباً ما كانت تستخدم للتواصل بين الطبقات الحاكمة في هذه الدولة. وقد كان نظام التعليم في ذلك الوقت يسمح بتدريس هذه اللغات للطبقات العليا على الأقل وذلك في أغلب هذه المجتمعات التي كانت مستعمرة، كما ميزت هذه اللغات المشتركة مناطق محددة أو مناطق نفوذ بحيث إن كل لغة مشتركة تتجه نحو بسط سيطرتها الإقليمية على منطقة لا تزاحمها فيها أي لغة مشتركة أخرى، ومرة ثانية فإن هذه التوسعات الإقليمية كانت متوازنة.

**العولمة واقتصاد المعرفة:**

لقد أدت الأزمات الاقتصادية الحالية إلى وضع العولمة وآثارها في بؤرة الاهتمام، مفجرة بذلك مناقشات واسعة حول خصائصها. فهناك من يقولون إن العولمة وظهور أنواع جديدة من الرأسمالية في صورة ما يعرف باسم اقتصاد المعرفة يسيران جنبًا إلى جنب (Jessop, 2002). إلا أن العلاقة بينهما ليست واضحة المعالم. ومن ناحية أخرى فإن العولمة تعني في الأساس تحرير الاقتصاد والأسواق بينما اقتصاد المعرفة يركز على ازدياد دور المعرفة في الأنشطة الاقتصادية. وليس بالضرورة أن يكون هناك علاقة بينهما باعتبار

أن الإستراتيجيات المصاحبة للاقتصاد القائم على المعرفة عالمية بطبيعتها (Jessop, 2004). ومن جانب آخر فإن كلتا الظاهرتين ترتبطان بدور التقنية الجديدة في النشاط الاقتصادي. يضاف إلى ذلك أن اللاعبين الرئيسيين في نهج العولمة هي المؤسسات الدولية متعددة الجنسيات التي يمكن القول إن نشاطها يركز على اقتصاد المعرفة. ومن المؤكد أن ظاهرتي العولمة واقتصاد المعرفة متلازمتان في النمو الاقتصادي المعاصر، ولكن يصعب تحديد سبب العلاقة بينهما، ومع ذلك فهناك حاجة لمناقشة كل من الظاهرتين.

ويمكن فهم العولمة بأنها ظاهرة اقتصادية وثقافية محددة نبعت من التغير. ومن جانب آخر فإن مفهوم العولمة يستخدم أيضاً لتحليل العالم المعاصر، مما يسمح بالنظر في عمليات جديدة ومتجددة، أو كيف تنظم الحياة الجماعية أو تقوض. وببساطة فإن العولمة تشير إلى أثر تحرير الاقتصاد في العلاقة بين الدولة والنشاط الاقتصادي وبصفة خاصة التجارة. أما كيف حمى التنظيم الذي تبنته الدولة "الوستفالية" (الدولة ذات السيادة) أسواق العمل الداخلية والاقتصاد ومصالح المواطنين كما أوضحنا سابقا، فهو على النقيض من العولمة التي يؤدي تحرير الاقتصاد المصاحب لها إلى تقليص دور الدولة.

وفي طرح أكثر تعقيداً، فإن العولمة قد أعطت قوة دافعة للأفكار الخلاقة التي تضمنت توحيد الأسواق على نطاق عالمي مع حرية دوران رأس المال بما يسمح للمؤسسات التجارية بـ توطين أنشطتها في أي مكان في العالم كدالة لمصالحها الاقتصادية. وهي تخلق فضاءً اقتصاديا عالميًا متساندأ للرأسمالية، ترتبط بداخله أسواق عالمية مفتوحة بسلطة المال حتى

الآن، لا تعوقها القيود السياسية. وفي هذا الصدد فهو يتضمن تجريد العالم من المؤسسات (نزع المأسسة) من خلال أثر القوى الاقتصادية. ولهذا آثار عميقة بالنسبة للغة والمجتمع وللعلاقة بينهما. كما ينطوي على الانتقال من الليبرالية إلى الليبرالية الجديدة. ومن الضروري أن نعرف أن الليبرالية الجديدة ليست نموذجًا علميًا ولكنها مشروع سياسي يهتم بالتغيرات المؤسسية، كما أنها ليست خطاباً موحداً يسود على مستوى العالم. وبصورة عامة فهي تتضمن البعد عن مدرسة كينز (*) Keynesian إلى مدرسة علماء الاقتصاد الذين يعتقدون في سطوة النقود monetarists، كما أنها تركز على نوع التغيرات المؤسسية والسياسات المتعلقة بها واللازمة لحل المشكلات والمصاعب المختلفة التي تتعرض لها الاقتصادات السياسية الوطنية من جراء العولمة الاقتصادية. ويؤكد باربييه (Barbier, 2008) أن هناك معتقدين رئيسيين نابعين من الليبرالية الجديدة. **الأول**: ضرورة تقليل أثر الحكومات السلبي على الاقتصاد وذلك بتقليل حجم مشاركة الحكومات في النشاط الاقتصادي وضبط الميزانيات وخفض التضخم، **والثاني**: ضرورة استخدام الموارد التي تم تحريرها؛ وذلك لزيادة القدرة على المنافسة من خلال إعادة الهيكلة التي تحقق إدارة سلسة للنشاط الاقتصادي.

وكخطاب سياسي، فإن الليبرالية الجديدة تنطوي على الأمرين الأساسيين في الحجج الليبرالية التقليدية - ففي الجانب الأول هناك اقتصاد قائم على الفردية والأنانية والمصلحة الشخصية، وفي الجانب الآخر هناك المجتمع المدني المتواصل والمترابط. فالمجتمع والاقتصاد ينقسمان إلى شقين

(*) نسبة إلى عالم الاقتصاد البريطاني جون ماينارد كينز (١٨٨٣ - ١٩٤٦) نادى بضرورة توسع الدولة في الانفاق على المشروعات العامة، بغية القضاء على البطالة (المترجم)

منفصلين من التوجهات ولكنهما مرتبطان في الوقت نفسه؛ فالتوجه الأول يرى أن السوق يتشكل ككيان شبه طبيعي له قوانينه وضوابطه الخاصة، بينما التوجه الثاني يرى أن الأفراد ينخرطون في علاقات اقتصادية لا تختلف عن عضوية في أي جمعية بعينها؛ بالإضافة إلى أنه يرى أن الفرد هو الواقع الوحيد الذي يمكن ملاحظته والذي يمكن أن نشير إليه عندما نرصد المجتمع. ومع ذلك تعبأ السلطة لترشيد ما يقرره المواطنون، لكن إذا كانت قراراتهم غير خاضعة لهذه القيود، فإن الفرد يكون حراً اجتماعياً في الاختيار من عدة بدائل كدالة لقراره المتعلق بنتيجة ذلك الإجراء. ويكافأ الفرد أو يعاقب بناء على أدائه؛ فيكون الشخص الجدير بالثقة هو الذي يكون أداؤه داعمًا لأداء هذه السلطة، وعلى هذا النحو فإن الفرد المقصود هو الكيان صاحب الهوية الشخصية.

ومن ناحية أخرى، يُتصور المجتمع كمجموعة من الأفراد، لكل منهم مصالحه التي يسعى لتحقيقها، وهؤلاء الأفراد ينخرطون أيضاً في إطار من العلاقات الاجتماعية التي تعطي الخصوصية لأي مجتمع مدني محلي، وتؤدي هذه العلاقات الاجتماعية إلى الاندماج بين أبناء المجتمع الواحد بعكس حركة السوق التي تفرق بينهم. وإذا ركزنا على عمليات السوق كتعبير عن عقلانية الفرد، وكتعبير - في الوقت نفسه - عن التراجع الحادث لدور الحكومة والدولة، فإن هذا يحمل مفهوم الديمقراطية باعتبارها تعبيراً عن إرادة الشعب الذي يتشكل من كل الأفراد. وإذا كان هذا الطرح يحمل في طياته معنى المعيارية أو التطبيع normativity، إلا أنها معيارية تختلف عن تلك المصاحبة للطابع المؤسسي (المأسسة). إن لم يكن سوى التركيز هنا على العقلانية.

إن العلاقة المفترضة بين الخطاب المحافظ جداً والذي تمثله الليبرالية الجديدة وبين العولمة كعملية مستمرة تشكل تحديًا للمحللين الذين يجدون صعوبة في التعاطي مع خطباء السياسة، بينما هم مضطرون في الوقت نفسه لمجابهة واقع العولمة. وهم يستطيعون بسهولة نقد الخطباء السياسيين ولكن دون إعطاء بديل حقيقي أو يمكنهم السعي للدخول في محيط العولمة مع تقديم نوع من التنقيح للخطاب السياسي. وفي هذه الشريحة التي تنتهج الإستراتيجية الثانية فإن التوجه يكون بإدراك دور العولمة في زيادة الفرصة لخلق الثروة، مع فتح حوار حول أهمية إعادة النظر في توزيع تلك الثروة. ويكون هذا الحوار ضروريا لتبيان أن توزيع الثروة لا يجري بواسطة الدولة ولكنه يجري بالرجوع إلى هيئات أو مؤسسات. ويتضمن الطرح الثالث مجرد تحليل أثر العولمة دون ربطها بأي توجه سياسي.

يتضمن ما سبق طرحه أن الدولة قد أصبحت مفهومًا عتيقاً، ويصف ريخ (Reich, 1991) عالماً ينطلق فيه الاقتصاد دون أي ارتباط بالدولة، حيث تفقد فيه الدولة سيادتها، ولا وجود فيه لأي سلطة سياسية قادرة على وضع سياسة دفاعية عند مجابهة القوة المنفلتة للرأسمالية. وهذا الأمر يشار إليه أحياناً بالإحالة إلى المفهوم الجغرافي للنطاق The geographical notion of scale (Smith, 1992) -. وتعامل النطاقات الجغرافية كبنيات اجتماعية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالسلطة والسيطرة والصراع. ولهذا فإنه من المهم معرفة الإطار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي الذي ينشأ فيه الفضاء. إن بلورة هذه العناصر هي التي تعطي كيانًا متماسكًا "... داخل مجمل القوى المنتجة والعلاقات الاجتماعية" (Harvey, 2001). يضاف إلى هذا، أن ما يقصد بالنطاق وعلاقته بالعولمة هو أن هناك عملية لإعادة بناء الأقاليم re-scaling وهذه العملية لا تعني كيانًا وقائياً واحداً ولكنها تعني بناء العلاقات بين كيانات

متعددة (Jessop, 2002). وفي هذه العملية لإعادة بناء الأقاليم، فإن الدولة لم تعد أمرًا مسلمًا ومفروغًا منه حسب مفهوم الدولة ذات السيادة Westphalian state. وانعكس تأثير ذلك على دور الثقافة - التي تشمل اللغة - في كل من الممارسات السياسية والاقتصادية بالإضافة إلى تأثير ذلك على المؤسسات المرتبطة بها.

وإلى حدٍ ما فإن الجدل حول انتهاء سيادة الدولة ينبع من مبادئ الليبرالية الجديدة. ومن هذه المبادئ المطالبة بأن حق المساءلة والمسؤولية ينبغي أن يتحول من الدولة إلى المجتمع والفرد. وبالمثل فإن مبادئ الديمقراطية تؤكد أن من يملك المسؤولية وحق المساءلة ينبغي أن يكون له صوت مباشر في صياغة السياسة. إن طبيعة الحكم تتغير. إن المجتمع Community ينظر إليه على أنه مجموعة من السكان لهم هوية واحدة ويعيشون على قطعة من الأرض لها حدود معروفة، وتمتلك مثل هذه المجتمعات نوعًا من السلطة التي آلت إليها. وهناك من يرى أن هذه التحولات في شكل التنظيم السياسي - والذي تم تشكيله حول مفهوم الحدود - قد حلت محل العلاقة التقليدية بين الدولة والمناطق أو الأقاليم التي تنتمي إليها، كما أن الدول أيضاً أصبحت جزءًا من تجمعات ضخمة مثل الاتحاد الأوربي الذي يكون له - في كثير من الأحيان - سياسات إقليمية قوية تتعلق بالسياسة والمجتمع والاقتصاد (Rawlings, 2003).

وفي الوقت نفسه فقد أفرزت العولمة أمورًا كثيرة لا يمكن معالجتها في اطار الدولة وتحتاج هذه الأمور إلى تعاون دولي لحلها، كما أن دور المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والأمم المتحدة.. الخ قد ازداد وأصبحت الدول مضطرة لتوثيق علاقاتها مع تلك المؤسسات. إن النموذج

التقليدي للسياسة الدولية والقائم على مفهوم الدولة "الوستفالية" Westphalian state والذي تستمد فيه الدولة مكانتها الدبلوماسية من السلطة التي تتمتع بها قد انتهى وحل محله سياسة عالمية وطنية داخل فضاء يضم أفراداً متعددي الجنسيات multinationals، كما يتضمن منظمات المجتمع المدني NGO والهيئات المسؤولة عن تنظيم العلاقة بينهم (Rosenau, 1990). وتبين ديلماس مارتي (Delmas Marty, 2007) كيف يكون تأثير العدالة العابر للحدود وكذلك القانون فوق الوطني supranational law مصاحبين لتشظي ونقص كفاية السلطات التشريعية والتنفيذية الوطنية. وتُبرهن على أن هناك بسطًا لسلطان القانون الدولي، وأن هناك إظهارًا لسلطة القضاة إلى حد أنه لا يبدو أن شيئاً ممكناً بدون اشتراك الدولة في مثل مقومات القانون الدولي كتلك التي تتعلق بمحكمة العدل الدولية على سبيل المثال. وعلى نحو مشابه يبرهن ابن حبيب (Benhabib, 2007:183) بأن تطور القوانين يتضمن تعديلات وإضافات تستمد باستمرار من خارج الدولة قائلاً: "... يزداد بسط الحماية على الحقوق المدنية والاجتماعية للمهاجرين والغرباء والمواطنين بواسطة المواثيق الدولية لحقوق الإنسان". والمقصود أن حياتنا تزداد مرجعيتها للمعايير العالمية (Kurasawa, 2007). إن انتشار الأزمة الاقتصادية الحالية بين دول العالم انتشار النار في الهشيم ليظهر أننا إما أن نعيش معًا أو نسقط معًا، ومع أنه لم يجر تخفيض نفقات إجراءات الحماية الاقتصادية حتى الآن إلا أن الحاجة إلى تطوير النظم المالية على مستوى العالم تبدو أمرًا حتميًا.

وتتطابق هذه الرؤى جزئياً مع الحجة القائلة أن العولمة تقوِّض أشكال الهوية المعتمدة على الدولة، في الوقت نفسه الذي تُبرز فيه هوية عالمية. وهذه الرؤية قدمها بيك (Beck, 1992) الذي ادعى أن ما يسميه " مجتمع الخطر risk society يتضمن التحول من الرؤية القديمة للعلم كأداة تسمح للإنسان بقهر

الطبيعة إلى الرؤية التي ترى العلم مهددًا للبيئة. والنتيجة هي ظهور العالم باعتباره بؤرة أو مركزاً للمصلحة الذاتية والهوية، فقد فقدت المجتمعات إحساسها بالأمن وهو الأمر الضروري للتماسك الاجتماعي. وتحول التركيز من شرعية صنع السياسات إلى عملية مزدوجة بين المحكومين ونظام الحكم تتضمن ردود فعل على أداء النظام الحاكم من ناحية، كما تتضمن تقوية شرعية النظام الحاكم بطبقاته المتعددة من ناحية أخرى. وفي مجتمع ما بعد الصناعة يرى بيك أن المشكلات تتضمن العرض الزائد عن الحد من السلع والبضائع بدلاً من العرض المتدني الذي كان مصاحبًا للفقر الموجود في مجتمع عصر الصناعة.

ففي المجتمع الصناعي كان الفرد مندمجًا مع الدولة، ومع المجتمع ومع مؤسساتها إلى حد أن الهويات تعطى للفرد دون أن يكون له أي اختيار. وكانت الجماعة الاجتماعية ترتكز على الأعراف السائدة وكان كل فرد فيها يخضع لقوانين تلك الأعراف، ولكن حينما يكون إطار الحركة ليس بالضرورة الدولة القومية، وحينما تكون المطالب ثقافية وليست اجتماعية فإن العلاقة بين الناشطين بالشأن السياسي تتعرض لتحول كبير: فالأفراد حينئذ يشاركون في إعادة بناء وتشكيل الفضاء السياسي مما يؤدي إلى توسط دولي أكبر وخصوصًا في الأمور الاقتصادية والقضائية. ويكون هناك إغراء للأفراد بالمشاركة، ولقدرتهم على خلق ظروف وأحوال وجودهم بعيدًا عن الشكل التقليدي للدولة القومية. لم يعدالموضوع هو المواطن وبصفة رئيسة السياسي ولكنه الآن الثقافي. إن هذا ينطوي على مذهب الفردانية الذي لا يمكن ارتكازها على الثقافي أو الاجتماعي. وما أن يصبح الفرد ناشطاً حينئذٍ يتولى كل شخص اختيار ما يهمه من الأمور التي يناضل من أجلها والأمور التي تحفزه والأمور التي تشكل هويته الجمعية.

وبافتراض أن إنشاء اللغات ككيانات مادية قد استُمد مثلها في ذلك مثل أي شيء آخر من آثار خطاب الدولة ومن تمييز هذا الخطاب لتلك اللغات إلى أنواع سواء صنفت كلغات حديثة / لغة أقليات. أو كلغة وسيطة lingue franche كلغة الدولة الرسمية، أو كلغة معيارية / لهجة أو أي تصنيف آخر، فإن السؤال الذي يواجهنا يكون عن كيفية تأثير هذا التحدي لسيادة الدولة على تصنيفنا للغات. فالعلاقة الوطيدة بين الدولة والمجتمع قد تفككت مثلها في ذلك مثل العلاقة بين الدولة وسوق العمل. ولهذا أثره في كيفية فهمنا للعلاقة بين كيانات اللغة كذلك بين الجماعات ذات اللغات المختلفة والتي ينظر إليها كجماعات اجتماعية تنسب إلى هذه اللغات.

**ما اقتصاد المعرفة ؟**

من النادر أن يُعرّف اقتصاد المعرفة على نحو واضح لكن عادة ما يجري تناوله كأمر مُسلّم به. وينظر إليه كنموذج يحل محل الاقتصاد الصناعي وبهذا المعنى فإنه يمثل نوعًا جديدًا من الرأسمالية، كما ينظر إليه بأن له دوراً بالنسبة لرأس المال البشري في مقابل رأس المال المالي والموارد الطبيعية.إن خلق الثروة أصبح يعتمد بصورة متزايدة على بناء المعرفة واستثمارها **(DTI Competitiveness White Paper, 1996)**، وفي بعض الأحيان يشير اقتصاد المعرفة إلى بناء اقتصادي جديد تماماً. وسيكون تركيزنا هنا على العلاقة التي تربط تقنية إيصال المعلومات بالعمل. وتسمح التقنية الجديدة بإيجاد ميزة تنافسية ترتبط باستغلال المعرفة العلمية والفنية. وأصبحت الأشكال التنظيمية الجديدة فيما بين الشركات والتحول الأساس في علاقات العمالة، الأمر الذي أدى إلى الادعاء بأن هناك شيئًا بطبيعته "جديد في اقتصاد المعرفة.

إن النقطة المرجعية في التغير الذي نشعر به هي ما يطلق عليه الأعمال غير المادية immaterial labour والتي تعرف بأنها النشاط الذي ينطوي على معالجة الرموز. ويتضمن العمل غير المادي مكونين مختلفين: المحتوى المعلوماتي informational content للسلع والبضائع الذي يشير مباشرة إلى المقدرة والمهارة على زيادة استخدام الحاسوب واستخدام كل من التواصل الأفقي والرأسي، وبينما يتضمن النشاط الذي ينتج المحتوى الثقافي للسلع والبضائع أنشطة لا ينظر إليها في العادة كأعمال مثل تحديد وتعريف الأعراف الثقافية، وأنماط الملابس (الموضات)، والأذواق، وأعراف المستهلكين، والرأي العام.

إن المهندس الرئيس للتطورات الجديدة هو روبرت ريتش Robert Reich، وزير العمل في الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس كلينتون.يرى ريتش بأنه على المدى الطويل فإن الأعمال الفكرية غير المادية ستكون بالغة الأهمية لجميع الاقتصادات. وهي تتضمن البحوث العلمية والتقنية، وتدريب القوى العاملة، وتطوير الإدارة والاتصالات والشبكات المالية الإلكترونية. ويضطلع بهذه الأعمال الفكرية الباحثون والمهندسون وعلماء الحاسوب والمحامون والمبدعون من المحاسبين والمستشارون الماليون والإعلاميون والكتاب وأعضاء هيئات التدريس في الجامعات. إن النمو في هذه الأنشطة الفكرية سيكون متوازيا مع ضعف الاهتمام بأنشطة الإدارة العلمية Tayloristic activities؛ لأن مثل هذه الأنشطة المتكررة والتنفيذية المتعلقة بالإدارة يمكن محاكاتها بكلفة منخفضة. ويرى روبرت ريتش أن العولمة قد أزالت العلاقة بين الدولة وملكية رأس المال ووسائل الإنتاج. وبالأحرى فإن ما هو مهم هو كفاية وفاعلية الاتصال، مع امتلاك الشركات متعددة الجنسيات لرأس المال. وما فقد خلال إلغاء تأميم ملكية رأس المال يمكن تعويضه بملكية العمل غير المادي وبالسيطرة على إنتاج المعرفة: فالمعرفة

تصبح مؤممة وتنظيمها يجري على المستوى الوطني. وهكذا فإن الدولة ينبغي عليها أن تستثمر إستراتيجيًا في أنشطة القيمة المضافة، وفي الأنشطة غير المادية التي يتسم بها اقتصاد المعرفة. والعائد الذي يُدرّه هذا القطاع سوف يستخدم جزء منه لمعالجة البطالة عند العمالة غير الماهرة أو متدنية المهارة؛ وإلى حد ما لتقليل الفجوة بين دخول العمال المهرة ودخول فقراء العمال.

وإنه بسبب هذه الملامح للأداء إلى حد ما، فقد كان هناك بحث متزايد عن عمال مبدعين، فقد كان هناك أيضاً تحول في التوجهات الإنتاجية. ففي حين أنه في داخل الاقتصادات الصناعية كانت العمالة باحثة عن العمل فإننا نجد الآن اتجاهاً متزايداً من أصحاب العمل للبحث عن العمالة. ويرى فلوريدا (Florida, 2002) أن ما يشير إليه "بالطبقة المبدعة" creative class والتي ربما تصاغ مفاهيمها أفضل باعتبارها مجموعة من المبدعين، أصبح دافعًا مهمًّا للنمو الاقتصادي. وكما يقول فولاث وسبرول (Follath and Sprol, 2007) إن هذه "الطبقة" ... هي مجموعة متنوعة المشارب والمعارف تتميز بقدرتها على إبداع أفكار تجد طريقها إلى شركات - والتي تقوم بدورها باجتذاب مستثمرين تواقين للعائد ولديهم رأسمال استهلاكي وافر، حيث يتولون المساهمة في تمويل مشروعات تستخدم هذه الأفكار". وهما يقسمان هذه الطبقة إلى ثلاث مجموعات: "مبتكرون عقلانيون" "rational innovator" وتشمل هذه المجموعة المهندسين والعلماء وخبراء الحاسوب، ومجموعة "المبدعون المتوسطون" "creative middle" مثل رجال الأعمال وخبراء الإعلان ومصمموه، ومجموعة "الفنانون" "artists" وتشمل الموسيقيين والممثلين والرسامين. وما يسمى بالطبقة الذين تجمعهم معاً علاقتهم بأدوات الإنتاج أو تقارب دخولهم أقل من كونهم يشتركون في ثقافة مشتركة.

ومن المؤكد أن هناك اتفاقًا عامًا على أن المكونات الرئيسية الثلاثة لاقتصاد المعرفة الناجح هي التقنية والمهارات والقوى العاملة التي تتمتع بدرجة عالية من التعليم (Powell& Snellman, 2004). وتعد زيادة رأس المال البشري هي مفتاح الإبداع والنمو. ويرى البعض أن الطبقة المبدعة تتجذب إلى مواقع، حيث توجد مجتمعات تتميز بالانفتاح والتنوع والتي ترحب بهذا التنوع – بما فيه تنوع اللغة – وتعمل على نشر الإبداع الثقافي. وهناك أيضاً اتفاق عام على تزايد اعتبار الإبداع جزءاً مهماً من الاقتصاد؛ نتيجة لذلك ارتفعت القيمة السوقية للأفراد المبتكرين، وبدأت الصناعات الكبرى تنظر إلى خلق الأفكار الإبداعية على أنها هي الأكثر أهمية.

وتعزز التقنية الجديدة بالإضافة إلى نظام متكامل أكثر تعقيداً للاستخدام المتزايد للمعلومات التي يمكن تحويلها إلى معرفة. وكما يقول بورتر: (Porter, 1990: 73) إن هذا الانتشار للمعرفة في النظام الاجتماعي – الاقتصادي قد صاحبه الاهتمام بالتعليم السريع. ويقول: إن القدرة التنافسية تتضمن تعزيز القدرة على التعلم وعلى تعلم كيفية التعلم. وفي حين عالج الكلاسيكيون المحدثون (neo-classicists) التعلم باعتباره ينطوي على انسياب المعلومات إلى بنوك الذاكرة لدى الأفراد، فإن هايك (Hayek, 1948) كان يدرك أن المعلومات دائمًا في الإطار المعرفي. وهذا يمثل تغيراً مفاجئاً عن تصور التجريبيين للمعرفة كما وضع هايك أيضاً المعرفة الصامتة tacit knowledge في درجة عالية من الأهمية. ويقول بولياني (Polyani, 1967) : إن العلاقة بين المعلومات والمعرفة ترتكز على الفرق بين " أن تعرف كيف " knowing how" في مقابل معرفة أن " knowing that. وفي حين يمكن أن تستبدل المعلومات إلا أن المعرفة لا يمكن استبدالها كما إن المعرفة تحددها الممارسة practice specific؛ أي

أنها شيء ما يوضع في سياق ممارسات اجتماعية محددة. ومع ذلك فإنها أيضاً ترتبط بسياقات تاريخية واجتماعية ومؤسسية أوسع.

والتعلم، من ناحية أخرى، هو العملية التي تُدرك بها المعرفة. وهذا يتضمن معنى أكثر كثيراً من مجرد التراكم المتتابع للمعرفة القابلة للتصنيف. ويقول هودجسون (Hodgson, 1999: 77): إنه من سمات التجربة البشرية أن التعلم يعيد بناء الفرد. وهذا يعني أن التعلم يتضمن ما يزيد كثيراً على تلقي المعلومات، حيث يركز على بناء قدرات الفرد. وينظر إلى هذا الآن كعملية متواصلة، وبناء على ذلك، يجهل الفرد أنه يملك مستودعاً ضخماً للمعرفة الدينامية التي تتجدد باستمرار، والتي يجب في الوقت نفسه أن تمكن من مشاركة الآخرين فيها. إن المشاركة في المعرفة والمشاركة في المضمون تعتبران ذواتي أهمية محورية لأي اقتصاد، ومن هذا المنطلق يُنظر إلى المعرفة باعتبارها سلعة اقتصادية.

وننتقل بالمناقشة نحو تكثيف المعرفة والتركيز على الصناعات كثيفة المعرفة وعلى المنظمات المعتمدة على المعرفة. وقد أصبح التعلم يؤدي دورًا محورياً في ذلك، ويعد تطوير الهياكل التنظيمية التي تستوعب ممارسات التعلم أمرًا أساسياً. كما أن الاستثمار في إنتاج المعرفة وإدارتها هو أمر على جانب كبير من الأهمية، ويؤدي هذا إلى اهتمام متزايد بين واضعي السياسات بالدور الذي تؤديه الهياكل المؤسسية التي تنشأ في إطار تنظيم تسويق المنتجات في الربط بين العلم والصناعة وفي إعادة التفكير في قواعد الإبداع والجودة السائدة في المؤسسات. وتشير الدلائل إلى أن الاقتصادات التي تضع استثمارات عالية في المعرفة تتجه إلى التفوق على غيرها.

وعندما نتناول الإبداع بالتحليل، فإننا نشير إلى الإبداع في العمليات process innovation والإبداع في المنتجات product innovation. ففي اقتصاد المعرفة يكون تركيزنا على الإبداع في العمليات فالتركيز على البحث عن طرق جديدة للإنتاج، وعن دورات جديدة للعمل وعن فرق عمل ترتبط بالبحث عن العلاقة بين المعرفة والإبداع. واعتماداً على ما ذكرناه سابقًا عن الطبيعة الديناميه للمعرفة، فيمكن النظر إلى الإبداع باعتباره تعبيراً عن معرفة مُنتجة والتي تتضمن العلاقة بين ما هو جديد وما هو موجود من هذه المعرفة وكيف تسهم في القيمة المضافة، وهذا يعني أن الإبداع يحدث على أساس المعرفة.

وقد اتفق كل من نوناكا وتيكوتشي (Nonaka and Tekuchi, 1995: 10) أن التفكير في المعرفة كمضمون tacit يعطينا أساسًا لطريقة جديدة للتفكير بشأن الإبداع الذي أصبح الآن عملية مستقلة فيما يعرف "..بالتجديد الذاتي للفرد والمؤسسة..." وحيث ينظران إلى الإبداع باعتباره الوسيلة التي يعاد بها تشكيل العالم وفقاً لمثال أو رؤية، فيريان أن هذا يشمل إعادة إنشاء الهيكل التنظيمي الكامل للشركات وكذلك للعمالة في هذه الشركات. وحيث يؤدي التعلم إلى تغيير مجموعة كبيرة من خصائص الفرد التي تشمل التفضيلات والأهداف والقدرات والمهارات والقيم، فيمكننا القول بأن الإنسان يخضع لعملية مستمرة من إعادة صياغة الذات. ومن هنا ظهر لدينا مفهوم " التعلم مدى الحياة".

وربما كان من الأهمية بمكان أن هذا يقوّض المقاربات التقليدية لاقتصاد الرفاهية التي تنظر إلى الفرد باعتباره معطى وثابتاً. هذه العملية للتطوير الإنشائي من جديد هي السمة المميزة في اقتصاد المعرفة

**الاقتصاد الصناعي واقتصاد المعرفة:**

حينما تسيطر الدولة على الاقتصاد فهي تسيطر على الجمهور العام؛ وذلك من خلال فرض الظروف التي يدخل من خلالها الفرد في سوق العمل - اللغة والمؤهلات ومحل الإقامة ... الخ. وعندما تخف حدة هذه السيطرة، وتضع الدولة نفسها في منظومة العولمة الاقتصادية حتى يتضمن الخيار الاقتصادي أكثر من قرارات سياسية، وحينئذ يحدث انفصال بين الدولة والمجتمع. وثمة من يحاول القول: بأن الدولة موجودة لتحقق الرفاهية للمواطنين. باعتبارها الوصي الخيّر بدلاً من دور القائد (Touraine, 2007: 45). وهذا واضح من كيفية انتقال الاتحاد الأوربي من طموحاته القديمة إلى دمج دول وثقافات ولغات وأمم مختلفة، وهي مجبرة على مساندة وتشجيع التعددية اللغوية وتنوع الثقافات.

إن هذه التطورات تدفعنا لتحليل النظم القائمة وكذلك تحليل الكيانات الفاعلة أو أولئك الذين يمكن اعتبارهم مشغلي النظم؛ ففي المجتمع الصناعي يمثل النظام والفرد الفاعل actor وجهي العملة الواحدة، بينما تنفصل تمامًا محددات النظام عن محددات الأفراد الفاعلين في النظام الجديد، وهذا يعني أن شكل القومية الذي يشكل الدولة الجديدة كمرآة للدولة القديمة لم يعد قائما - إنه يجعل الأداء الجمعي زائدًا عن الحاجة. والتركيز على الدولة يعني أن الحقائق الاجتماعية ينظر إليها من منظور سياسي فقط وهذا يؤدي إلى علم اجتماع بدون كيانات فاعلة. كذلك بدون رعايا تدرس ارتكاساتهم أو استجاباتهم، كما يؤدي إلى رؤية الحلول من منظور الدولة والسلطة، فيعطي مزيدًا من السلطة للمجالس النيابية.

بينما يعطي قليلاً من الاهتمام لأفراد المجتمع. وعلى العكس فإن اقتصاد المعرفة يضفي مزيدًا من الأهمية على رأس المال البشري.

إن إدارة وتنظيم العمل في اقتصاد عصر الصناعة كان قائما على مبادئ وضعها تايلور واستخدمها فورد. وفي كثير من النواحي كان الباحثون ينظرون إلى آراء تايلور كتطور راديكالي يتضمن تحميل العمال المسؤولية، وينشد القضاء على الفقر من خلال زيادة الإنتاجية، وكانت الإدارة العلمية محاولة لتطبيق المبادئ العلمية في إدارة العمل. وكان برافرمان (Braverman, 1974) أكثر من أي شخص آخر، هو الذي نظر إلى هذه المبادئ بلغة استغلال العمال والسيطرة عليهم، ومع ذلك فقد أصبحت هذه المبادئ هي حجر الزاوية في نظرية الإدارة في القرن العشرين.

لاحظ تايلور أن السيطرة على العمال باستخدام الأوامر وأساليب العقاب لن تفلح، لأن العامل يحتفظ بالسيطرة على العمليات الفعلية للعمل، وبذلك يمكنهم الاحتفاظ بجزء من الإمكانية الكاملة لقوة العمل لديهم. وهكذا فإن السيطرة على عمليات العمل كان ينبغي أن تنتقل من العمال إلى الإدارة. وقد تحقق ذلك بالتحكم في دورة العمل وإعطاء الأوامر في كل خطوة في عملية العمل. ومن ناحية ثانية فإن هذا سوف يلزم انخراط مديرين لديهم المعرفة نفسها بمهام وإنجازات العمل المتنوعة مثل المعرفة المتراكمة لدى العمال. وكان الهدف النهائي من ذلك هو السيطرة على عملية صنع القرار في العمل. وتمكنت الإدارة من تحديد مقدار العمل المطلوب في أي وحدة زمنية وذلك من خلال الدراسة المستفيضة للمهام المختلفة في العمل إلى الدرجة التي تجعل الإدارة تعرف عن هذه المهام أكثر مما يعرف العمال، وبذلك انفصلت طرق العمل عن الاعتماد على مهارات العامل.

وتضمنت المرحلة التالية الاستحواذ على أي من ذوي المقدرة الفكرية ذوي العلاقة بالعمل، وهي تلك المقدرة التي تحقق الرابطة بين تصور مهمة العمل المطلوب وبين تنفيذه. وقد أتاح هذا للإدارة أن تفرض كفاية منهجية ووتيرة للعمل على السواء وفي الوقت نفسه تجرد العمال من المسؤولية ومن التخطيط. فقد كان التخطيط يتطلب من الإدارة أن تقوم بتحديد المهام لكل عامل سلفاً قبل أن يشرع في العمل. وكان يحدد الوقت اللازم لإنهاء المهام بدقة، ثم يجري تنفيذها تحت إشراف رئيس العمال. وبهذا فإن كل عناصر دورة العمل قد تم التخطيط لها كما تم حساب الوقت اللازم لإنجازها في وقت سابق على الشروع فيها. وقد أكد برافرمان (Braverman, 1974:119) على أن الإدارة قد احتكرت المعرفة واستخدمتها للتحكم في كل خطوة في دورة العمل وتنفيذه.

واعتبرت مبادئ تايلور Taylorism العقبة الرئيسة في القدرة على تطبيق اقتصاد المعرفة، من قبل مؤسس شركة ماتوشياب للصناعات الكهربائية (Matushita, 1988) حينما قال:

"شركاتكم تعتمد على مبادئ تايلور. والأسوأ من ذلك أن أدمغتكم أصبحت مبرمجة أيضاً وفقاً لمبادئ تايلور. وأنتم تعتقدون اعتقادًا جازمًا أن الإدارة السليمة تعني أن نضع المديرين في جانب ونضع العمال في الجانب الآخر، في الجانب الأول الرجال الذين يضطلعون بالتفكير، وفي الجانب الآخر من يستطيع فقط أن يعمل... نحن ندرك أن الأعمال قد أصبحت على درجة عالية من التعقيد. والاستمرار غير مؤكد في بيئة عمل تزداد مخاطرها... ولهذا فإن الشركة ينبغي أن يكون لديها التزام ثابت باستثمار عقول كل موظفيها إذا كانت تريد الاستمرار.... المقدرة الفكرية لكل

الموظفين هي فقط التي تسمح للشركة بالبقاء وسط متطلبات بيئة العمل الجديدة بما قد يصاحبها من صعود وهبوط".

والأسباب واضحة، ففي اقتصاد المعرفة تتغير طريقة العمل والممارسات المتعلقة بها. وفي اقتصاد عصر الصناعة يؤدي التركيز على تخزين المعلومات، وعلى التفكير في وسائل القيادة والسيطرة، وعلى التنافس بين الإدارات إلى رفع التكلفة وخفض القيمة المضافة للسلع والخدمات، ويؤدي ذلك إلى طرق جديدة للعمل. وفي خضم التنافس على الأسواق وعلى النمو وتحقيق الأرباح فإن المؤسسات ينبغي أن تلتزم بالمشاركة في المعلومات وبتحقيق المرونة في الإجراءات وبالتحسين المستمر لأساليب العمل. إن التعاون والمشاركة في المعرفة التي تتعلق بالتعامل مع العملاء وتنظيمها سيكون في تلك البيئة سائداً. إن العناصر الرئيسية للأعمال التجارية في عصر الصناعة تتضمن السعي لإدارة الأصول المادية والقدرة المادية وفي الوقت نفسه إدارة النقود كرأس مال. قد كان يتوجب تحديد الأسواق وتخصيص الخدمات لها، وكذلك الربط بين الإنتاج والأسواق بما يتضمنه ذلك من البحث عن أماكن قريبة من مراكز النقل بالإضافة إلى ضمان الوصول إلى السلع الأولية والطاقة. ويجري تنظيم دورة الإنتاج في هذه البيئة للعمل حسب مبادئ تايلور مع التركيز على خطوط التجميع. وفي اقتصاد المعرفة تصبح المعرفة مصدراً لرأس المال، وتصبح التقنية الجديدة هي الوسيلة التي يجري بها تنظيم التعاون وتنظيم المعلومات واستخدامها. ويتحول التركيز إلى العمليات التي تحكم العمل processes والى المعرفة والى التحسين المستمر لإجراءات العمل بما يزيد الفاعلية وتعزيز المرونة في ممارسات العمل.

ويحتاج كل ذلك إلى خلق بيئات عمل جديدة، بيئة عمل تركز على التعاون في العمليات التي تستخدم موارد مشتركة، وعلى نماذج للعمليات تشمل مزج المعرفة والمشاركة فيها: وعلى تركيبات تقنية الاتصالات والمعلومات التي تستطيع خدمة هذه العمليات الجديدة. وهناك من يرى أن التنظيم الأمثل لطرق العمل في هذه البيئة يجري بواسطة مجموعات الخبراء (Wenger, 1998). ويتضمن ذلك إتاحة فرصة التفاعل وجهًا لوجه بين العمال بحيث يتعلم بعضهم من بعض من خلال انخراطهم في ممارسات العمل، أو ما يعرف بالتعلم بالممارسة Learning by doing. وبالرغم من أن ما يتعلمونه حينئذ صامت أو، ضمني tacit وبذلك لا يعبر عنه بسهولة، إلا أنه حيوي لإنتاج معرفة جديدة.

وبناء على ذلك، فنحن نواجه أسلوبًا للعمل يحدث تغييرات جذرية في علاقات الإنتاج. وعلى نحو محدد يُحوِّل الكتبة والعمال الكادحين إلى عمال في مجال المعرفة knowledge workers. وتركيز اقتصاد عصر الصناعة على العمليات التجارية اعتماداً على تقسيم مفاهيم من العمل المحتم أن يؤدي إلى العمل الجماعي. ولما كانت الشركات يزداد اعتمادها على تقنية الاتصالات والمعلومات في تطوير وتسليم المنتجات والخدمات، فقد أصبح من الصعب على الشركات أن تنافس اعتمادًا على مجرد أساس الكفاية. إن عليها أن تكون أكثر فاعلية. وهذا مطلوب حدوثه من خلال جمع المعرفة في المؤسسة والمشاركة فيها وبثها وتعزيزها، مما يؤدي إلى منتجات وخدمات أفضل، وإلى عمليات تجارية يكون محورها العملاء.

تتعلق دورة العمل بكيفية تنظيم المهام أو المقومات المختلفة لإجراءات العمل بطريقة تجعل عملية الإنتاج تتسم بالكفاية تحت إدارة فاعلة. وهناك من يرى أن

دورات العمل مرتبطة بسلاسل القيمة المضافة value chains، واستخدم بورتر (Porter, 1985) مفهوم سلسلة القيمة المضافة كأساس لنموذج يصلح لبحث القيمة التي أضافتها الشركة في مقابل التكاليف المصاحبة لإنتاج هذه القيمة المضافة. ويمكن تقسيم أي نشاط تجاري إلى أنشطة جوهرية عامة وأنشطة داعمة لهذه الأنشطة الجوهرية، ويكثر التركيز على الأنشطة التي تشمل أنشطة محققة للقيمة المضافة وكذلك على أنشطة لا تحقق أي قيمة مضافة، بل أنها مكلفة في حد ذاتها. ومثل هذه السلسلة للقيمة قد تكون داخل الشركة، وقد تتشارك فيها عدة شركات منخرطة في هذه الأنشطة. والمشكلة التي نواجهها هنا هي أن سلسلة القيمة المضافة تظل مفهومًا يعتمد على مبادئ تايلور، وهو مفهوم يخفق في استيعاب عمل باعتباره عملية منشأة خارج العمل الجماعي المتفاعل.

وبالإشارة إلى تركيزنا على اللغة والثقافة، فإن التغير المهم للغاية بين الإنتاج الصناعي والإنتاج في اقتصاد المعرفة يكمن في كيفية تغير تنظيم العمل. فالعامل حسب مدرسة تايلور يعمل وهو معزول ومنفصل تمامًا عن زملائه في العمل. وكان يعتبر عاملاً صامتاً بصفة أساسية لا يتفاعل مع زملائه في العمل إلا قليلاً، لكن الأمر اختلف في الاقتصاد القائم على المعرفة. فالعمل الجماعي يحتم التفاعل، والتفاعل ينطوي على الدمج الأساس باستخدامهما معاً اللغة والثقافة. وبالإضافة إلى ذلك فإن التعلم، يحدث من خلال التفاعل، ويكون التركيز فيه على أسلوب التعلم بالممارسة. ولا نحتاج إلى أي قدر كبير من الخيال لكي ندرك العلاقة بين اللغة، والثقافة، وإنتاج المعرفة، والإبداع. ويصبح العمل في هذه البيئة عملية اجتماعية وعملية لغوية في الوقت نفسه، والتحدي الذي يتصدى له هذا الكتاب هو في تفصيل دور اللغة في اقتصاد المعرفة.

## اللغة والإبداع: Language and Creativity

يكمن جوهر الإبداع في الغموض الأساس في المعنى وكيف يُبنى هذا المعنى بحيث يكون ذا مدلول اجتماعي. ويتفق هذا مع فهم استخدامنا للغة كممارسة اجتماعية. والذي يهمنا هنا هو العملية الإبداعية وعلاقتها بالبيئة الإبداعية ودور التعددية اللغوية في كلتيهما. وعند استخدمنا للغة فإننا تلقائياً نكون منخرطين في نشاط تخيلي إبداعي. ويتضمن ذلك الأبعاد الإبداعية والرمزية في العالم الاجتماعي، أي الأبعاد التي يبتكر بها البشر طرقاً للعيش معاً، لتمثيل حياتهم الجماعية. إنه يتضمن أهمية الدلالة في التعبير عن التخيل الاجتماعي. إن التركيز هو أكثر ما يكون على المعنى، وكيف نوسع معنى الكلمات وكيف يؤدي المجاز دوراً في خلق معانٍ جديدة، وكيف يكون التأويل عنصراً أساسياً في التواصل الإنساني. إن التكوين الرمزي للعالم الاجتماعي – التاريخي أنشأه الأفراد من خلال حديثهم وأفعالهم عندما يسعون للتواصل مع الآخرين في عالمهم الذي يعيشون فيه.

ومع ذلك فإن المعنى يكون أيضاً أداة للانقسام، فيمكن البرهنة على أن تركيز علم اللغة الزائد على علم النحو بدلاً من علم دلالات يؤدي إلى استدامة مثل هذا الشكل من الانقسام. إن التركيز على معنى "الصحة" والمتضمن فيما يعتبر صيغاً معيارية للغة عززته الدولة، بمدى ما أشارت إلى نقاء لغة يسعى إلى فرض قواعد شفوية ونحوية لا يشترك فيها كل أفراد المجتمع. وهذا هو جوهر نظرية بورديو (Bourdieu, 1979) عن العنف المتعلق بالرموز symbolic violence، والتي طرحت التساؤل حول كيف أن العولمة تتضمن إعادة تقييم دور الدولة في كل أشكال التنظيم والتي منها تنظيم اللغة، ومضامين ذلك بالنسبة للتوحيد القياسي للغة.

ومـن المعـروف أن التصـورات المتعلقـة بالإبـداع يحكمهـا الخطـاب في التخصصـات المناسبة، ففي الفترة من ١٩٥٠- ١٩٧٠م كـان النقـاش الـذي يدور حـول الإبداع يتجه نحـو الخصـائص الشخصية والمعرفة وإثـارة ملكة الإبـداع عنـد الأفـراد، وبعـد عـام ١٩٨٠م تحـول التركيـز إلى أثـر البيئـة والظـروف الاجتماعيـة علـى قيـام الأفـراد والمجموعـات والمنظمـات بالإبـداع. ويـرى جيفـري وكـرافـت (Jeffery and Craft, 2001) أن الاهتمـام في السنوات الأخيرة كـان ينصب علـى المجالات السياسية والاقتصادية في نطاق الأفراد الـذين يملكـون سـلطة تطـوير تعلـيم فعـال. وبالمثـل فـإن صـب الاهتمـام علـى المعرفـة الصـامتة tacit knowledge، بالإضـافة إلى تـأثير النقاشـات غـير المركـزة بـين علمـاء مـا بعـد البنيويـة، قـد أدى إلى التركيـز علـى الممارسـة الاجتماعية وعلى تقليل النظر إلى العقلانية rationalism.

إن المشـاركة في الثقافـة مـن خـلال التواصـل الفعلي يمكـن أن تـؤدي إلى المشـاركة في مـؤثرات ثقافيـة مختلفـة أو إلى اعـتراض فكـرة متلقـاة. أو إلى إبـداع أدوات للتعبير وللفكـر النقـدي ولاكتسـاب مهـارات لحـل المشـكلات. ومـع ذلـك فسـوف يكـون مـن الخطـأ فهـم الثقافـة في إطـار نمـاذج سـاكنة. فالثقافـة ذات طبيعـة ديناميـة حتـى ولـو أن جوانـب مختلفـة للثقافـة قـد تـتغير بـدرجات مختلفـة، ولـذلك فـالتركيز ينبغـي أن يكـون علـى المشـاركة في الإبداع الثقافي، حيث إننا بهذا المعنى نفهم التغير في القيمة المضافة.

ينبغـي أن يكـون واضـحاً أنـه لا طائـل مـن النظـر إلى الإبـداع بالإشـارة إلى الأفـراد، حينمـا يتعلـق الأمـر باقتصـاد المعرفـة، في أن جـوهر إنتـاج المعرفـة يكمـن في المعنـى المشـترك المصـاحب للعمـل الجمـاعي. وبـدلاً مـن ذلـك فـإن التركيـز ينبغـي أن يتوقـف علـى التركيـب الاجتمـاعي للإبـداع وعلاقتـه بالثقافة. وكـلا الأمرين الاجتماعي والثقافي همـا سياقان لأجل التغير. وهـذا

يتضمن القدرة على إنجاز أعمال ملائمة وجديدة على السواء، ويؤدي إلى حل القضايا التي تواجه العمل. وهذا يستلزم التركيز على الملامح المختلفة لبيئة العمل، وعلى استخدام اللغة في إطار التفاعل الموجود في بيئة العمل. وحيثما تتجه المقاربات الفردانية نحو فصل الفرد عن محيطه الاجتماعي، ومعاملته كذات فاعل مستقل، فإن الرؤى الاجتماعية ترتبط بالنظام الاجتماعي الطبيعي.

ويثور هنا جدل حول العلاقة بين الإبداع والانحراف، وحول كيف يمنع النظام الطبيعي للمجتمع السلوك الإبداعي. ويناسب هذا على وجه الخصوص ما جاء في كتابات فلوريدا (Florida's 2002) حول طبقة الإبداع.

ويؤدي النقاش السابق إلى إدراك أن استخدام أكثر من لغة وأكثر من ثقافة في أثناء التفاعل يؤدي إلى تقوية هدف المشاركة في المعنى، وأن تلك العملية للمشاركة في المعنى عبر اللغات والثقافات هي مُقوِّم ملازم ليس فقط للإبداع، ولكنه ملازم كذلك للتفكير في طبيعة ذلك الإبداع. ومع هذا، هناك ضرورة واضحة لجعل فهمنا جزءاً لا يتجزأ من فهمنا للعلاقة بين اللغة والإبداع والتفاعل مع السياق الاجتماعي - الثقافي.

ويرى تانن (Tannen, 1989) أن كثيراً من الكتابات التي يجري إعدادها الآن تركز على أعمال شعرية تعتمد على كتابات جاكوبسون Jakobson. وأحيانًا تكون الإحالة إلى (Cook, 2000) فعل "يؤدي" دون أن يكون له أي علاقة بمفهوم فينتجنشتاين عن " أداء " اللغة. ومن بعض النواحي فإن هذه الإحالة إلى "الأداء" يقصد بها في أغلب الأمر كيف يمكن أن يكون الأداء عند تعلم اللغة جاذبًا للانتباه للشكل اللغوي في حين يكون الأمر مناسبا لخبرة موضوعية متقدمة، كما يشير هذا العمل أيضاً إلى أن اللغويات

التطبيقية قد بدأت تدرك أخيرًا أن استخدام اللغة هو شيء يختلف عن إعادة إنتاج قواعد ثابتة لاستخدام اللغة.

كما ترى هذه الكتابات أيضاً أن الإبداع يرتبط بالسياق. أي أن هناك ما يعني أن الممارسة الخطابية يحكمها سياق نشر هذا الإبداع. وهذا بالتحديد هو من جملة آراء كارتر التي تعتمد على تقسيم مجمل خطاب ما corpus إلى نوعين: أنواع ترتبط بالسياق " context types " وأنواع ترتبط بالتفاعل " interaction types ". ومقولته الرئيسية هي: أن الإبداع يرتبط بصفة خاصة بالمشاركة التعاونية في الأفكار مع الأصدقاء أو الأسرة، وهو شيء يدعمه العمل الذي تأخذه مجتمعات الممارسة على عاتقها. والنقد الرئيس لهذا الرأي يتعلق بطبيعته غير القابلة للتغير والتي لا مفر من الاعتراف بها كنتيجة للجوئنا إلى تحليل الذخائر اللغوية corpora. وتكمن قوته في أنه يسمح بالمقارنة بين أوضاع المتحاورين. ومن الإنصاف لكارتر أن نقول: إنه يدرك أهمية الأبعاد الاجتماعية والثقافية والاجتماعية - التاريخية للإبداع.

### التغيرات الهيكلية: Structural Changes

ينبغي أن يكون من المقبول الآن تخفيف القيود المفروضة على اللغويات الاجتماعية sociolinguistics - التي تركز حصراً على تفصيلات التفاعل الاجتماعي - وذلك بدراسة الملامح الهيكلية التي تنتج عن هذا التفاعل. ينبغي أن تركز هذه الدراسة على العلاقة بين خصائص الممارسات اللغوية والظروف الاجتماعية والتاريخية التي ظهرت فيها هذه الممارسات وبين كيفية قبول هذه الخصائص. ينطوي هذا على معرفة كيف تشكل المجتمعات الكيانات objects، وكيف يتحدد السياق الذي تستخدم فيه مثل هذه الكيانات، وكيف ترتبط تلقائيًا بالمجالات التفسيرية الأخرى. وقد أكدتُ بالفعل كيف تبنى اللغة في الأساس ككيان يعتمد على سلطة

الدولة. وتفتح التغيرات في دور وطبيعة الدولة المجال أمام إعادة وضع كيان دستوري لكيان اللغة.

ومع ذلك فهناك أيضاً تغيرات هيكلية تؤثر على اللغة والثقافة كليهما، وهي تنبع من مصدرين   العولمة والتقنية الجديدة. ومن البديهي أن التقليل من شأن القدرة التنظيمية للدولة في مجال الاقتصاد قد فتح الباب أمام تغير كامل لاتجاهات الأسواق. فقد أصبح رأس المال يتدفق بحرية حول العالم، وهو تحرك لا يستغرق إلا ثوانٍ معدودة في ظل التقنية الجديدة. وحينما يكون هناك دوران جديد لرأس المال فيصاحب هذا دوران للناس، أو تدفقات هجرة جديدة إلى حيث يكون هناك طلب عليها. وهذا يرتبط بانفتاح أسواق العمل التي أصبحت أكثر مرونة، كما إن له آثارًا عميقة على اللغات وعلى العلاقة فيّما بينها.

وقد انفتحت شبكات التواصل وقنوات التفاعل في ظل التقنية الجديدة. وهي تشمل ما يطلق عليه هارفي (Harvey, 1996) إنشاءات جديدة "للمكان-الزمان". فالإنشاء الاجتماعي للمكان والزمان يتضمن إنشاء الحياة الاجتماعية للمجتمع. وبهذا المعنى فإنه يمكن القول أن الأبعاد الثلاثة المرتبطة للزمان والشخص والمكان قد أعيد ترتيبها جميعاً، وذلك نتيجة للتقنية الجديدة وعلاقتها بالعولمة.

ويبدو واضحاً أن اللغة أدت دوراً في موقع الاقتصاد الجديد، والدور الذي تؤديه المواقع المختلفة في السياق العام لشركات مختلفة. ومن الواضح أيضاً على نحو متزايد أنه بالرغم من الميل نحو اعتبار اللغة الإنجليزية لغة عالمية، فإن هناك توجهًا أكثر نحو استخدام اللغة بصفة عامة كأداة رئيسية في اقتصاد المعرفة، وهو توجه تزداد أهميته كثيراً عن مجرد اتخاذ اللغة الإنجليزية لغة عالمية للتفاهم. وتتغير العلاقات بين جماعات اللغة نتيجة لتغير

العلاقة بين لغات معينة وجماعات هذه اللغات وبين لغة وسيطة بعينها specific lingua francha، وكذلك نتيجة لتغير العلاقة فيما بين اللغات الوسيطة. إن التغير في سيادة الدولة، وفي مدى قدرتها على التنظيم والسيطرة على كل من اقتصادها الداخلي وسوق العمل المصاحب كان له تأثيرات عميقة على العلاقة بين اللغات وجماعات اللغة.

وتغير التقنية الجديدة أيضاً من كيفية اكتساب المواد المختلفة لعلاقتها بالاقتصاد. أي أنها تسمح بتحول ما كان يعرف بالأشياء غير المادية إلى سلع. مما لا يعني فقط أننا نستطيع أن نستغل هذه الأشياء، ولكنه يعني أيضاً التوسع في كيفية إمكانية استغلالها. والمواد المناسبة للحالة التي سوف أركز عليها هي المواد الثقافية: فالأشكال الثقافية والفنية المتنوعة التي يمكن النظر إليها على أنها مقتنيات متحفية فنية هي تلك المواد التي يمكن رقمنتها (تحويلها إلى صورة رقمية) وأرشفتها ونقلها، مما يؤدي إلى تحول في قيمتها واستخدامها. وهذا يعني أن مجموعات المكتبات والمتاحف تتخذ معنى مختلفاً وذلك عند النظر إليها من منظور الخدمات العامة في العصر الصناعي. وهناك الآن خطوات حثيثة في طريق بناء أرشيف ضخم على الخط المباشر الحاسوبي لمقتنيات مكتبات المتاحف في كل ربوع أوربا. وعندما يتحقق ذلك سيكون في وسعنا بناء محتوى جديد للوسائط الجديدة (media). ومن المهم في هذا الشأن أن تغير صناعة الوسائط من نفسها لتتواءم مع أنشطة الوسائط المتعددة بالطريقة التي تحقق الوصول إلى القيمة المرجوة للمنتجات الجديدة. وسيقلل هذا من تكلفة مواقع تصوير الأفلام، وذلك من خلال إمكانية استخدام خلفيات تم بناؤها بصورة رقمية digitally created، كما سيسمح للمواد الثقافية بأن توضع في سياقها الذي يناسب الجمهور، يضاف إلى ذلك أن هذا التوجه سيسمح أيضاً بنشوء رؤية لاقتصاد إقليمي جديد.

ومن الواضح أن هذا سيتطلب تعاوناً بين فرق العمل من خلال الإنترنت في ربوع أوربا. وهذا يطرح سؤالاً حول كيفية توافق اللغة مع تلك البيئات المتعلقة بالعمل، فخلق مجموعات عمل من خلال الإنترنت ليس بالأمر الهين. وخصوصًا عندما يتعلق الأمر بالانحياز للمفاهيم المحلية وذلك حينما تعتمد أدوات الترجمة أكثر على البنيات التركيبية النحوية للغة من اعتمادها على الترابط الدلالي. وإذا كانت المشاركة في المعنى تمثل جوهر بيئة العمل في اقتصاد المعرفة، فإننا نحتاج إلى مزيد من الفهم لصلاحية اللغة للعمل.

**الخلاصة: Conclusion**

يبدو واضحاً أننا نناقش نوعًا جديدًا للاقتصاد يكون فيه التركيز على الإبداع كثيراً جداً. وهناك إقرار بأن هناك رابطة تجمع بين الثقافة والتعلم وهذا الإبداع، ولكن هناك أيضاً نقص ظاهر في الفهم بين الذين يضطلعون بالتنمية الاقتصادية فيما يتعلق بما تشكله الطبيعة الدقيقة لهذا الإبداع، وعن كيفية تطويعه. ومن ناحية أخرى فإنه من الواضح بالقدر نفسه أن هناك صمتًا غريبًا حول صلاحية اللغة لاقتصاد المعرفة. وقد يرجع هذا، إلى حد ما، إلى الجهل بطبيعة اللغة وإمكاناتها، أو قد ينشأ من الافتراض أن الحل الأمثل لطبيعة الاقتصاد الجديدة التي تتخطى حدود الدول، يكون في تبني لغة وسيطة lingua franca واحدة. وإذا أخذنا في الاعتبار العلاقة بين اللغة والثقافة: فإنه لن يكون مستحيلاً علينا أن نحدد دور اللغة في التنمية المرتقبة.

تناقش الفصول القادمة القضايا التي تم تناولها باختصار في هذا الفصل الافتتاحي. وسنبدأ برصد التغيرات الكبرى التي تحدث على الصعيد العالمي وكيف تؤثر على إنشاء اللغات ككيانات موضوعية objects، وكيف نفهم

العلاقة بين هذه التغيرات وتلك الكيانات. وبعد ذلك يتحول تركيزنا إلى اهتمام بالعمليات processes المختلفة التي تعمل في بيئة العمل على المستوى الإقليمي: حيث سنبدأ بمعرفة كيف تصاغ مفاهيم اللغة والثقافة من منظور اقتصاد المعرفة. وينطوي ذلك على التركيز على ما يُعرف برأس المال الاجتماعي social capital. سيتيح لي هذا النقاش توضيح الدور المحوري للغة والثقافة في كيفية صياغة مفاهيم اقتصاد المعرفة من منظور اجتماعي. وتعتبر هذه نقطة انطلاق أساسية إذا كان لنا أن نفهم إمكانات اللغة والثقافة بالنسبة للممارسات الاقتصادية.

وسنشرع بعد ذلك إلى النظر في بعض المبادئ التي يرى البعض أنها ذات أثر على مستوى محلي أكثر وذلك بتدارس كيف أدت التغيرات التي نتناولها في الفصل الرابع إلى إعادة تقييم اللغة والثقافة المحلية كجزء من عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية، وهذا بدوره يؤدي إلى التركيز على العمليات التفصيلية التي تسمح ببناء واستغلال المعرفة. ويركز هذا الكتاب على مجتمعات الممارسة التي نناقشها في الفصل الخامس، وعلى الدور الإبداعي للغة في إجراءات العمل، وبهذا نكون قد أخذنا في الاعتبار صلاحية العمليات الإقليمية لاقتصاد المعرفة، فضلا عن أننا نكون قد أظهرنا كيف ينشأ العمل من رأس المال الاجتماعي سواء المحلي أو الإقليمي. وقد عرضنا كيف يمكن تطبيق هذه الرؤية على استغلال موارد ثقافية إقليمية محددة. ثم ختمنا ببحث ارتباط هذه التطورات بالرؤى حول الشكل الجديد للمجتمع والذي تتغير فيه طبيعة ودور اللغة.

# الفصل الثاني

## اللغة ككيان موضوعي

## اللغة ككيان موضوعي Language as an object

**المقدمة:**

يرى لوندفال (Lundvall, 1992) أنه كلما زادت أهمية المعرفة في الاقتصاد، فإن دور الثقافة "الوطنية"، وافتراضاً اللغة الوطنية أيضاً في إنتاجها يزداد. وكما سنرى في الفصول اللاحقة فإن هناك كثيرين يرون دوراً مماثلاً للثقافة الإقليمية. وعلى النقيض من ذلك فإن السياسة التعليمية الحالية في أغلب أنحاء أوربا تبدو أنها تركز على تعليم اللغة الإنجليزية بصفة خاصة دون اللغات "الأجنبية" الأخرى (Williams et al, 2007)، وهذا ما وصفه أحد الاقتصاديين بكونه "... غير فعال من حيث تخصيص الموارد، وغير عادل من حيث توزيع تلك الموارد، وخطر على التنوع اللغوي والثقافي. ويثير القلق مما يحدثه من آثار جيوسياسية " (Grin, 2005: 8). وثمة من يرى أن هذه المكانة للغة الإنجليزية تجعل من يتقنها يقل احتياجه إلى إتقان لغة أخرى. وقد نشأ هذا الشغف الزائد باللغة الإنجليزية من الاعتقاد بأن الحراك الاجتماعي الملاحظ في الاقتصاد العالمي سوف ينطوي على معرفة أساسية بهذه اللغة. ويعتبر هذا التصور من بعض النواحي امتداداً للمبدأ القديم الذي كان يرى أن لغة الدولة لها الأفضلية على اللغات الأخرى التي يتحدث بها الناس داخل حدود الدولة. ومن منظور رؤية وسط، فإن بعض اللغات قد أصبحت لغات وسيطة lingue franche نتيجة للطموحات الاستعمارية للدول التي كانت فيها هذه اللغات هي اللغة الأم، وهو الأمر الذي نراه بصورة ملحوظة في أوربا للغات الإنجليزية والفرنسية والألمانية.

وكما يرى وليامز (Williams et al, 1978) فإن القضية المحورية التي تنطوي عليها مثل هذه العمليات هي مكانة اللغة أو قيمة اللغة في الحراك

الاجتماعي. وهذا يرتبط بالدور الذي تؤديه اللغة في سوق العمل، وفي هذا الصدد، فإن تركيزنا يكون على اللغة ككيان في حد ذاته وليس على كيفية استخدام أحد رعايا الدولة للغة. وقد نشأ هذا التصور للغة من أسلوب الدولة في بناء اللغة ككيان يرتبط بكيانات أخرى. وبهذا المعنى فإن اللغة ككيان تختلف عن الذوات الفاعلة subjects التي تستخدمه، وهذه الذوات الفاعلة هي العمال والمواطنون. استندت الدولة القومية على توحيد السكان المقيمين داخل حدود سياسية في "أمة" واحدة بناء على ما بينهم من تجانس في اللغة والثقافة، حتى يستطيع جميع المواطنين من دخول سوق العمل الذي يجري تنظيمه بواسطة الدولة. ويؤدي الفشل في استيعاب لغة الدولة إلى إقصاء شرائح كثيرة عن سوق العمل.

ويعاد الآن تشكيل تلك العلاقة بين اللغات وأسواق العمل نتيجة للعولمة. فالعولمة تتضمن تحرير الاقتصاد وما يصاحب ذلك من تقليل قدرة الدول في التأثير على العلاقة بين مواطنيها وسوق العمل بها. وينبغي أن يكون لهذه العملية تأثيرات عميقة على اللغة حيث ستؤدي إلى انفصام العلاقة بين نظرية اللغة الواحدة للدولة من جانب، وسوق العمل الواحد للدولة من جانب آخر. وقد ارتكزت الدولة عند بنائها على مبادئ عالمية تتضمن أن يكون للدولة لغة موحدة، حتى بقيت المؤسسات والأجهزة المسؤولة عن ظهور أغلب المجموعات اللغوية فوق مستوى الشك. قد يفقد النظام الطبيعي للدولة طبيعته سابقة التنظيم المسلم بها لتصبح بؤرة أو مركز المناقشة.

وحاقت الفوضى بالنظام الطبيعي، على الأقل بالإشارة إلى كيفية انطواء استقرار الخطاب السائد على أنواع محددة من علاقات بين الموضوعات والأشياء. وقد أدت العولمة إلى أسواق للعمل أكثر مرونة غطت مساحات جغرافية أكبر كثيراً مما كان عليه الحال حتى الآن. ولا يعني هذا أنه لم

يكن هناك دور للتجارة الدولية والتحولات في عصر الاقتصاد الصناعي، ولكنه يعني أن العولمة قد غيرت بشدة من التوازن بين أسواق العمل التي تخضع لتنظيم الدولة من جانب وبين أسواق العمل الدولية من جانب آخر. وهذا يتيح فرصاً يمكن أن تكون مربحة إلى أقصى حد، ولكنها قد تنطوي على درجة أكبر من الحراك الجغرافي كما تحتاج إلى معرفة بلغات معينة والتي يمكنها استيعاب مثل هذا الحراك.

وهناك كثير من كتابات الباحثين التي تتناول القيمة النسبية للغات في النشاط الاقتصادي، يركز كثير منها على العلاقة بين اللغات الإقليمية أو لغات الأقليات ولغات الدولة. ويغلب على هذه البينّات أنها متناقضة. فتؤكد بعض الدراسات أن استخدام أكثر من لغة واحدة في سوق العمل يكون بلا فائدة من حيث ميزة المكاسب المالية، بل ربما يكون فيه ضرر "سلبي يتحقق من الأثر السلبي لتعلم لغة ثانية على كفاءتهم في اللغة الأخرى" ( Chiswick & Miller, 1998 ; Chiswick et al. 2000 ; Grin & Sfredo, 1998; Patrinos et al. 1994; Shaprio & Stelcner,1997 ). ومن ناحية أخرى، فإن هنلي وجونز (Henley and Jones 2005) يخالفان ذلك الرأي، وقد اعتمدا في ذلك على تحليل البيانات الناتجة من مسح ميداني واسع النطاق على سكان المنازل في ويلز Wales. وقد أظهر التحليل فارقًا إيجابيًا مقداره ٨٪ - ١٠٪ اعتمادًا على تعريف مفهوم "التمكن من اللغة"، وكانت نسبة النساء في ذلك تفوق نسبة الرجال، ويبدو أن هذه الحالة بالتحديد هي بسبب تأثير التشريعات الحكومية في ويلز على العمالة الإقليمية.

وفي دراسة ELAN أجراها المركز الوطني للغات في المملكة المتحدة (CILT, 2006) اتخذ نهجًا مختلفًا للعلاقة بين تعدد اللغات والفوائد الاقتصادية، مركزًا على المزايا والعيوب التي تعود على الشركات من جراء

اتباع سياسات لغوية. وقد خلصت الدراسة إلى أن شركات التصدير الأوربية، الكبيرة منها والصغيرة على السواء، التي لا تضع إستراتيجيات لإدارة قضايا اللغة تواجه نقصًا كبيرًا في كفاية أداء الأعمال. وفي الوقت نفسه فإن الشركات المتوسطة والصغيرة التي تضع إستراتيجية تواجه بها قضايا اللغة، فتعين أشخاصاً يتحدثون لغاتهم الأصلية، وتعد موظفين ذوي مهارات لغوية، وتستخدم مترجمين واختصاصيين في الترجمة الفورية، قد حققت ارتفاعًا في نسبة الصادرات يعادل ٤٤٥٪ أعلى من الشركات التي لا يوجد بها هذه الإستراتيجيات الاستثمارية. كما كان لهذه الإستراتيجيات أيضاً مردود على الاقتصاد الداخلي إلى الحد الذي جعل الإنتاجية الكلية تزيد بمقدار ٣،٧٪ عن المتوسط.

وقد ركز آخرون على العلاقة بين الإبداع والتصدير (Lachenmaier & Wossmann, 2005). وثمة من يرى أن العائد من الاستثمارات التي تخصص للإبداع يزيد مع زيادة فرصة البيع في الأسواق الخارجية، الأمر الذي يشجع على زيادة تلك الاستثمارات (Debaere & Mostashari, 2005). ويؤكد هاريس ولي (Harris and Li, 2005) أن الأعمال التجارية التي اعتمدت على التقنية المتقدمة أو على الإبداعات الكثيفة innovative - intensive businesses قد "ولدت عالمية"، أي أنها دولية منذ مرحلة مبكرة من تطورها. وتقف هذه الدراسات جنبًا إلى جنب مع تلك الدراسات التي تركز على أهمية اللغة في رفع الطاقة التصديرية. وقد كشفت دراسة بريطانية (BCCLS, 2004) أن الشركات التي صرفت اهتمامها الاكبر إلى بناء هيكل تنظيمي يعتمد على المهارات اللغوية، قد حققت أعلى العائدات، وفي الوقت نفسه أعلى نسبة في نمو الصادرات. إن العلاقة بين اللغة والنشاط الاقتصادي تبدو أنها في سبيلها إلى التغير مع تسارع حركة العولمة وسياساتها.

إن الهدف من هذا الفصل هو في غاية البساطة. فهو ينطوي على البحث في أثر العولمة على العلاقة بين اللغة والاقتصاد: فإلى حدّ ما تؤدي العولمة إلى زعزعة الاستقرار وذلك حين يتغير دور الدولة في النظام الاقتصادي. وربما يفوق ذلك في الأهمية أن حركة العولمة تغير من رسم الحدود، وعند التعامل مع اللغة باعتبارها كياناً object فإن المرء يتعامل في الوقت نفسه مع المتحدث بلغة ما على أنه الذات الفاعلة subject، والذي هو أيضاً الكيان الاقتصادي الفاعل economic agent. وهذا يضع مفهوم سوق العمل موضع التنفيذ من خلال كيفية استخدام الأفراد للغة في مواجهة الاقتصاد. ولن يدهشنا أن نرى أن العولمة يواكبها حدوث بعض التغيرات المثيرة للاهتمام في التركيب الاجتماعي للغات.

**العولمة وسوق العمل:**

نشأت الرأسمالية وانتشرت بواسطة الدولة منذ القرن الثامن عشر، ولقد كان نظام الدولة هو المسؤول عن تنظيم أغلب الأنشطة الاقتصادية، وكان لا يهتم بتنظيم الاقتصاد فقط بل يهتم أيضاً بتنظيم سوق العمل الذي تمتد حدوده لتشمل كل حدود الدولة. وهذا ما يعني أن تقسيم العمل كان محصوراً إلى حد كبير داخل حدود الدولة. وعلى الرغم من أنه كانت هناك محاولة محدودة للسيطرة على انتقال العمالة إلى خارج حدود الدولة، فقد تم وضع قواعد صارمة لضبط العمالة الوافدة، كما تم وضع سياسة صناعية تهدف إلى استدامة التوظيف الكامل واستبقاء العمال في أعمالهم من خلال التحكم في قدرة المؤسسات على الاستغناء عن العمال، وإعادة التدريب وتوفير حوافز استثمارية أو تثبيت رأس المال بحيث لا تستطيع الشركات الانتقال إلى مكان آخر. وكذلك فإن التنمية الإقليمية كأحد مكونات

السياسة الصناعية كانت تهدف إلى تسوية الفوارق الإقليمية في التوظيف والدخل. وكانت أهدافها الرئيسية تتضمن استدامة التوظيف، والفرص والدخول. وفي الوقت نفسه إيجاد فرص لزيادة الإنتاج. وفي أوربا تحول هذا مع الوقت إلى مصدر قلق على القدرة التنافسية لأوربا في الأسواق العالمية. وفي داخل الدول انصرف الاهتمام إلى تحسين القدرة التنافسية الوطنية، وإلى الاستمرار في تعزيز الازدهار لمواطنيها.

وتتضمن عملية إعادة الهيكلة العالمية تحسين توزيع السلع التقنية والترويج لتصورات جديدة للعمليات الاقتصادية والاجتماعية التي يغطيها أحياناً المصطلح الشامل "التغير الثقافي". وحينما نأخذ في الاعتبار كذلك هدف إنشاء مبادئ عادلة لحقوق العمال ولحقوق الإنسان فإننا نبدأ في التوصل إلى تفهم لما تنطوي عليه العولمة. ولسوء الحظ فإن هناك اتجاهًا متزايدًا نحو مساواة العولمة بحرية التجارة التي تفتح بها الأسواق أمام القطاعات الزراعية والصناعية وقطاعات الخدمات في الدول الفقيرة والنامية. ومن النادر أن تخدم هذه العملية مصالح الفقراء، ويرجع ذلك، إلى حدٍ ما، إلى فشلها في استيعاب حقوق الدول الفقيرة في اختيار المسار الاقتصادي الذي ترغبه بما يتضمنه ذلك من اختيار تلك الدول للسياسات التجارية التي ترى أنها تحقق مصالحها.

وفي هذا الصدد فإنه من المهم أن ندرك أن العولمة ليست أيديولوجية ولكنها تلك التي تهيكل الاقتصادات والمجتمعات والمؤسسات والثقافات، بالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من أننا نربط العولمة بالاقتصاد، فإن جوهر أي اقتصاد هو الذي يصبح عالميا[1]، وهذا يعني أن جزءًا فقط من أي قوى

---

(١) ناقشنا صياغة اقتصاد عصر الساعة وكذلك اقتصاد العصر الجديد في كتابنا عام ٢٠٠٠ (Williams 2000)

عاملة هو الذي يرتبط بالاقتصاد العالمي. ومع ذلك فإن حكومات الدول المختلفة توجه اهتمامًا كبيرًا للانخراط في الاقتصاد العالمي: لأنها تعرف أن التنمية الاقتصادية والنمو المستقبلي يكمنان في هذا التوجه.

والتعليم الذي يخضع لتنظيم الدولة يتضمن وظيفتين:

**الأولى:** تنمية مواطني الدولة الموجودين داخل الحدود التي تخضع لسيطرتها. ويؤدي هذا إلى بناء ثقافة مشتركة للدولة التي استمرت وانتشرت في المقام الأول من خلال نظام التعليم.

**والثانية:** أنه يستهدف تخريج قوى عاملة تستطيع أن تعمل في إطار اقتصاد الدولة. وغالباً ما يفيض هذا الاقتصاد إلى خارج حدود الدولة لكي يتماشى مع التوجهات الاستعمارية أو التوسعية، أو، بالنظر إلى العصر الحديث، لكي يلائم مصالح الشركات متعددة الجنسية التي ترتبط بالدولة. أي أن الإنتاج الثقافي والاجتماعي كانا يحكيان ظروف اقتصاد عصر الصناعة والخطاب المصاحب لذلك.

ولم تكن العلاقة بين التعليم وسوق العمل علاقة بسيطة بحيث تتحقق احتياجات سوق العمل من خلال قوة عاملة تلقت قسطاً كافياً من التعليم لكي تملأ الوظائف الشاغرة في ذلك السوق، كما أغلق السوق حدوده بالتركيز على لغة واحدة التي هي لغة الدولة، وكانت الممارسات اللغوية في سوق العمل تتجه إلى التركيز بشكل حصري تقريباً على لغة الدولة. وعلى الرغم من نشوء هويات متعددة برز منها ما ركز على الانتماء للقوة العاملة، وكيف انطوت على ملامح للدلالة والتمثيل مستمدة من تشريعات الدولة، واكتسبت أفضلية على غيرها من الهويات المحلية أو الإقليمية، و يرجع ذلك إلى حد كبير إلى أنها ترعرعت في داخل النظام التعليمي للدولة. وقد وجد

هذا التجانس المجتمعي داخل أراضٍ تم بناؤها أيضاً ووسمها بتجانس سياسي واقتصادي وثقافي ولغوي.

ولم يكن خطاب الدولة مجرد خطاب سياسي يُعنى فقط بالتعبير عن مركزية الدولة ككيان، ولكنه ركز أيضاً على قومية معلنة تتكامل مع مفهوم الدولة القومية. ويُمنح المواطنون عضوية المجتمع السياسي في إطار شرعية تحكم العلاقة بين العام والخاص، وبين الدولة والمجتمع المدني. وهنا أيضاً ندرك مركزية المجتمع المحلي لأجل المجتمع المدني. ومع ذلك - ومنذ عهد كوندورسيت Condorcet – فإنه بالرغم من أن هذا المجتمع المحلي هو المكون الأساس للمجتمع المدني إلا إنه قد نشأ منتمياً إلى الدولة. وفي حقيقة الأمر فإن الدولة كانت تتكون دائمًا من مجموع المجتمعات المحلية الموجودة داخل حدودها. وهذه الرابطة التي بين المجتمع المحلي والدولة تؤكد أن بناء العلاقة بينهما قد تم بصورة تجعل من المستحيل أن يحدث صراع فيما بينهما. وهنا أيضاً يمكننا أن نتعرض للعلاقة بين الفرد والدولة لنرى كيف صيغت مشروعية هذه العلاقة من خلال البناء الاجتماعي "للأمة". فالفئات الاجتماعية قد تشكلت حول النشاط التنظيمي المصاحب لمفهوم الدولة "الوستفالية" (الدولة ذات السيادة) Westphalian state، وحظي الشأن الاجتماعي باهتمام يفوق الاهتمام بشأن المجتمع المدني، وكانت الأعراف الأخلاقية هي التي تحدد ما هو مسموح به خارج نطاق القانون.

وعلى الرغم من المحافظة على هذه المبادئ إلا أن السياق الذي نشأت فيه هذه المبادئ قد تغير كثيراً مع مجيء الليبرالية المحدثة والعولمة. ففي أوربا أصبح مفهوم "الشعب" محلاً للخلاف، حيث تم منح المواطنة الأوربية لمواطني الدول الأوربية ورسخ مفهوم أوربا الموحدة. وخفت قوة العلاقة المباشرة بين

الدولة وبناء الهوية. ويظهر توتر بين الهوية التي أساسها الدولة وتلك التي تقوم على أسس أوسع نطاق بما في ذلك تلك الأسس التي كونتها قوات الشركات التي تعمل في إطار عالمي. ويرجع كثير من هذه الأمور إلى إعادة هيكلة الاقتصاد وأثره على أسواق العمل. وهذا ينطوي على كثير مما يجب طرحه والذي يتعلق بممارسات اللغة وعلاقتها بالعمل. فممارسات اللغة قد أعيد تعريفها وتفسيرها. وبهذا المعنى فإن لهذا أيضاً تأثيراً على كيفية نشأة اللغات. فيرى كاستيلز (Castells, 2006) أن العولمة تؤدي إلى أزمة في التمثيل السياسي كان لها أثر عميق في إعادة بناء وتشكيل الهويات، وسوف أعود إلى هذا الأمر لاحقاً.

## إعادة الهيكلة: الاندماجات والاستحواذات : Restructuring: Mergers and Acquisitions

إذا أخذنا في الاعتبار كيف تركز الليبرالية الجديدة على تراجع دور الدولة وعلى دور حركة السوق في صنع القرارات، فإننا نميل إلى اعتبار أن الاقتصاد العالمي يتكون من منظومة من الشركات غير المتمايزة ومن رءوس أموال تتدفق وتعمل بصورة مستقلة عن أي تنظيم موجود. ومع ذلك فإن التنظيم الاقتصادي بالمعنى الدقيق هو: أن يخضع الاقتصاد للتنظيم بواسطة أحد أشكال السلطة الإقليمية التي تتكون من المؤسسات القديمة للدولة من ناحية، والهيئات الدولية الجديدة من ناحية أخرى. ومن الواضح أيضاً أن معظم النشاط الاقتصادي – والتشغيل أو التوظيف المصاحب له- بما يتضمنه ذلك من التنافس الذي يجري تنظيمه على هذين المستويين، يميل إلى أن يكون على مستوى الدولة، أو المستوى الإقليمي أو المستوى المحلي. ومع ذلك فإن جوهر النشاط الاقتصادي ينطوي على النشاط المتزايد

للشركات متعددة الجنسية MNCs والتي تتكامل على المستوى العالمي من خلال الشبكات الإلكترونية التي يجري توظيفها لتبادل السلع والأموال والمعلومات. وهذه النشاطات الاقتصادية الرئيسية تبشر بأن تكون هي المقومات الأساسية للنمو الاقتصادي في المستقبل. وتعتبر أسواق المال والعملة جزءًا من هذه النشاطات الاقتصادية الجوهرية. وكما يؤكد كاستيلز (Castells, 1998: 349) فإن إنشاء اليورو كان رد فعل لكيفية تيسير التقنية الجديدة لاكتشاف الفرص الربحية التي تنتج عن تعويم أسعار الصرف. إن التناغم الذي نراه في الاقتصاد الأوربي لهو نتيجة للعولمة، وما نشأ عن ذلك هو سلسلة من شركات التقنية المتقدمة والشركات الأخرى التي يزداد اعتمادها على الشبكات العالمية في التبادل الاقتصادي والتقني. وهذا يشمل الشركات متعددة الجنسيات والشركات المتوسطة التي تعمل معًا في مجالات البحوث والتطوير (R&D)، والإنتاج والتوزيع.

وما يميز هذه الأنشطة الأساسية هو ما نراه من اتجاه متزايد لرأس المال للبحث عن الاستثمار في أنشطة الاقتصاد العالمي. ويقدر حجم الاعتمادات المالية العالمية التي تبحث عن الاستثمار في تلك الأنشطة الاقتصادية بـ ٤٦٠٠٠ بليون دولار، ويؤدي هذا إلى عمليات كثيرة للدمج والاستحواذ. ففي عام ٢٠٠٠ كان هناك اتفاقات قيمتها ١٧٤ بليون جنيه استرليني في المملكة المتحدة. وفي خلال الشهور العشرة الأولى من عام ٢٠٠٥م أصبح هذا الرقم ١٢٠ بليون جنيه إسترليني. وفي خلال الشهور العشرة الأولى من السنة التالية زادت نسبة الاستحواذ takeovers في أوربا بمقدار ٣٨٪ عنها في نفس الفترة من عام ٢٠٠٥م، كما زادت عما كان في الولايات المتحدة الأمريكية في نفس السنة بمقدار ٢٧.٥٪ (Times, 2,11,06). وأدى إخفاق الـ دوت كوم dotcom الى بطء هذه الأنشطة، غير أنها ازدهرت مرة ثانية. وقبل الأزمة الاقتصادية

الأخيرة كانت العائدات المالية التي تنتج عن شراء المنازل ذات الملكية الخاصة في ازدياد. وكان الدافع الرئيس لذلك هو انخفاض سعر الفائدة الذي كان يعني أن الاستثمار في أصول تقدم عائدًا ثابتًا من الممكن أن يعادل ضعف كلفة اقتراض الأموال اللازمة لشراء هذه المنازل. والشركات في بعض الدول تكون معرضة للاستحواذ عليها أكثر من شركات أخرى. وهناك من يرى أن سهولة الاقتراض في السوق المالي بلندن جعل المملكة المتحدة مكانًا مثاليًا لمثل هذا النوع من الاستثمارات. يضاف إلى ذلك أن أغلب الشركات تستطيع اختيار أسلوب النمو الطبيعي بدلاً من النمو من خلال آلية الاستحواذ. ولكن على النقيض من ذلك فإن حجم البنية التحتية للاتصالات على مستوى العالم قد خلق حاجة ملحة لهذا النوع من الاستثمارات لدى الشركات التي تعمل في هذا القطاع.

كما أن هذه الاستثمارات قد انفصلت عن عملية خصخصة الخدمات في الدول الأوربية المختلفة. وكان لتحرير الدولة من الالتزام الثابت بالحفاظ على الشركات داخل الإطار العام لحدودها قد منحها فرصة خصخصة شركات قطاع الأعمال العام. وفي الوقت نفسه فإن النقاش الذي يقترن بظهور الليبرالية المحدثة يدور حول فرضية تقول باستحالة قدرة الدولة على تنظيم قطاع الأعمال العام بحيث يعطي أكبر فائدة للمستخدم النهائي end- user. وثمة من يرى أن هناك زيادة مطردة في دور الحكومة الذي يتضمن فرض النظام وتحقيق العدالة الاجتماعية، في الوقت نفسه الذي تقوم فيه بشراء الخدمات من القطاع الخاص. وهكذا خلال عام ٢٠٠٥م كانت الأصول العامة التي تم خصخصتها في فرنسا تبلغ قيمتها ٣٠ بليون دولار أمريكي، وهي أعلى قيمة تم الوصول إليها في دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي Organisation for Economic Co-operation and Development

(OECD). وفيما بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥ تم بيع حوالي ٩٠٠ شركة فرنسية لمستثمرين أجانب بمبلغ ٣٥٠ بليون دولار أمريكي (Times, 28,2,06).

ويزداد باطراد السعي لتشكيل الشركات الأوربية العملاقة من خلال الصفقات الضخمة التي تتجاوز حدود الدول. وقد زاد حجم صفقات الاستحواذ والدمج في أوربا عن ما قيمته ١ تريليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٥م، مع شركات مثل أو تو (O2) وآلايد دوميك Allied Domeq اللتين اندمجتا مع شركة تليفونيكا Telefonica، وهذا هو أعظم مستويات النشاط منذ ١٩٩٩م، إن ازدياد الصفقات الدولية بنسبة ٥٨٪ كان في غالب الأمر مسئولاً عن ازدياد عمليات الدمج والاستحواذ؛ وذلك لأن الشركات الأوربية تسعى إلى المنافسة في سوق عالمي يزداد فيه التنافس وذلك بشراء شركات أجنبية. ومنذ عامين كان حجم الصفقات الدولية في أوربا يبلغ نسبة ٣٨.٤٪ من جملة تعاملاتها. وقد ازدادت هذه النسبة الآن لتبلغ ٥٨٧٪. وقد كان الفضل لليورو في إزالة المخاطر المرتبطة بالعملة والمصاحبة لشراء شركة أخرى في منطقة اليورو، في الوقت نفسه الذي قلّت فيه أيضاً الحواجز التجارية.

إن جاذبية الدمج والاستحواذ تكمن في الكيفية التي يمكن بها أن تسعى شبكات أعمال تجارية متعددة الجنسيات، تكونت عبر عقود من الزمن، إلى أن تستحوذ على شركة عالمية جاهزة بسعر يعادل سعر شركة عادية، وهو أمر كان سيكلفها مبالغ طائلة لتصل إليه إذا سلكت طريق النمو الطبيعي أو الاستحواذ التدريجي (Times, 25,1,06). وتبلغ صفقات الدمج والاستحواذ بين الشركات الأوربية ما قيمته ١٠ بليون دولار في اليوم، بينما تبلغ كل الصفقات الدولية ٢٠ بليون دولار في اليوم. إن الشركات التي تغلغل نشاطها

في أسواقها المحلية والوطنية حريصة الآن على الخروج بعملياتها إلى نطاق العولمة وذلك للاستفادة بالأسواق الجديدة.

ويوضح الجدول التالي القيمة النسبية للدمج والاستحواذ في الدول الرئيسة التي مارست هذا النشاط (الجدول رقم ٢ ، ١):

**الجدول رقم (٢، ١) قيمة الدمج والاستحواذ في دولة المنشأ للشركات التي تم حصرها عام ٢٠٠٥**

| الدولة | قيمة الدمج والاستحواذ (بليون دولار أمريكي) |
|---|---|
| الولايات المتحدة | ١١٦٥ |
| المملكة المتحدة | ٣٠٥ |
| اليابان | ١٥٦ |
| ألمانيا | ١١١ |
| فرنسا | ١٠٩ |
| كندا | ١٠٥ |
| إيطاليا | ٩٧ |
| أسبانيا | ٩٦ |
| استراليا | ٥٥ |
| هولندا | ٤٠ |
| روسيا | ٣٥ |
| الدانمرك | ٣٣ |
| الصين | ٣١ |
| كوريا الجنوبية | ٢٧ |
| السويد | ٢٥ |
| بلجيكا | ٢٤ |
| هونج كونج | ٢١ |
| الصين | ٢٠ |

المصدر: تومبسون الدولية **Tompson International**

وكثير من هذه الصفقات كانت صفقات داخلية وبعضها كان صفقات عملاقة مثل دمج شيل Shell مع رويال دتش Royal Dutch بقيمة ١٠٠ بليون دولار. ومع ذلك فإن الجدول( ٢ ، ١) يبين أهمية شركات كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة في هذه الاندماجات. وقد ازدادت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة foreign direct investment (FDI) في المملكة المتحدة بما مقداره ١٨٢٪ في الفترة ما بين ٢٠٠٤م و ٢٠٠٥م، والشركات البريطانية تحقق مستويات ربحية عالية مع تحقيق عائدات على الأسهم تبلغ ١٩٪ مقارنة بـ ١١٪ في ألمانيا و ١٦٪ في فرنسا وفي منطقة اليورو ككل. وفي عام ٢٠٠٦م أنفقت الشركات الدولية التي استحوذت على شركات بريطانية، ضعف ما أنفقته الشركات البريطانية في شراء شركات أخرى. وتتمتع الشركات البريطانية بجاذبية عالية نتيجة أرباحها العالية التي تجعلها تتمتع بتدفقات نقدية عالية. وفوق ذلك فإن موقف الدولة الذي يقوم على مبدأ عدم التدخل laissez-faire يجعل من السهل إيقاف المصانع عند الحاجة إلى تنفيذ خطوات للترشيد. وعلى النقيض من ذلك فإن الشركات الأمريكية تقوم بتخفيض المديونية de-leveraging أي أنها تقوم بسداد مديونيتها في حين تقوم بشراء الأسهم الخاصة بها لكي لا تسدد أرباحًا لها، وفي الوقت نفسه تحافظ على سعرها **(Sunday Times, 2.4.06)**.

وفي خلال الفترة نفسها زادت قيمة الاستثمارات الأجنبية على مستوى العالم FDI بمقدار ٢٩٪ حيث كانت الاندماجات والاستحواذات هي السبب في الوصول إلى تلك النسبة. وتشمل هذه الاندماجات والاستحواذات صفقات دولية قفزت إلى نسبة ٤٠٪ بقيمة ٢.٩ تريليون دولار، ويعتبر ارتفاع أسعار الأسهم في بورصة الأوراق المالية من أسباب هذه القفزة. وارتفعت نسبة التدفقات النقدية في ١٠ دول من الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوربي

European Community بمقدار ٣٦٪ بقيمة ٣٨ بليون دولار (times, 24,1,06). ولقد وصلت قيمة الاندماجات التي حدثت خلال الشهرين الأولين في عام ٢٠٠٦ ما مقداره ٢٧١.٩ بليون دولار، وهذا يمثل تقريباً ثلاثة أضعاف قيمة السنة السابقة. ومع ذلك فإن عدد التعاملات لم يزد بشكل ملحوظ (times, 7,3,06) وكثير من هذه الأنشطة يتضمن شركات التقنية. فشركة إريكسون Ericsson استحوذت على شركة ماركوني Marcconi وفي سبيلها للاستحواذ على لوسنت Lucent بعد أن حاولت ذلك ألكاتيل Alcatel. ولوكاتيل وألكاتيل Lucatel and Alcattel هما من كبريات شركات تصنيع أجهزة الاتصالات. ودورهما في وضع الأعراف لتلك المعدات يجعلهما هدفاً جيداً لمن يرى دمج خدمات التليفونات والتليفزيون والإنترنت. وقيمة هذا الاندماج التي تبلغ ٣٦ بليون دولار سوف تؤدي إلى خلق أكبر شركة لأجهزة الاتصالات في العالم، والتي ستزيد قيمتها عن ١٢.٦ بليون جنيه استرليني وسيعمل بها ٩٠.٠٠٠ عامل. وسينشىء دمج ألكاتيل ولوسينت اقتصاديات يفوق حجمها تلك التي تنشأ من دمج إريكسون ولوسينت، وسوف يؤدي إلى زيادة الضغوط عليها. ويبلغ سعر السوق للتكوين الرأسمالي market capitalization لألكاتيل ما قيمته ٢١.٩ بليون دولار، وليوكاتيل ١٢٦ بليون دولار، وقد أثار هذا الدمج بين ألكاتيل وليوكاتيل جدلاً واسعًا حول قضية سياسة الحماية الصناعية protectionism: فالسياسة الحمائية الصناعية في الولايات المتحدة تدور حول محور الأمن القومي وعلى الخوف من وقوع التقنيات الدفاعية في أيد غير أمينة. وتملك لوسنت Lucent مختبرات بيل Bell laboratories وهي منشأة بحوث عسكرية رئيسة في الولايات المتحدة.

ومن ناحية أخرى، فإن سياسة الحماية الصناعية في فرنسا تدور حول محور الخشية من فقدانها لشركات تؤدي دورًا رئيسًا في التنمية وفي توفير

فرص العمل. وشركة لوسنت موزعة حالياً على ١٠ دول، وإذا تم الاندماج بينها وبين ألكاتيل فإن المقر الرئيس لها headquarter سيكون في فرنسا. ومن المتوقع أن تقوم الشركة الجديدة الناتجة عن الاندماج بتخفيض قوتها العاملة العالمية workforce بمقدار ٨٨.٠٠٠ أو ١٠٪ من إجمالي عدد العاملين. وتعد الرغبة في تجميع الإنترنت الفائقة السرعة والتلفاز والخدمات الصوتية هي ما يدفع إلى هذه التحالفات. ففي الولايات المتحدة الأمريكية فإن فيريزون (Verizon) قد استحوذت على إم سي آي (MCI) كما استحوذت إس بي سي SBC على إيه تي آند تي (AT&T). وهذه الأنواع من الاندماجات تدفع مصنعي الأجهزة والمعدات إلى التحالف (Times, 25,3,06, 3,4,06).

وعندما يحدث ذلك، فإن الطبيعة العالمية للتمويل تؤدي إلى وضع تقوم فيه الشركات الكبرى باغتصاب الوظيفة التنظيمية التقليدية للدولة وتضعها رهن إشارتها. ليس هناك ما يفرض على شركات عالمية للإبقاء على مقارها الرئيسة في الوطن home country، وسيزداد توجهها إلى الانتقال إلى حيث يحقق النظام الضريبي لها فائدة أكبر. في عام ٢٠٠٥م كانت أكثر الدول تنافسا على ذلك هي بالترتيب: فنلندا، الولايات المتحدة الأمريكية، السويد، الدانمرك، تايوان، سنغافورة، أيسلندا، هولندا، سويسرا، النرويج، أستراليا (Times, 17,1,06). وزعم أوليفر تانت Oliver Tant - رئيس شركة الاستشارات المالية العالمية كيه بي إم جي (KPMG) أن " ازدياد التكامل في أوربا يعتبر تحديا حقيقيا للاقتصادات الوطنية ومصدرًا للفخار، وفي الدول الصغرى مثل الدانمرك و فنلندا فإن البورصة تواجه تهديداً خطيرًا حتى أنها يمكن أن تتلاشى بعد حوالي ٥- ١٠ سنوات. وأضاف أنه عند الاستحواذ على الشركات بواسطة منافسين خارجيين، فإنها لا يجري إدراجها في البورصات المحلية، كما تتقلص المقار الرئيسة

لهذه الشركات أو تنتقل إلى الخارج في غالب الأحوال. ونتيجة لذلك فإن توفير الخدمات الاستشارية القانونية والمالية المحلية سوف يذوي في بعض الدول بينما سيزدهر في دول مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا.

ولا تزال هناك أصوات تعارض هذه التوجهات: فالدول الفقيرة ترى أن العولمة قد قوضت الديمقراطية؛ لأنها جعلت الدول لا تستطيع التحكم في الشركات متعددة الجنسية. ومن ناحية أخرى فإن تلك الشركات متعددة الجنسية ترتبط بالصناعات المحلية من خلال شبكة تضم العملاء والخدمات والأسواق. وفي هذا الاندفاع نحو الاندماج الأوربي فإن الشركات الوطنية تصبح متاحة بلا حماية. ويجري وضع لوائح الشركات بحيث تنأى بالمساهمين وأعضاء مجالس الإدارة عن أمور الشركة، كما يجري تثبيط محاولات تبادل الملكيات cross holding أو المشروعات المشتركة joint venture، وتفتيت الكيانات الكبيرة إلى أجزاء صغيرة، وبيع حصص بواسطة الحكومة في إطار الخصخصة. وترتفع قيمة الشركات متعددة الجنسية كأصول تجارية، وذلك مع انتقال الاقتصاد العالمي من أوربا إلى آسيا وأمريكا. ومن منظور رؤية قومية: فإن فقدان المقار الرئيسة للشركات وما يصاحب ذلك من فقدان كل المهن الاحترافية التي تنتقل معها لهو أمر ذو مردود سيئ على الثروة وفرص الوظائف (Times, 10,2,06).

وقد زاد الأمر تعقيداً بالدور الذي أدته أوربا في تشجيع الاقتصاد الواحد single economy. ويرى خبراء الاقتصاد الكلاسيكي المحدث neoclassical economists أن الشركات عليها أن ترحل بحثاً عن أوضاع تكون فيها أكثر قدرة على المنافسة. ويرون أن الفشل في ذلك سيعرض قدرة هذه الشركات للخطر في مواجهة ضغوط المنافسة الأجنبية. وحتى المحاولات التي تبذلها

الدولة لوضع تشريعات تمنع مثل هذا الانتقال تتعرض للمقاومة، على أساس أن هذه المحاولات تؤخر أمراً حتمياً فحسب. يضاف إلى ذلك أن هذا الدعم الاصطناعي سيؤدي إلى رفع أسعار منتجات هذه الشركات ليس غير، كما يرى هؤلاء الخبراء أن التفكك الذي ينشأ عن انتقال رؤوس الأموال والشركات والأعمال يمكن معالجته من خلال إعادة التدريب وإعادة صقل المهارات للقوى العاملة. ومع ازدياد شدة هذه التحولات في النشاط الاقتصادي، فإن الحاجة أصبحت ملحة لممارسات تعليمية يجري تعديلها باستمرار لتتواءم مع ما يفرضه التحول على القوى العاملة من الحاجة إلى التعلم مدى الحياة.

إن القدرة التنافسية لأي موقع داخل الاقتصاد العالمي إنما تدور حول استعداد رأس المال للانتقال بغرض الاستثمار، وتوافر التقنية، وكيف يرتبط هذان العاملان بمبدأ التسويق أولاً، وبمبدأ الإبداع المستمر ثانياً. إن حقيقة أن جزءًا كبيرًا من النشاط الاقتصادي للشركات الكبرى يتضمن تفاعلاً داخلياً عبر المواقع المختلفة لتلك الشركات، يعني أنه من الخطأ أن نفكر في المنافسة على أنها مجرد ميل النشاط الصناعي لربط المنافسة بدول معينة.

وبالرغم من أن الشركات متعددة الجنسية ليست أمرًا جديدًا على الإطلاق، إلا أن صعودها إلى موقع الصدارة في الاقتصاد العالمي لهو الأمر الجديد. وفي عام ١٩٩٥م بلغ تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة FDI من الشمال إلى الجنوب ١٠٠ بليون دولار، وهو ما يعادل ثلث تلك الاستثمارات على مستوى العالم. وكان أغلب هذه الاستثمارات على شكل تجارة بينية intra- firm trade بين الشركات التابعة subsidiaries والأفرع داخل الشركات

نفسها. ومع ذلك فإن طبيعة نشاط الشركة متعددة الجنسية MNC قد تغيرت من سلع تعتمد على المواد الأولية إلى السلع المصنعة والخدمات وقد أدى سعي الشركات للبحث عن مواقع قليلة التكلفة لكل مرحلة من مراحل الإنتاج إلى زيادة الاعتماد على التعهيد outsourcing وهو الأمر الذي أصبح من سمات هذه التحولات. وقد أدت هذه الأنشطة البينية intra firm activities إلى التخلي عن التوسع في الأنشطة الداخلية inter- firm activities والتي تتضمن التعاقدات الفرعية (من الباطن) subcontracting والترخيص licensing، وخلق منتجات ثانوية creation of spin-offs، والاستشارات... إلخ.

ويقوم كثير من الشركات الكبرى متعددة الجنسية بتعزيز هيئة العاملين بها من خريجي الجامعات على مستوى العالم، ويحدث هذا في وقت مبكر من مسار الدراسة الجامعية: حيث تقوم الشركة بدفع مصروفات الدراسة وبتقديم عروض للعمل طويلة المدى تتضمن مرتبات وميزات مجزية، مع وضعهم في أماكن مناسبة للعمل داخل الشركة. وعند حدوث أي شكوى من مستوى الخريجين في أحد الأماكن، فإن هذا الأمر يسوى من خلال توفير غيرهم من العناصر الأفضل في أي من الأماكن الأخرى: وذلك لأن وجود المقر الرئيس للشركة في إحدى الدول لا يعني بالضرورة تعيين القوى العاملة اللازمة من نفس هذه الدولة نفسها.

وكما أشرنا في الفصل الأول، فإن عولمة رأس المال والتقنية تغير من قواعد التجارة والاستثمار. فالاندماج يتضمن أن الشركات أو رأس المال القادمين من أجزاء مختلفة من العالم يدخلان فيما كان يعرف سابقاً بالإطار الاقتصادي للدول القومية. وقد أصبح من الصعوبة بمكان أن نميز الشركة بأنها بريطانية أو فرنسية مثلاً. وأصبحت الشركات المختلفة أو

اجـزاء منهـا رهينـة الشـبكات حتـى يحـدث تكامـل الأنشـطة الاقتصـادية الإسـتراتيجية مـن خـلال الـربط بـين عجـرات تلك الشـبكات، والـتي تتضمن تبـادل رأس المـال والسـلع والمعلومـات. ولا تـزال التقنيـة في الوقـت الحاضـر لا تكفي للسماح لمجتمعات افتراضية للمارسة عبر الإنترنت حتى إذا كـان هـذا في الوسع من المؤكد أن أسواق المال والعملة تعمل على الصعيد العالمي، وهـي قـادرة على العمـل بصـورة متكاملـة أظهـرت قـدرتها علـى تجـاوز أي ضـوابط تضعها الدولة.

ولا تستطيع الدول أن تصر على استخدام اللغة داخل الشـركات الخاصة. وعندما تصبح هذه الشركات غير قومية وغير محلية ومندمجة في شـركات متعـددة الجنسـية، وتقـوم بتعيين القـوى العاملـة بهـا علـى الصـعيد العـالمي، فحينئذٍ يـزداد توجههـا نحـو اسـتخدام اللغـات الوسـيطة. ومـن المـرجح أن يـزداد اسـتخدام الإنجليزيـة كلغـة وسيطة وذلـك علـى افـتراض نـزوع شـركات من الولايـات المتحـدة والمملكـة المتحـدة نحـو عمليـات الإنـدماج. وأمـا الشـركات التي تنتمي لدول لا تملك لغة عالمية مشتركة، فإنه لا مفر أمامها حينئذ من أن تستخدم اللغة الإنجليزية. ومع ذلك فهناك دلائل على أن "مشـكلات" اللغة تظهر في هـذه الانـدماجات والاستحواذات، وأنـه مـن المحتمـل أن تسـتمر هـذه المشـكلات علـى الأقـل بالنسـبة لإدارة المـوارد البشـرية ( Angwin,; 2001 ;Cartwright& Cooper, 2000).

## دوران رأس المال: The circulation of Capital

كـانـت الشـركات الغربيـة حتـى وقـت قريـب تركـز علـى نقـل التقنيـة باعتبارها وسيلة لتطوير الدول الفقيرة، كما كانت تركز على فتح أسواق جديدة. وربما لا يحدث هـذا بالنسبة للمجـالات الإستراتيجية مثل الاتصـالات

والنووي والفضاء. والسبب في هذا هو أنه بالرغم من اعتراض الدول على عمليات الاندماج والاستحواذ الدولية في هذه القطاعات وذلك بحجة حرصها على أمنها القومي، إلا أنها في حقيقة الأمر تهدف إلى المحافظة على احتكارها للأفكار الإبداعية المرتبطة بهذه القطاعات. فقد رفضت مجموعة أريفا Areva الصناعية نقل التقنية لبناء أربعة مفاعلات نووية في الصين خوفًا من إثارة حفيظة شركة وستنجهاوس. كما عرضت الصين على شركة بوينج إير باص Boeing Airbus أن تبيعها ١٥٠ طائرة من طراز إيه 30A320 شريطة أن يجري بناء موقع إنشاء الطائرات في الصين. وقد تم رفض هذا الطلب خشية حصول الصين على التقنية وقيامها بفتح أسواق في المستقبل. وعندما تحدث مثل هذه المعاملات فإن الشركات متعددة الجنسية غالباً ما تضع قيودًا كثيرة مثل القيود على إعادة التصدير أو الإصرار على الالتزام بقواعد حقوق الملكية الفكرية (IPR)، والأعراف الدولية. ومع ذلك فإن الحصول على التقنية الجديدة يعتبر خطوة أساسية للتنمية في الدول الفقيرة. ولهذا نرى الصين تقدم تنازلات لتقتنص فرصة تدخلها في سلسلة الإنتاج للشركات متعددة الجنسية التي تمثل المحور الرئيس في إستراتيجيات التنمية.

والدول التي تستثمر على نطاق واسع في التعليم والبحوث هي وحدها القادرة على أن تملك ناصية التقنيات الأجنبية، وتنتهج مسارًا حقيقيًا يُلحقها بالركب. وبحوث الأمم المتحدة التي عُرضت في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) العنوان: بنك الأفكار حول التنمية الاقتصادية، ترى أن الدول النامية تنفق فقط ما قيمته ٨٤٪ من إجمالي ما ينفقه العالم على البحوث والتطوير R&D، و٩٧٪ من هذه القيمة في قارة آسيا والتي كانت إنفاقا على البحوث

الضرورية لإنشاء شركات أجنبية. ولقد حققت معظم الدول الآسيوية مستوى في التنمية خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، وهو مستوى لم تحرزه سوى الصين والهند اللتين وصلتا إليه خلال السنوات العشر الأخيرة. وتحمي اليابان وكوريا أسواقهما الداخلية، وذلك بالسماح لصناعاتهما الوطنية بالتوسع في إتقان التقنية المقلّدة، وذلك قبل النزول إلى الأسواق العالمية حيث يكون جوهر المنافسة هو السعي منذ البداية إلى السعر المنخفض للأيدي العاملة في مجال البحوث التقنية. وكانت الصين – والهند مؤخرًا – يؤيدان مبدأ الحماية منذ البداية: فقد استنسختا التقنية ودخلتا إلى السوق العالمي من خلال التركيز على عدد من البيئات الصناعية الملائمة. ونظرًا لأنهما تفتقران إلى استثمارات طويلة الأجل في مجال البحوث والتطوير R&D؛ فإنهما اعتمدتا على تعديل وتحسين التقنيات الموجودة لتلبية الاحتياجات الداخلية، وينسجم مع رغبات الشركات الغربية فيما يتعلق بالتقليد والإبداع في أسواق التقنية (Le Monde, 11,4,06).

ومع ذلك ففي رؤية وردت في تقرير حديث صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) في عام ٢٠٠٦م ترى أن دول الجنوب ستصبح هي اللاعب الرئيس في الاستثمار العالمي. فقد اجتذبت الدول المتقدمة ما قيمته ٥٤٢ بليون دولار من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في العالم والمخصصة لإنشاء أو إصلاح شركات والتي وصلت قيمتها إلى ٩١٦ بليون دولار، تاركة بذلك ما يبلغ فقط ٣٢٤ بليون دولار للاقتصاديات النامية أو تلك التي في مرحلة التحول. ويأتي على رأس هذه القائمة بالدول الصين وهونج كونج وسنغافورة والمكسيك والبرازيل. ولا يدهشنا هذا بقدر دهشتنا اذا علمنا منشأ هذه الاستثمارات، فالاستثمارات التي تدفقت من الدول النامية بلغت ١٣٣ بليون دولار وهي نسبة تبلغ ١٧ ٪ من القيمة العالمية

للاستثمارات الأجنبية، وهو ما يزيد بصورة ملحوظة عن النسبة التي تم تسجيلها عام ١٩٨٠ والتي بلغت ٥٪.

وقد بلغت نسبة عمليات الاندماج والاستحواذ للمشروعات التجارية في الدول النامية ١٣٪ من إجمالي عدد تلك العمليات على مستوى العالم. كما زادت الاستثمارات التي قامت بها دول "جنوبية " في دول " جنوبية " أخرى من ٢ بليون دولار عام ١٩٨٥ إلى ٦٠ بليون دولار عام ٢٠٠٥م، وهذه الاستثمارات "الجنوبية – الجنوبية " هي استثمارات إقليمية، حيث كانت الاستثمارات من "آسيا" إلى "آسيا" قيمتها ٤٨ بليون دولار، كما كان نصف الاستثمارات الأجنبية لجنوب أفريقيا موجه إلى بوتسوانا، ليسوثو، مالاوي، سوازيلاند، وجمهورية الكونجو الديمقراطية. ومع ذلك فقد كان هناك أيضاً استثمارات تتدفق من آسيا إلى إفريقيا ومن أمريكا اللاتينية إلى آسيا.

والمستثمرون الرئيسيون من دول الجنوب هم جنوب إفريقيا في إفريقيا، والبرازيل والمكسيك في أمريكا اللاتينية، وروسيا في أوربا الشرقية، والصين والهند وماليزيا وتايلاند في آسيا. وتسعى الشركات متعددة الجنسية في هذه الدول للاستثمار في الطاقة والمواد الأولية، مثل شركات بتروباس (Petrobas) أو سي في آر دي (CVRD) من البرازيل، وشركات سي إن أو سي (CNOC) أو سي إن بي سي(CNPC) من الصين. ومع ذلك فإنهم يضعون استثماراتهم أيضاً في الاتصالات (أوراسكوم في مصر)، وفي الإلكترونيات (سامسونج في كوريا)، أو في تقنية المعلومات (إنفوسيس في الهند). وهذه الشركات تريد أن يكون لها كيانات خارج البلاد مثل ما لبعض الشركات المشابهة في العالم المتقدم، وذلك لتسهيل وصولها إلى المنتجات الأساسية أو لزيادة منافذها التجارية، وأيضاً لزيادة مقدرتها

التنافسية؛ وذلك لأن تكلفة الأيدي العاملة في بعض الدول النامية مثل الهند وكوريا تؤدي إلى ارتفاع أسعار منتجات هذه الشركات وتقليل قدرتها على المنافسة. وفي مجال الأجهزة الكهربائية أو أجهزة الحاسوب فإن شركات مثل إيسر (Acer) من تايوان، وأرسيلك (Arcelik) من تركيا ولينوفو (Lenovo) من الصين تحقق سمعة عالمية؛ لأنها تستثمر خارج نطاق دولة المنشأ.

ويشير التقرير إلى أن التدفق "الجنوبي- الجنوبي" في ازدياد، كما يشير إلى أن الاستثمارات الجديدة يمكنها أن تؤدي إلى هيمنة خارجية على الأسواق المحلية، وفي الوقت نفسه تحد من قدرة السلطات المحلية على التحكم في ظروف العمل في المؤسسات التجارية الكبيرة. يضاف إلى ذلك أن شركات كثيرة من الدول النامية تحتفظ بحصص من الأسهم تخص حكوماتها، وخاصة بالإشارة إلى الصين وروسيا، كجزء مهم من رأسمالها، وهو أمر قد يؤدي إلى اختلال توازن علاقات هذه الشركات مع الدول التي تعمل فيها.

وينبغي أن يكون هذا هو الشاغل الرئيس، حيث إن ما نراه الآن هو ترسيخ التقسيم العالمي للعمل. والتواطؤ بين الدول في البلاد المتقدمة والشركات متعددة الجنسية يعمل ضد مصالح الدول الفقيرة وذلك في المفاوضات التجارية المختلفة. وتقدر الفائدة التي تعود على الدول الغنية من وراء جولة المحادثات التجارية في الدوحة بمقدار ٨٠ بليون دولار، وما يعود على الدول النامية يبلغ ١٦ بليون دولار، في الوقت الذي تتعرض فيه الدول الفقيرة للخسارة. بل والصورة تبدو أكثر كآبة إذا أخذنا في الحسبان الخسارة الناتجة من انخفاض عائدات الضرائب التجارية **(Times.8.11.06)**.

ويشير التقرير أيضاً إلى أن شركات التقنية هي الأسهل اندماجًا في الدول النامية: لأنها تنشأ من مؤسسات تنتمي لدول الشمال. ومن ناحية أخرى فإن رأس المال الذي ينشأ من الدول النامية يجري استثماره في المصانع والمكاتب بدلاً من استثماره في حصص من أسهم الشركات، وفي عمليات الإنتاج بدلاً من عمليات الاستحواذ والاندماج، وكذلك في الصناعات التقنية البسيطة، وفي تعيين قوة عاملة كبيرة. كما يزيد عدد الموظفين لكل مليون دولار في الشركات التابعة للشركات متعدية الحدود القومية والتي نشأت من الدول النامية عن ذلك العدد في الدول المتقدمة. يضاف إلى ذلك، أن إحدى الميزات من وجهة نظر الدولة المستقبلة أنها يمكنها الاستفادة من تنافس المستثمرين من الدول المتقدمة مع نظرائهم من دول الجنوب. تلك هي التطورات التي يحتمل أن تستمر بحيث تشكل مرحلة جديدة في الاقتصاد العالمي، وذلك لأنها تتضمن دولاً مستقبلة ومرسلة للاستثمارات في نفس الوقت، أي دولاً تحتل كلا الجانبين على مائدة التفاوض.

**إعادة الهيكلة: التعهيد وترحيل الخدمات:**

سبق أن أكدنا أنه ليس هناك علاقة ضرورية بين عملية العولمة وظهور الاقتصاد الجديد. ومع ذلك فإنه من الواضح أن التقنية الجديدة يمكنها أن تستديم توسع الاقتصاد القديم. وبالمثل فإن الهياكل التنظيمية للاقتصاد القديم يمكنها الاستفادة من بزوغ عملية العولمة بالإضافة إلى استفادتها من التقنية الجديدة. ومن المهم إلى هذا الحد أن ندرك هنا الدور الذي أدته اللغة في اختيار المواقع عند الاستعانة بالموارد الخارجية (التعهيد) أو عند النقل المباشر للإنتاج.

والتعهيد يحل محل نموذج العمل في الشركات، والذي سيطر على قطاع الأعمال على مدى قرن من الزمان. وهو نموذج التكامل الرأسي للشركة الصناعية. وهو ما يعني أن معظم الأنشطة كانت تنفذ داخل الشركة، وأن الشركة هي التي تصنع المنتجات التي تبيعها. وقد ازداد التخلي عن هذا النموذج بمرور الوقت وذلك مع الاتجاه إلى بناء شراكات مرنة تتشكل من شبكة من الأنشطة والأشخاص الذين يرتبط بعضهم ببعض. ويعود هذا جزئيًا إلى تقنية إيصال المعلومات التي تجعل المعلومات عاملاً مهماً في رفع كفاية الأسواق، الأمر الذي يؤدي إلى نقل المنفعة إلى من هم أفضل في هذه الأسواق. وفي الحقيقة يمكن القول أنه كلما زادت الأنشطة ذات القيمة العالية التي تتم خارج الشركة ارتفعت قيمة ما تنتجه هذه الشركة. يضاف إلى ذلك أن تحرير التجارة العالمية، يعني أن متوسط حصيلة الرسوم الجمركية في الدول الصناعية الآن يبلغ معشار ما كانت عليه قبل الحرب العالمية الثانية. وقد أدت التكلفة المنخفضة للمعاملات عبر الإنترنت إلى ارتفاع مستوى المنافسات العالمية مما أدى إلى التوجه نحو خفض النفقات عن طريق الاستعانة بموارد خارجية (التعهيد) وترحيل الخدمات.

وهناك طرق كثيرة يمكن أن تتحقق بها هذه التوجهات: فإن مُنتجاً أو مُتعهِّداً واحداً للخدمة يمكنه أن يبيع السلع التي ينتجها أو الخدمات التي يقدمها إلى أكثر من شركة ويسمح لهذه الشركات بوضع اسمها والعلامات التجارية الخاصة بها. وهناك شركات ليس لديها تقريباً إلا العلامة التجارية، بينما كل أنشطة الإنتاج والتسويق تتم عن طريق التعهيد outsourced، اما الشركة نفسها فلا تصنع شيئاً في حقيقة الأمر، ولكنها تتحمل المسؤولية القانونية عما يُباع حتى ولو كان هذا يجري تنفيذه من خلال مجموعة من المتعهدين.

والتعهيد ليس نشاطاً جديداً، ولكن معدل التوسع الذي سار عليه قد اختلف كثيراً عما سبق. وكما ازداد الطابع الدولي للاستعانة بالموارد الخارجية لدرجة أنه وصل إلى ما يعرف بترحيل الخدمات. وصاحب ذلك الانتقال من عمال يدويين manual workers إلى عمال بالمعرفة knowledge workers، ومن التصنيع إلى الخدمات. وأصبحت سلسلة التوريد supply chain ذات صبغة عالمية. ويمكن تحليل العمليات المختلفة للنشاط الاقتصادي إلى وظائف قليلة يمكن إدارتها من أي مكان في العالم. وتكمن خطورة هذا التوجه في أن القوة العاملة لن تستجلب من الخارج outsourcing فقط، بل إنها ستضطر للعمل تحت ظروف لا يمكن احتمالها في دولة المنشأ.

وأطروحة ريكاردو Ricardian thesis عن الميزة النسبية ترى أنه في السوق العالمي سوف تستبقي الدول الغنية عمالها ذوي الياقات الزرقاء (العمال الحرفيون)، وسوف تكسب أسواقاً جديدة للخدمات مرتفعة القيمة. وستقوم الدول الفقيرة بتوريد السلع الرخيصة إلى الدول الغنية. وسينتقل التصنيع من الدول الغنية إلى المنافسين الذين يقدمون أجورًا أقل. ومع ذلك فمن الواضح أن هذا نوع من التبسيط المبالغ فيه، وأن عملية التكامل العالمي لا تتطابق مع هذا التصور البسيط.

وتتضمن إحدى السمات البارزة التي ترتبط بالعولمة إنشاء مرافق الإنتاج خارج دولة "المنشأ" home country، وذلك بغرض أن يكون التسويق في موقع الإنتاج. و قد خفضت مرافق الإنتاج الأمريكية الموجودة في الخارج - والتي تنتج ما قيمته ٢.٢ تريليون دولار سنويًا لصالح العملاء على مستوى العالم بدلاً من الشحن إلى داخل البلاد – قيمة الصادرات الأمريكية بمقدار ١ تريليون دولار. وقد تضاعف هذا الرقم منذ عام ١٩٩٠. والتعهيد لا يكون

بغرض إعادة المنتجات إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ولكنه يكون بغرض توسيع السوق كلما فتحت مواقع جديدة أو محتملة للسوق. ومن الواضح أن هذا يسهل تحقيقه بسبب نهج الليبرالية المحدثة neo- liberalism. وفي الوقت نفسه فقد خسر قطاع التصنيع في الولايات المتحدة الأمريكية ٢٧ مليون فرصة عمل.وثمة من يرى أنه لكي تصمد الشركات الأمريكية في حلبة المنافسة فإن عليها أن تبني رأس جسر في خارج البلاد يزيد من فرص التصدير إلى دول العالم. وأصبح هذا هو القضية الأساسية للتنافس في الانتخابات الأمريكية عام ٢٠٠٤م، وكما ذكرنا بالفعل سابقاً فإن هذا يبدو كامتداد لنشاط عصر الاقتصاد الصناعي بما صاحبه من فتح أسواق جديدة، والذي كان نتيجة للعولمة إلى حد كبير.

وهذا ما يتباين مع مبدأ التمهيد لتنفيذ الجوانب الأساسية في أنشطة الاقتصاد الجديد. ويتطلب هذا سوقاً للعمل يتسم بمهارة عالية ودرجة متقدمة من التعليم. كما يحتاج إلى مواقع تكون تكلفة الأيدي العاملة فيها تقل عن تلك التي في دولة المنشأ. ومدى هذا التوصيل للنشاط إلى الخارج هو من الأهمية بمكان، ولكن حجم القوى العاملة في هذا النشاط لا يزال - إلى حد كبير - أقل من حجم العمالة التي تشتغل بنشاط مماثل في دولة المنشأ. وهكذا فإن صناعة التقنية في الهند يعمل بها ٨٠٠.٠٠٠ عامل، بينما يبلغ عدد العاملين في هذا القطاع في الولايات المتحدة الأمريكية ١٠.٢ مليون عامل. ويعمل من هذا العدد في الهند ٣٠٠.٠٠٠ في مراكز الاتصال call centers وذلك مقارنة بـ ٦ ملايين عامل في الولايات المتحدة الأمريكية. ومع ذلك فهي عملية لاعادة توطين العمالة وينظر إليها بأنها متنامية. ففي دراسة لديلويت (Deloitte, 2003) بعنوان: "نقطة الانقلاب: كيف ستؤدي أعمال ترحيل

الخدمات إلى تحول صناعة الخدمات المالية The Cusp of a Revolution: How Offshore Trading will Transform the Financial Services Industry يرى "أن ربع العاملين في قطاع التقنية في الدول المتقدمة سيعاد تمركزهم في الأسواق الجديدة وذلك بحلول عام ٢٠١٠م، وفي هذا السياق فإن الهند تظل هي الموقع الأكثر جاذبية.

إنهم يعتقدون بأن منطقة إعادة التمركز zone of delocalization ستنمو حول المحيط الهندي، وستشمل جنوب إفريقيا وماليزيا وأستراليا، ومن ورائهم الصين، ولكن الهند ستظل هي النقطة المركزية. كما أن إعادة التمركز delocalization تركز على أنشطة معينة ترتبط بكيفية تعريفنا للعمالة في الاقتصاد الجديد. ويرى ديلويت Deloitte أنه في السنين الخمس القادمة سيجري إعادة تمركز الأعداد الآتية من الوظائف في مجال الخدمات المالية، وذلك في منطقة المحيط الهندي: الولايات المتحدة الأمريكية ٨٥٠٠٠٠، أوربا ٧٣٠.٠٠٠، اليابان ٤٠٠٠٠٠، وهو ما مجموعه ٢٠٠٠٠٠٠ وظيفة على وجه الإجمال. وذلك من إجمالي القوى العاملة في العالم والتي تبلغ ١٣ مليونا. والسيناريو المحتمل لذلك هو أن يجري خلق وظائف جديدة في هذه الدول مع بداية عملية إعادة التمركز للوظائف المالية.

وهذا ما يشار إليه بالثورة الصناعية الثالثة والتي ستؤدي إلى توجيه ٤٠ مليون وظيفة إلى الخارج (Blinder, 2006) . وهذا لن يتضمن فقط كل الوظائف في عملية التصنيع، ولكنها ستتضمن أيضاً كثيرا من وظائف الخدمات مثل خدمات المعامل اللازمة للرعاية الصحية، وتصحيح الامتحانات... إلخ. وهذا يخلق صورة تتضمن فقدانًا لعدد ضخم من الوظائف في الغرب، كما تتضمن عددًا ضخما من العاطلين عن العمل الذين سيقع على عاتق الدول عبء

مساندتهم. ومن ناحية أخرى فهناك ٥ ملايين فرصة عمل قد تم إنشاؤها في الولايات المتحدة الأمريكية في السنوات الثلاث الأخيرة، في الوقت الذي تم فيه فقدان ٣٠٠.٠٠٠ وظيفة في قطاع التصنيع. وسيظهر جليًا أنه يجري إنشاء وظيفة في العالم المتقدم مقابل كل وظيفة "رخيصة" يجري إنشاؤها في الهند. وهناك من يرى أن الشركات الآسيوية البعيدة تستطيع القيام فقط بالمهام البسيطة نسبيًا مثل تطبيقات بطاقات الائتمان، إلا أنها لا تستطيع القيام بالمهام الأكثر تعقيدًا والتي يستطيع الموظفون في الغرب التعامل معها بدرجة أعلى من الكفاية. وأسباب ذلك - في رأيهم- تدور حول مركزية فروق دقيقة مثل اللغات والحساسيات الثقافية، وسوف تظل هناك أمم تنجز بعض الأشياء أفضل من غيرها من الأمم. ويختفي هذا النوع من الغطرسة الوطنية والثقافية عندما تصبح الخدمات التي تمتنع على المنافسة العالمية قابلة للتداول. وبالرغم من الشعور في بادئ الأمر بأن أدوار معالجة البيانات في الأعمال المكتبية back office data processing وكذلك أدوار تطوير البرمجيات هي فقط التي يمكن نقلها إلى دول مثل الهند، فإن الخدمات التي كانت ممتنعة على المنافسة العالمية قد أصبحت هي الأخرى قابلة للتداول.

وتطلق البنوك الاستثمارية بيع أسهم لبحوث ذات قيمة فكرية عالية وكذلك أعمال تنموية ذات غاية عالية، وذلك لكل من بودابست وجنوب إفريقيا والهند. في عام ٢٠٠٣ بلغ عدد الإقرارات الضريبية في الولايات المتحدة الأمريكية والتي عولجت في الهند حوالي ٢٥ ٠٠٠ إقرار ضريبي، ويقترب هذا الرقم الآن من ٥٠٠ ٠٠٠ إقرار. وأودعت الفروع الهندية من سيسكو وانتل، واي بي إم، وتكساس إنسترمنتس Texas instruments

جنرال إلكتريك بالفعل ١٠٠٠ براءة اختراع للسلع تتراوح بين المُعالجات لدقيقة (microprocessors) وحتى محركات الطائرات (Fridmab, 2005). هذا بداع واللاعبون الكبار في مجال التقنية يستثمرون الآن ما قيمته ٥ بلايين ولار في الهند: ١٧ بليون دولار بواسطة ميكروسوفت التي ستعين ٣٠٠٠ موظف جديد في خلال السنوات الأربع القادمة؛ ١٠٥ بليون دولار بواسطة نتل لخمس سنوات: بليون دولار بواسطة سيسكو الشركة الرائدة في مجال تقنية شبكات الإنترنت، كما إن هناك عملية مماثلة تقوم بها Advanced Micro Devices (AMD) حيث اتفقت مع مجموعة من الهنود غير القاطنين بالهند لإنتاج حاسوب شخصي رخيص الثمن.

والسبب الراجع لهذه التطورات هو أن الهند تملك موارد ضخمة من العمالة المتعلمة والتي تجيد اللغة الإنجليزية. بالإضافة إلى ذلك فإن تكلفة المهندس فيها تقل بمقدار ٣٠-٤٠٪ عنها في الغرب حتى أن تطوير حاسوب شخصي يتكلف ١٨-٢٦ دولارًا في الساعة مقارنة بـ ٥٥- ٦٥ دولارا في الساعة في الولايات المتحدة الأمريكية أو أوربا. وهناك ما بين ٤٠٠- ٥٠٠ شركة لها مراكز بحوث في الدولة قامت بنقل النشاط إلى شركات هندية (Fortune, 4,5,09). وزادت عائدات هذا القطاع بمقدار ٣٤٥٪ في العام المالي ٢٠٠٥م، ويتوقع أن تصل عائدات التصدير من قطاع الصناعة إلى ٢٢٥ بليون دولار في عام ٢٠٠٦م، وهذه العائدات من الممكن أن ترتفع إلى ٦٠ بليون دولار عام ٢٠١٠، بحيث تصبح هي المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي. وتمثل في هذه الحالة ٧٪ من الدخل القومي GDP مقارنة بنسبة ٣٪ الحالية (تقرير نُشر في ٢٠٠٥/١٢/١٢م بواسطة ناسكوم ومكنزي (Nasscom and Mckinsey). ويؤدي ذلك إلى إنشاء فرص عمل تقدر بـ ٢٣ مليون وظيفة مباشرة، و٦٥

ملايين وظيفة غير مباشرة. وهذا النمو يحتاج إلى استثمارات ضخمة في التعليم، وخصوصًا إذا علمنا أن المنافسة الحالية على المهندسين بين الشركات العاملة في مجال المعلومات قد أدت إلى زيادة في مرتبات هذه الشريحة بمقدار ٢٥-٣٠٪ مما قد يقلل من القدرة على المنافسة ( Le Mon R&D, April, 2006).

وهناك من يرى أن الهند قد تبوأت موقعًا أفضل يمكنها من الفوز في سباق تقديم الخدمات ذات القيمة الفكرية العالية: فاللغة الإنجليزية تنتشر فيها بصورة كبيرة كما أنها تعتبر مجتمعًا منفتحًا، فضلاً عن أن لديها عددًا يفوق كثيراً ما لدى الصين من المديرين التنفيذيين الذين يتمتعون بالمهارة والإدراك اللازمين في مواقع الإدارة العليا للأعمال ذات الطابع الدولي. وقد انضمت هذه الشريحة إلى النخبة العالمية التي تنتقل بسلاسة بين الدول: تلك النخبة التي درست في نفس كليات الأعمال وعملت لنفس الشركات الاستشارية، وأنها تتكلم لغةً مفرداتها: المرونة والفرص ومؤشرات الأداء. وهناك كثير من القواسم المشتركة التي تجمع بين من ينتمون إلى هذه النخبة والتي تزيد على تلك التي تجمع بينهم وبين بني جلدتهم (Times, 9.3.06). وهم في هذا يعبرون عما أطلق عليه هيرنانديز (Hernadez, 2002) اللا أقلمة ثقافية cultural deterritorialisation.

ومع ذلك فسيظهر أيضاً أن هذا يعتمد على كيفية تطوير العلاقة مع شركة التعهيد والشركات التي تُرحّل إليها الخدمات offshoring. وهناك من يرى أن ترك المهام الأساسية في العمل لشركات خارجية سيضفي حالات من الجمود على المؤسسة، ويجعل من الصعب عليها أن تستجيب بسرعة للظروف المتغيرة. وقد تراجعت بعض الشركات - ومنها شركتا

سينسبوري (Sainsbury) و بردينشال Prudential – في اتفاقات التعهيد واستردت الأعمال لتنفيذها هي في مقارها. فقد أنهت شركة سينسبوري (Sainsbury) اتفاقًا مع شركة أكسنتشر (Accenture) كانت مدته عشر سنوات، قبل ميعاد انتهائه بثلاث سنوات، وذلك بغرض تجديد دورة التوريد الخاصة بها. وهناك من يرى أن الحالات الناجحة لا تتطلب بالضرورة معرفة بالأعمال التجارية، ولكنها تنطوي على اقتصادات كبيرة الحجم. ومن المحتمل وعلى قدم المساواة أن حالات الفشل هي نتيجة عدم وجود تصور للتغيرات الضرورية في الممارسات التشغيلية التي ستضمن المرونة، فقد أصبحت المرونة على جانب كبير من الأهمية بعدما أصبحت دورة الإنتاج أقصر، وبعدما أصبحت الشركات تتوقع تسليم المنتجات في وقت أقل. وتحتاج هذه المرونة للهياكل التشغيلية أيضاً إلى أن تطال بيئة عمل على الإنترنت صممت خصيصًا لزيادة المرونة، بدلاً من النظم الحالية التي توفر تدفقات جامدة للمعلومات **(Times, 21,2,06)**.

وكرد فعل محتمل على هذا النوع من القضايا، فإن الشركات متعددة الجنسية تستخدم نموذجًا من الخارج إلى الداخل Offshore، onshore model، ووفقاً له فهم يجندون عمالة تنتمي لاقتصادات ذات أجور منخفضة، ثم نقلها إلى مواقع التشغيل في الغرب دون أن يخضعوها لجداول الأجور الغربية أو يوفروا لهم الأمن الوظيفي المناسب. ففي خلال عام ٢٠٠٤م، منح ٢٢٠٠٠ عامل في تقنية المعلومات تصاريح للعمل في المملكة المتحدة، وتبلغ نسبة الهنود منهم ٨٥٪. وقد أدى الإدراك المتزايد بين شركات التعهيد أنها تحتاج أيضاً إلى قاعدة بريطانية إلى حث شركات مثل شركة تاتا للخدمات الاستشارية Tata Consultancy Services وشركة ويبرو للتقنية Wipro Technologies وشركة إنفوسيس Infosys – وهي من الشركات الضخمة للتعهيد في الهند - على أن

يزيدوا من وجودهم في المملكة المتحدة مع تأثير لا مفر منه على تدفق العمال بين البلدين (Times, 21,11,05).

وهذا يؤدي إلى تحول في أنشطة كثير من مثل هذه الشركات. وتقدّر مؤسسة كيه بي إم جي KPMG أن نسبة ١٠٪ من أعمال الشركات الهندية العاملة في مجال تقنية إيصال المعلومات سيأتي من خارج البلاد، وذلك في خلال ثلاث سنوات. وبالفعل فإن ٥٪ من دخل شركة تاتا للاستشارات – وهي أكبر مورد لخدمات الاتصالات والمعلومات – يأتي من خارج البلاد. ومنذ عام ٢٠٠٢م قامت هذه الشركة بفتح مكاتب لها في كل من أوروجواي والبرازيل وشيلي والصين وأستراليا والمملكة المتحدة واليابان، وستفتح واحدًا في المغرب قبل نهاية عام ٢٠٠٧م، كما أن ٢٠ ٪ من العاملين في شركة إنفوسيس – التي ارتفع دخلها إلى ٣.١ بلايين دولار – يعملون خارج الهند. وهذا يؤدي إلى التحول من أسلوب "ترحيل الخدمات" offshoring إلى "قرب الحدود" nearshoring، حيث تتم عمليات الإنتاج بالقرب من العملاء. فمعظم هذه الأعمال يتضمن أنشطة تستلزم أن يكون العميل قريبًا من متعهد الخدمة service provider. ولكي يحافظوا على المنافسة بالأسعار، فإنهم ينشئون مراكز الإنتاج بجوار الأسواق المستهدفة. وهكذا فإن العمل "قرب الحدود" يعتبر هو نموذج المواءمة بين الإبقاء على مرتبات منخفضة من جانب، والوجود بالقرب من العملاء من جانب آخر، مثل المغرب والمجر والبرازيل والمكسيك وشيلي بالنسبة لسوق الولايات المتحدة الأمريكية. ويؤدى هذا التقارب أيضاً إلى التغلب على تحفظ بعض العملاء. وهكذا فإن البنوك الفرنسية، التي لا تنفذ أعمالاً في الهند من الخارج offshoring أكثر

نفتاحًا للعمل مع شركات هندية ذات خبرة تقع في شرق أوربا. وكنتيجة للتوظيف في الخارج، فإن الشركات الهندية تعد نفسها لوجود عجز محتمل في عدد المهندسين داخل البلاد. فشركة أكسنتشر (Accenture) تهدف إلى زيادة القوى العاملة الهندية فيها إلى ٣٥٠٠٠ عامل وذلك بحلول صيف عام ٢٠٠٧م، كما أعلنت شركة كابجيميني (Capgemini) عن حاجتها لتعيين ٢٧.٠٠٠ مهندس إضافي وذلك بحلول عام ٢٠١٠م، ويقدر النقص في عدد العاملين في مجال تقنية الاتصالات والمعلومات في الهند بمقدار ٢٦٠.٠٠٠ عامل وذلك بحلول عام ٢٠١٠، ومع اعتماد نموذج العمل "قرب الحدود" nearshoring فإن الهند تسعى للحفاظ على ميزتها النسبية في مواجهة القادمين الجدد إلى سوق التعهيد outsourcing مثل فيتنام والفلبين (Le Monde, 4,5,07).

وما يثير الاهتمام بالنسبة للموضوع الذي نحن بصدد مناقشته هو التبريرات التي تساق لهذا التوجه نحو إعادة التمركز والمواقع المختارة. وفي استقصاء حديث للرأي: فإن الهند والصين هما أكثر الأماكن جاذبية لتحديد مواقع الإنتاج والمعامل وأنشطة الخدمات. وتليهما في ذلك ماليزيا وجمهورية التشيك وسنغافورة. وهناك من يرى أن جاذبية الهند ترجع إلى انخفاض الأجور بها بالإضافة إلى أنها سوق ناضجة. وبالطبع فإن الأجور فيها تماثل الأجور في الدول الآسيوية الأخرى إلا أن ما يميزها هو تسهيلات النظام الضريبي بها بالإضافة إلى التكلفة التنافسية للبنية التحتية. ويعتبر وجود اللغة الإنجليزية في الهند على نفس الدرجة من الأهمية. وتكلفة العمالة لا تبين كل شيء: إنما يوزن قدر الشركة اعتماداً على عوامل كثيرة عندما يزداد عدد الدول المرشحة. فالوفرة التي تتحقق من العمالة تقل عند استخدام

العمالة المؤهلة والمديرين، وهناك توجه للنظر إلى معدلات الإنتاجية، ومخاطر القرصنة بالنسبة لحقوق الملكية الفكرية IPR، والتعليم، ودورة المبيعات، وأسلوب إدارة الثقافات المختلفة.. إلخ، فجميعها يمكن أن تعطي وفرا بمقدار يتراوح بين ٢٠٪ - ٤٠٪. وبالنسبة إلى الصين فإن إمكانية الوصول إلى سوق جديد تؤدي دورًا مهمًا. وبالرغم من أن هذا يتضمن تميزاً لاختيار الموقع وفقًا لطبيعة المؤسسة والمهام التي سيجري إعادة تمركزها، فمن الأمور الأخرى التي ينبغي أخذها في الاعتبار ازدياد عدد الطلبة في الصين الذين يلتحقون بالتعليم العالي لدراسة اللغة الإنجليزية. ووجود شركات أجنبية في سوق ما يشجع شركات أخرى أن تحذو حذوها. وتتمتع أيضاً دول أوربا الشرقية مثل جمهورية التشيك و بولندا و المجر بأفضلية نسبية، ويرجع ذلك - إلى حد كبير - إلى التشابه الثقافي بين هذه الدول وإلى المستوى الجيد للغة الإنجليزية والمهارة الفنية للقوى العاملة فيها، وكذلك إلى قلة الأعباء القانونية المصاحبة لتشغيلهم.

ولا ريب أن هذه التطورات قد بلغت درجة من الوضوح تكفي لأن يتمخض عنها جدال حول أثر هذه العمليات على القوى العاملة وعلى سوق العمل في الدولة، فمضمون هذه التطورات يعني أن الوظائف تنتقل بعيدًا إلى خارج الدولة، مما يؤدي إلى انكماش سوق العمل المحلي. ومع ذلك فهو جدال لم يحسم بعد. وفي دراسة لمؤسسة التبصر العالمي لجمعية تقنية المعلومات لأمريكا Information Globa Insight for Technology Association of America (ITAA) ترى ان إعادة التمركز للأنشطة المعلوماتية في دول أجنبية قد ساهمت في توفير عدد من الوظائف بالولايات المتحدة الأمريكية يبلغ ضعف

عدد الوظائف التي توفرت في الدول التي انتقلت إليها الأعمال. والسبب في ذلك بسيط - فاستخدام عمالة أجنبية رخيصة قد أتاح للمشروع التجاري الأمريكي أن يزيد من إنتاجيته، وأن يعيد استثمار ما حققه من أرباح في خلق وظائف جديدة في الولايات المتحدة الأمريكية. وهي آراء تتفق مع الآراء التقليدية التي تعارض الاستعانة بموارد خارجية على أساس أنها بكل بساطة وسيلة لاستغلال القوى العاملة العزلاء لزيادة أرباح من يملكون وسائل الإنتاج. إنها عودة إلى حجة الاعتمادية. ففي أثناء عملية إعادة الهيكلة التي صاحبت العولمة يفقد الغرب مواقعه في اقتصاد عصر الصناعة، وخصوصًا في مجال التصنيع، وقد استبدلت بهذه المواقع مواقع قطاع الخدمات في الاقتصاد الجديد.

وتخضع هذه الصورة المعقدة لإعادة هيكلة الاقتصاد وأثرها على التوزيع العالمي للعمالة للنقد. فالرئيس الألماني لغرف التجارة والصناعة يشجع الشركات الألمانية على إعادة التمركز في أوربا الشرقية، وذلك للاعتقاد بأن زيادة الإنتاجية في الشركات الألمانية توفر وظائف في ألمانيا. ويرى أنه في كل شهر تفقد ألمانيا ٥٠٠٠٠ وظيفة لصالح بلاد تدفع أجورًا أقل – ويبلغ متوسط أجر الساعة في الدول المنضمة إلى الاتحاد الأوربي ٥ يورو في مقابل ٢٥ يورو في ألمانيا. وحينما تكون العوامل الأخرى مثل المؤهلات والإنتاجية وجودة البنية التحتية قوية، فإن إغراء إعادة تمركز الإنتاج يكون قويًا. ويستتبع ذلك أن يمارس الملاك ضغطًا متزايدًا على العاملين: ليكونوا أكثر مرونة، وخصوصًا بالنسبة لعدد ساعات العمل: فبعض الشركات تتفاوض على زيادة ساعات العمل دون زيادة في الأجر. وتدعي شركة سيمنز (Siemens) أن ١٠٠٠٠ موظف من شاغلي وظائفها البالغ عددها ١٦٧٠٠٠

وظيفة في ألمانيا مهددون بفقد وظائفهم. إنهم يدعون أن تكلفة إنتاج الهواتف في ألمانيا تزيد بنسبة ٣٠٪ عنها في المجر، ويطلبون من العاملين الألمان مرونة في العمل لتقليل الفجوة. وهناك صراع واضح بين اتحادات العمال وأصحاب الأعمال. فالعمليات العالمية قد أوجدت صراعات محلية.

**التشريع والبحث عن العمالة:**

هناك علاقة معتادة بين دوران رأس المال ودوران البشر أو الهجرة، وذلك ينطوي على عاملين: **الأول:** كيف تركز متطلبات الاقتصاد الجديد على كفايات محددة فيها ندرة بسبب التنافس العالمي على شريحة محددة من العمالة **والثاني:** كيف توائم الدول بين ذلك وبين مقاومتها التقليدية لهجرة العمالة الأجنبية إليها؟.

وهناك عوامل كثيرة دفعت الدول لكي تخفف من نظمها المحافظة أساساً والتي تتعلق بتعيين عمالة وافدة. وقد كان هناك في معظم دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) تحول ديموجرافي ينطوي على تهريم age السكان. ولقد شكل هذا ضغطاً عصبيًا على الخدمات الصحية الموجودة، وفي الوقت نفسه يجعل الشريحة التي تضم من هم في سن العمل من السكان تواجه صعوبة في توفير متطلبات معاشات التقاعد للشريحة التي وصلت إلى سن التقاعد. وإذا أضفنا الى ذلك تطور تقنية إيصال المعلومات، وتزايد أهمية رأس المال البشري، فإن هذه العوامل جميعها قد ساهمت في زيادة الطلب على العمالة الماهرة على وجه الخصوص. وقد تضاعف هذا الطلب على العمالة الماهرة مع تحول اقتصادات دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OECD بعيداً عن الأنشطة

الاقتصادية الرئيسة والثانوية وتوجهه نحو التركيز المتزايد على أنشطة قطاع الخدمات. ولهذا فإن التنافس قد أصبح حاداً بين هذه الدول لتوظيف العمالة الماهرة والإبقاء عليها. وقد شهدت نهاية القرن العشرين قيام معظم الدول بتعديل تشريعاتها لتسهيل دخول العمالة الوافدة الماهرة وللسماح للطلبة الوافدين بالتعامل مع سوق العمل في هذه الدول بعد تخرجهم. وقد صاحب هذا التحسن في مرونة سوق العمل محاولات لتطوير برامج محددة لإعداد الموظفين.

وفي الاتحاد الأوربي كانت هذه التطورات تتم على التوازي مع تطوير سوق العمل الموحد ومع محاولات تعزيز حراك العمالة داخل هذا السوق. وقد بُذلت محاولات لتحسين إمكانية انتقال المعاشات التقاعدية، وذلك لتأكيد أن العاملين في الوظائف الثابتة لن يعاقبوا على فترات عملهم خارج البلاد، وكذلك لتحسين بعض الظروف الأخرى التي تضع قيوداً على انتقال العمالة. إلا أن هذه التنازلات تتعلق أساساً بالحركة داخل المجتمع الأوربي.

وفي بعض الدول - وعلى الأخص في الدانمرك وفرنسا وآيرلندا وهولندا والمملكة المتحدة - نجد أن معايير اختبار العمالة قد تم التخفيف منه، وذلك للمهن التي تواجه نقصاً في سوق العمل. وتشمل المهن اختصاصيي تقنية المعلومات، والعمال ذوي المهارة العالية، واختصاصيي التقنية الحيوية، والأطقم الطبية والصحية بالإضافة إلى التعليم. أما تلك الدول التي تعتمد نظام الحصة السنوية مثل الولايات المتحدة الأمريكية و سويسرا فقد زادت من حصصها من الموظفين ذوي التأهيل العالي. ولهذا ففي عام ٢٠٠١م قامت سويسرا بزيادة الحصة السنوية التي تقبلها من العمالة ذات المهارة العالية

بمقدار ٣٠٪، كما زاد عدد المهاجرين من هذه الشريحة إلى اليابان بمقدار ٤٠٪ خلال ١٠ سنوات وإلى كوريا بمقدار عشرة أضعاف ذلك في الفترة نفسها.

وقد تم أيضاً إعداد برامج لتوظيف ذوي الكفاية العالية. ففي المملكة المتحدة والنرويج يسمح الآن لذوي المهارة العالية من الأجانب بقضاء وقت في البحث عن الوظائف بعد أن كان لا يسمح لهم بالإقامة إلا بناء على عقد عمل محدد. كما أن لدى ألمانيا برنامجاً لتوظيف اختصاصيي تقنية المعلومات، كما عدلت في قانون الهجرة لصالح المهندسين، وفنيي الحاسوب والباحثين وكبار رجال الأعمال. وتستخدم دول أخرى حوافز مالية لجذب العمال ذوي المهارة. فهم يقدمون إما إعفاءً ضريبيًا لعدد من السنوات، أو خفضا للضرائب بدرجة كبيرة. وقد يطبق تحرير سوق العمل بهذا الشكل في بعض الدول على مهن التقنية الجديدة فقط، بينما يمتد في أماكن أخرى ليشمل حتى المهن ذات المستويات الأقل بسبب وجود نقص في شاغلي هذه المهن من السكان الأصليين. ولهذا فإن أسبانيا - على سبيل المثال - قد كانت ناشطة لتعيين عاملين في القطاع الصحي من وسط وجنوب أمريكا والقادرين على تقديم الدعم لشريحة كبار السن.

ومن الواضح الجلي أن هناك تناقضاً بين عولمة الاقتصاد والتوجه المتزايد لاعادة تمركز الأعمال من ناحية، وبين استمرار قدرة الدولة على السيطرة على تدفق العمالة من ناحية أخرى. ويتمحور هذا التناقض حول السيطرة على الهجرة إلى داخل البلاد بدرجة أكبر من تمحوره حول تقييد الهجرة إلى خارج البلاد. وفي هذا السياق، فإن التناقض يكون أقل حول السماح بالهجرة الانتقائية للعمالة الوافدة منه حول تحريم الهجرة إلى داخل البلاد.

وحيث يبدو أن كل الدول تتنافس في الحصول على العمالة التي تتمتع بأعلى درجة من التأهيل من الدول الفقيرة وخصوصاً الكفايات في مجال التقنية الجديدة، فإن هناك بعض الدول التي توجه اهتمامًا كبيرًا نحو الحصول على عمالة تضطلع بالأعمال التي يزداد امتناع مواطنيها عن الاضطلاع بها.

**الهجرة وأسواق العمل:**

إن العلاقة بين الهجرة إلى داخل البلاد وبين توازن ودينامية أسواق العمل لايمكن فهمها دون الرجوع لخصائص العمالة الوافدة والأحوال الاقتصادية للدولة المضيفة. فسوق العمل للعمال الأجانب يختلف حسب المرحلة التي ننظر إليها في الدورة الاقتصادية، كما إن طبيعة الروابط بين الهجرة الوافدة وسوق العمل تعتمد على الزمن الذي نقوم فيه بتحليل ذلك. وقد بينا سابقاً أن تركيز الاقتصاد الجديد يتجه إلى أن يكون متفاوتًا وانتقائيًا. وهكذا سيكون هناك اختلاف في الدور الذي يؤديه الاقتصاد الجديد في اقتصاد الدولة، وبالتالي في الدور الذي يؤديه الاقتصاد الجديد بالنسبة لسوق العمل. وتسهم مثل هذه العوامل في بيان كيف كانت هناك زيادة في الحركة الدولية للعمال ذوي التأهيل العالي خلال السنوات العشر السابقة، وكيف يختلف ذلك من دولة لأخرى؟

إن كثيراً من تحرك العمال يكون منطوياً على ظاهرة العمالة المؤقتة، مما ساهم في التوجه نحو تحقيق قدر أكبر من المرونة داخل أسواق العمل. وفي هذا الصدد يزداد دور الوافدين الأجانب في التخفيف على سوق العمل عند مواجهة التقلبات الدورية. وهناك بعض الاعتقاد بأن كثيراً من النمو الاقتصادي الذي حدث مؤخرًا في الأساس الرأسمالي للاقتصاد العالمي كان تركيزه على الاقتصاد الجديد، وأن هذا قد ادى إلى زيادة حالات نقص في

القوى العاملة في المهن المرتبطة بقطاع تقنية إيصال المعلومات. وقد ساهم هذا في قيام الدول بتعديل تشريعاتها المتعلقة بالهجرة الوافدة بغرض تعزيز رأس المال البشري في هذه الوظائف. وفي أوربا فإن هذا يركز أيضاً على هدف تطوير سوق موحد للعمل لصالح القوى العاملة الأوربية المتنقلة التي ترتفع أعدادها على نحو متزايد.

ويعتقد البعض أنه كانت هناك زيادة معتبرة في عدد المهاجرين إلى الدول التي تشكل مركز تطور الاقتصاد الجديد، وأن هناك أيضاً زيادة كبيرة في نسبتهم إلى إجمالي عدد السكان في هذه الدول. ومع ذلك هناك أيضاً تباين ملحوظ في حدوث الهجرة وفي تركيبتها من دولة لأخرى. ففي دول مثل لوكسمبورج وبلجيكا وأيرلندا والبرتغال، فإن نسبة عدد مواطني دول الاتحاد الأوربي إلى إجمالي عدد السكان الأجانب مرتفعة للغاية. هذا فضلاً عن إنه من الواضح أيضاً أن جزءاً كبيراً من هذه الهجرة يتركز حول الموارد البشرية عالية التأهيل التي ظهرت الحاجة إليها كنتيجة للعلاقة بين الاقتصاد كثيف المعرفة والنمو الاقتصادي. وفي بعض النواحي ينطوي الصراع على الحفاظ على الموظفين المؤهلين وكذلك إعادة المغتربين منهم. وقد اتخذت دول كثيرة عدة خطوات لمواجهة تلك التحديات. ففي فرنسا والبرتغال فإن نسبة عالية من السكان قد وُلدوا في الخارج كمواطنين، وقد أعيدوا للوطن. وقد كشف التعداد العام للسكان في فرنسا عام ١٩٩٩م أن ١٦ مليون نسمة وُلدوا خارج فرنسا وهم يحملون الجنسية الفرنسية. وعلى نفس المنوال يغلب وجود المهاجرين الذين نشأوا في شمال أفريقيا في ثلاث دول أوربية: فرنسا وأسبانيا وهولندا.

وفي قلب الاقتصاد الجديد - دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OECD - نجد أن قارة أوربا تضم أكبر عدد من المهاجرين، كما أن هناك حوالي ٢ مليون مهاجر من أوربا في كل من كندا واستراليا وفرنسا وألمانيا. وفي الولايات المتحدة الأمريكية يبلغ عدد المهاجرين من أوربا ٤ ٥ ملايين، منهم ٢٠٪ من المملكة المتحدة، و١٥٪ من كل من ألمانيا وإيطاليا وبولندا. وعلى النقيض من ذلك فإن فرنسا تحافظ على سمعتها كدولة لا يهاجر مواطنوها، فـ ٣٪ فقط ممن ولدوا في دول الاتحاد الأوربي ويقيمون في دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OECD هم من الفرنسيين. وتتضح الاختلافات بين دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OECD في الجدول رقم (٢، ٢):

**الجدول رقم (٢، ٢) النسبة المئوية، من إجمالي عدد السكان، للمولودين في الخارج من المواطنين ومن غير المواطنين في دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OECD**

| الدولة | النسبة المئوية للمولودين في الخارج | النسبة المئوية لغير المواطنين منهم |
|---|---|---|
| بولندا | ٢.١ | ٠.١ |
| جمهورية السلوفاك | ٢ ٥ | ٠ ٥ |
| فنلندا | ٢ ٥ | ١ ٧ |
| المجر | ٢.٩ | ٠ ٩ |
| جمهورية التشيك | ٤ ٥ | ١ ٢ |
| أسبانيا | ٥ ٣ | ٣ ٨ |
| البرتغال | ٦ ٣ | ٢ ٢ |
| الدانمرك | ٦.٨ | ٥ ٠ |
| النرويج | ٧ ٣ | ٤ ٣ |
| المملكة المتحدة | ٨ ٣ | - |
| فرنسا | ١٠ ٠ | ٥ ٦ |
| هولندا | ١٠ ١ | ٤ ٢ |
| اليونان | ١٠ ٣ | ٧ ٠ |

| الدولة | النسبة المئوية للمولودين في الخارج | النسبة المئوية لغير المواطنين منهم |
|---|---|---|
| أيرلندا | ١٠٤ | ٥٩ |
| بلجيكا | ١٠٧ | ٨٢ |
| السويد | ١٢٠ | ٥٣ |
| ألمانيا | ١٢،٥ | - |
| أستراليا | ١٢٥ | ٨٨ |
| سويسرا | ٢٢٤ | ٢٠٥ |
| لوكسمبورج | ٢٦٩ | ٣٢٦ |

ومع ذلك فإن هذه النسب غير المتمايزة تنم عن فروق داخلية. فهكذا مثلاً، من ٢٠٪ أو أكثر من ٣ ملايين من المملكة المتحدة الذين يقطنون في دول أخرى تنتمي لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OECD، أو من ٣ ملايين مماثلة من الألمان القاطنين في دول أخرى تنتمي لنفس المنظمة يوجد عدد كبير منهم من المتقاعدين.

ويبين الجدول رقم (٢، ٣)الأعداد الإجمالية للمولودين في الخارج في كل دولة من دول الاتحاد الأوربي، بالإضافة إلى نسبة عدد الذين نشأوا في دول الاتحاد الأوربي الموسع EU25 :

الجدول رقم (٢،٢) نسبة المهاجرين الوافدين من دول مختلفة.

| الدولة | إجمالي المولودين في الخارج | نسبتهم من إجمالي عدد السكان | المولودون في دول الاتحاد الأوربي الموسع EU25 | نسبتهم من الإجمالي | المولودون في باقي أوربا | نسبتهم من الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| النمسا | ١٠٠٢٥٣٢ | ١٢٥٪ | ٢٦٤٦٢٤ | ٣٦٤٪ | ٥٢٧٠٠٧ | ٥٢٦٪ |
| بلجيكا | ١٠٨١٠٩٨ | ١٠٧٪ | ٦٢١٤٧١ | ٥٧٥٪ | ١١٧٧٨٧ | ١٠٩٪ |

| الدولة | إجمالي المولودين في الخارج | نسبتهم من إجمالي عدد السكان | المولودون في دول الاتحاد الأوربي الموسع EU25 | نسبتهم من الإجمالي | المولودون في باقي أوربا | نسبتهم من الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| جمهورية التشيك | ٤٤٨.٤٧٧ | ٤.٥٪ | ٣٤٤.٢٥٦ | ٧٦.٨٪ | ٧٥٩٨٩ | ١٦٩٪ |
| ألمانيا | ٨ ٦٦٨ ٦٩٨ | ١٢٥٪ | ٢ ٥٥٢ ٥٧٨ | ٢٩.٤٪ | ٢٤٤ ٥٤٨5, | ٦٠٥٪ |
| الدانمرك | ٣٦١.٠٥٣ | ٦.٨٪ | ١١٨.٠٠٤ | ٣٢.٧٪ | ٧٧ ٣٥٥ | ٢١٤٪ |
| أسبانيا | ٢.١٧٢ ١٥٩ | ٥.٣٪ | ٥٩٧.٩٤٨ | ٢٧.٥٪ | ١٩٤.٦٧٦ | ٠٩٪ |
| فنلندا | ١٣١ ٤٤٧ | ٢٥٪ | ٥١ ٦٨١ | ٣٩٣٪ | ٤٤ ٧٦٤ | ٣٤١٪ |
| فرنسا | ٥.٨٦٨ ٢٣٧ | ١٠٠٪ | ١ ٩٧٨ ٩٢٢ | ٣٣.٧٪ | ٤١٢ ٥٣٩ | ٠٧٪ |
| المملكة المتحدة | ٤ ٩٧٥ ١٣٣ | ٨٣٪ | ١ ٤٩٣ ٢٣٥ | ٣٠.٠٪ | ١٧٥ ٥٧٧ | ٣٥٪ |
| اليونان | ١ ١٢١.٧٥٨ | ١٠٣٪ | ١٩١.٠٢٨ | ١٧٠٪ | ٧٢٣ ١٨٣ | ٦٥٤٪ |
| المجر | ٢٩٢.٩٢٦ | ٩٢٪ | ٦٥ ٠٥٧ | ٢٢.٢٠٪ | ٢٠٩٨١٥ | ٧١.٦٪ |
| أيرلندا | ٣٩٩.٦٧٧ | ١٠.٤٪ | ٢٩١.٣٤٠ | ٧٢٩٪ | ١٦.٤٠٨ | ٤١٪ |
| لوكسمبورج | ١٤٠.٢٠٧ | ٣٢.٦٪ | ١١٦.٣٠٩ | ٨٣٠٪ | ١١.٨٥٥ | ٨٥٪ |
| هولندا | ١ ٦١٥ ٢٧٦ | ١٠.١٪ | ٣٤٠.٢٣٠ | ٢١.١٪ | ٢٦٩.١٥٨ | ١٦٧٪ |
| بولندا | ٧٥٦.٨٨١ | ٢١٪ | ٢٤٨.٨٦٨ | ٣٢.٩٪ | ٤٨٢ ٢٢٣ | ٦٣٨٪ |
| البرتغال | ٦٥١ ٤٧٢ | ٦٣٪ | ١٥٩.٠٠٨ | ٢٤٤٪ | ٢٤ ٠٠٠ | ٥٢٪ |

| الدولة | إجمالي المولودين في الخارج | نسبتهم من إجمالي عدد السكان | المولودون في دول الاتحاد الأوربي الموسع EU25 | نسبتهم من الإجمالي | المولودون في باقي أوربا | نسبتهم من الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| سلوفاكيا | ١١٩٠٧٢ | ٪٢٥ | ٩٩.٩٣١ | ٪٨٣.٩ | ١٦٠٩٧ | ٪١٣٥ |
| السويد | ١.٠٧٧٥٩٦ | ٪١٢.٠ | ٤٥٦.٢٦٢ | ٪٤٢.٣ | ٢١٥٢٤١ | ٪٢٠٠ |
| الإجمالي | ٣٠.٨٨٣.٧٩٩ | | ١٠.٠٩٠.٧٥٣ | ٪٣٢.٧ | ٨٨٥٩٢٢٢ | ٪٢٨٧ |

هناك حوالي ٣١ مليوناً في هذه الدول الثماني عشرة من المولودين في الخارج، يعيش منهم ٦٣٪ في فرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا. وعلى نحو مماثل هناك ١٠ ملايين من المغتربين الوافدين من داخل الاتحاد الأوربي، ويعيش حوالي ٦٠٪ منهم في هذه الدول الثلاث. وهناك بعض الاختلافات المثيرة للاهتمام. فبعض الدول تجتذب جزءًا كبيرًا من المهاجرين إليها من سكان مستعمراتها السابقة، وهذا يتعلق - بقدر ما - باللغة والثقافة. وهذا يشكل نسبة قليلة نسبيًا من المهاجرين إلى الاتحاد الأوربي. وفي دول أخرى، وهو ما يلاحظ بصورة أكبر في لوكسمبورج وسلوفاكيا وأيرلندا وجمهورية التشيك، ترتفع بين السكان نسبة المقيمين المولودين في الخارج من داخل دول أخرى بالاتحاد الأوربي. ومن ناحية أخرى، ترتفع نسبة المهاجرين الوافدين من خارج دول الاتحاد الأوربي عند الحدود الشرقية للاتحاد.

ونستطيع الآن أن ننظر في التدفقات المختلفة للسكان داخل الاتحاد الأوربي من خلال النظر إلى دولة المنشأ، وللمغتربين الوافدين من إحدى دول الاتحاد الأوربي ومقيمين في دولة أخرى من دول الاتحاد الأوربي. وما يبدو واضحاً هو التركيز الشديد للحركة عبر حدود الدول المجاورة. يضاف إلى

ذلك أن الدول التي تطبق سياسات الهجرة الانتقائية - بناء على معايير رأس المال البشري - تتجه لأن تكون ضمن الدول التي بها أعلى نسبة من المهاجرين ذوي التأهيل العالي (الجدول رقم ٤.٢):

**الجدول رقم (٢ ، ٤) عدد وتوزيع الوافدين من دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OECD حسب مستوى التعليم**

| الدولة | إجمالي المغتربين | عدد من يحملون مؤهلات عالية | نسبتهم من المجموع |
|---|---|---|---|
| النمسا | ٣٦٦ ٠٢٤ | ١٠٥ ١٤٩ | ٪٤٥ ٩ |
| فنلندا | ٢٦٥ ٢٤٥ | ٦٧ ٣٥٨ | ٪٢٦ ٣ |
| بلجيكا | ٣٢٤,٥٤٤ | ١٠٨,٧٩٧ | ٪٣٣ ١ |
| فرنسا | ١,٠١٣,٥٨١ | ٣٤٨,٤٣٢ | ٪٣٦ ٤ |
| جمهورية التشيك | ٢١٥ ٨٧٩ | ٥٣,٠٨٤ | ٪٢٥ ٢ |
| الدنمارك | ١٧٣,٠٠٩ | ٥٩ ٩٠٥ | ٪٣٧ ٤ |
| المجر | ٣١٤,٩٢٢ | ٩٠,٣٤٦ | ٪٢٩ ٦ |
| ألمانيا | ٢ ٩٣٣,٧٥٧ | ٨٦٥ ٢٥٥ | ٪٣٠ ٤ |
| أيرلندا | ٧٩٢,٣١٦ | ١٨٦ ٥٥٤ | ٪٢٧ ٥ |
| إيطاليا | ٢,٤٣٠,٣٣٩ | ٣٠٠,٦٣١ | ٪١٣ ٠ |
| اليونان | ٧٣٥ ٤٣٠ | ١١٨,٣١٨ | ٪١٦ ٦ |
| لوكسمبورج | ٢٧ ١٦٤ | ٧ ١١٥ | ٪٢٧ ٩ |

| الدولة | إجمالي المغتربين | عدد من يحملون مؤهلات عالية | نسبتهم من المجموع |
|---|---|---|---|
| هولندا | ٦١٦,٩٠٩ | ٢٠٩ ٩٨٨ | ٪٣٦,١ |
| بولندا | ١,٢٧٦ ٤٨٢ | ٣٢٨,٠٥٨ | ٪٢٦ ٦ |
| البرتغال | ١,٢٦٨,٧٢٦ | ٨٢,٩٣٨ | ٪٦ ٧ |
| جمهورية السلوفاك | ٣٧٤,٥٧٠ | ٥١,٧٩٨ | ٪١٤ ٠ |
| أسبانيا | ٧٦٣,٠١٣ | ١٣٧,٧٠٨ | ٪١٨.٧ |
| السويد | ٢٠٦ ٦٠٤ | ٧٨,٠٥٤ | ٪٤٠ ١ |
| المملكة المتحدة | ٣ ٢٢٩,٦٧٦ | ١ ٣٦٥ ٨٦٣ | ٪٤١ ٢ |

المصدر: **Dumont and Lemaitre (٢٠٠٥)**

وهكذا نرى أن أستراليا وكندا ونيوزيلندا بها ٤٥.٩٪، ٤٠.٦٪، ٤٤.٦٪ - على التوالي - وذلك من المغتربين ذوي التعليم العالي الذين يفدون من دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OECD. ومع ذلك فإن المملكة المتحدة وكوريا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان بها ما بين ٤٠٪ و٥٠٪ من المغتربين ذوي التأهيل العالي الذين يفدون من دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OECD. وفي الولايات المتحدة الأمريكية يبلغ عدد المولودين في الخارج والحاصلين على شهادات الدكتوراه PhD 440,000 شخص، وهو ما يعادل ٢٥٪ من إجمالي عدد الحاصلين على شهادات الدكتوراة في البلاد. كما تصل هذه الشريحة - من حملة الدكتوراة المولودين خارج البلاد - في السويد إلى نفس النسبة، بينما تبلغ في أستراليا وكندا ٤٥٪، ٥٤٪ على التوالي.

ويبدو أن بعض دول الاتحاد الأوربي تفقد عدداً غير متكافئ مع نسبة خريجيها من ذوي الشهادات الجامعية، بوجود ٣٦٤٪ من المغتربين الفرنسيين من خريجي الجامعات، في مقابل ١٦.٩٪ من إجمالي السكان الأصليين المولودين في البلاد و١٨١٪ من السكان المولودين خارج البلاد من إجمالي عدد الخريجين. والأرقام المقابلة في ألمانيا هي ٣٠.٤٪، ١٩٥٪، ١٥٥٪، وفي المجر ٢٩٦٪، ١٠.٧٪، ١٩.٨٪، وفي السويد ٤٠١٪، ٢٢٨٪، ٢٤.٢٪، على التوالي. وفي كل دول الاتحاد الأوربي، ما عدا البرتغال، تزيد نسبة السكان المغتربين ذوي المهارة العالية عن نسبة السكان المغتربين العاديين. وهذا يعد مقياسًا على زيادة نزعة ذوي المؤهلات العالية نحو التنقل جغرافياً. ومع ذلك فإن هذا الفقد يغلب عليه أن يعوضه عدد المهاجرين ذوي التأهيل العالي الذين يدخلون الدولة. وفي بولندا وأيرلندا وفنلندا والمجر وسلوفاكيا يكون الفقد الخالص للوافدين والمهاجرين من الحاصلين على تعليم عال في هذه الدول فقط. وتتجاوز نسبة الخريجين من الوافدين إلى الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ٥٠٪ من إجمالي عدد الخريجين. ومن الواضح أن أغلب دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OECD تستفيد من الحراك الدولي للعمالة ذات المهارة العالية.

ودول الاتحاد الأوربي المستفيدة النهائية من ذوي المهارة العالية القادمين من دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OECD الأخرى هي فقط أسبانيا والسويد ولوكسمبورج. وفي المملكة المتحدة يزداد عدد المغتربين ذوي المهارة العالية الوافدين من منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OECD بمقدار ٧٠٠٠٠٠ عن عددهم الوافد من دول أخرى. ويبلغ العدد بالنسبة لألمانيا ٥٠٠٠٠٠. وبالنسبة لبولندا ٣٠٠٠٠٠، ويتساوى تقريباً عدد المغتربين إلى

دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OECD من فرنسا وبلجيكا مع عدد المهاجرين من دول المنظمة إليهما من ذوي المهارة العالية.

وعندما ننظر في الفرق بين المهاجرين ذوي المهارة العالية إلى دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OECD وبين المهاجرين ذوي المهارة العالية القادمين من كل الدول، نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تزيد بأكثر من ٨٢ ملايين شخص. كما تزيد كذلك فرنسا وألمانيا أيضاً. كما أن المهاجرين من ذوي المهارة العالية في لوكسمبورج تبلغ نسبتهم ٢٠٪ من إجمالي القوى العاملة الماهرة. وفي كل أوربا - فيما عدا جمهورية تشيكوسلوفاكيا السابقة وألمانيا ولوكسمبورج وأيرلندا - تبلغ النسبة المئوية للعمالة الماهرة المغتربة من إجمالي عدد العمالة الماهرة ١٠٪. ومن ناحية أخرى فإن أكثر من ١٠٪ من العمالة الماهرة المولودة في البرتغال وأستراليا والمملكة المتحدة تعيش في دول أخرى من دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OECD، وكذلك أكثر من ٢٠٪ من أولئك الذين وُلدوا في أيرلندا ولكسمبورج.

وعلى النقيض من ذلك فإن الحاصلين على تعليم أقل من التعليم الثانوي العالي upersecondary من السكان الذين وُلدوا في الخارج في كل من بلجيكا وفرنسا وفنلندا وإيطاليا وهولندا والبرتغال وأسبانيا تبلغ نسبتهم ٥٠٪ على الأقل من إجمالي عددهم. وفي النمسا فإن الفرق بين النسبتين المئويتين لذوي التأهيل المتوسط لكل من المولودين في الخارج والسكان الأصليين تبلغ ١٦٪. والوضع مماثل لذلك في كل من بولندا وجمهورية التشيك.

وفي داخل الدول التسع والعشرين في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OECD فإن السكان المولودين في الخارج والوافدين من دول أخرى في منظمة

التنمية والتعاون الاقتصادي يبلغ عددهم ٣٦ مليونًا أو ٤٦٪ من إجمالي عدد الوافدين من الخارج. وبالنسبة لدول الاتحاد الأوربي يوجد أكثر من ١٧ مليون مغترب، منهم ٤ ملايين من ذوي التأهيل العالي. من هؤلاء ٣١٪، من المملكة المتحدة، وحتى نسبة أعلى من ذلك قادمون من دول كل خريجيها تقريباً يجيدون اللغة الإنجليزية. إن أكثر من ثلث المغتربين ممن يفدون من المملكة المتحدة والسويد وبلجيكا والدانمرك وفرنسا ولاتفيا هم من ذوي التأهيل العالي. وفي الدول المضيفة: لوكسمبورج وجمهورية السلوفاك وأيرلندا وجمهورية التشيك وسويسرا وبلجيكا، تبلغ نسبة الوافدين الذين وُلدوا في الخارج من الدول الأخرى في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي ما بين ٦٥٪ و ٨٥٪. وعلى النقيض من ذلك تقترب النسبة في المجر وبولندا من ٢٤٪. وإن نسبة كبيرة من السكان الأصليين، المولودين في البلاد، في بعض الدول هم من المغتربين في دول أخرى من منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي. وهكذا فإن إيرلندا بها ٢٤٪ تقريباً من المولودين في البلد يعيشون في دول أخرى في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، وتبلغ هذه النسبة في البرتغال ١٣.٧٪، وفي لوكسمبورج ١٢.٨٪.

وهناك أيضاً بعض المراكز المحددة للمولودين في الخارج في دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي. وهكذا فإن المجتمع الكوري في فرنسا (يضم ١٣ ٤٠٠) أكبر من كل المجتمعات في الدول الأوربية الأخرى، ومعظمهم يعملون في الصناعات عالية التقنية. وهناك بعض المجتمعات المماثلة الأخرى مثل اليابانيين في فرنسا (١٤ ٣٠٠) وفي بريطانيا (٣٧ ٥٠٠) أو ٤٥٠ ٠٠٠ من المولودين في الولايات المتحدة ويعيشون في أوربا. ويبلغ عدد الذين يعيشون في الولايات المتحدة الأمريكية من المولودين في أوربا ٤٦ ملايين، وتبلغ نسبة الحاصلين على مؤهلات تعليم عالٍ منهم ٥٠٪. وحينما ننظر إلى موضوع

الهجرة الانتقائية للموظفين ذوي التأهيل العالي نجد أن بعض الدول تضم نسبة عالية من ذوي التأهيل العالي من المهاجرين إليها تفوق نسبة هذه الشريحة من المولودين داخل البلاد. وهكذا ففي فرنسا والنمسا وسويسرا: هناك فارق مقداره ٢٠٪ بين الأرقام في الفئات الخاصة بكلٍ منهما، بينما تبرز المجر والدنمارك أيضاً في هذا الصدد ويخالفان في ذلك كلاً من البرتغال وجمهورية السلوفاك (الجدول رقم ٢، ٥).

**الجدول رقم (٢، ٥) النسبة بين المولودين في الداخل والمولودين في الخارج من ذوي التأهيل العالي حسب الدولة.**

| الدولة | ذوو التعليم العالي من السكان الأصليين | ذوو التعليم العالي من المولودين خارج الدولة | الحاصلون على الدكتوراة من السكان الأصليين | الحاصلون على الدكتوراة من المولودين خارج الدولة |
|---|---|---|---|---|
| النمسا | ١٠٩ | ١١٣ | - | - |
| بلجيكا | ٢٢٩ | ٢١٦ | ٠٤ | ١١ |
| جمهورية التشيك | ١٠٢ | ١٢٨ | ٠٤ | ٠٧ |
| ألمانيا | ١٩٥ | ١٥٥ | - | - |
| الدانمرك | ١٨٫٨ | ١٩٥ | ٠٢ | ٠٢ |
| أسبانيا | ١٩٫٤ | ٢١٨ | ٠٥ | ١٠ |
| فرنسا | ١٦٫٩ | ١٨٫١ | - | - |
| المملكة المتحدة | ٢٠١ | ٣٤٨ | - | |
| اليونان | ١٣٤ | ١٥٣ | ٠٩ | ٠٩ |
| المجر | ١٠٧ | ١٩٫٨ | - | - |

| الدولة | ذوو التعليم العالي من السكان الأصليين | ذوو التعليم العالي من المولودين خارج الدولة | الحاصلون على الدكتوراة من السكان الأصليين | الحاصلون على الدكتوراة من المولودين خارج الدولة |
|---|---|---|---|---|
| أيرلندا | ٢٢٧ | ٤١.٠ | ٠٣ | ١٢ |
| لوكسمبورج | ١٢.٨ | ٢١ ٧ | - | - |
| هولندا | ١٩ ٥ | ١٧.٦ | - | - |
| بولندا | ١٠.٤ | ١١.٩ | ٠.٣ | ٠٩ |
| البرتغال | ٧ ٧ | ١٩.٣ | ٠.١ | ٠٥ |
| جمهورية السلوفاك | ١٠.٠ | ١٤.٦ | - | - |
| السويد | ٢٢.٨ | ٢٤.٢ | ٠٧ | ١٥ |

المصدر: (Dumontand Lemaitre 2005)

وبالنسبة للدول التي لا تنتمي إلى منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، فإن أكبر عدد من السكان المغتربين من الاتحاد السوفياتي السابق يبلغ عددهم ٤ ٢ ملايين، ومن يوغوسلافيا السابقة ويبلغ عددهم ٢.٢ مليون، ومن الهند ويبلغ عددهم ٩ ١ مليون، ومن الفلبين ويبلغ عددهم ٨ ١ مليون، ومن الصين ويبلغ عددهم ١.٧ مليون. ومن بين الأشخاص ذوي التعليم العالي يوجد ٣ ١ مليون من الاتحاد السوفياتي السابق و١ مليون من الهند. تفقد بعض الدول الصغيرة حوالي ٨٠٪ من ذوي التأهيل العالي فيها بسبب هذه الهجرة. ويوجد أعلى معدل لنزيف العقول في الدول الإفريقية الناطقة بالإنجليزية. كما إنه عالٍ أيضاً في أمريكا الوسطى التي يسعى سكانها إلى الانتقال إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وتظل هجرة الموظفين ذوي المهارة من دول

الاتحاد السوفياتي السابق إلى دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي معتدلة بالنسبة إلى رصيد هذه الدول من ذوي التأهيل العالي.

وبالرغم من أن كثيراً من دول العالم الثالث تعاني من فقدان مواردها البشرية بسبب التدفقات السكانية؛ إلا أنها تحقق مكاسب بطرق أخرى. فطبقاً لتقارير صندوق النقد الدولي IMF فإن التحويلات المالية للمهاجرين من دول العالم الثالث إلى بلادهم تفوق العائدات المباشرة من الاستثمارات الأجنبية في تلك البلاد، وقد بلغ إجمالي تلك العائدات ١٦٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٥، و٢٠٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٦، ولا تشمل هذه العائدات أي تحويلات مالية غير رسمية تتم بواسطة المسلمين الذين يستخدمون الحوالة، أو ترسل إلى الهند والصين من خلال آليات أخرى لتحويل الأموال. وفي الدول الأكثر فقراً: فإن كل دولار تحصل عليه من المساعدات الدولية، تحصل في مقابله على ٦ دولار من تحويلات المهاجرين منها. وفي السنغال تمثل تلك التحويلات ٥٠٪ من الدخل القومي. كما تشكل في تونجا عام ٢٠٠٤م ٣١١٪ من الناتج القومي الإجمالي GDP. وتعد الصين والهند والمكسيك من أكبر المستفيدين من هذه التحويلات كما هو مبين في الجدول رقم (٢، ٦):

الجدول رقم (٢، ٦): المصادر الرئيسية والمستفيدون من أموال المهاجرين، ٢٠٠٤م

| الدولة المصدر | القيمة بالبليون دولار أمريكي | الدولة المستفيدة | النسبة المئوية من الناتج القومي الإجمالي (GDP) | البلد | إجمالي ما تتلقاه بالبليون دولار |
|---|---|---|---|---|---|
| الولايات المتحدة الأمريكية | ٢٨.٨ | تونجا | ٣١.١٪ | الهند | ٢١.٧٢٧ |
| المملكة العربية السعودية | ١٣.٦ | المالديف | ٢٧.١٪ | الصين | ٢١.٢٣٨ |

| الدولة المصدر | القيمة بالبليون دولار أمريكي | الدولة المستفيدة | النسبة المئوية من الناتج القومي الإجمالي (GDP) | البلد | إجمالي ما تتلقاه بالبليون دولار |
|---|---|---|---|---|---|
| سويسرا | ١٢.٨ | ليسوتو | ٪٢٥.٨ | المكسيك | ١٨.١٤٣ |
| ألمانيا | ١٠٤ | هاييتي | ٪٢٤.٨ | فرنسا | ١٢٦٥٠ |
| لوكسمبورج | ٥٦ | البوسنة والهرسك | ٪٢٢.٥ | الفلبين | ١١.٦٣٤ |
| روسيا | ٥٥ | الأردن | ٪٢٠.٤ | أسبانيا | ٦.٨٥٩ |
| أسبانيا | ٥.٣ | جاميكا | ٪١٧.٤ | بلجيكا | ٦.٨٤٠ |
| فرنسا | ٤.٩ | صربيا – الجبل الأسود | ٪١٧.٢ | ألمانيا | ٦.٤٩٧ |
| إيطاليا | ٤٧ | السلفادور | ٪١٦٢ | المملكة المتحدة | ٦٣٥٠ |
| ماليزيا | ٣٥ | هندوراس | ٪١٥٥ | صربيا – الجبل الأسود | ٤١٢٩ |
| هولندا | ٣٣ | الفلبين | ٪١٣.٥ | باكستان | ٣٩٤٥ |
| المملكة المتحدة | ٣٠ | الدومينيكان | ٪١٣٢ | البرازيل | ٣٥٧٥ |
| بلجيكا | ٢٧ | لبنان | ٪١٢٤ | بنجلاديش | ٣٣٧٢ |
| كوريا الجنوبية | ٢.٥ | ساموا | ٪١٢٤ | مصر | ٣٣٤١ |
| الكويت | ٢.١ | طاجكستان | ٪١٢١ | البرتغال | ٣.٣١٢ |
| النمسا | ٢.٠ | NA | NA | فيتنام | ٣٢٠٠ |

المصدر: Global Economic Prospects 2006: الآثار الاقتصادية للتحويلات المالية والهجرة – البنك الدولي (ديسمبر ٢٠٠٥).

ومع ذلك فمن الصعب تصور أن هذه التحويلات النقدية تعوض الدول الفقيرة عن فقدانها لدور المهاجرين ذوي التأهيل العالي في التنمية الاقتصادية المحلية.

**استخدام اللغة:**

قدمت المناقشة السابقة صورة عن نظام اقتصادي جديد يجري فيه إعادة هيكلة شاملة للمؤسسات الاقتصادية تتجاوز نطاق حدود الدول. ولا يرتبط هذا فقط بأوجه الاقتصاد الجديد، بل أيضاً بكيفية توفيقه بين المؤسسات والشركات التي ترتبط بشبكات تتجاوز الدول والثقافات والمجتمعات. يضاف إلى ذلك أن هناك أيضاً تغيرات في أسواق العمل التي ارتبطت بهذا النوع من الشركات والمؤسسات، والتي نشأت من اندماجات واستحواذات، ليست مضطرة للإبقاء على مقارها الرئيسة في أي دولة من الدول، ولكنها تتحرك بحثًا عن مصالح مالية، كما إن حركة السكان ترتبط جزئيًا بهذه التطورات، وذلك بتعاون الدول والشركات لوضع الإطار القانوني الذي تستطيع به أسواق العمل على مستوى العالم أن تصبح ذات مرونة أكثر. وما نحن بصدد مناقشته هو في واقع الأمر قوى عاملة متعددة الجنسيات، وهي مناقشة نبنيها على خلفية الممارسات العالمية في مجال التوظيف لكثير من هذه الشركات. وفي هذا الإطار هناك سؤال يطرح نفسه يتعلق بكيفية التواصل بين أعضاء هذه القوى العاملة وبصورة أكثر تحديداً عن ماهية اللغات التي يستخدمونها فيما بينهم للتواصل والعمل.

وحيث إن أسواق العمل قد تحررت، وكثيراً من شركات الاقتصاد الجديد قد تم شراؤها، كما أعيد تمركزها relocated في الغالب، فإن ثمة حاجة

ملحة في هذه الشركات لتوظيف من يساعدها على اكتساب المعرفة بواحدة أو أكثر من اللغات الوسيطة lingue franche. وفي هذا الصدد تظهر سيادة اللغة الإنجليزية. وتقوم هذه الشركات بتعيين القوى العاملة لديها على الصعيد العالمي، فتقوم بتعيين أفضل الخريجين وتقدم لهم الحوافز المالية وهم لا يزالون يدرسون. ومع ذلك فيقدر كاستلز (Castells, 2006:58) أن نحو ٢٠٠ مليون فقط من بين القوى العاملة في العالم والتي تبلغ ٣٠٠٠ مليون عامل تجد عملاً من خلال حوالي ٥٣.٠٠٠ من الشركات متعددة الجنسية MNCs أو حوالي ذلك وشبكاتها الملحقة بها. ومع ذلك فهذه القوى العاملة هي المسؤولة عن ٤٠٪ من الناتج القومي الإجمالي العالمي، وعن ثلثي التجارة العالمية.

ويبدو أن ٤.٥ ملايين مواطن أوربي من ذوي المؤهلات العليا هم فقط من يتحركون عبر الحدود داخل أوربا. وهو ما يشكل ٤ ١٪ من إجمالي عدد السكان. والدول التي تتبع سياسة الهجرة الانتقائية تحظى بأعلى نسبة من ذوي التعليم العالي من المهاجرين (٣٠٪- ٤٢٪). ومن الواضح أن صورة الحراك الدولي للموظفين ذوي التأهيل العالي هي صورة معقدة. وأحد العوامل البارزة لذلك هو توجه أكثر هذه التحركات للتركيز إما على الدول التي لغتها هي الإنجليزية أو على الشركات التي تستخدم الإنجليزية كلغة أساسية في أنشطتها. وعلى فرضية وجود مثل هذه القوة العالمية للعمل - على الأقل في المستويات المهنية العليا، فسيكون التوجه هو اللجوء إلى لغة وسيطة lingue franche معينة كلغات للعمل في كثير من هذه الأنشطة بصرف النظر عن موقعها الجغرافي. ومن بين هذه اللغات فإن الإنجليزية هي الأكثر شيوعًا. وهذه المواطنة العالمية ليست فقط من نتاج الحراك

الجغرافي المتزايد داخل أسواق عمل أكثر انفتاحاً، ولكنها كذلك ترجع إلى الانتشار الكبير لعمليات الاندماج والاستحواذ التي سبق الإشارة إليها. ومن الواضح أن هناك دورانًا كثيفًا للعمالة ذات المهارة العالية على مستوى العالم، ويرتبط كثير من هذه التحركات بالاقتصاد الجديد. وبالرغم من أن الأرقام قد لا تكون كبيرة إلا أنها دالة. ومع أنه من الواضح أن هناك درجة من التبادل بين كل الدول، إلا أنه من الظاهر أيضاً أن هناك توجهًا عامًا نحو انتقال الموظفين الأوربيين من ذوي المهارة العالية من أوربا إلى أمريكا الشمالية، وإذا أخذنا في الحسبان هجرة العمال الآخرين ذوي المهارة العالية من باقي دول العالم إلى أوربا، فإن محصلة ذلك لأوربا هي الخسارة.

ومنذ عام ١٩٨٨م أفادت التقارير أن اللغة الإنجليزية تستخدم بواسطة الشركات الدانمركية في أكثر من ٨٠٪ من اتصالاتها العالمية المتعلقة بالأعمال (Firth, 1996). ويرجع هذا، إلى حد ما، إلى قيام الشركات الضخمة متعددة الجنسية ببناء مشروعات مشتركة أو المحافظة على المشروعات المشتركة التي سبق بناؤها مع شركات محلية مع استخدام اللغة الإنجليزية لغة وسيطة. وفي أماكن أخرى في أوربا وخصوصا في الدول الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوربي من أوربا الشرقية، فإن اللغة الألمانية تستخدم على نطاق واسع. ويرى هاجن (Hagen, 1993) أن اللغة الألمانية تستخدم على نطاق واسع في بعض المواقع، وذلك في التواصل غير الرسمي ولكن بدرجة أقل في القراءة والكتابة التي تتعلق بالأنشطة الرسمية. وهذا يعني ضمنًا أن أي شركة يتحتم عليها أن تعين موظفيها بحيث يجيدون أكثر من لغة وسيطة، وعلى

نحو تفضيلي من بين ثلاث لغات من أربعة هي الإنجليزية والفرنسية والألمانية والأسبانية. وإذا أخذنا في الحسبان أن الشركات سوف تزداد معاملاتها خارج أوربا، فإنه يتضح لنا أن اللغة الإنجليزية هي التي ستسود في هذه المعاملات. وتوصي غرفة التجارة الألمانية باستخدام اللغة الإنجليزية كلغة وحيدة للتواصل في المعاملات التي تجري مع ٦٤ دولة. ويوصى باستخدام اللغة الألمانية كلغة مشتركة للتواصل مع ٢٥ دولة، والأسبانية للتواصل مع ١٧ دولة (Ammon, 1995). ويؤدي ذلك إلى تصور اللغة الإنجليزية كلغة وسيطة عالمية، والإنجليزية والفرنسية والألمانية والأسبانية كلغات وسيطة في أوربا. وإذا أخذنا في الاعتبار امتداد التجارة لتشمل اليابان والولايات المتحدة الأمريكية وأوربا - الذين يستأثرون فيما بينهم بـ ٥٥٪ من ثروة العالم في عام ١٩٩٠م؛ فسيظهر أن هذا التصور له ما يبرره تمامًا (Graddol, 2000:29).

ومن بين أكثر الدراسات المسحية شمولاً حول استخدام اللغة بين الشركات متعددة الجنسية التي تمت، نجد البحث الميداني OFEM survey لعام ٢٠٠٣م الذي يشمل ٥٠١ مؤسسة تعمل في فرنسا. وقد أفاد البحث أن اللغة الإنجليزية هي اللغة الأساسية التي يتكلم بها العملاء في الدول غير الناطقة بالفرنسية بنسبة ٨٩٪، ويليها الألمانية بنسبة ٤٤٪، ثم الأسبانية بنسبة ٣٦٪، ثم الإيطالية بنسبة ١٧٪، ويليها العربية بنسبة ٦٪، ثم الصينية بنسبة٤٪، ثم اليابانية بنسبة ٤٪. وقد كان لإجادة اللغة الإنجليزية أهمية كبيرة عند ثلث الشركات التي شملها البحث الميداني لدرجة أنها نظمت وتولت دورات لتدريب موظفيها على اللغة الإنجليزية:

(http://www.ofem.ccip.fr/documents/Linguistique.pdf).

إن كيفية استخدام اللغة بواسطة القوى العاملة متعددة الجنسيات قضية أكثر تعقيداً: ففي دراسة قام بإجرائها المركز القومي البريطاني للغات حول اثار نقص المهارات اللغوية الأجنبية على الاقتصاد الأوربي ( ELAN) (CILT, 2006) وضع النتائج المجمعة لثلاث دراسات شملت ١٠ دول عن استخدام اللغة في الأعمال الأوربية. فبينما يستخدم أقل من نصف الشركات البريطانية على الأقل لغة أجنبية واحدة إلا أن النسبة تبلغ ٨٢٪ – ٩٨/ في الدول الأخرى. فالشركات البولندية تعتمد بشدة على اللغة الألمانية، بينما الشركات البرتغالية تتجه نحو استخدام الفرنسية والأسبانية. وتسود الإنجليزية كلغة أكثر شيوعًا ولكن الألمانية تحتل أيضاً مكانة لا بأس بها. وحازت أيرلندا على أفضل الأعداد بالنسبة لمن يتكلمون بمهارة لغتين اثنتين بالرغم من القيود المفروضة على تعليم وتعلم اللغة في مدارسها، وهو ما يبعث على الدهشة (Williams et al, 2007). وقد أفادت نسبة كبيرة من الشركات أنها قد اضطلعت بتنفيذ برامج تدريبية على اللغات، وأن هذا كان من المرجح أن يزداد هذا التوجه في المستقبل القريب. وبالإضافة إلى ذلك تبرز صورة سوء الفهم الثقافي وخصوصًا بين الشركات الأوربية من جانب وبين الشركات في الشرق الأوسط وآسيا من الجانب الآخر.

ويصاحب هذه التوجهات توجه موازٍ لكي تصبح اللغة الإنجليزية هي المتجه الدولي للرؤية الأكاديمية وذلك بالنسبة للعلوم الاجتماعية والتخصصات العلمية المتنوعة. ويرتبط ذلك بإجراءات صحة المصداقية العلمية بمعنى أن يصبح النشر العلمي هو المقصد للمقالات والبحوث في أفضل" المجلات العلمية التي يزداد استخدامها للغة الإنجليزية فقط. ويبين الجدول رقم ٢ ٧ الباحثين الذين ينخرطون في شبكة دولية يزداد اعتمادها

على بيئة اللغة الإنجليزية. ولهذا أثره العميق على استخدام اللغة في المهن التي تتعلق بهذه الأنشطة.

الجدول رقم (٢، ٧) عدد الأعمال - المقالات، والكتب، وفصول الكتب في العلوم الاقتصادية - موزعة على الوحدات السياسية.

| الوحدة السياسية | العدد |
|---|---|
| المملكة المتحدة | ٢٠٨٢٤ |
| مساشوسيتس | ١٢٩٣٨ |
| ألمانيا | ١١٧٩٣ |
| كاليفورنيا | ١١١٦٤ |
| كندا | ٩٧٦٤ |
| إيطاليا | ٧٣٦٨ |
| واشنطن دي سي | ٧٣٦٨ |
| نيويورك | ٧٢٨٨ |
| فرنسا | ٧٠٥٩ |
| هولندا | ٦١٤١ |
| أسبانيا | ٥٧٣٨ |

المصدر: Research papers in economics, Department of Economics, University of Connecti - cut, April, 2006

ولهذا أثره العميق على استخدام اللغة في المهن التي تتعلق بهذه الأنشطة.

وهناك مؤشرات على أننا نرى فعلاً توجهًا متزايدًا نحو اللغة الإنجليزية. وذلك في الدول التي كانت هي الأكثر تشددًا في أمور اللغة. ففي فرنسا تختلف نسبة عروض الوظائف التي تطلب إجادة لغة أجنبية واحدة أو أكثر من قطاع لآخر، وهي تتدرج من قطاعات الصحة والاجتماع والثقافة بنسبة

١٠٪ إلى الخدمات الفنية بنسبة ٤٩٪ (الجدول رقم ٢، ٨). وهناك بعـ الارتياب في غالبية هذه الشركات تضع في اعتبارها أن اللغة الإنجليزية "ا مرغوب فيها".

**الجدول رقم (٢، ٨) نسبة إعلانات الوظائف التي تطلب معرفة بلغات أخرى غير الفرنسية في فرنـ حسب القطاعات المهنية.**

| القطاع | النسبة المئوية |
|---|---|
| الصحة، والاجتماع، والثقافة | ٪١٠ |
| أنشطة التعليم العالي | ٪١٩ |
| الموارد البشرية | ٪٢١ |
| تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات | ٪٢٤ |
| الادارة العامة | ٪٢٦ |
| التسويق التجاري | ٪٣٠ |
| الإنتاج | ٪٣٢ |
| الاتصال | ٪٣٥ |
| الإدارة التنفيذية | ٪٣٦ |
| المالية | ٪٣٧ |
| البحوث والتطوير | ٪٤١ |
| الخدمات الفنية | ٪٤٩ |

المصدر: Le Monde, 14.4.04

وقد أوجدت هذه التطورات موجة دافقة من القومية تم بناؤها على العلاق بين الدولة واللغة. ويعتقد ثلثا الأوربيين تقريباً أنه من الضروري حماية لغاته مع زيادة شدة هذه التوجهات، وتزداد النسبة في اليونان وفنلندا والبرتغا وأسبانيا ولوكسمبورج (EC, 2001). وفي نفس اللحظة يقوم السياسيون بإطلا تصريحات "حمائية" تتحدث عن حماية اللغة بدلاً من حماية الأسواق التر أصبحت أقل جاذبية.

وصورة مماثلة من السويد يعرضها جونارسون (Gunarson, 2006) الذي قام بدراسة الممارسات التوظيفية لخمس شركات دولية. فقد وجد أن الروابط الدولية في مواقع هذه الشركات على الإنترنت كانت واسعة النطاق وكانت كلها بالإنجليزية بالنسبة لشركة إيريكسون، بينما موقع إيه بي بي ABB يستخدم لغتين: لغة الدولة واللغة الإنجليزية، وتسود اللغة السويدية في مواقع الشركات الثلاث الأخرى. ومواقع هذه الشركات تضم إعلانات عن أكثر من ١٠٠ وظيفة، بالنسبة لإيريكسون فكل إعلانات الوظائف كانت بالإنجليزية، أما في موقع شركة سكانيا، فإنها كلها بالسويدية، بينما يتراوح استخدام اللغة الإنجليزية في إعلانات الشركات الثلاث الأخرى بين ١٠٪، و٣٠٪. وهناك من يدعي أن اللغة الإنجليزية قد أصبحت من المؤهلات الأساسية المطلوبة في كل الوظائف في إريكسون واليكترولوكس، وتتراوح بين ٤٠٪، ٨٠٪ في المواقع الوظيفية في الشركات الثلاث الأخرى. وهناك ثلاث لغات أخرى ورد ذكرها: الروسية والألمانية والأسبانية، ولكن النسبة الأعلى لحدوث الإشارة إلى هذه اللغات لم تتجاوز ٣٠٪ من الإعلانات. وقد استنتج جانارسون (Gunnarsson, 2006) أن اللغة السويدية تقل كثيراً في الأهمية عن الإنجليزية في ممارسات التوظيف في هذه الشركات.

ويتطابق هذا مع ملاحظة تروشوت (Truchot, 2002) حول اعتماد اللغة الإنجليزية لغة لشركات سيمنز Siemens، وإيه دي AD، وأفينتس Aventis في نهاية التسعينيات من القرن الماضي. وهناك أيضاً بعض الدلائل على أنه حتى الشركات اليابانية قد أعادت تمركزها في بيئات تتكلم اللغة الإنجليزية (Hood & Truijens, 1993). كما أعادت شركة أمازون Amazon

بالمثل تمركزها حديثًا من المملكة المتحدة إلى أيرلندا، ويرجع ذلك، إ
حدٍ ما، لرغبتها في الاستفادة من تنوع المهارات اللغوية في بيئة عامة للغ
الإنجليزية. ومع ذلك فبدون سياسة لغوية فعالة (Dhir & Coke-Pariola, 2002))
فلسوف تنتشر صعوبات التواصل (Knapp, 1997).

ويُنظر إلى التوسع الأخير للاتحاد الأوربي شرقًا، على أنه نتيجة لرغب
ألمانيا في تأمين حدودها الشرقية ضد مسببات عدم الاستقرار. من ناحي
أخرى فلا جدال في أن اللغة الألمانية هي الأكثر انتشارا في هذه الدول عنه
في باقي أوربا، وهكذا يقول هاجان (Hagen, 1993:14).

من المفهوم أن استخدام الألمانية أوسع انتشارًا من الإنجليزية في المناط
الأوربية على حدود ألمانيا وهو ما يخالف سوء الفهم الشائع بأن الإنجليزية هـ
اللغة الوسيطة lingue franche الوحيدة للأعمال الدولية. وهذا واضح في النماذ
الهولندية والدانمركية، حيث تتقدم الألمانية عن الإنجليزية في مهارات الكلا
والسماع. ولكن الإنجليزية تسود عند القراءة والكتابة. وهذا يفتح البا
للألمانية لتكون واحدة من اللغات الوسيطة محدودة العدد. وفي أوائـ
التسعينيات من القرن الماضي أظهر آمون (Ammon, 1991: 158) أن معظـ
الشركات الألمانية تستخدم لغة الدولة مع فروعها الموجودة في دول أجنبيـ
وأفادت هيلجيندورف (Hilgendorf, 2006) بأن الإنجليزية يزداد استخدامها علـ
وجه الحصر في إعلانات الوظائف في ألمانيا، وأضافت أن الإنجليزية هـ
اللغة السائدة للتواصل الدولي بين مديري الأعمال الذين أجرت معهـ
مقابلات، وذلك بالرغم من مهارتهم في اللغة الألمانية وقد أظهرت دراسـ
للاتصالات بين الشركات الدانمركية وفروعها في فرنسا أن الاتصالا

العرضية تكون دائمًا معتمدة على شبكة من العلاقات الشخصية بين المنتسبين لهذه الشركات ويستخدمون في تلك الاتصالات اللغة التي يجيدها كل منهم (Andersen & Rasmussen, 2004).

وهذا يؤكد حقيقة أن قليلاً من الشركات الدولية لديها سياسة منفردة لاستخدام اللغة أو الثقافة، إلا أنهم يركزون باستمرار على أهمية التعلم التعاوني متعدد الثقافات. وينظر إلى الاختلاف الثقافي كأصل من أصول الشركات (CILT, 2006). ومع ذلك فمن الواضح أيضاً أن استخدام المهارات اللغوية في مثل هذه الاتصالات غير الرسمية يجري تجاهله في أغلب الكتابات التي تتناول الاتصالات غير الرسمية (Marschan et al, 1997). فبدون إستراتيجية واضحة للغة تتجه أعمال الشركات إلى الفوضى وتفشل في مواجهة مشكلات الاتصال العادية. ومع ذلك هناك أيضاً دليل على ما يخالف ذلك: فهناك أيضاً دليل على أنه حينما توجد سياسة محددة في الشركة بشأن اللغة والاتصال، فإنه يوجد نزعة نحو عدم تطبيق تلك السياسة على نحو صارم. والأكثر شيوعًا هو استخدام لغة متفق عليها في الشئون القانونية والتعاقدية ومع الهياكل الإدارية الثابتة، وتشجيع إنشاء شبكات غير رسمية بين الموظفين والتي تستخدم فيها لغات متعددة. وهذا التوجه يضع الموظف الذي لا يعرف إلا لغة واحدة في شريحة غير المتميزين. ومن المؤكد أن كثيراً من الاهتمام ينصب على اللغة عند تعيين العمالة، ويضاف إلى ذلك أن التدريب اللغوي والبين ثقافي يكون منتشرًا في مثل هذه الشركات.

وفي دراسة سنة ٢٠٠٦م لمعهد اللغات القومي البريطاني (CILT, 2006) أظهرت أن الشركات المصدرة تحاول استخدام اللغة المحلية للسوق حيثما

كان ذلك ممكناً، وإذا لم يكن ذلك ممكناً فإنها تحاول أن تلجأ إلى إحدى اللغات الأوربية الوسيطة lingue franche وليس بالضرورة الإنجليزية وفي بعض الدول يمكن استخدام عدة لغات في نفس الشركة. وفي أي مكان آخر يكون هناك تفضيلات مؤسساتية: فتنتشر الروسية في بلغاريا وتستخدم الأسبانية في عمليات التصدير إلى البرتغال، والفرنسية تستخدم في كل من أسبانيا وإيطاليا.

وفي مسح ميداني ELAN survey للشركات الأوربية (CLIT, 2006) ظهر أن الشركات المتوسطة والصغيرة التي تمارس نشاط التصدير كانت تحتاج على الأرجح للغات الأوربية، وبصفة خاصة الفرنسية والألمانية، بينما تفضل الشركات الضخمة متعددة الجنسيات اللغات العالمية التي تشمل الأسبانية والصينية والعربية والبرتغالية. أما الإنجليزية فكانت مطلوبة دائماً بصرف النظر عن حجم الشركة. ويعتقد عدد قليل من الشركات الكبرى أنه من الأفضل أن تستخدم الشركة لغتها مع العملاء العالميين، بينما يستخدم الأغلبية اللغة الإنجليزية، وقليل يستخدم لغة العميل. وهناك وعي شديد بوجود قصور في المهارات اللغوية في هذه الشركات وخصوصًا بالنسبة للإنجليزية والأسبانية والصينية.

ومن ناحية أخرى، فإن أسبانيا تعني ضمناً وجود عدد كبير من السكان يتكلمون الأسبانية في أمريكا اللاتينية، وهم غالباً يقطنون الدول التي لغتها الرئيسية أو الوحيدة هي الأسبانية، وثمة من يرى أيضاً أن الزيادة السريعة التي طرأت مؤخراً في عدد الناطقين بالأسبانية في الولايات المتحدة، الدولة ذات الهيمنة الاقتصادية العالمية، تنم عن دور مهم للأسبانية كلغة وسيطة lingue franche عالمية. وربما يؤدي تمديد اتفاقات التجارة الحرة بين

الولايات المتحدة الأمريكية ودول أمريكا الوسطى – CAFTA – إلى زيادة وتيرة الحاجة إلى الأسبانية بين العاملين الأمريكيين، وبالفعل هناك الآن ٣٥ مليونا في الولايات المتحدة الأمريكية يزعمون أنهم يعرفون الأسبانية. هذا بالرغم من حملة " الإنجليزية فقط".

وقد أظهرت دراسة أعدتها جمعية اللغات الحديثة الأمريكية Modern Language Association of America أن اللغة الأسبانية هي أكثر اللغات التي يجري تدريسها في جامعات الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يوجد ٧٤٦.٦٠٢ دارس في فصول تعلم اللغة الأسبانية، وهو ما يعادل أربعة أمثال المسجلين في فصول تعلم اللغة الفرنسية، وسبعة أمثال من يدرسون الألمانية.

وهناك أيضاً نمو في شعبية اللغة الأسبانية بين الطلبة الأوربيين، إلا أنه لا يرقى إلى مثل هذا التوجه الذي في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أظهرت دراسة قام بها معهد سيرفانتيس Cervantes على ١٦ دولة في وسط وشرق أوربا، أن ٠٠٠ ١٢٣ طالب سُجِّلوا في برامج تعلم اللغة الأسبانية عام ٢٠٠٢-٢٠٠٣م. وهؤلاء هم الطلاب الذين اختاروا هذه اللغة لأسباب مهنية وثقافية. وأورد نفس التقرير أن ٣٤ ملايين أوربي يطالبون بأن تكون الأسبانية لغتهم الثانية. وفي داخل الاتحاد الأوربي يبلغ عدد الطلبة الذين في المدارس الثانوية ويدرسون الأسبانية ٢٦ مليون وهو ما يعادل ١٠٪ من إجمالي طلبة المدارس الثانوية. كما يبلغ من يدرسونها من طلبة التعليم العالي٢٥٠٠٠٠، و٣٠٠٠٠٠ طالب في فصول تعليم الكبار: منهم ٦٠٪ في فرنسا، و١٥٪ في المملكة المتحدة، و١١٪ في ألمانيا.

وهناك فارق جوهري بين الدارسين للأسبانية في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا. ففي أوربا يزعم ٤٤٪ من الدارسين للأسبانية أنهم يفعلون

ذلك لأنهم "يحبون اللغة"، وعلى العكس من ذلك يزعم ٦١٪ من الدارسين لها في الولايات المتحدة الأمريكية أنهم يفعلون ذلك لـ "أسباب عملية"، وهذا الرد الأخير يجري تفسيره كعلامة على قيمة اللغة الأسبانية بالنسبة للحركة الاقتصادية والاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية. كما أفاد تقرير معهد سيرفانتيس أن اللغة الأسبانية قد استفادت من العولمة ما لم تستفده لغة أخرى بسبب وجود أعداد لا بأس بها من الناطقين بالأسبانية على كلا جانبي المحيط الأطلنطي، الأمر الذي أكد الانتشار الديموجرافي للغة في نفس الوقت الذي قللت فيه وسائل الاتصالات من التشتت اللغوي. وبالمثل فإن استخدام الأسبانية في التجارة والثقافة يضمن سوقًا لها كلغة "أجنبية". وعلى الرغم من احتمالية انحياز التقرير الذي تم إصداره بواسطة معهد له اهتمام معين، إلا أن الموضوع المطروح يتعلق بزيادة قيمة اللغة الأسبانية على الفرنسية أو الإيطالية أو الألمانية.

وأشار التقرير نفسه إلى نقطة مهمة وهي أن قوة الأسبانية كلغة ثانية في أوربا تتضاءل إلى جانب الإنجليزية التي هي حتى الآن اللغة الثانية الأكثر انتشارًا في القارة. وهي تكتسب الأهمية إذا نظرنا إلى توسع الاتحاد الأوربي كظاهرة من ظواهر العولمة، وهذا يرجع ببساطة إلى أثر التوسع على استخدام اللغات في المفوضية الأوربية وأنشطتها. وحتى اليوم هناك تغير نحو إعادة تحديد أولويات استخدام الإنجليزية والألمانية والفرنسية في إدارة المفوضية الأوربية. وهناك قبول واسع المدى لحقيقة أنه يجب عمل شيء لتقييد عدد اللغات المستخدمة، وذلك مع وصول لغات الدول إلى ٢٠ لغة، فترجمة كل شيء غير هذا العدد من اللغات سينتج ٣٨٠ تركيبة ثنائية اللغة. ومن الناحية العملية فهناك توجه نحو العودة إلى لغة مركزية قد تكون غالبا اللغة الإنجليزية.

وقد تم تقليص عدد اللغات العاملة في المفوضية إلى ثلاث لغات: الإنجليزية والفرنسية والألمانية، ولكن استخدام الألمانية محدود في الواقع العملي، كما إنه منذ ضم السويد وفنلندا والنمسا عام ١٩٩٥م اختفى استخدام الفرنسية تقريباً. وقد تم إنتاج ٤٠٪ من الوثائق بالفرنسية عام ١٩٩٧ وقد انخفض ذلك اليوم إلى نسبة ٣٠٪، إلا أن المسؤولين يقومون باستخدام كلٍّ من الفرنسية والإنجليزية كما لو كانت المسألة قاعدة متبعة. ومع ذلك فإن المعرفة باللغة الإنجليزية تفوق كثيراً المعرفة بالفرنسية، وذلك في الدول التي التحقت مجددًا بالاتحاد الأوربي مما سيقلل أكثر من استخدام الفرنسية. ويرى البعض أن عملية تأجيل استخدام الإنجليزية كلغة مركزية ترجع، إلى حدٍ ما، لإرجاء استخدامها بين الناطقين بالفرنسية. (Le Monde, 18,4,04).

وهذا الوضع لا تسانده البيانات التي تتعلق بالممارسات التعليمية عبر الدول العشرين. والجدول التالي يبين المدى الذي وصل إليه الأطفال الذين تبلغ أعمارهم ١٠-١١ سنة في تعلم اللغات في المدارس (الجدول رقم ٢، ٩):

**الجدول رقم (٢، ٩) المدى الذي وصل إليه الأطفال الذين تبلغ أعمارهم ١٠-١١ سنة في تعلم اللغات في المدارس حسب الدول.**

| الدولة | لا يوجد لغة | لغة واحدة | لغتان أو أكثر |
|---|---|---|---|
| الدانمرك | ٦٨،٧٪ | ٣١،٣٪ | ٠٪ |
| أسبانيا | ٢٤،٦٪ | ٧٤،٧٪ | ٠،٨٪ |
| فنلندا | ٣٣،٠٪ | ٥٢،٥٪ | ١٤،٥٪ |
| فرنسا | ٥٤،٧٪ | ٤٥،٣٪ | ٠٪ |
| اليونان | ٥٤،٤٪ | ٤٤،٨٪ | ٠،٨٪ |
| أيرلندا | ٩٦،٠٪ | ٤،٠٪ | ٠٪ |
| إيطاليا | ٥٧،٦٪ | ٤٢،٤٪ | ٠٪ |
| لوكسمبورج | ٠٪ | ٢١،٩٪ | ٧٨،١٪ |

| الدولة | لا يوجد لغة | لغة واحدة | لغتان أو أكثر |
|---|---|---|---|
| السويد | ٪٣٨.١ | ٪٥٠.٨ | ٪١١.١ |
| بلغاريا | ٪٨٢.١ | ٪١٦.١ | ٪١.٨ |
| قبرص | ٪٤٧.٦ | ٪٥٢.٤ | ٪٠ |
| إيستونيا | ٪١٢.٢ | ٪٨٧.٨ | ٪٠ |
| ليتوانيا | ٪٦٩.٣ | ٪٣٠.٦ | ٪٠.١ |
| سلوفينيا | ٪٧٧.٩ | ٪٢٢.١ | ٪٠ |
| سلوفاكيا | ٪٨٥.٥ | ٪١٤.٥ | ٪٠ |
| جمهورية التشيك | ٪٥٨.٤ | ٪٤٠.٤ | لا ينطبق |

وهـذه الأرقـام لا تـدعم الـرؤى الـتي تتكلم عـن أوربـا المستقبل ذات التنوع اللغوي التي تستطيع العمل عبر لغات متعددة. وهذا يتضح بمجرد أن ندرك إلى أي مدى تقوم نظم التعليم التي تدعم تدريس لغة "أجنبية" باختيار اللغة الإنكليزية دائما لغة إضافية (Le Monde, 14.4.04).

## تقسيم سوق العمل و الازدواجية اللغوية:

لا شك أن أسواق العمل أصبحت أكثر مرونة؛ فتكامل أسواق المال وإنشاء عملة موحدة يتطلبان تجانس الظروف الاقتصادية الكلية عبر أوربا. ويرى معارضو مرونة سوق العمل أن قوانين العمل، التي تجعل العاملين أكثر أمنًا، سوف تشجع هؤلاء العاملين على الاستثمار في اكتساب مهارات سوق مفيدة لمكان العمل. ومع ذلك فهم يستطيعون أيضاً نقل هذه المهارات المكتسبة إلى شركة أخرى بالهجرة. وثمة من يرى أن الفاعلية تزداد بترك الأمر لقوى السوق لتقوم هي بتحديد مهام الموظفين. ولا شك أن هذا يحتاج إلى إعطاء قدر كبير من المرونة للعاملين بما يتضمنه ذلك من فصل المهارات عن بيئة العمل بصورة ما، بينما يركز أنصار اقتصاد المعرفة على أن

اكتساب المهارة والمعرفة يكون من نواتج العمل الجماعي في فريق، كما أنهم يرون أن المرونة الزائدة تكون مصحوبة بانخفاض البطالة وارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي GDP، كما إن هناك من يرى أن فرض نظام نقدي واحد على اقتصادات مختلفة الهياكل لا يؤدي إلا إلى انهيار التنسيق. ويحدث هذا حينما تهيمن على نتائج تحويل الإنفاق نتائج الدخل لنظام سياسة أكبر. وهناك من يرى أن العلاج الناجح يكمن في زيادة مرونة الأسواق.

كما أن هناك شكًا ضعيفًا في أن نتائج معاهدة ماستريخت Maastricht Treaty اقتضت أن تكون السياسات الأوربية لها أسبقية على سياسات الدول في عدد من القطاعات تشمل التقنية والبحوث والتنمية الإقليمية والهجرة والقضاء والشرطة. والنتيجة الرئيسة للسوق الواحد هي إزالة الحواجز التي منعت، أو حتى قيدت، انتقال القوى العاملة. والسوق الواحد، مثله مثل أي شيء آخر، هو سوق عمل موحد، ومع ذلك فالتطور في انتقال العمالة أبطأ كثيراً من التطور في انتقال رءوس الأموال: فكثير من الإنتاج يظل عالقًا في إطار الدولة أو الإطار الإقليمي أو حتى المحلي، وأغلب العاملين يظلون في أماكنهم.

وفي الحقيقة فإنه، بالرغم من استقطاب العمالة الذي تم التنويه عنه سابقاً، يظل هناك فرص للحراك الاجتماعي للمواطنين في إطار محلي لا ينطوي على شركة أو مؤسسة بعينها. وما نراه صحيحًا هو أن عدم استقرار بعض الأماكن في العالم والفجوة بين الدول الفقيرة والغنية قد أديا إلى زيادة تدفق الهجرة من خارج أوربا.

وبعد أن أصبحت الشركات الوطنية مساقة إلى الشركات متعددة الجنسيات MNCs ، فإن هيكل أنشطتها سيتغير في غالب الأحيان. فبعض الوظائف سينتقل إلى خارج الحدود off-shore. وهناك مهام في المستوى المهني المتوسط أصبحت تتم بواسطة التقنية دون حاجة لعمالة بشرية، مما سيؤدي بدوره إلى استقطاب القوى العاملة بين الوظائف العليا التي تحتاج إلى مهارة وتأهيل عاليين وبين الأنشطة السفلى والتي تستمر مشابهة لتلك التي في اقتصاد عصر الصناعة. وقد ميز علماء الاجتماع بين نوعين من الحراك الاجتماعي: **الأول** ويطلق عليه حلزوني spiralism وهو ينطوي على التوجه نحو دمج الحراك الجغرافي مع الحراك الاجتماعي، بحيث إن كل خطوة إلى أعلى السلم الاجتماعي يصاحبها هجرة إلى موقع جديد. **والثاني** ينطوي على الترقي في نفس الموقع وفي نفس الشركة، حراك الموظفين الساكنين burgher mobility. وهناك من يرى أن التقنية الجديدة تغير من هيكلية العمل: حيث يزداد إحلال الحاسوب محل العاملين في الوظائف المتوسطة: طلبًا للدقة والتماثل في الأعمال المتكررة. وغياب هذا القطاع المتوسط يستقطب القوى العاملة، كما يجعل حراك الموظفين الساكنين تقريباً مستحيلاً. ووجود هذه التطورات في نفس الوقت مع توجه الاستعانة بالموارد الخارجية لأداء المهام المكتبية يؤدي إلى تركيز نمو العمالة في الوظائف العليا والسفلى دون الوسطى، مما يزيد من الظلم في بيئة العمل. وهذا التشعيب سيكون غالبًا مصحوبًا بنوع من الازدواجية اللغوية diglossia داخل الشركة، حيث تستخدم لغة الدولة في أنشطة المستوى الأدنى، بينما تستخدم لغة أو أكثر من اللغات الوسيطة lingue franche في المستويات العليا في بيئة العمل.

وعلى مدى ٢٠٠ عام كانت الدول تتجه نحو تنظيم استخدام اللغة بين مواطنيها، وذلك بالتحكم في الاقتصاد وفي سوق العمل المصاحب. وكان الربط بين التعليم وبين إعداد المواطن لسوق العمل في الدولة يضفي اهتمامًا كبيرًا على مهارة اللغة بناء على ما يتصور أنه من متطلبات سوق العمل. وترى الدراسات الاقتصادية أن الانتظام في أسواق العمل قد زاد من الإنتاجية. ووجود اقتصاد واحد يجري تشغيله بعمالة واحدة يجري توظيفها من سوق عمالة واحد واستخدام لغة واحدة كان هو السمة الأساسية لتعريف الدولة وسلطتها. وقد وصلت بعض الدول إلى حد إنكار الحق الدستوري لغير الناطقين بلغة الدولة، وكان بناء اللغة ككيان موضوعي هو الوظيفة الأولى لكل الدول.

وقد كان لفقدان الدول للتحكم في جزء من سوق العمل بها آثار عميقة على هذه العلاقة الوظيفية التي تجمع بين الدولة واقتصادها واللغة. وهو أمر ينطوي على أبعاد أوسع من مجرد نكلزة الاقتصاد anglicisation of the economy. وينطوي الاستقطاب المتنامي للقوى العاملة على تجزؤ أدت اللغة دورًا في زيادته. ويزداد تركيز مهن المستوى الأعلى في الاقتصاد الجديد على الشريحة المهيمنة في الشركات الكبرى متعددة الجنسية، وكذلك على شريحة من الشركات الإقليمية الصغيرة التي تنشئ علاقات معها في غالب الأمر. وتنطوي طبيعة التوظيف في الشركات متعددة الجنسية على مستوى رفيع من عالمية المواطنة cosmopoliteness ودرجة من الحراك الجغرافي الذي يصاحبه غالباً حراك اجتماعي. واللغة التي ستسود عند التعيين في الوظائف ستكون واحدة من اللغات الوسيطة والتي ستكون أيضاً "شرطا لا بد منه في مؤهلات التعيين. وعلى النقيض من ذلك سوف تستمر وظائف المستوى الأدنى في الأداء اعتماداً على لغة الإقليم أو الدولة، وسيكون ذلك محصورًا

في حدود هذا الإقليم أو تلك الدولة[1] فكثير من لغات الدول وكل لغات الأقاليم تصبح عديمة القيمة خارج هذه الحدود. وهو أمر ذو أثر بالغ على تجزؤ سوق العمل في تلك الدول التي لا تستخدم أيا من اللغات الوسيطة كلغة للدولة. وبالنسبة لأولئك الذين يعملون في أماكن مثل الدانمرك وفنلندا فستكون وظائف المستويات العليا متاحة فقط لمن يجيدون إحدى اللغات الوسيطة. أما أولئك الذين لديهم تلك المهارة اللغوية فلا يمكنهم الدخول إلى هذا القطاع من سوق العمل. وفي المقابل فإن أولئك الذين يحتلون أدنى الدرجات في السلم الوظيفي فلن يطلب منهم سوى لغة الدولة لكي يجري تعيينهم.

وبمعنى من المعاني، فإن هذا الوضع ليس جديداً، بالنسبة للمتحدثين بلغة الأقلية؛ لأن استخدام لغات الدولة ولغات الأقلية في العمل أدى إلى تقسيم سوق العمل إلا إذا كانت لغات الأقليات مستبعدة كليًا من العمل. وما بدأنا نلاحظه هو أن العلاقة بين بعض اللغات مثل الدانمركية والهولندية وبين لغة وسيطة مثل الإنجليزية بدأت تحاكي العلاقة التقليدية بين لغة الأقلية ولغة الدولة، وذلك في الدول ثنائية اللغة. وبقي أن نرى إذا كان هذا الأمر سيستمر إلى أن تضمحل أهمية لغة الدولة في بعض المجالات، وخصوصًا أننا قد بدأنا رؤية ذلك بالفعل في التعليم العالي.

كما نشاهد الآن أثر الطبقة الاجتماعية على المعرفة باللغات الوسيطة في قارة أوربا - على الأقل خارج الدول الناطقة بواحدة من اللغات الوسيطة الأخرى. وقد أظهر بحث حديث لاستطلاع الرأي العام الأوربي أن ٤٩٪ من

(١) ومع ذلك فهذه الدول التي فتحت أسواق العمل بها للأعضاء الجدد تعاني من استخدام عدد من اللغات الأوربية وسط الشرائح الدنيا للعاملين.

الطلبة و ٤٧٪ من المديرين عبر أوربا يملكون مهارات التحدث بلغتين أجنبيتين غير لغتهم الأصلية، مقارنة بـ ٢٨٪ من الإجمالي العام للسكان يملكون تلك المهارات. واللغة الإنجليزية بالفعل هي اللغة الثانية للكثيرين في أوربا، فهناك ٣٨٪ يصرحون أنهم يعرفون اللغة الإنجليزية بالإضافة إلى لغتهم الأم. وإذا أضفنا إليهم أولئك الذين تعتبر الإنجليزية هي لغتهم الأصلية فإن هذا يعني أن ٥١٪ من الأوربيين يعرفون الإنجليزية بدرجة أو بأخرى. ويزداد الرقم إلى ٨٢٪ في الشريحة العمرية التي تقع بين ١٥ إلى ٢٤ سنة. وعلى النقيض من ذلك فإن اللغة الفرنسية هي اللغة الثانية لـ ١٤٪، والألمانية لـ ١٤٪، والأسبانية لـ ٦٪ من السكان. وعلى فرض وجود هذا المستوى من الكفاية في اللغة الإنجليزية وكذلك التوجه المتزايد نحو الثنائية أو التعددية اللغوية مع الطبقة الاجتماعية، فإنه من المعقول أن نقول إن معظم الحاصلين على مؤهلات في التعليم العالي في أوربا هم أيضاً ممن لديهم درجة عالية من الكفاية في اللغة الإنجليزية. والمعرفة باللغة الإنجليزية عبر كل الطبقات الاجتماعية تتغير من دولة لأخرى: فمن يتقنونها تصل نسبتهم إلى ٨٩٪ من السويديين والهولنديين والدانمركيين، و ٦٠٪ من مواطني لوكسمبورج، و ٦٣٪ من الفنلنديين، و٥٦٪ من الألمان، و٥٨٪ من النمساويين. والإنجليزية هي اللغة الأجنبية الأولى في كل من ألمانيا وفرنسا والنمسا والدانمرك واليونان وأسبانيا وإيطاليا وهولندا والبرتغال وفنلندا والسويد. ويصرح حوالي ربع السكان بأنهم أكفاء في أكثر من لغة غير لغتهم الأصلية. وعلى العكس من ذلك يصرح ٤٤٪ من السكان بعدم معرفتهم بلغة أخرى غير لغتهم الأصلية. وختامًا فإن ٢٥٪ يصرحون بأنهم يستخدمون اللغات الأجنبية في محادثاتهم أثناء العمل (EC,2006).

ومن ناحية أخرى هناك قوى كثيرة مسؤولة عن تشجيع درجة من التنوع اللغوي على الأقل. ويجب أن يكون واضحاً أنني لا أناقش مجرد الدخول المتزامن لكل قطاع داخل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية إلى اقتصاد عالمي، بل على العكس، إذا كان من المحتم أن تنخرط أغلبية السكان في أي دولة في تعقيدات وإمكانات تقنية الاتصالات والمعلومات إلا أنهم سيفعلون ذلك من أرضيات مختلفة، وسيشمل هذا علاقتهم بالعمل. ولن ينخرط كل المنتسبين لسوق العمل في أي دولة في المنشآت الضخمة متعددة الجنسية التي تعمل على صعيد عالمي وفي سوق عالمي. فكثير منهم سيظلون يعملون في أنشطتهم على مستوى الدولة أو الإقليم مع زيادة احتمال عملهم في إطار لغة الدولة أو الإقليم. وهذا يعني أنه بالرغم من احتمال أن تفقد الدولة سيطرتها على الشريحة العليا في سوق العمل بها إلا أنها ستحتفظ بسيطرتها على باقي الشرائح. وتشمل نتائج هذا ظهور ثنائية لغوية diglossia لا تختلف عن تلك التي كانت تمارسها الجماعات اللغوية الأقلية لفترة طويلة من الزمان. وسيزداد استخدام الشرائح العليا للغة أو أكثر من اللغات الأوربية الوسيطة، بينما ستظل الشرائح الدنيا في استخدامهم للغة الدولة أو الإقليم وسيعتمد المدى الذي يصل إليه ذلك بصورة كبيرة على مدى استخدام اللغة في العمل. كما أنه من المحتمل أن تحل لغة الإقليم محل لغة الدولة وذلك في عدد محدود من الأقاليم باستثناء الحالة التي تكون فيها لغة الدولة هي واحدة من اللغات الوسيطة.

**الخلاصة:**

ركز هذا الفصل على تعقيدات إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي. ويقع الاقتصاد الجديد في قلب هذه التطورات، وأدى ظهوره إلى إعادة الترتيب

المكاني للأنشطة الاقتصادية في أنحاء العالم. وأظهر النقاش كيف أن الليبرالية الجديدة بتركيزها على تحرير الأسواق وما يصاحب ذلك من تغيير في الدور التنظيمي للدولة، قد أوجدت تغيرات عميقة على مستوى العالم. وينطوي خطاب الليبرالية الجديدة على أن الدولة يجب أن تركز على إنتاج السلع الأكثر مناسبة لها، ثم تستورد باقي السلع من دول أخرى. وهذا يعني أن تتخلى الدولة عن مهاراتها في تقدير أسعار كثير من السلع التي أنتجت حتى الآن على نحو اصطناعي. كما تفقد أيضاً سيطرتها على أوجه سوق العمل بها بما ينطوي عليه ذلك من انهيار سياستها لإحكام السيطرة عليه.

وعلى الرغم من أن الدول لا تزال قادرة على السيطرة على تدفق السكان عبر حدودها، إلا أنها أقل قدرة في السيطرة على ازدياد تدفق ذوي التأهيل العالي إلى خارج البلاد. وهو الأمر الذي زادت وتيرته كنتيجة لتسارع حجم وعدد عمليات الاندماج والاستحواذ. وأدى هذا إلى تكوين شركات ضخمة متعددة الجنسيات ترتبط، في أحسن الأحوال، بروابط هشة مع أي دولة من الدول. والعاملون في هذه البلاد يشكلون قوة عمل عالية التأهيل لها قدرة عالية على الانتقال، ولها توجه للاحتشاد في المدن عبر تطورات الاقتصاد الجديد. وتشكل خلفيتهم التعليمية وخبرات العمل التي اكتسبوها إطارًا مشتركًا يفصلهم عن أبناء جلدتهم، كما يفصلهم عن المجتمع المضيف لهم. وتنتشر هذه الشركات متعددة الجنسيات؛ لتشمل شبكة ضخمة من الشركات الدولية والإقليمية والوطنية.

وما يبدو واضحاً هو أن هناك استخداماً متزايدا لبعض اللغات الوسيطة lingue franche بين الطبقة العليا من العاملين في كثير من الشركات، وخصوصا في الشركات متعددة الجنسيات. ومن المتوقع أن يزداد هذا

التوجه مع التوسع في حجم وعدد ومجال هذه الشركات. ومع ذلك فهناك أيضاً بعض الدلائل التي تشير إلى أن هذا التوجه يسير جنبًا إلى جنب مع استخدام لغات أخرى بين الأيدي العاملة. وما بدأنا ندركه – مؤخرًا – هو وجود نوع من التواصل الازدواجي اللغة، وذلك في داخل الشركات أو المؤسسات. وهو يسير موازيًا لنوع تقليدي أكثر من ازدواجية اللغة، والذي يحدث إذا كانت لغة الدولة -التي ليست واحدة من اللغات الوسيطة، تتداخل مع أسواق عمل مجزأة.

ومن الأشياء التي تبعث على القلق في هذه التطورات أنه لا يصعب علينا أن نتنبأ بسيطرة اللغة الإنجليزية في أوربا إذا استمر التوجه الحالي. وهو توجه يحركه – إلى حد كبير – وعي محدود بقيمة اللغة يؤدي إلى وجود علاقة غير متناسبة لقيمتها في سوق العمل. وعلى الرغم من صلاحيتها، كما ستُظهر الفصول القادمة، فهي ليست بالمرة الاعتبار الوحيد في اقتصاد المعرفة.

هذه النظرة العامة الشاملة للعلاقة بين اللغة والاقتصاد تقدم صورة لما يحدث على المستوى العالمي. ومع ذلك، فهناك الكثير من العمل الذي يجب أن يُضطلع به قبل أن نتمكن من الحصول على تفصيل لهذه الصورة. ويجب أن يركز مثل هذا العمل على العلاقة بين مبادئ العمل في اقتصاد المعرفة وبين استخدام اللغة، وسيكون هذا هو محور اهتمامنا في الفصول التالية.

# الفصل الثالث

# رأس المال البشري

## رأس المال البشري

**المقدمة:**

بعد أن بيَّنا العلاقة بين العولمة والدور المتغير للغات المتنوعة في الاقتصاد الجديد يمكننا الآن أن نبدأ في النظر إلى خصائص العلاقة بين تنظيم العمل واستخدام اللغة. وهذا يتطلب الاهتمام بالمفاهيم التي استدعيناها في أثناء سعينا لإظهار الظروف التي تساهم في زيادة النزوع نحو إنتاج المعرفة. وهذا يتضمن التركيز على ما يعرف برأس المال البشري Human Capital. وفي الفصول اللاحقة سنقوم بمناقشة الآراء التي تتعلق بدور الثقافة الإقليمية كرأس مال بشري، وكيف يمكننا استغلال اللغة باعتبارها نوعًا من رأس المال البشري، في تنظيم العمل، وستركز المناقشة في الوقت الحالي على القضايا النظرية والمفاهيمية التي يُرى أنها تساعد على فهم رأس المال البشري. ويتضمن ذلك فهمنا لكيفية تشغيل رأس المال البشري بصورة يمكنها أن تؤدي دورًا فاعلاً في إنتاج المعرفة. وهذا الهدف يتطلب أن نعيد التفكير في العلاقة بين البناء الاجتماعي والفردية أو البنية والفعل structure – agency في علم الاجتماع لتستوعب دورًا أكبر للإنسان ولنزداد فهمًا للممارسات المجتمعية.

والتركيز على التعلم الفردي والجماعي في اقتصاد المعرفة يقتضي تراكم وتبادل المعرفة الاجتماعية. وينطوي ذلك على أن كثيراً من المعرفة المثمرة والعملية هي ذات طابع جماعي. والتواصل المعرفي هو عملية صامتة إلى حد كبير تجري من خلال التفاعل. وكقاعدة أساسية لكل المعارف فإنه ينبغي أن تجري المشاركة في المعرفة الصامتة، بصورة ما، من خلال الحدس والمعاني الصامتة. وبالإضافة إلى ذلك فالمعرفة هي كيان ناشئ

وديناميكي على الدوام تبني على ما سبقها من معرفة لإنتاج أطياف جديدة. واللغة والثقافة، باعتبارهما من خصائص رأس المال البشري، هما في مكانة القلب من هذه العملية.

ومن المهم هنا أن نميز بين رأس المال الاجتماعي ورأس المال الثقافي؛ حيث تتضمن الإشكالات النظرية المختلفة فهمًا متباينًا للأمور الاجتماعية وعلاقتها بالثقافة. ومن المحتم أن التركيز على الفرد باعتباره حاملاً لرأس المال البشري ينطوي على التركيز على مفهوم الثقافة أو على كيفية تكيف السلوك البشري بالنظام المعياري للقواعد والقيم.. إلخ. وهكذا فإن الفارق بين رأس المال الثقافي والاجتماعي يتضمن ما سبق من علاقات بين الناس، أو الشبكات والبنيات الاجتماعية، وبين ما يصاحبها من البناء التنظيمي والمؤسسي (Putnam, 1993)، وما لحق بذلك من الأعراف والقيم والاتجاهات التي تتعلق بهذه الروابط. وفي كثير من النواحي هناك محاولة لتسليط الضوء على العلاقة بين روح العصر (طابع العصر الفكري والثقافي والأخلاقي)، أو البيئة الاقتصادية والاجتماعية، وبين التقاليد الألمانية التي ترجع إلى القرن التاسع عشر، والتي أكدت على الإدراك الحقيقي للقدرات المتفردة التي يملكها الفرد.

ويرى كوليمان (Coleman, 1988) أن رأس المال البشري يتعلق بالفرد، بينما رأس المال الاجتماعي ينشأ من العلاقة بين الأفراد والفئات الاجتماعية. وبينما يلتحم رأس المال البشري بالفرد ويتحرك معه، يظل رأس المال الاجتماعي مطمورًا في سياقه الذي يوجد فيه، والفرضية الأساسية التي انبثقت عن هذه الآراء هي أن الانتماء للجماعات، سواء كانت جماعات سياسية أم لا على نحو ظاهر، يبني رأس مال اجتماعي ينتج بدوره أساسيات

لمجتمع تعاوني أكثر ولديمقراطية سياسية. وعلى فرض محورية التعاون في العملية الإنتاجية لاقتصاد المعرفة، ولتعلقه بالممارسات المجتمعية، فلا يدهشنا أن نرى أن هذه الآراء قد أصبحت سمة ظاهرة في كثير من النقاشات حول الاقتصاد الجديد. إنها تؤكد على نظم للمسئوليات والالتزامات، وشبكات لبث المعلومات، ونظم للثواب والعقاب.. إلخ، وجميع ذلك ينطوي على ظواهر بناء الشبكات.

إن كثيراً من النقاشات قد تركز على الدولة و الديمقراطية كمواقع للمسؤولية: ففي الفصل الأول كان هناك آراء ترى أن العولمة قد قوضت الرؤية التقليدية للدولة القومية nation-state وشجعت نوعًا من السلطة متعددة المستويات تتضمن انتقال التركيز إلى ما هو دولي وإقليمي. وكان لهذا آثاره العميقة بالنسبة للمجتمع المدني وعلاقته بالدولة، كما كان لهذا آثاره العميقة بالقدر نفسه بالنسبة لطبيعة الديمقراطية تنشئ الدولة داخلها بما لها من سلطة أبوية ودور حماية، شكلاً من الثقة يتمحور حول الحماية الاجتماعية. فهناك انتقال إلى المحلي كموقع للمسؤولية.

وتتوافق هذه التطورات إلى حدٍ ما مع التغيرات في طبيعة الحداثة. فالعرف، الذي يظهر في شكل مؤسسات مستقرة تتعامل مع الفرد، كان ضروريًا لتشكيل المجتمعات المحلية كفئات اجتماعية بينها أواصر متبادلة، وهذا يعني أن العدالة والأخلاق قد تم تحديدهما مسبقًا، وهما يفسحان مجالاً للإحساس القوي بالفردية التي ينتشر حولها مفهوم الاختيار الحر. فكل فرد ملتزم الآن بالانخراط في مجتمعه الذي يختاره وذلك في سعيه نحو الأمن والتكافل. ومع وجود هذه التطورات فنحن ملزمون بأن نأخذ في الاعتبار أثرها بالنسبة لخلق وتطوير رأس المال البشري. وكثير من المفاهيم

والتقديرات التي نناقشها لاحقًا تنبع من فهمنا للمجتمع الذي ضعفت مكانته. وما البديل الذي يمكننا تقديمه؟ فأحد أمثال هذا الاتجاه من الانتقال في فهم السلوك بعيداً عن تصوره كنتيجة لوضعه داخل البناء الاجتماعي إلى التركيز على العمليات المستمدة للممارسة الاجتماعية.

**الثقافة: Culture**

كانت الثقافة، منذ القرن الثامن عشر على الأقل، تعامل على أنها العامل المسؤول القوي عن خلق التماسك الاجتماعي الذي هو الأساس الضروري في مفهوم المواطنة. وتفهم الثقافة على أنها العادات المشتركة التي تساهم في هذا التماسك الاجتماعي. وتنطوي كثير من المناقشات على كيف تحكم القيم المشتركة على بناء وممارسة الثقة. وكان هذا هو الموضوع الذي انشغل به دوركايم (Durkheim, 1858-1917) (*) الذي أوضح كيف أن القواعد والأعراف الاجتماعية تعتبر هي الملامح الأساسية حتى لاقتصادات السوق. وفي المقابل فالاقتصادات الكلاسيكية الجديدة neoclassical economics اتجهت إلى صياغة مفهوم نحو الثقة والثقافة بالإشارة إلى كيف يستمدان من تعظيم الفائدة وكلاء أفراد. وهذا الموقف كان محلاً للنقد لافتقاده للجوانب الثقافية المحددة وكذلك لافتقاده للعلاقات الاجتماعية، وهي الأمور التي ينطوي عليها بناء واستثمار الثقة. ويرى كل من ويبر وفيبلين Weber and Veblen أن العمالة والعمل يرتبطان بمنظومة من القيم الثقافية وكذلك بالبناء المعياري للمجتمع المصاحب لذلك.

(*) هو إميل دوركايم (١٨٥٨-١٩١٧) فيلسوف فرنسي وأحد مؤسسي علم الاجتماع الحديث (المورد قاموس إنجليزي - عربي / منير البعلبكي ط٣٦ - بيروت دار العلم للملايين، ٢٠٠٧م (المترجم)

وهذا النقد أيضاً حجة ضد من يرى أن فردانية السوق تؤكد على أن الفرد هو أفضل حكم على ما يحققه من رفاهية (Hayek, 1944: 44). ومع إقرارنا بأن هناك تباينات فردية في المعرفة الشخصية والمدركات والقيم فإنه من المهم أن ندرك أيضاً أن الفرد هو جزء عضوي في المجتمع وأنه يتصرف وفقاً لما تعلمه من تفاعله مع الآخرين. فتعلم وممارسة أنواع من الفكر والفعل، ضروريات لفهم معنى الحياة ولتشكيل خصوصية كل فرد في المجتمع، ومستمدان من حال خبرتنا بالعالم من خلال الآخرين. إن كيفية إعطاء المعلومة معنى يعتمد على الأطر والمقولات المفاهيمية التي تستمد من اللغة والثقافة، على أننا لا نقصد أن ذلك تعبير عن حتمية ثقافية.

وهناك اتجاه نحو صياغة مفهوم الثقافة بأنها مجموعة التفسيرات المشتركة التي يتعلمها أعضاء المجتمع حول القيم والمعتقدات والأعراف وكيفية تأثيرها على أغلب أعضاء المجتمع. وأغلب التعريفات تربط الثقافة بالاتصال وبنطاق واسع من الخبرة البشرية، حيث يشمل المشاعر والهوية وبناء المعاني. وهكذا ينظر للهوية بأنها العملية التي يعتمد فيها الأفراد على الثقافة لبناء معنى في الحياة. والتواصل هو الأداة التي يعبر بها عن المعاني وإيصالها للآخرين، والتي تتشكل بها الهوية وتعزز، والتي يعبر بها عن المشاعر. وثمة من يرى أنه طالما أننا نتواصل باستخدام منظومات للعادات والمعاني الثقافية المختلفة، فإنه من الممكن أن يكون كلٌّ من التعارض والتوافق من نتائج التفاعل فيما بيننا. وليس من الضروري أن تجري مثل هذه العمليات على شريحة الأفراد من خلال حسابات عقلانية ، ولكن ينظر إليها من منظور علاقتها بالممارسة الاجتماعية كسلوك مؤسسي institutionalized behaviour. ومهما كان البناء النظري فالثقافة تتميز بكونها وحدة عضوية تنقل معنى مميزاً مشتركاً لكل حالة أو حادثة. وإنها

شيء يقع خارج نطاق إدراك هؤلاء الذين قاموا ببنائها، وبالرغم من ذلك فإن هذا الشيء - بحد ذاته - يعرفنا بهم.

والقيمة الإرشادية لمفهوم الثقافة تتضمن كيف أن هذا المفهوم يركز على الجوانب المحورية للعلاقات الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على الحياة الاقتصادية والسياسية، والتي يصعب إدراجها في نموذج تفسيري اعتمادا على التتبع العقلاني للمصلحة الشخصية للفرد، بمعنى أنه يقوم بإدخال عوامل لا تتعلق بالسوق وذلك في أرصدة السلوك السياسي والاقتصادي للأفراد والجماعات.

وبالرغم من التركيز الزائد على العلاقة بين الدولة وبين تجانس ثقافة ما يشترك فيها جميع المواطنين، فقد كانت هناك أيضاً مدرسة فكرية تشدد على أهمية الثقافة الطبقية. وإذا أخذنا في الاعتبار الأولوية التي تعطى للثقافة "الوطنية" فإن تلك الثقافة الطبقية تعامل، أحيانا، على أنها ثقافة فرعية. وهناك آخرون يعطون كل الأولوية للطبقات الاجتماعية بدلاً من الدولة. وهذا التركيز على الثقافة الطبقية يتيح لنا فهم العلاقة بين الطبقات كنهج اجتماعي، ويشمل تفصيلا للعمليات الاجتماعية للإنتاج الثقافي. وهو يكبح كذلك، إلى حد ما، جماح الجدل الدائر بين العالمية والخصوصية universalism/ particularism وذلك في سعيه نحو إحداث استقطاب بين الليبرالية التي لا تملك وقتا للثقافة وبين الرؤية المجتمعية communitarianism التي تضع كل تركيزها على الجماعة وثقافتها. وحين تفهم الثقافة كمنظومة دالة - "... يوصل من خلالها بالضرورة، جنباً إلى جنب مع وسائل أخرى، نظام اجتماعي ويعاد إنتاجه ويمارس ويُكتشف" **(Williams, R, 1980: 13)**، فإن العلاقة بين الثقافة و الثقافة الفرعية والبناء الاجتماعي تصبح مثار الاهتمام. ومن الواضح أن هذه العلاقة

ينبغي أن تفهم كعملية دينامية تسهم بها الثقافة في الاجتماعي the social كما تتأثر به أيضاً. وهكذا فإن الممارسات الدالة، سواء كانت تتضمن اللغة أو الثقافة أو هما معاً، هي عرضة للتغيير.

وهناك أيضاً علاقة بين اللغة والثقافة. وهذا يتعلق بالطريقة التي تبنت بها العلوم الاجتماعية مبادئ العالمية ودور الدولة في هذه العالمية. وهكذا فإن رغبة كل دولة في الإعلان عن لغة واحدة وثقافة واحدة قد أدى إلى وجود علاقة بسيطة بينهما. ومع ذلك فإن تفعيل هذه العلاقة ليس بالأمر السهل. ويمكن القول بأن الثقافة تنتقل من خلال اللغة: أي أن اللغة باعتبارها وسيلة للتواصل تقوم بنقل خصائص ثقافة المتحاورين. ومن ناحية أخرى هناك من يرى أن الثقافة تخبر عن الطبيعة الاجتماعية والسياسية للغة. ومرة أخرى فنحن نواجه التفرقة بين اللغة ككيان موضوعي واللغة كأساس لتشكيل الذات الفاعلة، وقد أقيمت العلاقة بينهما من خلال الزعم بأن التواصل التفاعلي هو منطقة مستقلة تنتقل من خلالها تاريخياً التقاليد الثقافية، كما تصبح فيها العلاقات الاجتماعية علاقات مُمأسسة (Thompson, 1984: 256).

بقيت هناك نقطتان أخريان ذواتا علاقة بالثقافة، فقد ناقشت الفصول الافتتاحية كيف تعيد العولمة هيكلة الاقتصاد، كما تعيد بناء العلاقة بين اللغات باعتبار اللغة كياناً موضوعياً. وهذا يتضمن النقاش حول كيفية تغير طبيعة اللغات كنتيجة للتغيرات في الاقتصاد السياسي. ومن ناحية أخرى فإنه عند مناقشة الدور الذي تؤديه اللغة في العمليات التشغيلية في اقتصاد المعرفة فإنني سوف أركز على الدور الذي تؤديه اللغة في تشكيل الذات الفاعلة subject وعلاقتها بالإنشاء الاجتماعي للمعنى. ويركز نقاشنا هنا على العمليات المختلفة التي تدخل في إنشاء المعنى، وكيفية اختلاف هذه

العمليات عبر اللغات. وتتدخل الثقافة هنا في إظهار العلاقة بين هذه العمليات وبين الإبداع.

وغالباً ما انطوى هذا التركيز على الثقافة على استنتاج بعض المبادئ الأساسية التي تطبق في المستوى الاقتصادي الجزئي، ثم تفصيلها وإحكامها في أطر عالمية. ونحصل من ذلك في النهاية على نظريات كبرى حول العلاقة بين النظم السياسية من جانب وبين قدرتها على نشر نماذج معينة لرأس المال البشري وما يتعلق بذلك من الممارسة الاجتماعية من جانب آخر، وبين احتمال النمو الاقتصادي من جانب ثالث. أي أن مفهوم الثقافة معترف به كشيء يتعلق بجماعات سكانية كاملة، لكنه يجري تفعيله من ناحية أخرى بواسطة الأفراد. إنه مظهر للبنية المجتمعية والفعل Structure and agency ويعكس كثيراً من الأمور التي تتعلق بتلك الثنائية.

**الثقة والتعاون:**

هناك اتفاق واسع النطاق حول أهمية الثقة والتعاون في الإنتاج الناجح للمعرفة. وثمة من يرى أن الثقة في شخص ما تؤدي إلى الدخول معه طواعية في مسار محدد للعمل. وهذا بدوره يعتمد على فعل مقابل من الطرف الآخر. وحتى في المؤسسات ذات المخاطر العالية، فإن الثقة تؤدي دوراً مهماً. وهذه الثقة تعتمد على قيم مشتركة والمشاركة في دستور أخلاقي ذي مرجعية ثقافية. والتعاون الذي يبنى على الثقة يخرج عن نطاق الحسابات المالية، حتى وإن كانت هذه الحسابات المالية ليست غائبة بالكلية (Williams, 1976). وتنقسم الآراء بين من يركز على طبيعة النظام الاجتماعي - السياسي الأفضل لنشر الثقة والتعاون، وبين أولئك الذين يركزون على كيفية

استثمار موارد رأس المال البشري في بيئات عمل محددة بما تشمله من عمليات تفاعلية.

ويبين الفارق بين رأس المال البشري والاجتماعي الكيفية التي يتعلق بها رأس المال الاجتماعي بالتعاون: فالأعراف والقيم لا تتعلق بالفرد ولكنها تعتبر موارد للأفراد الذين لهم صلاحية التعامل مع بيئات اجتماعية محددة: فأعراف التبادلية والثقة، التي هي من الخصائص التي تميز مجموعة معينة في بيئة معينة، تساعد على نشر السلوك المناسب في البيئة المناسبة، وستكون هذه الأعراف صالحة فقط في هذه البيئة، فهي ليست من الخصائص التي يمكن نقلها إلى بيئات أخرى، حيث تكون فاقدة القيمة.

ولا تعتبر الأعراف والقيم عند الأفراد رأس مال اجتماعي إلا إذا كانت تيسر أعمال الآخرين. وبالتالي فلا يقتصر الأمر على أن يعتمد كل نوع من أنواع رأس المال على بيئات معينة لتحقيقه، بل إن رأس المال وحرية الوصول إليه لن يكونا موزعين بالتساوي في أي مجتمع، كما أنه لن يكون لكل الأفراد فرص متساوية للوصول إلى الأشكال المختلفة لرأس المال. والاختلاف المكاني أو الإقليمي في العرض والطلب يؤثر على ظهور رأس المال الاجتماعي. وهكذا فإن قيمة الكفاية الثقافية التي تتعلق بلغة بعينها قد تنطبق على مكان واحد دون غيره، حيث يمكن أن تنخفض قيمتها.

وتعتمد العلاقات الاقتصادية بشدة على الثقة إذا ما أريد لها أن تكون فعالة، فالممارسة الاجتماعية ثنائية بطبيعتها، وتعتمد على مدى تطابق توقعات الفرد مع الطرف "الآخر". والنتائج تعتمد على الثقة في "الآخر" ولا يمكن لفرد أن يتحكم فيها، وهذا ينطبق على علاقات العمل مثلما ينطبق على أي نوع آخر من العلاقات. وفي هذا الصدد يذكر دينزو ونورث (Denzau and North, 1994: 20) أن:

"... اقتصاد السوق يعتمد على وجود مجموعة من القيم المشتركة بحيث يمكن للثقة أن تنشأ. وأخلاقيات الشخص رجل الأعمال تعتبر من الأصول الرئيسية غير الملموسة لاقتصاد السوق والتي تؤثر بشدة على تكلفة المعاملات". وهما يربطان هنا بين الثقة والثقافة. ويعرِّف فوكوياما Fukuyama حقاً رأس المال البشري بصورة مماثلة حينما يؤكد أن رأس المال البشري يتضمن "... قدرة الناس على العمل سويا في مجموعات ومنظمات لتحقيق أهداف مشتركة" (١٩٩٥ : ١٠). ويرى آخرون (Nahapiet & Ghoshal, 1998) أن الثقة هي عنصر واحد فقط من رأس المال الاجتماعي، ويذكرون أن الإبداع هو نتاج الخبرة المتراكمة من حل المشكلات والتي تؤدي إلى تطوير أفكار جديدة بواسطة ثلاثة أبعاد لرأس المال الاجتماعي: البعد البنيوي structural والذي يتضمن شبكة العلاقات وكيفية تكوينها، والبعد الإدراكي المعرفي cognitive والذي يتضمن المشاركة في السنن والمعاني والنصوص السردية، وبعد العقلانية rational والذي يتضمن الثقة والأعراف والالتزامات والهوية الشخصية، والتي تأتي غالباً من شبكات التواصل المشتركة. وللروابط المؤسسية والثقافية دور مهم في تدعيم الثقة.

ينطوي تأكيد علماء الاقتصاد الكلاسيكي الجديد على الرابطة بين الثقافة من جانب وبين تعظيم الفائدة بواسطة الأفراد الفاعلين individual agents من جانب آخر، على تجاهل كيف تأتي الثقة من مجرد الحساب العقلي للفرد. فالحسابات التي تعتمد على تعظيم المنفعة الفردية سيفوتها السياق الثقافي، وكذلك العلاقات الاجتماعية المتضمنة في عمليات بناء، وإعادة بناء الثقة. وهذا ما عبر عنه بدقة شومبتر (Schumpter, 1976: 423-424) بقوله:

".. لا يستطيع نظام اجتماعي أن يعمل وهو لا يعتمد إلا على شبكة من التعاقدات الحرّة بين أطراف على قدم المساواة والمفترض ألا يسترشد كل واحد منهم بشيء، سوى منفعته الشخصية".

وقد اعتمدت الرأسمالية على أعراف غير تعاقدية للالتزام تحددها، إلى حد كبير، الثقافة المحلية أو القومية[1]. ونظام السوق المفرط في الفردية لا يمكن تحقيقه. وهذا يرتبط بإصرار دوركايم Durkheim على "الضمير الجمعي" conscience collective، والذي يستفيض في توضيح أن المجتمع ليس مجرد مجموع الأفراد الذين ينتمون إليه. وهنا تكمن أعراف الولاء والثقة.

ويركز رأس المال الاجتماعي كمفهوم اجتماعي راسخ، اهتمامه على الشبكات الاجتماعية والتنظيم الاجتماعي. وهناك خطر تجاهل البناء الاجتماعي؛ وذلك عند تفعيل رأس المال الاجتماعي بالإحالة إلى الثقة والمشاركة. والتركيز على الأعراف والقيم يتمخض عنه شبكات ينظر إليها من حيث المفهوم على أنها مجرد حاملات ومصادر للخصائص الفردية. بينما هناك من يرى أن الثقة تؤدي دورًا مهماً في العمليات الدقيقة micro-processes من تنظيم العمل. وهذه النقلة الكبيرة من مبادئ تايلور لتنظيم العمل إلى العمل التعاوني الذي ينطوي على عمل جماعي وخطوط إنتاج متكاملة، يؤدي إلى إمكانية سلوك جماعي انتهازي محتمل مبني على الثقة. وحينما يجري تنظيم العمل من خلال ضوابط رسمية مثل نظم المعاقبة والمراقبة فلابد من تخفيض الباعث على السلوك الانتهازي من أجل إقرار التعاون المدعم. إن مجرد وجود نظام للمراقبة يجعل متخذي القرارات

(1) هذا افتراض يرتبط بالمناقشات التي تدور لصالح تأثير ثقافة الدولة و لاقليم بالذات على أنواع التفاعلات الضرورية لتفعيل الاقتصاد الشبكي، وسنتناول ذلك في الفصل الرابع

ينظـرون إلى النظـام التعـاوني باعتبـاره غـير تعـاوني، كمـا ينظـرون إلى المتعاونين الآخرين غير أهل للثقة.

ويزعم البعض أحياناً أن الحقيقة البسيطة بأن الاشتراك في لغة مشتركة يولد الثقة. ولكن ليس هناك سوى تأييد نظري قليل لهذا الزعم. وهذا يعني أن المشاركة في اللغة تنطوي على سياق عاطفي يتعلق، بصورة ما، بهويات مشتركة، وأن الهويات المشتركة هي دليل على الثقة المتبادلة، وهي رؤية مغلفة في مفهوم "مجتمع الكلام" speech community، حيث يصاغ المجتمع المحلي في مفاهيم مجمع عليها كجوهر للتعاون والثقة. وربما لا يدهشنا ذلك إذا علمنا كيف آثارت "العالمية" رؤية مفادها أن الثقافة الوطنية، تحدث مجتمعاً مشتركاً يشترك فيه جميع المواطنين، وكيف يتكامل هذا مع المشاركة في اللغة "القومية".

يضاف إلى ذلك أنه منذ القرن التاسع عشر كان الفهم للدولة ينطوي على فهم بأن الدولة تتكون من مجموع المجتمعات المحلية الموجودة داخل حدودها. والإجماع في الرأي والمجتمع المشترك هما المكونان الرئيسيان لمثل هذه الخطابات. وما يتجاهله هو أسس التقسيم والنفوذ اللذَيْن هما من الأمور الداخلية في المجتمع "القومي". وهذا هو الموضوع الذي تتبعه بورديو Bourdieu كما يتضح فيما يلي.

إن التعبير الأكثر تطوراً لمثل هذا التصور يكمن فيما يراه هابيرماس Habermas من أن فعل الكلام speech act هو مصدر "... تبادلية العواطف بين ذوات الفاعلين للفهم المتبادل والمعرفة المشتركة والثقة المتبادلة والاتفاق بين شخص وآخر" **(Habermas,1979: 24-25)**. وهي رؤية يشارك فيها مفسرو الأنثروبولوجيا الوصفية للتواصل. ومن ناحية أخرى، وفي رؤية معارضة لحجج

الأنثروبولوجيا الوصفية للتواصل، فإن هابيرماس يركز على علاقات الإنتاج وتكامل اجتماعي موحد من خلال القيم والأعراف. وفرضيته الأساسية هي أن المجتمع يتكون بواسطة التواصل وأن "... الأشكال الأخرى من الفعل الاجتماعي، على سبيل المثال الصراع، والتنافس، والفعل الإستراتيجي على وجه العموم، هي من مشتقات الفعل الموجهة للتوصل إلى الفهم" (Callinicos, 1983; 143). وهكذا فإن موقفه المجافي للمذهب الطبيعي anti-naturalism يفصل بين فعل التواصل والذي يتضمن اللغة والثقافة، وبين الفعل الأداتي (أو الوسيلي) instrumental action. يضاف إلى ذلك أن أهمية العالمية universalism عند هابيرماس، كما عند بورديو، تؤدي إلى استيعاب اللغات الأخرى غير لغة الدولة.

وتشمل كتابات هابيرماس محاولة لصياغة عالمية لم تتضمنها فلسفة الوعي لهيجيل.(*) وفي سعيه لتحقيق هذا الهدف فإنه استبدل اللغة بالوعي. وقد أتاح له ذلك أن يتفرع إلى نوع من الكلية المعيارية normative totality التي تتعلق بوضع مثالي للكلام الذي يبنى في اللغة نفسها. وينتج الفعل التواصلي من قواعد الكفاية اللغوية في نفس الوقت الذي يعمل فيه كإطار لإضفاء الشرعية في المجتمع بصفة عامة. ويصبح التعقيد complexity قوة تحريرية تحرر الفرد من ديكتاتورية "العقل الأداتي (أو الوسيلي) instrumental reason. ومن ناحية أخرى، فإن هذا التعقيد راسخ في قواعد بسيطة، كما أنه أيضاً مظهر سطحي لتلك القواعد. فالتعقيد هو مشكلة العقلانية.

---

(*) هو جورج ولهلم هيجل (١٧٧٠-١٨٣١) فيلسوف ألماني، صاحب المنطق الجدلي الهيجلي (المورد قاموس إنجليزي - عربي / منير البعلبكي. مرجع سابق. (المترجم)

ويضيف هابيرماس أنه يمكن أن يكون هناك فضاء من أفعال التواصل لمواقف مثالية للكلام لا إكراه فيها، ولا تحاول وضع حدود أو إزالة الحدود الموجودة بين النظم الاجتماعية، بل وتجعل النظم المتنوعة للعقلانية الحديثة واضحة للأفراد في عوالم الحياة في الوقت نفسه الذي تزودهم فيه بأعراف ذات نمو مطرد. وهو يتفق في ذلك مع الرؤية التي تعلي من المجتمع ككل دون التخلي عن مفهوم المجتمع المتمايز. وقد أدى به ذلك إلى تفصيل للإطار الذي وضعه فيتجنشتاين (*) Wittgensteinian والذي يبرز دور اللغة في توطين العقلانية localization of rationality بصورة تجعلها مرتبطة بسياق محدد، وكل شكل للعقلانية تحدده منظومة طرائق اللغة التي هو جزء منها. يضاف إلى ذلك أن كل شكل للعقلانية تضعه جماعة ذات طريقة معينة وكذلك بواسطة القواعد المتفق عليها ضمنًا. ومرة ثانية فنحن نواجه مفهوم "الكلية الاجتماعية " totality والذي يتكون من تعددية المجتمعات المحلية. يضاف إلى ذلك أن كل مجتمع محلي يظهر إجماعاً ضمنياً أو صريحاً في الرأي يأتي من التوافق بين الفرد والمجتمع الذي يضفي المشروعية على أنشطتها. وكل مجتمع يكون محدوداً bounded بحيث أنه يقصي عنه ويضم إليه في الوقت نفسه ، ويكون العقل المحلي local reason مقصورًا على المجتمع المحلي.

ويخضع التداخل بين طرائق اللغة المختلفة وتكاثر النظم الاجتماعية لموقف كلامي مثالي، يتأكد فيه الخطاب المستخلص من احتياجات وأحداث الحياة اليومية وذلك من خلال النقاشات المتفق عليها بين المشاركين. وهذا يسمح فقط بمجرد طرح النقاشات بدلا من نقل المعلومات

(*) هو الفيلسوف النمساوي لودفيج فتجنشتاين (١٨٨٩-١٩٥١) تقلد منصب استاذ الفلسفة في جامعة كامبريدج (١٩٣٩-١٩٤٧). من اعماله: الوضعية المنطقية، وفلسفة اللغة العادية Wikipedia (http.//en.wikipedia encyc/wiki) (المترجم)

بصورة تؤثر على الأحداث أو تقديم الخبرة. وبعد ذلك يجادل هابيرماس أيضاً من أجل " حجة أفضل" better argument تتحدد من خلال إجماع طائفي communal consensus. وهو الإجماع الذي يؤدي إلى نموذج منهجي formal model لنقاش غير قسري تعكس به المعرفة إرادة مشتركة رشيدة بعيدة عن المصالح الشخصية.

وتفتح طرائق اللغة ذات الطابع المحلي باباً لطريقة ما وراء اللغوية metalanguage game أو لموقف كلامي مثالي، وترتكز هذه الطريقة ما وراء اللغوية على شكل دقيق من الانعكاسية reflexivity. ويأخذ الانعكاس قالباً من إعادة التشكيل وهو القالب الذي أتاح لهابيرماس أن يؤسس لخطاب معياري في بنية اللغة. ويمضي قدمًا ليحدّد نوعين من التأمل: تأمل ذاتي أو استبطان يتضمن "... تأملاً حول شروط قدرات محتملة للذات العارفة والمتكلمة والفاعلة في حد ذاتها..." **(Habermas, 1987: 377)**. وهذا يجعل القواعد الصامتة tacit rules التي تحكم المهارة قواعد صريحة. ومن ناحية أخرى، ينطوي الانعكاس الذاتي كموضوع نقدي على "... الانحلال الحرج للعناصر الموضوعية الزائفة والتي شُكِّلت بصورة ذاتية **(Habermas, 1987: 377)**. وهناك ارتباط بين الكفاية المعيارية rule-competence والنتائج العملية، وهو ارتباط يجعلنا نعي الأشياء التي كانت غير مدركة.

وهذه الرؤى لهابيرماس تتطابق إلى حد كبير مع كتابات تشومسكي Chomsky عن البنى العميقة والسطحية وعلاقتها بـ "الكفاية والأداء" **(Chomsky, 1965)** ومع ذلك فإن هابيرماس قد نكص على عقبه واتجه إلى التقليل من أهمية الماهوية أو الجوهرية في آراء تشومسكي. وهو ما يتضح بصفة خاصة في كيفية تحول التعبيرات إلى أفعال كلامية. فقد نوه عن إمكانية الكلام

غير المشوه، في البنى الصورية المنهجية للغة. وفي هذا السياق فإن هنا
ارتباطاً كبيرًا بين الاستنتاجات النظرية والعملية. كما إنها أيضاً حج
معارضة لمن يرى أن اللغة تعكس الواقع.

وقد تضمنت كتابات جارفنكل Garfinkel أسلوب كسر القاعدة م
أجل تثبيت طبيعة القاعدة. وهذا يعني أن وضوح الخطاب يعطي معنى للأم
الوجودي security ontological للذوات الفاعلة التي يتضمنها الخطاب
فالذوات الفاعلة المنشأة داخل الخطاب ومن خلاله تتموضع في علاقا
محددة بذوات فاعلة أخرى، وكذلك بكثير من الكيانات الموضوع
objects. وسواء تعامل المرء مع القواعد الصامتة للعلاقات الخطابية كبنية أ
لا، فلا شك في أنها شكل من الأشكال المؤسسية، فهذا الشكل هو الذ
يعطي الأمن الوجودي لما يشير إليه جيدنز (Giddens, 1984: 50). ويقد
التصور الأمثل عند هابيرماس لسياق الكلام المثالي إحدى الرؤى لمثل هذ
السياقات للمعنى المشترك الموجود في وتيرة (روتين) الحياة الاجتماعية. إذ
يقدم الأساس الذي تجري بواسطته عملية إحكام تفصيل التفاعل بي
الذوات الفاعلة المرتبطة بسياق الخطاب، وذلك كمظهر للمواجهة الإيجابي
والبناءة للذوات والهويات.

ويظهر أن هناك إجماعاً يتعلق بالعلاقة بين الثقة وبين السياق المؤسس
والتنظيمي الذي تنتشر وتتوسع من خلاله هذه الثقة. ويجري التعبير عن ذلك
بكثير من الطرق التي تتضمن مدى واسعاً من السياقات المؤسسية التي تمت
من أول الدولة وحتى فريق العمل. ويسعى النقاش اللاحق إلى تدارس
صلاحية التغيرات الحادثة في فهمنا لهذا السياق التنظيمي والمؤسس
وكيفية تأثير هذه التغيرات على فهمنا للثقة.

**الديمقراطية والنمو:**

إن بعض الجدل الذي يدور حول العلاقة بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي هو رد فعل على زوال الدولة الاشتراكية وما كانت تركز عليه من مركزية السيطرة والملكية. ولم يكن لدى لينين ولا تروتسكي حماس كبير للأسواق، بالرغم من أنهما أدركا مدى الحاجة إليها، على الأقل في مرحلة التحول نحو الاشتراكية. وربما يكون جرامشي (Gramsci, 1971) هو من شارك في ماركسية أكثر تساهلاً وتعددية، مما أدى إلى ظهور نقاشات تأخذ منحى الاشتراكية الديمقراطية التي تتضمن اللامركزية والحكم الذاتي المحلي (Hodgson, 199: 25). وقد أدى ذلك إلى أن تتكامل الاشتراكية اللامركزية والديمقراطية - مع حقوق الملكية اللامركزية ومع دور للأسواق. ومع ذلك فقد كانت الاشتراكية تتجه نحو معارضة الديمقراطية والأسواق من ناحية، والملكية العامة والسيطرة المركزية من ناحية أخرى. وقد أدى زوال الاشتراكية إلى نوع من الإحساس بالتفوق triumphalism وإلى تجدد الحماس للجدال حول العلاقة بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي. حتى إن البعض قد يدعي أن انهيار الاشتراكية واختيار نهج الليبرالية الجديدة قد أدى إلى ظهور موجة تبشيرية بديمقراطية عالمية global democracy [1].

وثمة من يرى أن الثقة والتماسك الاجتماعي والتعاون هي العناصر الأساسية للديمقراطية. وبناء على ذلك فلا يدهشنا أن تكون العلاقة بين الديمقراطية وبين النمو الاقتصادي هي محور كثير من المناقشات التي تدور

(١) هذا يرى راولز التقدم الأخلاقي والسياسي من منظور عالمية النظام الديمقراطي الليبرالي ومن المؤكد أن هذا يبدو صحيحا.

حول الإنتاج الناجح للمعرفة. ومن ناحية أخرى فإن المشكلة الرئيسة المصاحبة للزعم بوجود علاقة بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي تكمن في كيفية رعاية الأسواق للمنافسة والفردية في مقابل الثقة والتعاون. لقد كان الوعي بمثل هذه القضايا هو المسؤول عن ظهور أشكال معينة للبنيات الاقتصادية السياسية مثل "الطريق الثالث" Third Way – أو إنشاء شبكات من الشركات التي تتعاون وتنسق فيما بينها في عمليات الإنتاج والتسويق.

ويقع مفهوم الفرد المستقل autonomous individual الذي يقبل المسؤولية والمساءلة في مكان القلب من نقاشات الليبرالية الجديدة لصالح الديمقراطية، سواء كان ذلك في النشاط المدني أو الاقتصادي. ويعمل مثل هذا الفرد في إطار السوق المفتوح والأنشطة التسويقية التي تضع قيودًا على السلوك في نفس الوقت الذي توفر فيه الفرص. وتظهر الحاجة إلى الدولة لتقوم بالترويج للفرص التي يتيحها هذا التوجه في الوقت نفسه الذي تبتعد فيه عن أي سيطرة على الأسواق. وهذا التراجع في دور الدولة يترك الفرد تحت سيطرة مواردها البشرية والرأسمالية، وفي وضع يسمح بتطوير المؤسسة من منظور قوى السوق.

وهناك من يرى، بصورة ما، أن انحسار دور الدولة يؤدي إلى أن يقوم السياسيون بدور يقترب من دور المخططين الذي يكون هدفهم الأساس هو المحافظة على السوق وعلى دور الفرد في هذا السوق. ويختفي الانهماك في تنظيم الدولة. ويقع إنتاج سلع جديدة للسوق على عاتق الفرد أو المؤسسة ويكون الهدف من ذلك هو زيادة عدد المشترين بما يضمن استمرارية النمو في الانتاج. وبهذا الأسلوب فإنه يجري المحافظة على التنوع كما يجري ضمان الإبداع. وقد دافع هايك **(Hayek, 1944: 46)** عن هذه الرؤية بالتحديد -

فيما أثارته من جدل ونقاش كبيرين – وذلك في مواجهة من يقولون بالحاجة لنظام مركزي للتخطيط. وقد قال إنه في نظام السوق لن يكون هناك "... إجبار لأي شخص على الموافقة غير المشروطة على كل شيء لكي يمكنه اتخاذ أي إجراء في أي من المجالات". إن المحافظة على المزيج الذي يجمع بين الملكية الخاصة والتبادل وعلاقات السوق هو الذي يخلق التنوع المؤسسي. وعلى الرغم من أن السوق وحده قد لا يمثل ضمانًا كافيًا للديمقراطية والتعددية pluralism، فإن الديمقراطية والتعددية لاتزدهران دون الأسواق.

وبالنسبة للفرد فإن الليبراليين الجدد يرون أن المنافسة وعدم المساواة هما المحفزان اللذان يدفعان الفرد للإبداع وللعمل بفاعلية في السوق. وتتخذ قرارات الإنتاج والاستثمار بصورة مجزأة من خلال التأمل في الظروف الموجودة. ووجود خطط متعددة، وربما متعارضة، لوحدات إنتاجية كثيرة يلزم كل وحدة بمفردها بأن تحتفظ بالمرونة وبأن تكون على وعي بالاحتياجات الضرورية للإبداع المستمر. ويصبح التعلم عنصراً رئيسًا في مثل هذه الديناميية، ولكنه "تعلم بالممارسة" learning by doing. وتبدو المؤسسات التعليمية ذات المرونة كـ "شرط لا غنى عنه" sine qua non في اقتصاد التعلم.

ويجري هذا النقاش لصالح المسعى المساند للتخطيط الذي يمارس من خلال الإجماع، حتى ولو كان إجماعًا ذا طبيعة صامتة. فهو يستمد من النظام الاجتماعي الطبيعي ويفصل نفسه عن أي سلطة إلا سلطة المجتمع. لكن في الوقت نفسه فإن الإبداع يضمحل مع الحالة الطبيعية normativity، ويستهلك التخطيط وقتًا كبيرًا بصورة تستوجب تركه. وهذا يؤدي إلى الانحياز إلى الدعوى التي تنادي بالإدارة الأفقية flat management، وتحول عملية صنع القرار، والتي تنادي بالعمل الجماعي team working. وهي

تتضمن السعي لإيجاد نوع من العلاقة بين صنع القرار والإنتاج بحيث تندمج القرارات في الإجراءات التشغيلية للإنتاج. كما إنها تعتمد على الإدراك بأن الأسواق تخلق مساحات من الاستقلال الذاتي الجزئي في داخل النظام الاجتماعي الاقتصادي.

وفي تتبعنا لمثل هذه المناقشات تنشأ رابطة بين الديمقراطية والتعاون. وقد أكد جيدنز (Giddens, 1994) على مسألة كيف أن "اليمين الجديد" New Right قد قبل المذهب الاقتصادي للفكر الليبرالي الكلاسيكي، وبالتالي استبدل برؤية دوركايم Durkheim عن "... العناصر غير التعاقدية في العقد" أفكاراً محافظة. ومضى يقول: "...مؤسسات السوق، كما يرى أيضاً أحد المحافظين من مدرسة أوكيشوت[*] Oakeshottian – لا يمكنها أن تزدهر بطريقة مستقلة. وهي تتضمن أعراف وآليات للثقة، والتي يمكن إخضاعها للحماية القانونية ولكن إلى درجة محدودة فقط باستخدام صياغات قانونية." انطوى نقد دوركايم (Durkheim, 1984) لفردانية السوق"، على إدراك القيود التي في العقد نفسه، والتي يفرضها نظام العقود، محاولاً البرهنة على أن أي عقد يعتمد على عوامل كثيرة تخرج عن نطاق الحسابات العقلانية. وهناك عوامل في داخل العقد لا يمكن اختزالها في مقاصد وموافقات طرفي التعاقد لكن لها مع ذلك دور تنظيمي وإلزامي بالنسبة للعقد نفسه. وهي أمور تتضمن قواعد وأعرافاً قد لا يكون منصوص عليها في القانون. ومن المحتم أنها تنطوي على ممارسة اجتماعية كسلوك ضمني

(*) نسبة إلى الفيلسوف الإنجليزي مايكل جوزيف أوكيشوت (١٩٠١–١٩٩٠)، كان منظراً سياسياً، وله كتب في تاريخ الفلسفة، وفلسفة الدين، وعلم الجمال، وفلسفة القانون، وهو يعتبر أحد أبرز و هم المفكرين المحافظين في القرن العشرين Wikipedia the free encyclopedia (المترجم)

tacit behavior تأخذه كل الأطراف في الاعتبار كأمر مسلم به، بل ومن الجائز ألا يكون ذلك بشكل صريح. ومع ذلك فهناك دائما افتراض بأن هذا "الأمر المسلم به" هو أمر مشترك مع الطرف الآخر. ومثل هذه الممارسات البسيطة، مثل كتابة شيك، تتضمن وجود شبكة كثيفة من المؤسسات والإجراءات التي تشكل ممارسة اجتماعية "ممأسسة".

وقد نوه فيبلين عن "... المعرفة والممارسة للطرق والوسائل" (Veblen, 1919: 343)، مدركاً أن الإنتاج يعتمد على "... المعرفة المألوفة المتراكمة للطرق والوسائل المتضمنة... كنتيجة للخبرة الطويلة والتجريب" (Veblen, 1919: 185-186). إن تحديد وامتلاك ما لا يعد ولا يحصى من الظروف غير المادية ومجموعات المهارات التي ينطوي عليها إنتاج واستخدام الأصول المادية وغير المادية ليست أبدًا بالأمر الميسور. وتكمن هذه الممارسات في المؤسسات وفي الثقافة، للنظام الاقتصادي الاجتماعي إلى حد أن "... رب العمل الرأسمالي.. لا يملك رصيدًا ذا قيمة من الأجهزة غير المادية " المنتشرة في العملية الإنتاجية (Veblen,1919: 344).

وما تراه مدرسة التنوير الفرنسية French Enlightenment، بأن الدولة تستطيع أن تمنع أي تدخل يمنع إحراز التقدم، يتضح في كيفية استدعاء مفهوم الديمقراطية كمحرك لهذا التقدم. وسيظهر بصورة ما أن هناك تناقضًا يدفعنا إلى فتح نقاش لصالح العلاقة بين التنوع الثقافي والنمو الاقتصادي من جانب والديمقراطية من جانب آخر، وذلك حين نعلم أن الضغط السياسي، لصالح الديمقراطية كنظام سياسي عالمي مطلوب، يقتضي ضمنًا إقصاء الثقافات الموجودة. وبالمثل فإن النقاش لصالح العلاقة بين الكيان السياسي والثقافة يدفعنا إلى إدراك أن الدولة الحديثة ترتكز

على الدولة الواحدة ذات اللغة الواحدة والتي تعمل من خلال سوق عمل واحد، وأنها تسعى لبسط النظام. ويكون النظام الطبيعي الذي تعززه الثقافة منسجماً مع دور الدولة في إنتاج وإعادة إنتاج هذه الثقافة الموحدة. وعلى هذا النحو فهي شكل أحادي يتعلق بكل شخص على حدة ويكون عنصرًا من العناصر التي تشكل المواطنة. وعلى الرغم من أن الدول قد تقوم بنوع من المداهنة للمحافظة على ثقافة أي مجموعة مهاجرة تدخل الدولة، إلا أن الاهتمام الأساس يظل منصبًا على استيعاب المهاجرين الجدد وضمهم كمواطنين. وهو هدف لا يبعد كثيراً عن الحاجة لاستيعاب ثقافة الدولة لكي يكون الفرد قادرًا على المشاركة كمواطن ذي فاعلية اقتصادية.

وحتى إذا ظهر أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى الديمقراطية، فليست المسألة بالضرورة أن تكون الديمقراطية مصاحبة للنمو. فالتركيز على الديمقراطية في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في التسعينات من القرن الماضي قد فشل في معالجة الركود الاقتصادي. ومن ناحية أخرى فإن دولاً كسنغافورة والصين وكوريا الجنوبية وتايوان التي شهدت نموًا مذهلاً وصلت إليه في ظل نظم سياسية استبدادية بل وحتى في ظل نظم عسكرية. ولا نحتاج إلى النظر بعيدًا عن الصين لكي ندرك أن النمو الاقتصادي الضخم يكون ممكنًا مع الحفاظ على نظام الدولة المركزية ذات الحزب الواحد. فالاستبداد وتركيز السلطة قد يبدو أنهما يشكلان "ناقوس الموت المميتة للاقتصاد، ولكن يعزى هذا، إلى حد كبير، إلى النظم الجشعة التي لا تهتم بالتطوير الذي لا يمكنها السيطرة عليه.

والديمقراطية تكون مواتية للنمو الاقتصادي من قاعدة اقتصادية متدنية بدرجة أقل مما لو كان النمو من قاعدة اقتصادية أعلى مستوى. وهو ما دفع

البعض للقول بأن هذا يرجع إلى وجود المؤسسات الديمقراطية في أوربا والتي تعطي جل همها لإعادة التوزيع، بينما في الدول الفقيرة فإن الدكتاتورية تساهم في استدامة الفقر. وهذا هو جوهر النقاش الذي طرحه برزيورسكي (Przeworski, 1991) والذي ينوه بأن الأساس هو استقرار المؤسسات السياسية التي تهتم بالنمو الاقتصادي. ويقول في هذا الصدد: إن القدرة على تقليص الصراع الاجتماعي تحتل الأهمية القصوى. ومن هذين الوضعين فإنه يمكننا تفسير الاختلاف الواضح بين أمريكا اللاتينية والولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، حيث كان دخل الفرد فيهما متماثلا في بداية القرن التاسع عشر، بينما وصل الفارق بينهما إلى خمسة أضعاف في نهاية القرن العشرين. والنظم الاستبدادية ينبغي أن تكون مسيطرة لمدة طويلة إذا كانت تريد تحييد التناقضات الاجتماعية. وفي هذا الشأن يرى رومر Roemer, 1994)) أن الديمقراطية ليست أكثر من تنافس انتخابي شرس بين جماعات اجتماعية ذات اهتمامات متباينة.

**الدول والثقة:**

وفي نقاش مثير للجدل تناول كل من بوتنام وفوكوياما Putnam (1988) and Fukuyama, 1995) العلاقة بين التنظيم الاجتماعي للكيانات السياسية وبين التوجهات الاقتصادية لهذه الكيانات. ولا يدهشنا أن يؤدي هذا النقاش إلى محاولة لتطوير تصنيف للثقافة يقوم على الاختلافات بين دولة وأخرى؛ وذلك على خلفية العلاقة بين الدولة والثقافة، وكذلك على خلفية الدور البارز الذي أدته الدولة في إنتاج وإعادة إنتاج الثقافة. وعلى الرغم من ان الفرد يصاغ من حيث المفهوم كحامل للثقافة ومستغل لآثارها، إلا أن الثقافة أصبحت أيضاً أحد العناصر التي تشكل الكيفية التي يتكامل بها

الفرد مع الجماعات الاجتماعية الأوسع انتشارًا ومع الدولة. وقد أورد لوك(*) Locke في طرح له أن الثقافة قد انتقلت عبر الأجيال وأضاف أنها اشتملت على قواعد السلوك الأخلاقية. وحيث إن السلوك يستمد من المعرفة، فإن اختلاف الخبرة يؤدي إلى فروق فردية وقومية في السلوك (Williams, 1992: 15). وقد تناول أحد الأعمال الحديثة هذه الفرضية بالتفصيل على خلفية الاختلافات بين شمال أوربا وجنوبها، ونعني هنا التباين الذي يمتد حتى إلى خارج نطاق الدولة.

فثمة من يرى أن المؤسسات الاجتماعية تخلق القواعد والحوافز والعقوبات التي تؤدي إلى ظهور سلوك جدير بالثقة وهو شرط مسبق للتعاون (Gambetta, 1988)، والذي ييسر تبادل المعلومات والمعرفة وتنسيق الأعمال سعيًا لتحقيق الهدف. ويندمج الفرد في المجتمع من خلال الالتزام بالهيكل الطبيعي الذي وضعته المؤسسات الاجتماعية. وحيث إنه لا يوجد إلا مجتمع واحد في كل دولة، فنحن أقرب ما نكون للإقرار بأن طبيعة ودرجة الثقة تختلف من دولة لأخرى. والتباين في طبيعة الثقة هو جزء من العلاقة بين الدول والثقافة. ومع ذلك فإن شرح الاختلاف في درجة الثقة بين كيان سياسي وآخر لهو أمر أكثر تعقيدًا.

ويرى بوتنام Putnam أن الحياة التنظيمية الأكثر ثراء ترتبط بسلطة أكثر فاعلية وبديمقراطية محلية تنبض بالحياة. والثقة هي الرابط الرئيس في سلسلة الأحداث التي تتصل بانتماء الفرد للمؤسسات المدنية والذي يصبح

(*) هو جون لوك John Locke (١٦٣٢-١٧٠٤) فيلسوف إنجليزي عارض نظرية الحق الإلهي، وقال بأن الاختبار هو أساس المعرفة (المورد: قاموس إنجليزي - عربي / منير البعلبكي مرجع سابق) المترجم

به مواطنًا فاعلاً في الديمقراطية. وإذا بدأنا من فرضية أن المتغير التابع dependent variable - المشاركة الديمقراطية - هو نتيجة للمتغير المستقل independent variable - الثقة - فقد استنتج بوتمان أن الدول في شمال أوربا بها نسبة أعلى من المشاركة في المجتمع المدني تزيد على تلك التي في الدول الأقل تطورًا less developed في جنوب أوربا. وقد عبر بقوله: "... رفاهية القومية وقدرتها على المنافسة مشروطة بخاصية ثقافية واحدة ذات انتشار، ألا وهي مستوى الثقة المتأصل في المجتمع" (١٩٩٥: ٣٣)، وقد بنى فوكوياما رأيه على ما ورد في كتابات بوتنام. والمجتمعات ذات المخاطر العالية تتميز ببناء شركات ضخمة - تخرج عن إطار شركات الأسر family firms -وذلك باستغلال المجتمع المدني بثرائه وتعقيداته، حيث ينصرف التركيز إلى: كيف يمكن لأفعال الأفراد أن تيسر أعمال الشركات؟ وخلافًا لذلك فإنه في المجتمعات ذات الثقة المنخفضة تقتصر الثقة على الأسرة.

ولأن ذلك هو ما ينظم المجتمع ويؤثر على طرائق وخصائص المعلومات الاجتماعية - الاقتصادية، فإن الثقافة تشكل إطاراً لإدارة الأنشطة الاقتصادية وبذلك إدارة الإبداع. وهو الطرح الذي كان ذا أثر بالغ وأدرجه البنك الدولي في برنامجه لإعادة الهيكلة الاقتصادية وإصلاح الدولة في الدول النامية:

يشير رأس المال الاجتماعي إلى المؤسسات والعلاقات والأعراف التي تشكل الكم والكيف للتفاعلات الاجتماعية في المجتمع... ورأس المال الاجتماعي ليس مجرد "حاصل جمع المؤسسات التي تشكل مجتمعاً ما - ولكنه المادة الغروية التي تجعل هذه المؤسسات متماسكة. (The World Bank, 1999).

ومـع ذلـك فهـي نسـخة محافظـة وغـير مُسيَّسـة (غـير معرضـة للمـؤثرات السياسية) depoliticized من المجتمع المدني، تلك التي ترى أنه: مادام أن السوق قد أخفق في خلق تماسك اجتماعي فإن هذا التماسك الاجتماعي يظل امتيازا مقصورا على المجتمع المدني.

والنقد الرئيس لهذا الرأي ينصب على هشاشة الرابطة التي تربط بين مشاركة الفرد في الجمعيات التطوعية، وبين التداعيات السياسية على مستوى المجتمع. ويصعب تحديد ما إذا كان الانتماء للجماعة هو الذي يخلق الثقة أم أن الثقة القائمة تيسر فقط الانضمام للجماعة. واعتماد مثل هذا الفهم للمجتمع المدني، على خلفية ازدياد استخدام مفهوم المجتمع المدني كأساس لمقاومة سلطة الدولة، يؤدي إلى رفض تام لأطروحة بوتنام. والتأكيد على المجتمع المدني باعتباره مصدرًا لرأس المال الاجتماعي هو أيضاً محل خلاف مع من يرى أهمية لدور رأس المال الاجتماعي في المنظمات.

وبالمثل فإن مفهوم رأس المال الاجتماعي له استخدام ضيق إلى حد كبير وله استخدام شديد الرحابة في الوقت نفسه : فاستخدامه الضيق يتضمن التركيز على العضوية للجمعيات كمصدر لرأس المال الاجتماعي، وكذلك التركيز على أعراف التبادلية والثقة القريبة من رأس المال البشري المتأصل في الأفراد بدلاً من العلاقات الناشئة في سياقات اجتماعية محددة contextualised social relations. وهناك أيضاً تركيز صريح على النتائج الإيجابية لما يقوم به رأس المال الاجتماعي في تنمية المشاركة المدنية وليس ثمة إشارة للكيفية التي ينظم بها رأس المال الاجتماعي في المجتمع. والممارسة التجريبية المصاحبة لكتابات بوتنام تؤدي إلى تجاهل أوجه مهمة للنقاش حول رأس المال الاجتماعي، وتحول المفهوم إلى الخصائص المكتسبة

للأفـراد مـن خـلال الشـبكات الاجتماعيـة الـتي تركـز علـى الجمعيـات التطوعيـة للمجتمـع المـدني. وهـي تتجاهـل كيـف أن تـأثيرات رأس المـال الاجتماعي على مستوى الفرد لا يمكن اختزالها في مجموعة من الخصائص الفرديـة (Bourdieu,1987: 256)، وكيـف يمكـن للأعـراف المشـتركة أن تخلـق درجة من التوافق يمكنهـا أن تعوق مبـادرات الأعمـال (Portes & Landolt, 1996). ويصبح رأس المال الاجتماعي هـو الشـيء الـذي يعطـي المجتمـع مشـروعيته، ويقومه بالنسبة لهدف سياسي مرغوب في تحقيقه.

وبعض الآراء التي طرحها كل من بوتنام وفوكوياما تـذكرنا بالمناقشات الرومانتيكية حول ما تفعله اللغة من توحيد للمجتمعات المحلية حيث يُدَّعى أن المشـاركة في لغة واحدة تولـد وعيـاً بالقواسـم المشـتركة المتوارثة والـتي ترمـي بجـذورها في الماضـي وتسـتمد بقاءهـا مـن الثقافـة المشـتركة. وهـي تتجاهـل التقسـيمات الداخليـة الـتي تقـوم علـى طبقـة اجتماعيـة أو علـى أبعـاد أخرى لعدم المسـاواة، وتركـز علـى المجمـوع الكلـي لمجتمـع اللغـة. وكمـا في كـل المجتمعـات فإنـه يقـترب كـثيراً مـن كونـه "مجتمعـاً تخيليـاً" (Anderson,1991)، وهـو الـذي يتشـكل مـن الأجهـزة المتنوعـة الـتي تقـوم بـدور وسائل إيصال المعلومات والمعرفة عبر جميع أعضاء ذلك المجتمع. ومن الواضح أن مثل هذه الآراء تتعلق بالنقاش الذي يطرح السؤالين التاليين: كيف أثـرت العولمة علـى الـدور البـارز للدولـة؟ وكيـف يتضـمن التحـول مـن الحداثـة إلى الحداثـة الانعكاسـية reflexive modernity الإعـلاء مـن شـأن الفردانيـة individualism ؟ وقبـل أن نشـرع في تنـاول ذلـك فإنـه يجـدر بنـا أن نلاحـظ التنـاقض الحـادث بـين: كيـف أن الفردانيـة تنتشـر في النشـاط الاقتصـادي، وكيف أن السياسة تركز على الفرض الجماعي للقرارات. ويعتمد اختيار

السوق على اختيار الأفراد لما يناسبهم، والسياسة الديمقراطية قد تشربت بالنظرية التي مفادها أن هدف الحياة هو تحقيق الذات self-actualisation - يؤدي إلى الاعتقاد بأننا لا نستطيع أن نعبر عن أنفسنا إلا من خلال الاختيار العقلاني للفرد. وفوق ذلك فإن السياسة، باعتبارها عملية اتخاذ قرارات جماعية، تتضمن درجة عالية من المركزية، وهذا الطرح الذي يبني دعواه على مفهوم "الشعب" الواحد الذي ترعاه ثقافة الدولة التي تفرز ممارسات طبيعية يمثل إشكالية لهؤلاء الباحثين عن الارتباط بمشاركة المواطن في شئون السياسة. وهناك مغزى في أن يسعى هؤلاء المشاركون في هذا النقاش لإعادة تمفصل rearticulate الفرد مع الجماعية collectivity، بينما يرفضون كثيرًا من الأفكار والتصورات التي تمت بها الصياغة النظرية لذلك الأمر في علم الاجتماع التقليدي.

غير أن هناك معنى آخر للفردانية، وهو المعنى الذي يستحضره بيك (Beck, 1992) في نقاشه حول التحول من الحداثة إلى الحداثة الانعكاسية. فهو يرى أن تقويض الحداثة في المجتمع الصناعي وما يصاحبها من طريقة للحياة في المجتمع الصناعي تتناول الأدوار الحتمية للطبقة الاجتماعية والنوع والأسرة..إلخ يؤدي إلى ترقية شكل من الفردانية. وهذا لا يتضمن الانعزال عن الجماعية ولا تفتيت المجتمع، ولكنه يشير إلى كيفية تحرير الفرد من قيود التقاليد التي تحتم الاندماج مع مؤسسات المجتمع الصناعي. وهذا الانكشاف dis-embedding يصاحبه إعادة الانخراط re-embedding في نظام جديد يكون فيه الأفراد أحرارا في اختيار طبيعة التوافقات والولاءات الاجتماعية. ومثل هذه القرارات ليست قرارات حرة ومفتوحة، ولكنها تتأثر بالحاجة لتحمل التزامات أخلاقية واجتماعية وسياسية في سياقات سياسية

محددة. ويرى بيك أنه في حين أن الأفراد في المجتمع الصناعي كانوا يجبرون على أن يكونوا "سويا" togetherness فإنهم مضطرون في مجتمع الحداثة الانعكاسية إلى بناء حياتهم بأنفسهم بكل ما يتضمنه ذلك من مخاطر.

وهذا يعني أن الأساس السابق للتماسك قد قُوِّض، وأن مفهوم الثقة قد أعيد إلى سياقه. وعلى نحو مشابه هناك علاقة جديدة بين الفرد والمجتمع. وهي لا تتعلق فقط بكيفية تقويض العولمة للعلاقة بين الدولة والمجتمع، ولكن أيضاً بكيفية تعزيز التغير الاجتماعي لمثل هذه التغييرات. فهو يلزم بإنشاء هذه العلاقات داخل سياقات جديدة كما يقوي الصلة بالحركات الاجتماعية الجديدة التي لا يوجد شخص بمعزل عنها. والثقة في هذه العلاقات ينبغي أن تكون مبررة ومجربة. وحيث إن الثقة قد نشأت من الوضع الاجتماعي المستقر للفرد، فإنها الآن ينبغي أن توضع في مكان الصدارة كما ينبغي أن يكون العمل مشاركا في المحافظة عليها. وهو أمر "يفترض وجود عملية من المرويات المتبادلة mutual narrative والكشف العاطفي emotional disclosure " لم تكن متوقعة من قبل (Giddens, 1994: 187). وتتطلب الثقة "انفتاحًا" للمؤسسات على الخارج وذلك في السياقات التنظيمية الكبرى المقابلة للعلاقات الشخصية. ويفهم الإخفاق الآن على أنه إخفاق للفرد، وهو ما يغاير المجتمع الصناعي حيث يكون الإخفاق جماعيًا للطبقة. ويقول لاش (Lash, 1999) إن قيام مجتمعات جديدة يقع في دائرة أهمية مشتركة، بدلاً من وقوعه في دائرة تفسير انعكاسي، وفي دائرة خبرة نشطة بدلاً من دائرة الخبرة ذات وساطة سياسية. كما يقع في دائرة ممارسة اجتماعية واثقة. وهو بهذه الطريقة يصور مجتمعاً انعكاسياً بطريقة لا تعتمد على تقاليد أو هويات مشكَّلة اجتماعياً.

وهذا ينطوي على إعادة وضع التقاليد في السياق بالنسبة للعلاقة مع تعددية جديدة للقيم. وفي رأي جيدينس (Giddens, 1991: 105) عن التحديث الانعكاسي أن التقاليد - العادات أو الآثار - تستمر فقط حتى الآن بقدر إتاحتها للتبرير الخطابي وجاهزيتها للدخول في حوار مفتوح... مع أساليب بديلة لفعل الأشياء". وهكذا يصبح الجنس gender أو اللغة أو العرق موضوعات لخطاب غير مستقر. وما لم تعد التقاليد غير قادرة على عمله هو أن تزودنا بالأعراف والمعتقدات التي ظلت حتى اليوم أساسًا للثقة. وحيث إن كل العلاقات الاجتماعية قابلة للخضوع لمواءمات، وحيث إن الأعراف معرضة للتبريرات الانعكاسية كإحدى سمات الممارسة الاجتماعية؛ لذا فإن الأعراف والمبادئ الأخلاقية التي تكون أساسًا للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والشخصية ينبغي أن يجري التفاوض عليها. وتستمد الأشكال الجديدة للتضامن الاجتماعي من العلاقات الشخصية وليس من التقاليد. وهكذا يرى جيدنز أن مجتمع ما بعد التقاليد post - traditional ينشأ في الممارسة الاجتماعية ويعاد بناؤه من خلالها؛ وذلك في تفاعل متبادل بين الممارسة الاجتماعية للفرد وبين المؤسسات الاجتماعية.

**المنظمات والشبكات:**

يدخل مفهوم الثقافة في الجدال الدائر حول أفضل شكل للتنظيم داخل الاقتصاد الجديد. ويأخذ الجدال شكلين: الأول يناقش ذلك من منظور ثقافة إقليمية التي تحدد مقدرة الشركة للعمل من خلال شبكات. وهذا هو الموضوع الذي نتناوله في الفصل الرابع. والثاني، هو بالضرورة غير مرتبط بالمنظور الأول، يتضمن تصورًا مختلفًا عن كل النقاشات حول الثقافة

المجتمعية، ويرى أن كل مؤسسة تعمل من منطلق ثقافتها الداخلية والتي بها تتحدد الأعراف والممارسات السلوكية الداخلية.

والمشروع الشبكي network enterprise هو شكل جديد لخاصية التنظيمي في النشاط الاقتصادي والتي يمتد مفهومها تدريجيا ليشمل مجالات وتنظيمات أخرى. وهي شبكة تنشأ إما من شركات أو قطاعات في شركات أو من التقسيم الداخلي للشركات. وهي تضم الشركات متعددة الجنسية، والاتحادات الإستراتيجية بين الشركات، وشبكات المؤسسات المتوسطة والصغيرة، والترابطات بين الشركات وشبكات المؤسسات المتوسطة والصغيرة.

والزعم بنجاح هذا النوع من الهيكل التنظيمي يستمد من المرونة المركزية للممارسات الاقتصادية. ومن الواضح أن المرونة تنشأ من الفائدة التي تعود على المؤسسة وملاكها والتي، في غالب الأمر، تحرم العاملين من أي شكل من أشكال الأمن الوظيفي. ومع ذلك فإنه يدعى أن هناك ديناميكية خاصة في هيكلية الشبكة، وأن هذه الديناميكية تؤدي إلى التركيز على العلاقات المفتوحة وعلى درجة عالية من المرونة. وتشتغل المنظمات معتمدة على انسياب التواصل العالمي حسب ما يتطلبه العمل. وهي توظف العاملين المتميزين بدرجة عالية، والذين يرغبون في العمل في إطار عقود قصيرة الأمد، ويكون ذلك، في غالب الأمر، من خلال عقود من الباطن مع مؤسسات أخرى، وبالتالي فإن مثل هذه المؤسسات تتمتع بديناميكية عالية وتنفذ مشروعاتها المختلفة في إطار هيكل يشوبه ضعف نسبي

وثمة من يرى أن ما يمسك بزمام هذا الهيكل الشبكي وما يتضمنه من أفراد المجتمع الفاعلين المعنيين به هو مجموعة من المدونات أو السّنن الثقافية

المشتركة التي تنطوي على قيم ومقولات ومعانٍ يمكن للشبكة معالجتها بفاعلية. ومع ذلك، فإنه لكي تُفعَّل هذه المجموعة فإن السَّنن الثقافي الموجود ينبغي أن يتغير، كما إن الأساس الذي يعتمد عليه المعنى ذو الخلفية الثقافية ينبغي تعديله. وينطوي ذلك على توجيه الاهتمام بهويات الأشخاص ومعاملة هذا كمظهر لما يطلق عليه "حركات اجتماعية تستند على الهوية. والنتيجة النهائية لمثل هذه الهندسة هو ديمقراطية عالمية تنظم المجتمع الشبكي network society والدولة الشبكية network state.

والتركيز على "حركات اجتماعية جديدة" له علاقة بالانتقال من الحداثة إلى الحداثة الانعكاسية. وكما رأينا فإن ثمة من يرى أن دور التقاليد داخل الحداثة كان إلى حد أن الأفراد كانوا يدمجون في مؤسسات المجتمع الصناعي إلى حد أنهم أصبحوا فيها يُعرفون بهذه المؤسسات. يضاف إلى ذلك أن هذه الهوية تحمل دائمًا في طياتها علاقة بمحورية مبدأ التنظيم: حيث ينظر إلى العالم بأنه منظم بواسطة الدولة. وكانت حركة الطبقة العاملة هي صورة مصغرة للحركات الاجتماعية في المجتمع الصناعي. وكنتيجة للعولمة، انفصمت الرابطة التي تجمع بين كل من الحركات الاجتماعية والتنوير والدولة. ويتناقص التركيز على تنافس الأفراد الفاعلين في المجتمع، ولم يعد ينطوي على الانتقال من الاحتجاجات الاجتماعية إلى المشاركة السياسية في الإطار نفسه، كما تصبح محاولة السيطرة على الدولة اقل وضوحًا. وهذا يعني أن الانهماك السابق في تحليل الحركات الاجتماعية من حيث تعبئة الموارد يصبح حينئذ لا لزوم له. وهذا هو الفهم الذي اندمج مع مفهوم "الحركات الاجتماعية التي تستند على الهوية".

وينطوي الفهم التقليدي للعلوم الاجتماعية على كيفية اعتماد الأفراد على السمات الثقافية لخلق معنى في حياتهم. ويمكن للبناء الثقافي المصاحب أن يتعلق إما بالفرد أو بالجماعة. ومع ذلك فإنه من المعتاد أن نربط الهوية بالسياق التاريخي الذي تتعلق به هذه السمات. وحتى لو اعتمدنا على حجج ما بعد البنيوية حول كيف يؤدي جعل الكائن ذاتاً فاعلة للخطاب ووضع ذلك الفاعل في علاقة مع عدد وافر من الكيانات الموضوعية للخطابات الأخرى، وكيف يشكل ذلك هوية، إلا أن الهوية ما زالت تتشكل خارج التجربة الشخصية (Williams, 1999: 300-304).

وأحياناً ما يحاول البعض البرهنة على أن فقدان الدول سيادتها كمقياس للسلطة متعددة المستويات وما يصاحب ذلك من فقدان للمشروعية السياسية، يعتبر عاملاً مسهماً في تعزيز الهويات الجماعية (Castells, 2006). وينطوي الاغتراب الذي ينشأ عن هذه العملية على تباعد دور الدولة من بناء المعنى في حياة المواطن. ويزداد الفصل بين الدولة والقومية التي جاهدت لإنشائها. ويمكن أن تساق الحجة نفسها عن الأحزاب السياسية التي يزداد ارتباطها بالدولة وليس بالقومية، وبناء على ذلك يتزايد توجه الأفراد نحو بناء هوياتهم على أسس تاريخية.

ولم تعد التقاليد قادرة على أن توفر الأعراف والمعتقدات التي كانت، حتى اليوم، هي أساس الثقة. ولما كانت كل العلاقات الاجتماعية قابلة للتفاوض، والأعراف أصبحت عرضة للتبريرات الانعكاسية كإحدى خصائص الممارسة الاجتماعية - فإن الأعراف والمبادئ الأخلاقية التي كانت أساس العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والشخصية ينبغي أن يجري التفاوض عليها. وتستمد الأشكال الجديدة للتضامن الاجتماعي من

العلاقات الشخصية وليس من التقاليد. وهكذا يرى جيدنز (Giddens, 1991) أن مجتمع ما بعد التقاليد post tradition society ينشأ في الممارسة الاجتماعية ويعاد بناؤه من خلالها: وذلك في أثناء التفاعل المتبادل بين الممارسة الاجتماعية الفردية والمؤسسات الاجتماعية. وتصبح مؤسسات وهياكل المجتمع هي وسائل الفعل الفردي ونتائجه في الوقت نفسه. وفي السياقات التنظيمية الأكبر في مقابل العلاقات الشخصية، فإن الثقة تتطلب انفتاح المؤسسات. وعلى عكس الحكمة المتعارف عليها، فإن جيدنز يعتقد أن هذا المطلب الجديد لبناء الثقة على مستوى المنظمة ذو أثر أكبر من تقنية المعلومات في تقويض الهياكل التنظيمية الهرمية ونظم السيطرة.

ويمكننا وصف المنظمات كشبكات مترابطة على نطاق واسع، من المجموعات والإدارات والتحالفات والمنظمات الفرعية والموردين والمشروعات التعاونية المشتركة..إلخ. وقد أدى انتشار الإنترنت والعولمة إلى تسارع ظهور شبكات الأعمال بإدخال طبقة إضافية من التعقيدات، ومحركات وسياقات جديدة للأعمال. وفي السياق العالمي، فإن الإدارة تعني إدارة شبكات من الموارد الخارجية مثل وكالات التعهيد outsourced agencies أو المؤسسات الشريكة التي لا تنتمي إلى المنظمة. وثمة من يرى أن بزوغ آسيا كلاعب رئيس في الاقتصاد العالمي قد انطوى على ظهور أشكال تنظيمية جديدة تمزج بين الخصائص المجتمعية الآسيوية والمشروعات الفردية المقاولاتية entrepreneurial individualism. وفي الوقت نفسه: فإن التوسع في إسناد الأعمال من الخارج للأنشطة المعرفية يغير من شكل الشركات متعددة الجنسية والمنظمات في الغرب. وازداد اعتماد المنافسة على التنظيم ذي المعرفة المكثفة في القطاعات ذات التقنية المتقدمة مع الأشكال التنظيمية الجديدة المرتبطة بسياسات التعهيد في الشركات الغربية.

**الممارسة الاجتماعية:**

تكلمنا فيما سبق عن ضرورة ألا تفهم العمليات التواصلية التي تنطوي على اللغة والثقافة كإحدى خصائص الحسابات العقلانية كثيراً، ولكن كخصائص للممارسة الاجتماعية التي تفهم كسلوك مؤسسي. وقد كانت كتابات بيير بورديو Pierre Bourdieu هي الأكثر تأثيرًا في نشر هذه الرؤية. وهذا تطور مهم: لأنه يتقاطع مع الرؤية السابقة التي تركز على الطبيعة السكونية النسبية للمجتمع، وعلى عجز نظريات علم الاجتماع عن تقديم فهم ينظر إلى التغير الاجتماعي كعملية (Williams, 1992). وقد كان نهجاً مستوعباً بالفعل في الكتابات السابقة في كل من اللغويات الاجتماعية sociolinguistics، وعلم الاجتماع الخاص باللغة، وربما كانت مفاهيم "الحفاظ على اللغة" و"تحول اللغة" هي أفضل أمثلة لذلك. وهذان المفهومان ينطويان على تغير يستتبعه توازن سكوني يتضمن فترة من التكيف تبشر بتغيرات أخرى. وهو تصور كان من سمات علم الاجتماع القديم في أثناء انهماكه في التناظر الوظيفي الحيوي biological analogy. وفي المقابل فإن مفهوم الممارسة الاجتماعية يتيح لنا أن نفهم التغير كعملية مستمرة، ترتبط بتصورات البناء الاجتماعي والفعل Structure and agency: حيث لا يكون الفرد عرضة فقط لتأثيرات البناء الاجتماعي، ولكنه أيضاً يساهم في التغيرات الحادثة لهذا البناء الاجتماعي (Giddens, 1970). كما يتيح لنا أن نبني تصورًا لاستخدام اللغة كممارسة اجتماعية، بحيث يكون هناك تغيرات مستمرة في طبيعة الممارسة الاجتماعية وكذلك في استخدام اللغة.

وتنطوي الممارسة الاجتماعية على إعادة صياغة مفهوم الفعل الاجتماعي بعيدًا عن التوجه السابق نحو اعتبار الفعل إما كنتيجة للبنية أو كمنتج

عقلاني للذاتية البينية inter-subjectivity أو للفردانية المنهجية methodological individualism. فقد اتجهت الأولى نحو معاملة الذات الفاعلة كشخص ساذج يسهل خداعه، بينما تجاهلت الأخرى إصرار دوركايم على أن المجتمع يزيد عن حاصل جمع الأفراد المنتمين إليه. وهكذا فهو يؤكد على شيئين: الطبيعة الديناميية والمستمرة للممارسة الاجتماعية العملية، وعلاقتها بالانعكاسية والتي قد تنطوي، أو لا تنطوي، على العقلانية. وبهذا فهو ينطوي على بنائية اجتماعية. كما يتضمن أيضاً شكلاً مُمأسساً institutionalised form للسلوك: أي أن الممارسات تكون مألوفة وتتعلق بمؤسسات ومنظمات محددة.

وفي رفضه للبنيوية تبنّى بورديو Bourdieu شكلاً للمنفعة utilitarianism، حيث كانت البنيات الرمزية فيها "...أنشطة اجتماعية تؤدي من وجهة نظر تعظيم المنفعة" (Honneth, 1986: 56). وهكذا فإن أي مجتمع بعينه ينظر إليه كناتج للصراع على السلع النادرة. وهذا التركيز على الموارد النادرة متوافق مع الطريقة التي تزعم أن "... هناك اقتصادًا للممارسات، وسببًا جوهريًا في الممارسات وأن هذا السبب لكونه مؤسساً لبناء "... الممارسات العقلانية، أي الممارسات الأكثر ملاءمة لتحقيق الأهداف المرجوة في مجال معين بأقل تكلفة" (Bourdieu, 1980: 50). هذا هو أساس كتابه الذي يشير إليه فيه بأنه"... نظرية عامة لاقتصاد الممارسات" (Bourdieu, 1980: 122) وتتعلق بـ كيف "... يوجد هناك في العالم الاجتماعي ذاته، وليس في النظم الرمزية واللغة والأساطير.. الخ، فحسب بناءات موضوعية مستقلة عن إدراك ورغبات الكيانات الفاعلة agents وقادرة على إرشاد أو تقييد ممارساتهم أو منظوماتهم الرمزية (Bourdieu, 1982: 15). يعتمد مثل هذا الهيكل الاجتماعي

على مفهوم الاختلاف عند سوسير Saussure ، حيث تتحدد مواقع الكيانات الفاعلة agents بناء على علاقات التنافر تجاه بعضهم بعضاً.

ومع الأخذ في الاعتبار الطبيعة الديناميةِ للممارسة الاجتماعية، فإنها تقوم بتغيير مستمر لمعنى الأشياء التي تبنى فيعاد بناؤها (Williams, 1999: 208). ومع ذلك فهناك عنصر من عناصر الاستقرار لكونها ممارسة اجتماعية. والعلاقة بين الممارسة والمعنى علاقة دينامية، حتى لو كان هناك استقرار نسبي لأي ممارسة، وحيث إن المعنى يعامل باعتباره الأثر الحقيقي للخطاب، فإنه يقوم في الممارسة الاجتماعية مقام البناء الاجتماعي للمعنى الذي نستخدمه لتحديد الدينامية الاجتماعية الأساسية. وهي تنطوي على مغزى يفهم كاستخدام للغة ومعناها التداولي. كما تتضمن أيضاً مجابهة بين الفئات الاجتماعية بسبب المعنى. ومع ذلك فإذا أبينا أن نفصل الممارسة الخطابية عن الممارسة الأيديولوجية، ونظرنا إلى الممارسة الاجتماعية كممارسة خطابية، فإننا في هذه الحالة ندرك أن تشكيل الأيديولوجية لم يسبق الفعل ولكنها تصبح سمة للممارسة الاجتماعية. إن مغزى الكلمة ينبع من استخدامها في اللغة. والقوة هي سمة من سمات اللغة.

وقد نوه بليسانتس (Pleasants, 1999: 55) عن نقطة مهمة وهي أن هناك تحولاً من الفلسفة العقلانية والتجريبية إلى الاهتمام بالمعرفة الصامتة، انتقال من النظرية إلى الممارسة. وبالتالي فبدلاً من النظر إلى المعرفة كناتج للنظرية فينظر إلى المعرفة في المقام الأول كعملية ونشاط. وهذا يتناول التفرقة بين "معرفة كيف" knowing how (ممارسة) و "معرفة أن" knowing that (نظرية) (Ryle, 1945-46).

والزعم أن أي فرد لديه معرفة عملية أكثر مما لديه من المعرفة النظرية فإنه زعم يتوافق مع رؤية هابيرماس (Habermas, 1991: 10) أن "... كل حالة لحل المشكلات وكل تفسير يعتمد على شبكة من الافتراضات المسبقة التي لا تعد ولا تحصى". وسوف أعود للعلاقة بين الممارسة الاجتماعية واللغة والمعرفة في الفصل السادس.

**استخدام اللغة كممارسة اجتماعية:**

قبل الانتهاء من هذا الفصل، فإننا نود باختصار أن نواصل النظر في كتابات بورديو المتعلقة باللغة. والدافع الرئيس وراء هذا النقاش معروف بما يكفي ولسنا بحاجة إلى تكراره. وما أود القيام به هو كيف أن هذه الكتابات تتعلق باستخدام اللغة كممارسة اجتماعية، وكيف أنها تتعلق بفهم القوى المحركة للغة.

إن جوهر كتابات بورديو يدور حول وضع تقييس اللغة، وتؤدي الدولة دوراً رئيساً في هذه العملية، ويتضمن ذلك إعداد قالب خالص من حيث النحو وطريقة التلفظ، ويعتبر هذا القالب هو الشكل المعياري الذي يجري تقييم الأشكال الأخرى بناء عليه، ويعتمد كشكل اجتماعي وفكري مرغوب فيه من خلال المفاضلة الاجتماعية وعلاقتها بالتعليم. يندمج في هذه العملية لإضفاء الشرعية علم اللغة إلى الحد الذي يمكن أن يقال عنده إن التركيب النحوي له أبعاد سياسية وأيديولوجية، والتدهور النسبي للأشكال اللغوية يمتد إلى أشكال اللغة المعيارية الفصحى في الطبقات الاجتماعية. وكذلك إلى اللغات الأصلية الأخرى المنطوق بها داخل حدود الدولة.

يوسع بورديو مفهوم رأس المال بحيث ينطوي على ما يزيد كثيراً على رأس المال الاقتصادي: فيصبح رأس المال الثقافي أو يعتبر درجة سيادة للممارسات الثقافية التي يضفي عليها المجتمع الشرعية. وهذه الممارسات موجودة في "... العلاقات المتناقضة للثقافة والناشئة عن الثقة بالنفس المشربة بالجهل النسبي، بالإضافة إلى الاستهتار والاستمراء اللذين أورثتهما الأسر البرجوازية لأبنائها كأنها أشياء قيِّمة تورث من جيل إلى جيل" (Bourdieu, 1979: 66). ومن الواضح أن هذا يُدخل منافسة بين الأشكال المختلفة للثقافة تسود فيها الثقافة التي ألفتها إحدى الطبقات الاجتماعية أكثر من غيرها من الثقافات. وهناك أيضاً أنواع أخرى من رأس المال والتي تشمل رأس المال التعليمي، والأنواع المختلفة لرأس المال يمكن تحويلها بصورة تبادلية من نوع لآخر: فيمكن لرأس المال الاقتصادي أن يتحول إلى رأس مال تعليمي من خلال الاستثمار في تركيم مؤهلات تعليمية. وقد ادعى ماوس (Mauss, 1954) في مؤلفه الأنثروبولوجي القديم بعنوان الهبة The Gift أنه في مجتمع ما قبل الرأسمالية كان سخاء الأغنياء وسيلة ضمنت بها الطبقة المهيمنة على الاقتصاد سكوت الطبقة الخاضعة وعدم اعتراضها في شكل إقرار بالفضل، والاحترام، ومعنى المديونية للطبقة المهيمنة.

وكانت الحقيقة الموضوعية للممارسات الاقتصادية، المعتمدة على حسابات الأنانية والحرص على المصلحة الشخصية، لا يمكن إدراكها وتحولت تلك الحقيقة إلى رأس مال رمزي يضفي عليها المشروعية. وهذا أيضاً هو أساس التكاثر الاجتماعي في المجتمع الرأسمالي. وبالتالي فينبغي أن تعي الطبقة الاجتماعية ذاتها بالإضافة إلى مركزيتها في علاقات الإنتاج. وتستلزم المنتجات الثقافية مثل الفن استقلالية الإنتاج الثقافي وهي التي

بدورها تضفي امتيازاً "... يجعل الفنان سيداً". وتتطلب الاستجابة لهذا الطرح كفاية ثقافية محددة تبلغ ذروتها في الفصل بين طبقة وأخرى.

والنقطة التي كان بورديو يسعى لإثباتها هي أنه حيث إن مكانة اللغة في سوق العمل تؤدي دوراً رئيساً في الحراك الاجتماعي مع التوجه المتصاعد لرفض الشكل المتدني للغة، فإن تواطؤ الأفراد على "... تدمير أدوات التعبير التي يملكونها" (Bourdieu, 1991: 34) يكون من خصائص "الهيمنة الرمزية" symbolic domination. أي أن هذا التواطؤ لا ينطوي على الاستسلام السلبي أو اختيار قيم سائدة. ولكنه القبول بمشروعية اللغة الرسمية أو الشكل الذي هو من خصائص "المأسسة" institutionalization المصاحبة لما يطلق عليه التطبع habitus. والنتيجة النهائية بين أولئك الذين لا يستطيعون التكيف مع الشكل المقبول للغة الرسمية، ولكنهم يقبلون بمشروعيتها، هي أنهم مدانون كـ "معترفين بغير معرفة" reconnaissance sans connaissance بحيث أنهم يطبقون معايير النظام القائم على ممارساتهم الاجتماعية الخاصة. ومن خلال هذا "الاعتراف غير المعروف" unknown recognition فإن الفرد هو طرف في جماعة الممتثلين للغة.

وينطوي كل فعل كلامي على مشروعية ترتبط بالمؤسسات التي تحدد الشروط التي ينبغي توافرها لكي يكون هذا الفعل مقبولاً وفعالاً. والمؤسسة تصادق على المتحدث بناء على فحوى هذا الكلام والهدف منه، ويتعلق ذلك برأس المال الرمزي الذي يتحدد بالنفوذ الذي تمنحه المؤسسة. ويأسف بورديو لقوله أن "... اللغة تأتيها السلطة من الخارج" (Bourdieu, 1980: 107) : وهذا يحتم علينا أن نأخذ بعين الاعتبار ما أشار إليه بـ "أسواق اللغة" linguistic markets، حيث يتبادل المتحدثون التصريحات الكلامية.

ويدمج مفهوم السوق اللغوية مفهوم المجال field بأنه يتشكل كفضاء للمواقع positions بحيث تتحدد خصائص كل موقع بمكانه في هذا الفضاء بدلاً من اعتماده على أي عوامل شخصية. يضاف إلى ذلك أن المجالات المختلفة مثل التعليم والاقتصاد والأدب.. الخ تحمل قوانين عامة. وهذا التشكيل كان محلاً لصراع مستمر بين الجماعات أو الأفراد التي تسعى للحصول على أفضلية إستراتيجية.

وقد تتبع بورديو التشابه الاقتصادي: وذلك من خلال الربط بين الأسواق وأشكال رأس المال المختلفة: الاقتصادي والثقافي والرمزي. وتسمح المجالات بتحويل أحد أشكال رأس المال إلى شكل آخر بحيث يمكن، كما رأينا، أن يستبدل بالمؤهلات التعليمية توظيف مربح. والصراع، الذي يدافع عنه بورديو موجود في عمليات أي مجال من المجالات، متضمناً أولئك الذين يخدمهم الوضع الراهن لتوزيع رأس المال، وبين هؤلاء الذين سيستفيدون من التحويل من رأس مال إلى آخر. وبالرغم من إنهماك الجميع في هذا الصراع فإن كل المشاركين سيستفيدون من الحفاظ على مجال العمل. وبالتالي سيكون لهم مصلحة في نمائه.

ومن الواضح أن رأس المال اللغوي يتضمن المقدرة على التكيف مع الشكل الرسمي للغة، كما يتضمن المرونة الضرورية لتهيئة اللغة لكي تلائم سوقاً معيناً. ويرى بورديو أن الذات الفاعلة subject تستهدف تعظيم الفائدة المادية والرمزية من أي تعبير. ومع ذلك فإنها ليست حسابات واضحة ولكنها توقع ضمني يعتمد على فهم مدى القبول لرأس المال اللغوي في السوق، وكذلك فهم قيمته المفترضة. وتتحدد قيمة التعبير اللغوي بمدى توافقه مع المنتجات التي تمثل فروقاً اجتماعية. وما يسميه بورديو علم

الاجتماع البنيوي للغة يعتمد على وضع علاقة بين الفروق اللغوية التي يرى أنها مبنية وبين الفروق الاجتماعية التي هي أيضاً مبنية. وبالتالي فحتى أبسط تبادل كلامي بين المتحاورين يحمل في طياته آثار البناء الاجتماعي المصاحب، وتساعد التعبيرات المتبادلة على بيان ذلك البناء. وكلما كان رأس المال اللغوي الذي يملكه الفرد كبيراً، زادت قدرته على استغلال منظومة الاختلافات، وهذا نتيجة لندرة بعض ممارسات لغوية في السوق.

والتطبع habitus هو تصرف صامت يولد خصائص محددة للفعل تُمَكِن لمجموعة كاملة من الممارسات الاجتماعية. وهو ينشأ بواسطة "... البنى المنشئة لنوع معين من البيئات" ولكن بورديو يدعي أيضاً أن التصرفات تشكل بنى مبنية structured structures مؤهلة لكي تعمل كبنى بانية structuring structures أي كمبادئ لإعادة بناء، وهيكلة الممارسات والتمثلات (Bourdieu, 1972: 175). وهكذا يختلف التطبع طبقاً لظروف ومكان تحصيله سواء كان ذلك متعلقاً بالعرق أو بالطبقة الاجتماعية أو بأي من الخصائص الاجتماعية الأخرى. وتُكتسب هذه التصرفات من خلال التنشئة الاجتماعية في التنظيم المؤسسي لمجتمع بعينه. وهذا يؤدي إلى إنتاج أشكال معينة من الممارسة الاجتماعية ولكنها قادرة على أن تتحول إلى ممارسات تتعلق بمجالات أخرى غير تلك المجالات التي ولدت فيها. ومع ذلك فإن التطبع يتجه نحو إنتاج ممارسات اجتماعية تتوافق مع ظروف الوجود التي نشأت منها، وهذه إحدى خصائص إعادة إنتاجها. وفوق ذلك فإنها ليست مُحددة تماماً: في إنها خلال الممارسة الانعكاسية والعقلانية التي تحدث في فضاء مبني للإمكانات التي يعتبرها بورديو "نمط حياة"، يكون الفرد قادرا على أن يصبح مرناً.

إن التطبع اللغوي هو أحد أنواع طريقة التنظيم التي تحدد استخدام اللغة كممارسة اجتماعية. فالفرد يتعلم اللغة من خلال استخدامها في أسواق معينة بحيث يتحكم التطبع اللغوي في الاستخدامات اللاحقة لها وفي فهم القيمة التي تحملها في أسواق بعينها. يساهم هذا في استقرار منتجات اللغة في بنية السوق. والأهم من ذلك أن بورديو يرى أن في المنتج اللغوي لأحد الأفراد يشكل أحد أبعاد إدراك مكانة هذا الفرد في المجتمع. وهكذا فإنه من خلال ترسيخ مفهوم التطبع في الذهن يتحول البنيان الاجتماعي إلى أنماط سلوكية تشكل ممارسات اجتماعية "ممأسسة". ويعني التصور المهيمن على التنشئة الاجتماعية داخل تطبُّع محدد يعني أن الأفراد "قد تم تحديدهم بلا وعي طبقًا للإدراك والأفكار والسلوك" بواسطة الميول والتصرفات التي أُدمجت في أثناء التنشئة الاجتماعية (Wieviorka, 2008: 30).

وصياغة بورديو لمفهوم اللغة كأداة للسلطة يستخدمها الفاعلون في المجتمع" agents الذين يعالجون المعاني في "الأسواق اللغوية" هو شيء مهم بسبب المركزية الشديدة للمعاني المشتركة التي تتناولها نقاشات العمل في اقتصاد المعرفة. ويجري تعريف المعاني المختلفة بواسطة عناقيد أو شبكات المعنى clusters of meaning وكيفية صياغة هذه العناقيد بالنسبة للسوق، بحيث تكتسب "المعنى الأكثر شيوعًا". وهذا يتجه نحو تجاهل وجود مجتمعات اللغة، كما يخفق كذلك في إدراك أن المعاني التي تحملها لغة ما لا يمكن اختزالها في سنن يمكن السيطرة عليه استراتيجياً. كما لا يجري تحديدها بدقة كما جاء في كتابات بورديو. ومن ناحية أخرى، فالمهم في كتاباته هو كيف يصف مفهوم التطبع الطريقة التي تتغير بها معتقدات وخطابات الكيانات الفاعلة agents مع تغير التقسيمات الاجتماعية ومع عدم

المساواة في المجالات الثقافية وفيما بينها. ويقوم الأفراد بإضفاء المعنى على وضعهم الوجودي باستخدام الموارد المتاحة في مكان ووقت محددين. ومع ذلك فرأس المال الثقافي هذا مجسد بالفعل في الممارسات والمؤسسات الوسيطة بين الفرد والعمل الجماعي. وبالتالي فـ "أطر المعنى" frames of meaning المتاحة للكيانات الفاعلة agents، على اختلافها، تعد من الموارد التي تستخدم لمزيد من العمل الاجتماعي. ويقوم الأفراد والفئات الاجتماعية بالاستخدام الخلاق للموارد الممكنة للغة وذلك لخلق بيئات هادفة. ومع ذلك فهي ليست بالضرورة عملية عقلانية ولكنها المنتج لاستخدام اللغة كممارسة اجتماعية.

وتؤطر المعرفة كلها بواسطة وضعها المؤسسي. كما أنها تدمج في الأنشطة المادية والوظائف التاريخية للكيانات الفاعلة من البشر ككائنات فاعلة. وعلى الرغم من أن الفعل ينطوي على المعنى الذاتي subjective meaning الذي يفرضه الفرد المشارك، فإن الفعل الاجتماعي يأخذ في الحسبان الفهم الواضح لسلوك الآخرين. أي أن عمليات المعرفة تتشكل دائماً على نحو اجتماعي. فالمعرفة يجري إنتاجها داخل ممارسات تحكمها مرجعيات مؤسسية موجودة مسبقاً. وبالتالي فإن كل تكوين للمعرفة يرتبط بنظام فعال للتطبيق العملي. كما إن كل مجال محلي تحدده أنماط اجتماعية أوسع كما تحدده أبعاد جماعية.

والتطبع habitus "... يشارك في تشكيل المجال field كعالم ذي هدف، عالم مُنح معنى وقيمة، بحيث يستحق أن تُستثمر فيه طاقة الفرد (Bourdieu,1987: 127). ومثل هذه الرؤية لكيفية انتقال المعرفة من خلال التفاعل تركز على التوجيه المتبادل لأولئك المشاركين في عملية التواصل،

وهو ما لا ينطوي على كثير من لغة مشتركة كمعنى مشترك ولا على الأعراف والقواعد الثقافية التي تسمح بالمشاركة في هذا المعنى. وعلى الرغم من أن بورديو قد لا يكون قد أعطى اهتمامًا كافيًا لقضايا المعنى والدلالة، إلا أن كتاباته قد أسهمت بدرجة كبيرة في فهمنا للعلاقة بين اللغة والممارسة الاجتماعية والمعرفة. لقد فتح الطريق أمامنا لدراسة استخدام اللغة كممارسة اجتماعية.

إن التركيز الواضح على اللغة وعلى الدور الذي تؤديه الاختلافات الطبقية في إعادة إنتاج الطبقة الاجتماعية، تضع كتابات بورديو في مجتمع الصناعة وفي الحداثة. ويثور التساؤل الآن عن كيفية فهم الاختلافات اللغوية الطبقية، وذلك على خلفية النقاش حول نهاية المجتمع الصناعي وحول التقليل من شأن الطبقة الاجتماعية كأحد التقاليد. فنقص السيادة وما يصاحبها من ظهور حكومة ذات مستويات متعددة سيكون له آثار عميقة على العلاقة بين معيار "قومي" يخلو من المكان ولاختلافات طبقية متميزة على المستوى الإقليمي. وبالمثل فإن فصم عرى العلاقة بين التقاليد وبين الطبقة الاجتماعية سيكون له آثاره على الأهمية الاجتماعية للاختلافات الطبقية بحد ذاتها. كما إنه من المؤكد أن سمة " التطبع" ينبغي أن تتغير كنتيجة لما سيحدثه من أثر على اللغة واستخداماتها.

وكلما ترسخت مكانة حكومة إقليمية، وازداد ترسيم حدودها على المستوى الإقليمي، يتناقص التوجه نحو أن تكون الأقاليم هي أساس المفاضلة في داخل الدولة. كما يزداد باطراد صياغة الأحكام القضائية على مستوى إقليمي بدلاً من "مستوى قومي". يضاف إلى ذلك أن تقلص اهمية الطبقة الاجتماعية كأحد أبعاد التفاوت الاجتماعي، وما يصاحب ذلك من

التركيز على التعددية الثقافية، قد بدأ يزيل الوصمة المصاحبة للتنوعات الطبقية للغة. وبصورة ما فإن هذه التطورات تنطوي على انخفاض في فاعلية "العالمية" التي ميزت الدولة كمركز للوجود والبقاء. ومن ناحية أخرى فإن ظهور الخصوصية particularism يسير جنبًا إلى جنب مع شكل جديد للعالمية: حيث يجري الحكم على اللغات والتنوعات اللغوية، ليس استنادًا على الدولة وتأثيرها على المعيارية والمشروعية، ولكن استنادًا على معيار عالمي. وتنشأ الأقسام بناء على لغات مختلفة وليس بناء على التنوعات الموجودة في اللغة الواحدة. وقد يتسع هذا لقبول ما قد يكون مقبولاً حتى اليوم كتنوع للغة بعينها مثل الإنجليزية السنغافورية على سبيل المثال. وهو يطرح سؤالاً عن العلاقة بين الدولة والسلطة ومشروعية اللغة.

وإذا كان بورديو هو المسؤول بصفة أساسية عن بث مفهوم الممارسة الاجتماعية، على نطاق عام بالرغم من تركيزه على المرونة، فإن كتاباته تحتوي على إحساس بالجمود البنائي وخصوصًا بالنسبة للعلاقة بين التطبع وبين استخدام اللغة كممارسة اجتماعية. وهذا على خلاف مع ما فهمه منظرون آخرون لاستخدام اللغة كممارسة اجتماعية.

واستخدام اللغة كممارسة اجتماعية يفضي بنا إلى اتجاه أداء اللغة عند فيتجنشتاين (Wittgensteins, 1988) واتجاه الحوارية عند باختين dialogism (Bakhtins, 1981). وإذا كان التحول من اللغة (صيغة) إلى المعنى (اجتماعي) يتضمن تأثيرًا من حيث الممارسة، فإننا ندرك إدراكاً كاملاً أن اللغوي قد يضع أيضاً قيودا على الصيغة، في حين يكون معنى هذه الصيغة هو الذي يضع قيودا على الاجتماعي". ويُفهم الاجتماعي الآن على أنه أثر للمعنى واستقرار المعنى هو الذي يعطي شكلا للممارسة الاجتماعية. وفي المقابل فإن لعبة اللغة

تتضمن بناءاً اعتباطياً ومقيّداً خارجياً. ومفهوم فوكو (Foucault, 1994) عن المعرفة episteme يوضح كيف يعتقد الفرد أنه يتكلم، وأن هذا الكلام يجاوز الفرد، حتى إن المعرفة التي يستند إليها الفرد المتكلم تكون محدودة إلى حد كبير. وهذا يشمل آثار المعارف السابقة التي لا يعرفها الفرد، وكذلك القيود على ما يمكن قوله والتي تنشأ من تفاصيل الممارسة الخطابية. وحيث إن المعنى غير ثابت أبداً، فإن الممارسة الاجتماعية تتولى تعديل معنى الأشياء على نحو مستمر عند إنشائها وإعادة إنشائها. وفي إطار هذا الفهم للممارسة الاجتماعية يصبح التفكير نشاطًا اجتماعيًا يتطلب مهارة بدلاً من كونه سلوكاً تأملياً. وهي النقطة المحورية في عمل فيتجنشتاين الأخير الذي ركز فيه على أننا، كبشر، نشارك في الممارسات الاجتماعية العادية للمجتمع باستخدام المهارات التي تمرسنا عليها بطريقة تلقائية وخلاقة دون علاقة صريحة بأي مجموعة رسمية أو يمكن صياغتها من القواعد أو الأعراف التي وضعت لتوجه على ممارساتنا. وكان هذا دحضًا صريحًا لأي محاولة لاستخدام القوى الإدراكية المعرفية والقواعد الصامتة كتفسير للممارسة الاجتماعية. "فليس هناك لماذا... فهكذا أتصرف" (Wittgenstein, 1975: 148). "... إنها أفعالنا التي تكمن في قاع (ممارساتنا) " (Wittgenstein, 1975: 204). وهذا التركيز على وصف الممارسات اللغوية يتناقض مع فهم جيدنز (Giddens, 1979: 4) للممارسة الاجتماعية بأنها تنطوي على إشكالية كانتية(*) تتعلق بالقوى الإدراكية المعرفية، للقواعد الجوهرية للغة والفكر. وفي الواقع هو رفض لصلاحية "القواعد" للفعل الاجتماعي. وهو ما سمح لجيدنز بفهم البنيان الاجتماعي

(*) نسبة الى عمانويل كانت (١٧٢٤-١٨٠٤) فيلسوف ألماني (المورد قاموس انجليزي - عربي / منير البعلبكي - ط٣٦، - بيروت: دار العلم للملايين، ٢٠٠٢م) المترجم

بأنه يعطي احتمالية الفعل الاجتماعي، بينما يقدم الممارسة الاجتماعية كقوة وسيطة بينهما. وتتحول الممارسة الاجتماعية إلى سلوك مستقر.

وهناك تطابق إلى حدٍ ما بين عمل باختين وعمل فوكو، وهو التطابق الذي يتعلق بالصراع على المعنى؛ فقد أشار باختين بالتحديد إلى فهم بينفينست Benveniste للخطاب بأنه "لغة يخصصها بواسطة الفرد كممارسة". واستطرادًا لذلك فقد أكد أن أي تعبير لم يكن مجرد منتج عن متلفّظ enonciateur يفسره متحدث locuteur، ولكنها تتضمن علاقة تحاورية dialogical relationship تشكل العبارة في الصورة التي تظهر بها. والحوار لا يكون إلا بين ذوات فاعلة subjects وليس بين جمل. ومما يثير الاهتمام أن باختين قد تعامل مع هذا الترتيب كله على أنه ناقص، وبهذا يؤكد على الطبيعة الدينامية لاستخدام اللغة كممارسة اجتماعية. وهي دينامية لا تحمل الكلمات بداخلها إلا تعبيرات محتملة. وهذه الرؤية متفقة مع الرأي الذي يقول إن تعلم اللغات هو نتيجة نحصل عليها من خلال التفاعل: لأننا نتعلم لغة قد تمت صياغتها من الأصل بأسلوب حواري "already dialogised".

وبالمثل فإنه من المهم أن ندرك أن الثقافة هي أيضاً إحدى خصائص الممارسة الاجتماعية. وهناك خطورة في التركيز الشديد على تجانس الثقافة، وفي وضع حدود ثابتة للجماعة المرتبطة بها. كما إن هناك أيضاً خطورة في المساواة بين الثقافة والهوية بحيث ينظر إلى الثقافة كمظهر لهوية الجماعة. وهذا لا يعني أن الثقافة الداخلية والهوية ليستا "حقيقيتين"، ولكن لكي تُفهم الثقافة ككيان دينامي يخضع باستمرار للإبداع وإعادة الابداع، ولها حدود تخضع بالمثل للإبداع وإعادة الابداع. وإذا ظللنا في عزلة

ولم نشارك في رؤية أي جماعة ثقافية فمن البديهي أن ينشب النزاع على الممارسات الاجتماعية ذات البعد الثقافي، وفي ذلك النزاع تزداد الثقافة ثراء. وبالمثل فإن كل الثقافات تتمزق من جراء القصص المتضاربة أو المرويات، وهذه القصص والمرويات يجري تعديلها باستمرار بالتواصل مع بعضنا البعض وكذلك مع ذوي الثقافات البديلة.

**الخلاصة:**

لقد قصدت في هذا الفصل البدء في وضع الخطوط العريضة للمبادئ التي يعمل بها رأس المال البشري من منظور إنتاج المعرفة. إن محورية المعرفة بالنسبة للاقتصاد، بالإضافة إلى كيفية كونها ناشئة من التفاعل، تستحضر مفاهيم محددة إلى الساحة، وتقع الثقة في مركز كل ذلك. وينظر كثير من الإسهام الفكري الذي يدور حول هذا المفهوم باعتباره أحد الملامح التي يمكن تمييزها في المنظمات. وهو مفهوم يكشف عن التوافق مع عقلانية الحداثة وعالميتها. ولا يبدو أن هذا واضح في أي مكان أكثر من النقاش حول صلاحية الدولة والديمقراطية لنشر الثقة. ومن ناحية أخرى فإنه يشير إلى كيفية فاعلية الثقة على مستويات متعددة.

إن التحول في أهمية الثقافة للاقتصاد قد ظهر بسبب التركيز على أهمية رأس المال البشري للنمو الاقتصادي. يضاف إلى ذلك، أن اقتصاد السوق لاعتماده على القيم المشتركة، فثمة من يرى أن هذه القيم تعزز الثقة (Denzau & North, 1994). ويقول هودجسون (Hodgson, 1999: 67): "إن الروابط المؤسسية والثقافية لها وظيفة أساسية حتى في الاقتصاد الفردي والرأسمالي" وعلى الرغم من أن التبادلية تعتمد على الثقة فإنها تمتد أيضاً لتشمل بعض المعاملات الرسمية المنصفة دون أن تكون في شكل تعاقدي (Williams, 1976).

وهذا يتعارض مع كيف يرى علماء الاقتصاد الكلاسيكي الجديد الثقة والثقافة كناتج لسلوك الأفراد الفاعلين الذين يعملون من منظور تعظيم المنفعة.

وثمة من يرى أن الاقتصاد إنما يسير وفقاً لمبادئ الممارسة الاجتماعية الطبيعية التي تشمل الثقة والالتزام الأخلاقي. وما سعت كثير من الكتابات الحديثة أن تطرحه هو رصد هذه الرؤية لربطها بالفرضيات التي ترى أن المبادئ نفسها تنطبق على ما هو خارج عن نطاق العمليات الاقتصادية. ومن ثم يفترضون أن هذه المبادئ نفسها تنطبق أيضاً بنفس الطريقة على أعمال المؤسسات السياسية داخل أشكال خاصة من التنظيم السياسي. ولقد اعتمدت الرأسمالية دائماً، إلى حد ما، على أشكال غير تعاقدية من الالتزام، وهو شيء يرتبط بالثقافة الإقليمية أو الوطنية. وعندما يُنَوَّه بأن الديمقراطية كمبدأ عالمي تسن مثل هذه الشروط، فإن هذا يبدو أنه سيأخذ هذا الطرح إلى أقصى مدى. فمن الصعب استدامة النقاش حول علاقة لا فكاك منها بين الثقة وأي من الدولة أو الديمقراطية وخصوصًا إذا كان الفقراء يرون أن كليهما غير عادل، أو إذا كانت الأقلية ترى أنهما يرتكزان على " استبداد الأغلبية". ومن ناحية أخرى فإن الرأسمالية، بكل بساطة، لن يكتب لها الحياة في نظام السوق إذا كان نظامًا فرديًا خالصاً. وبناء على ذلك فإن كلاً من الثقة والالتزام يجب أن يرسخا في النظام الأخلاقي للثقافة والمجتمع، الأمر الذي يعني بدوره أن الاجتماعي يجب أن يُرى كشيء يختلف عن مجموع الأفراد الذين ينتمون إليه، فالفرد يتشكل اجتماعياً وثقافياً.

والتحول من الحداثة إلى الحداثة المتأخرة له آثار على الثقة التي نشأت عن العلاقة بين الدولة والمواطن. وعند جيدنز (Giddens, 1994) فإن "ثقة ما بعد

التقليدية post-traditional trust هي ثقة عمياء: حيث يكون الاعتماد حينئذ على وظائف نظم مجردة abstract systems للمعرفة والخبراء. وهي الوسائل التي ترتبط بها الممارسات اليومية مع الشبكة العالمية. إنها ثقة ينبغي أن تتحول إلى ثقة فعالة يتوجب اكتسابها. وعلى هذا النحو فهي تتطلب "المواطن الانعكاسي" refleive citizen الذي يرتبط استقلاله ومسؤوليته الفردية برؤية للنشاط. وترتبط مثل هذه المفاهيم بأطروحات بيك حول انتشار المخاطر في المجتمع (Beck, 1998).

وعلى النقيض من محاولة ترسيخ الثقة في أشكال خاصة من الدولة، فإن هناك إدراكًا متزايدًا بأن الثقة هي أحد خصائص الممارسة الاجتماعية، وأن الممارسة الاجتماعية هي عملية مستمرة لها علاقة قوية بالنسبة لإنشاء المعنى. وهنا ندرك محورية اللغة والثقافة اللتين يفهمان على أنهما مكونان أساسيان للممارسة الاجتماعية. وتنطوي المشاركة في المعنى على تفاوض ودرجة من الثقة المتبادلة. والنظر إلى استخدام اللغة كممارسة اجتماعية تتضمن تصورات مختلفة تتحدد بواسطة الاختلافات في الإشكالية الاجتماعية. والتركيز المعاصر على المعرفة كنهج ونشاط، بدلاً من النظر إليها كناتج نظري، ينشئ رابطة تجمع بين اللغة والممارسة الاجتماعية وإنتاج المعرفة.

وتتجه قضية التنوع اللغوي أو الثقافي نحو الدوران حول علاقة هذه المفاهيم بإنشاء المجتمعات. ولا يوجد كثير مما يمكن عمله للحفاظ على التنوع في أي سياق أرحب. وقيمة المجتمع في النقاشات السابقة تتعلق بالكيفية التي يشجع بها الثقة ويعكسها، تلك الثقة التي تعتمد على المعنى المشترك وعلى القدرة على تعزيز شبكات التواصل كأساس للتعاون

وتصبح قوة مجتمعات الخطاب أو جماعات اللغة مرتبطة بالمقدرة الكامنة للحكم الديمقراطي وللتنمية الاقتصادية. وفي هذا الصدد، فإن المفهوم القبلي، بأن جماعات اللغة هي جماعات رجعية وتقليدية ينبغي أن تخضع لفوائد الحداثة، ينقلب رأسا على عقب. ومع ذلك فنتيجة للطريقة المحافظة التي يصاغ فيها مفهوم المجتمع، فإن مفهوم "جماعة اللغة" قد أدرج على وجه التحديد في الإشكالية المحافظة نفسها.

وهناك موضوع ظل متواصلاً طوال النقاش المتقدم: وهو أن مؤسسات ومنهجيات الحداثة التي حافظت على الثقة وعززتها قد ضعفت مكانتها بتأثير نهج العولمة والتحول من الحداثة إلى الحداثة المتأخرة، وفي المقابل يظل هناك التزام بدور اللغة والثقافة في بناء الثقة. إن تغير دور الدولة وعلاقتها بكل من العولمة والحكومة اللامركزية له تأثيرات جوهرية على العلاقة بين الدولة وأقاليمها، تلك العلاقة التي كانت من خصائص المجتمع الصناعي. وفي الفصل الرابع سنقوم بالتركيز على المناقشات التي ترى أن منظومة النشاط الاقتصادي تدور حول الإقليم وثقافته.

# الفصل الرابع

# نظم الابتكار الإقليمية

# نظم الابتكار الإقليمية

**المقدمة:**

دار كثير من النقاش الذي عرض في الفصل الثالث حول أهمية الدولة من حيث دورها في بث الثقة في داخل بيئة ديمقراطية. واتجهت الكتابات إلى الاعتماد على مفهوم الدولة القومية الحديثة وقدرتها على تنظيم الاقتصاد وأسواق العمل والثقافة واللغة. وقد أضعفت العولمة من سيادة الدولة القومية في الوقت نفسه الذي تساهم فيه في تطوير شكل للحكومة متعدد المستويات. كما آلت السلطة للمستوى الإقليمي والدولي، وأعيد ترتيب المسؤوليات الحكومية، وانفتحت فضاءات جديدة لإعادة النظر في العلاقة بين اللغات. بالإضافة إلى ذلك فإن الشكل المطور للفردانية يعيد تعريف العلاقة العرفية بين الدولة وتكوين الهوية، في الوقت نفسه الذي يقوّض فيه الفهم التقليدي للعلاقة بين الدولة و المجتمع المدني.

كما شمل الفصل الثالث أيضاً نقاشاً مختصراً حول كيف إن قوانين علم الاقتصاد تقتصر على البنيان الطبيعي للمجتمع والنظام المصاحب للقيم الثقافية. وقد تناول لوندفال (Lundvall, 1992) هذا الموضوع واستفاض في تفصيل مفهوم النظم الوطنية للإبداع. وقد تم تفصيل ما كتبه مؤخراً من منظور الثقافة الإقليمية وعلاقتها بالإبداع. هذا هو الموضوع الذي سنواصل معالجته في هذا الفصل. وفي أثناء ذلك سيتاح لنا أن نتأمل كيف إن العلاقة الزائدة بالحكومة الإقليمية تؤدي دوراً في بناء الثقة وفي العلاقات بين اللاعبين في الساحة الاقتصادية.

وقد حاول لوندفال البرهنة على إن "... الفروق الأساسية في التجربة التاريخية وفي اللغة والثقافة ستنعكس في الخصوصيات الوطنية" (Lundvall, 1992: 13) في

التنظيم الداخلي للشركات، وفي أنواع العلاقات بين الشركات، وفي دور القطاع العام، وفي هيكل المؤسسات المالية، وفي طبيعة وتنظيم وحجم البحث والتطوير. وبالرغم من اتجاه أغلب النظريات الاقتصادية نحو تجاهل هذا التباين إلا أن هناك دلائل واضحة على هذا التنوع. وربما يكون غاية في الوضوح في المقارنة مع اليابان، حيث كان التحول من النظام الإقطاعي إلى الرأسمالية تحولاً فجائيًا، بينما في بعض أجزاء أوربا استغرق هذا التحول مئات السنين (Dore, 1973). وقد احتفظت اليابان بكثير من القوانين الكونفوشيوسية(*) بشأن الولاء والفروسية، في النظام الرأسمالي، وأدى ذلك إلى ظهور نظم مختلفة تمامًا في العلاقات الصناعية، وهذا هو كنه الاختلاف الذي يعاد النظر إليه من منظور الثقافة الإقليمية.

كما قدم الفصل الثالث إشارة عابرة إلى كيفية استدعاء الثقافة الإقليمية لاستخدامها كأساس لقدرة الشركات على الأداء من خلال شبكات التواصل. ويبدو أن هذا يتعارض مع الرأي القائل بأن القوى العالمية تجعل آثار اللغة والثقافة متجانسة. والرأي المشار إليه هنا قد نشأ وسط الجغرافيين الذين ركز تخصصهم دائمًا على العنصر المكاني وعلى الاهتمام بالقضايا الإقليمية. فمن البديهي أن إقليمًا ما جزء من مكون جغرافي أكبر سواء كان ذلك يشتمل على فضاء جغرافي أو على كيان سياسي/ إقليمي. ومع ذلك فإن الكتابات عن نظم الإبداع الإقليمية Regional Innovation Systems (RIS) تركز بوضوح على الدولة- الإقليم، وفي هذا الصدد تؤكد على أن الثقافة على مستوى الدولة ليست متجانسة على الإطلاق. ويفرض اعادة صياغة العلاقة بين الدولة والإقليم كنتيجة للعولمة، وتبقى ثمة قضايا كثيرة لم تستكشف بعد.

---

(*) نسبة إلى الفيلسوف الصيني Confucian

يفسر كثير من المفكرين نهج العولمة بأنه قوة لإزالة التنوع بكل صوره وأشكاله. وهكذا فإن الآراء عن الدور المهيمن للغة الإنجليزية، كلغة عالمية وسيطة lingue franche، على غيرها من اللغات تفسر غالبًا بنفس الطريقة التي يجري بها تفسير الآراء التي ترى أن لغات الأقليات كانت تتعرض لعملية تآكل متطورة. إن إقصاء لغات الأقليات، هذه، من العملية الاقتصادية، وإنزالها إلى مرتبة شبكات تواصل غير رسمية مرتبطة بالأسرة والمجتمع، كان ينظر إليهما كتعبير عن الدور الثانوي لهذه اللغات، والذي يخرج عن حدود المنطق، وعلاقته بالسياسة والاقتصاد. إن معادلة التنظيم الاقتصادي للدولة المغرقة في التبسيط بنهج العولمة تجعل البعض يزعم ليس فقط بتجانس العملية الاقتصادية ولكن حتى بزوال الدولة. ومعرفتنا بدور الدولة وهيئاتها المختلفة في بناء الثقافة وتنظيمها وإعادة إنتاجها تجعلنا ندرك أنه لم يبق إلا خطوة واحدة لكي تظهر آراء تقول أيضاً بزوال الثقافات. ولا يعني هذا إنكار أن عمليات التجنيس والتوحيد القياسي والتحرير سيكون لها أثر مهم على كل من اللغة والثقافة، ولكن هناك آراء ذات حجية عالية ترى أن هذا النهج سوف يتضمن أشكالاً جديدة للعلاقات بين ما هو محلي وما هو إقليمي وما هو دولي. وهكذا يرى جرادول (Graddol, 2000) أنه بالرغم من أن كثيرًا من لغات الأقليات في العالم تتعرض لمخاطر الزوال إلا أنه سيكون هناك أيضاً نهج جديد للتهجين اللغوي linguistic hybridisation ينتج أنواعا جديدة من اللغات.

**الشبكات والأقاليم والثقافة:**

يمكننا وصف المنظمات الجديدة كشبكات مترابطة على نطاق واسع من المجموعات والإدارات والتحالفات والمنظمات الفرعية والموردين والمشروعات

التعاونية المشتركة..إلخ. وقد أدى انتشار الإنترنت والعولمة إلى تسارع ظهور شبكات الأعمال بما أوجده ذلك من طبقة إضافية من التعقيدات، ومحركات وسياقات جديدة للأعمال. وفي السياق العالمي فإن الإدارة تعني إدارة شبكات من الموارد الخارجية التي لا تخص المنظمة. وقد أدى ظهور أشكال تنظيمية جديدة تمزج بين الخصائص المجتمعية الآسيوية وفردانية المشروعات المقاولاتية إلى خلق سياقات جديدة في أشكال جديدة من الشبكات. وفي الوقت نفسه فإن التعهيد التوسعي للأنشطة المعرفية يؤدي إلى تحويل شكل الشركات متعددة الجنسية MNCs والمنظمات في الغرب. وتنشأ المنافسة على نحو متزايد من التنظيم كثيف المعرفة في القطاعات ذات التقنية المتقدمة وذلك جنبًا إلى جنب مع الاعتماد على الأشكال التنظيمية الجديدة المرتبطة بسياسات التعهيد في الشركات الغربية.

إن الميل إلى الرجوع إلى الثقافة في كل شيء، الأمر الذي يجعلها اختزالاً لذلك الذي يحدد السلوك دون أن يرجعه إلى أي إطار مرجعي سببي شامل، يؤدي إلى ظهور مثل هذه المفاهيم كثقافة الشركات. ويرتبط هذا بالأشكال الجديدة للهياكل التنظيمية التي لها منطقها التنظيمي الخاص. ومركز الهيكل التنظيمي هو وجود شبكات من العلاقات تتضمن شركات أو قطاعات في شركات أو أقسامًا داخلية في الشركات. وقد تشمل الشبكات مثل هذه الشركات متعددة الجنسية، والتحالفات الإستراتيجية بين الشركات، وشبكات المؤسسات المتوسطة والصغيرة، أو الروابط التي تجمع بين الشركات وبين هذه الشبكات للمؤسسات المتوسطة والصغيرة ويرى آدلر وكون **(Adler and Kwon, 2000)** أن المؤسسات والقواعد الرسمية التي تساعد على تشكيل هيكل الشبكات وتؤثر على الأعراف والمعتقدات إنما تؤثر في رأس المال الاجتماعي.

وهناك من يرى أن هذه الشبكات على درجة عالية من الديناميية وبالتالي تحرر المشاركين فيها من قيود وضوابط المجتمع وذلك من خلال إعادة تشكيل القيم والمؤسسات، ويرتبط هذا، جزئيًا، بكيفية تجاوز الشبكات متعددة الجنسيات للمجتمع فارضة لصياغة دساتير أخلاقية جديدة للسلوك ومضفية اهتمامًا على التنوع الثقافي. ويذكر أن الشبكات وما يصاحبها من الجهات الاجتماعية الفاعلة تحتاج إلى سنن ثقافي مشترك يعتمد على القيم والمقولات والمعاني التي تستطيع الشبكات معالجتها بفاعلية. ومع ذلك فكثير من المناقشات التي سيدور حولها هذا الفهم لكيفية أداء ما يسمى بالاقتصاد الشبكي ولكيفية تصرف المشاركين من المؤسسين لهذا الاقتصاد، هي أيضاً صالحة على المستوى الإقليمي. وعلى الرغم من إن كل المنتمين لشبكة الأعمال على المستوى الإقليمي سوف يأتون على وجه العموم من المجتمع نفسه إلا أنهم سيظلون في حاجة إلى درجة من التماسك الثقافي لكي يكونوا قادرين على العمل طبقًا لاحتياجات ومتطلبات اقتصاد المعرفة. وهناك من يرى أن البيئة الثقافية تتعلق بالإقليم بالدرجة نفسها التي تتعلق بها بالدولة.

ولقد كان هناك إدراك، في بعض الأحيان، أن قدرة مجموعات اللغة على إنتاج وإعادة إنتاج نفسها تعتمد على المدى الذي تندمج فيه مع النظام الاقتصادي (Williams, 2005). والآن يبدو أن أنشطة قطاع الخدمات في الاقتصاد الجديد شديدة الإدراك لحاجتها إلى تطوير وتعديل المنتجات التي يمكنها أن تصل إلى المستهلك المحلي والإقليمي، وذلك بالنسبة للغات الإقليمية على الأقل إذا لم يمكنها ذلك بالنسبة للثقافة الإقليمية (CILT, 2006). وهناك رؤية على المستوى السياسي في أوربا يجري من خلالها النظر إلى التكامل الأوربي من منظور التمايز الإقليمي. وهي رؤية تنطوي على استعداد لقبول

ثقافات إقليمية معينة على نطاق واسع في الوقت نفسه تعطى مساحة لتعزيز المسارات الفردية داخل إطار مشترك. إن إنشاء تسميات الوحدات الإقليمية للمناطق الإحصائية Nomenclature of Territorial Units for Statistics (NUTS) في الدول التي لا تزال تخضع للمركزية الشديدة حتى الآن، وتكامل أقاليم أوربا التاريخية داخل هذا الكيان الإقليمي الجديد.

وحتى وقت قريب كان هناك اتجاه نحو تجاهل الجوانب الثقافية للتطوير والإبداع الإقليمي إلى أن ظهرت الإشارات عن الثقافة في الكتابات عن المناطق الصناعية (Amin, 1991; Asheim, 1999; Garofoli, 1996; Piore &Sabel, 1984) وعن دوائر الإبداع (Aydalot & Keeble, 1988; Crevoisier, 1998; Maillat, 2001). كما تم تناولها في الآونة الأخيرة في دراسات لتجمعات التقنية المتقدمة high-tech او الصناعات كثيفة المعرفة ( Cooke, 2002; Keeble & Wilkinson, 1994 ; Saxenian, 2000). وربما يكون ذلك أكثر وضوحا في الكتابات المصاحبة لما يطلق عليه نظم الإبداع الإقليمية regional innovation systems (RIS) Cooke et al, 2004; Todtling & Trippl, 2005 حيث يثار التساؤل عن كيف يمكن استخدام الثقافة الوطنية/ الإقليمية المتفردة لخلق ميزة تنافسية في قطاعات محددة، مثلاً، في اليابان (Freeman, 1987)، والدانمرك (Lundvall, 2002)، ووادي السليكون (Silicon Valley Saxenian, 1994)، و" إيطاليا الثالثة " (The third Italy Sabel, 1989) ومنطقة أوسيما Uusimma في فنلندا. ويرتبط النقاش حول "الثقافات الإقليمية للإبداع" ارتباطًا وثيقًا بالنقاش حول ظروف إبداع "اقتصاد المعرفة" (Cooke et al, 2004). وهذه الكتابات ترى أن الاهتمام بالهياكل الإقليمية يؤثر على القدرة التنافسية الاقتصادية والإبداع؛ لأن التمايز الإقليمي يُمكّن من إحداث التكامل والتآزر لمواجهة المنافسة العالمية. وهي تأخذ في الاعتبار ضرورة الالتزام القوي بالتقاليد والتخصصات الإقليمية/ القومية. كما ترى

أن الثقافة الإقليمية تملك إمكانات واعدة للإبداع وإنتاج المعرفة، وأن هذه الإمكانات يمكن تحقيقها من خلال وضع التغير الثقافي في دائرة الاهتمام الحذر.

ويُنظر إلى الثقافة في هذه الدراسات كمجموعة من التقاليد والقيم المشتركة والفهم واللغة المشتركة التي تجعل التفاعل مع الآخرين ميسوراً. ويُوضع تأكيد شديد على كيفية بناء الثقة على خلفية الثقافة الإقليمية؛ وهكذا ينظر إلى الثقافة كعامل مساعد، أو حتى كشرط مسبق، للتبادل المعرفي الناجح وللتعاون والتعلم الجماعي. ويمتد مفهوم الثقافة الإقليمية ليشمل الإجراءات السلوكية للشركات وللمنظمات وللناشطين السياسيين. والوعي بهذه الإجراءات يقلل من حالات عدم اليقين وتساعد في اتخاذ القرار وبالتالي تنهض بتكوين المسارات التقنية. كما إنها تؤثر أيضاً على الاستعداد في الاضطلاع بمشروعات جديدة وفي تحمل المخاطر وفي بناء شركات جديدة. وفي بعض النواحي وبالرغم من تناول ذلك الأمر في إشكالية مختلفة تماماً، فإن هناك شعوراً بأن هذه الأفكار تتداخل مع مفهوم "مجتمعات الممارسة".

ومن المهم أن ندرك أنه بالرغم من أن ثقافة الشركات كامنة في تنظيم محدد بوضوح بدرجة أكثر أو أقل، فإن الثقافة الإقليمية هي نتيجة لتجربة تاريخية ومجموعة من الاهتمامات المختلفة، والتي غالبًا ما تكون مستقطبة. أي أن الثقافة الإقليمية تبنى بصورة منتشرة ومتغايرة العناصر. وعدم التجانس هذا وما يتعلق به من تنوع إدراكي معرفي يعمل كإطار إيجابي لثقافة الإبداع. وثمة من يرى أنه إذا كان لنا أن نتجنب التجزئة فإن هذا التنوع يتطلب رؤية مشتركة وفهمًا واضحاً لعلاقته بالتاريخ كخطاب مسبق **(Boschma, 2005)**.

يتغير التقسيم المكاني للعمل بحيث لم يعد يتحدد بناء على ما يطرأ على الإنتاج الصناعي، ويظهر في الأفق الآن تكتلات جديدة (Pianta, 2000). وعلى الرغم من أن كل الأقاليم تكيف أمورها لتتوافق مع التحول إلى الاقتصاد الجديد إلا أن هذا التحول يجري بنسب مختلفة وبطرق مختلفة عبر الأقاليم وفي داخلها (Vivarelli & Pianta, 2000). كما إن بعض التجمعات المكانية ستكون أكثر تمهلاً في هذا التحول من غيرها. وفي الواقع هناك أدلة على أن أطرافها من الاقتصاد القديم هم أولئك الأكثر توانيًا في التحول إلى الاقتصاد الجديد (Cooke, 2001). إن "تلاشي المسافة" لكايرنكروس (Cairncross, 1997) لهو في زوال.

ولا يتيح الاقتصاد الجديد فرصاً جديدة تنطبق في الأماكن المختلفة على نحو متساو. فالأماكن التي تقع خارج مركز صناعة الأجهزة hardware في أوربا والذي يتركز في استوكهولم وهلسنكي وخارج مركز صناعة البرمجيات software والذي يمتد في قوس من دبلن إلى ميلانو، مضطرة إلى أن تنتهج مسارات مختلفة في تحولها للاقتصاد الجديد. وطبقًا لمبدأ "تبعية المسار" "path dependency" فإن هذه المسارات ستعتمد بدرجة كبيرة على طبيعة النشاط الاقتصادي الموجود بالفعل في الأقاليم المختلفة. ومن المرجح أن تحتوي كل الأقاليم على خدمات الأعمال كثيفة المعرفة، ومع ذلك فإن كل إقليم ينظر إلى نقاط القوة الموجودة به عندما يطور مبادرته الخاصة.

ويمكننا القول بأن الليبرالية المحدثة قد فتحت المجال أمام النقاش حول العلاقة بين الأقاليم واقتصادياتها. فالآراء التي ترى تقييد الدور التنظيمي للدولة والتركيز على التطوير الذي يعتمد على المجتمع بصفة رئيسة تؤدي إلى التركيز على اللامركزية والتقليل من دور السلطة السياسية. والعلاقة

مع الديمقراطية تنتصر لوجهة النظر التي ترى بأنه إذا كانت صناعة القرارات السياسية تتم بالقرب من الأشخاص الذين يتأثرون بها فإن درجة المشاركة في العملية الديمقراطية ستزداد. ومن المؤكد أن السنوات الأخيرة قد شهدت التوسع في التقليل من مركزية السلطة وما يصاحب ذلك من الممارسة العملية لمبادئ الليبرالية المحدثة.

وتدحض الآراء المؤيدة لنظم الإبداع الإقليمية (RIS) رؤى المعتقدات التقليدية للدولة الديمقراطية وللتوحيد الثقافي. والافتراضات المصاحبة لهذا التطور هي افتراضات واضحة الصياغة:

- بما أن التركيز على التنمية الاقتصادية ينتقل إلى المستوى الجزئي، فإن الإبداع ينبغي أن يجري التفكير فيه من منظور التفاعل.
- إن المكان locality هو المستوى الملائم للتفاعل.
- إن الإبداع هو عملية منهجية systematic تعتمد على نظم اجتماعية، والإبداع هو أساس التنافسية.
- إن الذي يدمج المحليات في تجمع مكاني مفيد يعتمد على هوية كأشكال اجتماعية بدلاً من أشكال تفاعلية هو الإقليم.
- إن الإقليم ليس ذا شكل موحد، ولكنه يتحدد بواسطة التاريخ والثقافة.
- وعليه فإن الإقليم وهياكله المؤسسية تصبح هي الأساس لتنمية وتطوير الإبداع.

وفي هذا الصدد فإن هذه الآراء مستمدة من رؤية لوندفال (Lundvall, 1992: 13) بأن العوامل المسؤولة عن إنتاج نظم وطنية للإبداع هي نفسها فيما يتعلق

بالأقاليم، ومع ذلك فهو رأي ينطوي على إخفاء كثير من القضايا المثيرة التي تستحق التحليل.

**وادي السليكون: Silicon Valley**

أود أن أبدأ بمناقشة ما كتبته الكاتبة ساكسينيان **(Saxenian, 1994, 1999)** في كتابها حول التنمية في وادي السليكون، وهو الكتاب الذي جذب اهتمامًا كبيرًا في السنوات الأخيرة. ومن وجهة نظر كثيرين فإن المكان الذي يركز هذا الكتاب عليه، وادي السليكون، قد أصبح في حقيقة الأمر هو النموذج الرئيس الذي يطمح إليه أغلب القائمين على تنمية الأقاليم. والحجة الرئيسة في كتابها هي أن هناك ارتباطًا قويًا بين الهيكل الداخلي للشركات والهيكل الأوسع للإقليم الذي يضم هذه الشركات، حيث يعكس هيكل الشركة هيكل الإقليم. وبالتالي فهي تستشهد بوادي السليكون كمكان تكون فيه الحدود بين الشركات مسامية وغير واضحة ومائعة ومفتوحة، مما يؤدي إلى شركات منفتحة لا تنطوي على هياكل هرمية تقليدية. وهذه الرؤية الأساسية، وبدون أن تتعرض حتى لتحولات الهياكل الداخلية للشركات، لها تأثيرات مهمة على السياسة العامة في أنه لا يكفي توجيه الاهتمام نحو العلاقة بين الشركات وإنشاء مؤسسات تروج الانفتاح والتعاون والمشاركة. وهي تقارن بين وادي السليكون وبين الطريق ١٢٨ في ولاية ماساتشوستس والتي ترى أنه يضم شركات تلتزم بالهيكل التنظيمي الهرمي وبالسرية والكتمان. وبالتالي فلن تكون المؤسسات الجديدة وحدها كافية لإحداث تغير حقيقي في أداء شركات الطريق ١٢٨، والآثار واضحة بالنسبة للبرامج المتزايدة على نحو سريع لبناء الشبكات على مستوى الدولة والمستوى المحلي.

وما يهمنا إلى أقصى حد، طبقًا لهذا التحليل هو: **أولاً**: كيف يجري تعيين الحدود بين الشركات، أي هل تكون صارمة ومغلقة أو تكون مرنة ومسامية. **وثانيًا**: أنواع العلاقات بين الشركات وخصوصًا تلك التي بين الشركات الكبيرة والصغيرة، بل وأيضاً العلاقة بين الشركات من نفس الحجم بصرف النظر عن حجمها. فكلا الإقليمين يضمان شركات كبيرة: ديك ووانج DEC and Wang في الطريق ١٢٨، وإتش بي وأبل وإنتل Hewlett Packard and, Apple and Intel في وادي السليكون. ومع ذلك فأنماط الاستجابة وأسلوب التعامل مع الأزمات يختلفان جذريًا بين المكانين.

وتصور ساكسينيان عن "النظام الصناعي" الإقليمي يساعد على تحليل نظم الإنتاج بصفة عامة، وهذا التصور يقوم على عناصر ثلاثة:

- المؤسسات المحلية والثقافة التي ينظر إليها على أنها هي التي تشكل الممارسات والتفاهمات المشتركة.
- الهيكل الصناعي وكيف يحدد التقسيم الاجتماعي للعمل.
- تنظيم الشركة وثقافتها.

وتقدم هذه العناصر الثلاثة فيما بينهما رؤية كلية لمجموعة القوى البارزة التي تحدد المسار الاقتصادي للإقليم بمرور الزمن. ويبدو أن هذا الأخير ربما يسود، تحت ظروف معينة، السابق بل ويحدده.

ورؤية ساكسينيان عن الثقافة الإقليمية تفهم بصورة شاملة بأنها "... تفاهمات وممارسات مشتركة توحد المجتمع وتحدد كل شيء من أول سلوكيات سوق العمل وحتى طرق مواجهة المخاطر" (Saxenian, 1994: 7) ولكي نفهم ما الذي تنطوي عليه الارتباطات السببية في "بناء اقتصاد راسخ"

فإننا نحتاج فعلاً إلى أن نميز بين الثقافة الإقليمية والثقافة الصناعية الإقليمية والثقافة التنظيمية. وإذا أخذنا مفهوم "الترسيخ" embeddedness بجدية فإن هذه الجوانب للثقافة تفترض وجود ترابط منطقي ضروري لكنها ليست الشيئ نفسه. وبالرغم من عدم وجود منظور نظري كاف، فإن هذا التمييز يساعد على تحليل بعض العمليات التي تشكل الأماكن والأقاليم، كما تساعد أيضاً في ربط الجوانب المتعلقة بالديناميات الإقليمية الشركات المترابطة.

ويؤكد مفهوم "الترسيخ" الذي ينتشر الآن (Granovetter, 1995) على ترابط مفهومي بين الفعل action والبنية structure. وهو يساعدنا، في إطار ما تناولته ساكسينيان، على فهم الشركات كجهات فاعلة actors في التنمية الإقليمية، وذلك من منطلق أنها ملتزمة، كجهات فاعلة، بأن تعمل في ظل ثقافة إقليمية كانت موجودة من قبل، وينبغي قبولها على النحو الذي وجدت به. كما إنها تعمل أيضاً كجهات فاعلة في النطاق الثقافي الأوسع: وذلك بخلق ثقافاتها التنظيمية الداخلية في الوقت نفسه الذي تساهم فيه في تشكيل الثقافة الصناعية الإقليمية، والتي بدورها، تدعم عمل هذه الشركات وتترك بصمتها في نهاية المطاف على الثقافة الإقليمية الشاملة. وسوف يظهر أنه لا يوجد مجال لأي مخطَّط عالمي لتطوير الاقتصاد الجديد، ولكن كل إقليم مطالب بتفعيل المبادئ الأساسية لاقتصاد المعرفة مع استيعاب الثقافة الإقليمية في الوقت نفسه. بالإضافة إلى ذلك فإن مبادئ التشغيل لمجتمعات الممارسة سيجري تفعيلها بالمثل في داخل المؤسسة طبقاً لتأثيرات الثقافة الإقليمية على السياقات التفاعلية.

وإذا ضممنا معًا مفاهيم الثقافة أو الثقافة الفرعية الإقليمية، والثقافة أو الثقافة الفرعية الصناعية الإقليمية، والثقافة أو الثقافة الفرعية التنظيمية: فإن هذا قد يساعدنا جيدًا في فهم أصول بعض عمليات التحول. وهذا أمر مهم بصفة خاصة لأننا "... لا زلنا نجهل الأسباب التي تؤدي إلى التنمية الإقليمية" (Pudup, 1992: 195). فإذا كان وادي السليكون يمثل نموذجًا للأقاليم الأخرى فإن الشركات في أي إقليم، لكي تكون منافسة، ينبغي عليها أن توقف ترسخها" embeddeness في الثقافة الإقليمية في الماضي، وأن تحاول بجدية أن تغير أساليبها للتنظيم والتصرف. وفي سبيلها لتحقيق ذلك يتحتم عليها أن تخلق ثقافات تنظيمية على غرار تلك الثقافات الخاصة بشركات وادي السليكون. وذلك بدوره ينبغي أن يؤثر على الأسلوب الذي تشير به العلاقات بين الشركات، وبذلك يغير من الثقافة الصناعية الإقليمية. **وثالثًا**: ينبغي أن يكون لهذا أثره على الثقافة الإقليمية، فينطوي على كيف يشكل الموظفون العلاقة بين أعمالهم وبين حيواتهم الخاصة، وكيف ينظرون إلى المخاطر وهكذا. إن فكرة "الترسيخ" تشير إلى أن حدوث تغيير في غالبية الثقافات التنظيمية للشركات ليس ممكنًا دون حدوث تغيير في الثقافة الصناعية للإقليم وفي الثقافة الشاملة. والإقليم الذي يسعى لإقرار النموذج الاستثنائي لوادي السليكون سيحتاج إلى بناء ثقافة إقليمية تدعم الإبداع المستمر كأحد خصائص التغيرات السريعة الاجتماعية، الاقتصادية، والاجتماعية، الثقافية

قد يظهر أن التنمية الإقليمية تقتضي ضمنًا تغييراً ثقافياً ولكنها لا تختزل فيه. وتصبح أهمية فهم الجوانب المختلفة للثقافة وكيف تتغير ظاهرة للعيان. وقد أقرت ساكسينيان بأن "... المؤسسات الإقليمية والثقافة يصعب تغييرهما" (Saxenian, 1994: 162). فالثقافة تميل إلى أن تكون غير فعالة وإلى أن

تستمر. وبالتالي تصبح سلطة الجهات الفاعلة الرئيسية المسؤولة عن التغيير أكثر محورية من أيما وقت مضى في فهم الجوانب الثقافية للتنمية الإقليمية. وهذا لا يبتعد كثيراً، في بعض النواحي، عن الآراء التي ميزت كثيراً من التفكير في العلوم الاجتماعية في أثناء الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي: وذلك حينما طرح كثير من الآراء حول الرغبة في حث المجتمعات ذات الثقافات "المتخلفة" لكي تتخلى عن ثقافاتها ولغاتها الموجودة، وتعتمد ثقافة ولغات العالم "المتقدم بدلاً منها. وعلى الرغم من أن تغير الثقافة أمر محتوم، إلا أنه قد يظهر أنه من الضروري أن تحافظ الثقافات الإقليمية على تفردها في الوقت نفسه الذي تقبل فيه بالارتباط بين الثقافة والممارسة الاجتماعية والنشاط الاقتصادي.

وما تشير إليه ساكسينيان باعتباره الثقافة الصناعية للنظم الصناعية المحلية منطوياً على شيء ما متجاوزاً التخصص والترابط البيني، ويشكل الرابط الذي يلم شمل النظام. وإن ثقافة صناعية ناجحة تتجسد في لغة للتواصل والفهم الذاتي لمجتمع المنتجين. وتوفر هذه الثقافة الصناعية القنوات التفسيرية والتواصلية القوية للمعلومات الأساس لتنمية الإبداع ونشره في جو من عدم اليقين المستمر. وتؤكد ساكسينيان أن هذه الثقافة في وادي السليكون تتجسد في علاقة بين الشركات لا يمكن اختزالها في معاملات مدخلات ومخرجات input-output. كما إنها تتجسد في الاتصالات الاجتماعية بين المهندسين والتي تحدث خارج نطاق دائرة العلاقات المباشرة بين الشركات. فما " يعرفه" هؤلاء المهندسون صامت وغير ملموس. وبالتالي فلا يوجد نموذج ميكانيكي لمعمار شبكة التواصل يمكن أن يكون بديلاً عما يجعل الأشخاص فعلاً يتفاعلون من خلال الشبكة حتى يكونوا مبتكرين تقنيا وقادرين على التوافق الناجح والمستمر مع متطلبات المنافسة.

وترى ساكسينيان أن الثقافة الإقليمية التي تشكل الأساس لشبكتها المنتشرة هي المسؤولة عن نجاح وادي السليكون في تطوير أحدث الإبداعات. وهذا يتعارض مع أولئك الذين يرون أن النجاح في الإبداعات الأساسية في مجالات التقنية المتقدمة ينشأ بصفة أساسية من إستراتيجيات الأبحاث والتطوير R&D على مستوى الدولة. وكذلك من مشاركة الشركات الضخمة متعددة الجنسية. وفي مقاطعة سانتا كلارا فإن الشركات التي تنخرط في التطورات المبكرة والتي انبثقت من شركات أخرى أو بدأت برعايتها وذلك في قطاعات التخصصات الدقيقة، كانت تضم شركات جديدة تجمعت سويًا في ستانفورد بارك Stanford Park وفي أماكن تجمع أخرى. وقد أدى الانتقال المستمر للموظفين ذوي المهارة الفنية بين الشركات، والذي امتد ليشمل أيضاً الانتقال من الشركات الخاسرة، إلى تشجيع أعمال المقاولات المفعمة بشبكات التواصل غير الرسمية وبالتعاقدات المتشابكة والتأهب الدائم للإمكانات الفنية والسوقية. وقد أدت كل هذه الأمور مجتمعة إلى إنتاج ثقافة للانفتاح والمرونة النشطة اجتذبت المواهب، ومكنت المنطقة من عبور أزمة منتصف الثمانينات من القرن الماضي ومن الازدهار بعد ذلك.

ويبدو أن مقارنة ساكسينيان بين وادي السليكون والطريق ١٢٨ كانت استمراراً لتوجه أسبق زمناً في تحليل الثقافة الإقليمية للولايات المتحدة الأمريكية، وربما يكون الكتاب الأشهر الذي تناول ذلك هو كتاب كلايد كلكهون **(Kluckhon, Stroudtbeck, 1962)** " التغير في توجهات القيمة Variation in value orientation". ومن الواضح أنها تركز على ثقافة شركات وثقافة تقنية استثمرت قطاع الإلكترونيات مع المتغيرات الشرقية والغربية. فالمتغيرات الشرقية التي جاءت من أخلاق " التزمت بصورته التراتبية الهرمية

والاستبدادية" (Saxenian, 1994: 60) كانت متغيرات محافظة على نحو عميق، وكانت تملك هوية ذاتية وعلاقات اجتماعية تركز على الأسرة والمجتمع بدلاً من المهنة، وتركز على تجنب المخاطر وعلى السرية والولاء والنزاهة (Ibid: 64). أما المتغيرات الغربية فقد استبدلت بالمتزمتين " رواداً كمرجع رمزي مقدس"، يركزون على التجريب و نظام المقاولات التجارية. فضلاً عن أنهم تميزوا أيضاً بتعزيز الاتصالات العرضية بين العاملين المحترفين وهي ديمقراطية تقريبية بينهم وبين المهاجرين، تضع البراعة فوق وشائج القربى والجوار.

وينبغي أن نعترف بأن هناك ندرة في التنظير الصريح الذي يظهر في عمل ساكسينيان، وهو ما قد يساعد على فهم الاختلافات التنافسية بين الشركات والأقاليم. وثمة إحساس يصدق فيه هذا على كثير من الكتابات حول "نظم الإبداع الإقليمية" RIS، كما إن هناك من يرى في هذا استمراراً للأشكال المبكرة للهيكلية الوظيفية والتي توجد بداخلها الهياكل كمنظومات، بالإشارة إلى شرعيتها الوظيفية. وأود الآن الرجوع إلى النظر فيما جرى في تلك الكتابات حول هذا المفهوم.

**نظم الإبداع الإقليمية:**

يرى أتباع نهج "نظم الإبداع الإقليمية" RIS" أن هذا النهج يرفض مبادئ الأمثلية في علم الاقتصاد الكلاسيكي الجديد والتي يُرى أنها غير قادرة على تقدير الإبداع أو التغير التقني بسبب النظر إليها كعوامل لا علاقة لها بتعظيم المنفعة. وفي المقابل يُلقى الضوء على كثير من الكتابات التي تركز على أهمية التفاعل الذي ينطوي على الثقة والتبادلية والفهم المتبادل للاقتصاد، حيث يكون للمعرفة أهمية قصوى. وفي هذا الصدد يبدو أننا

بصدد آراء ترى أن الأداء الاقتصادي غير المثالي ينبغي ألا ينظر إليه كسلوك غير عقلاني، ولكن ينبغي أن يوضع في سياقه لكي نفهم وجوده.

وقد نشأ هذا الرفض للكلاسيكية المحدثة neo-classicism عن زوال الفوردية Fordism ومبادئ تايلور كنتيجة للعولمة، وعن الظهور المتوازي للإقليمية regionalism كشكل سائد للإدارة. وقد فتح ذلك مجالاً لإعادة صياغة مفهوم التنمية الاقتصادية، مما أدى إلى ظهور تحالفات مكانية جديدة تنطوي على تجمعات علمية وسياسية جديدة للتنمية الإقليمية، ترتكز على مقدمة منطقية مفادها كيف يكون الإبداع عملية بشرية بصفة أساسية، مع التخطيط لاستيعاب هذا المرتكز في عملية التكامل بين التطوير والمكان على المستوى الإقليمي. وهناك عنصر قوي للحتمية الجغرافية والثقافية في هذا النقاش.

ويتعارض علم الاقتصاد التطوري evolutionary economics مع نظرية التنمية الإقليمية الحديثة في التركيز على الخاص أكثر من العام الشامل[1]. وهي تركز على أهمية الاختلافات البينية والمؤسسية والثقافية في التطور الاقتصادي. ظهر هذا التوجه أيضاً في كتابات هايك Hayek. فإن تمييزه بين القواعد وبين الفعل الذي ينشأ عنها ينبئ عن كيفية طرحه للتطورية (أو النشوئية) evolutionism بناء على منظومة من القواعد، وهو ما يحافظ على مغزى التطورية كسلوك تقدمي حتى ولو كان مفهوم التطور الاجتماعي – الاقتصادي ليس حتمياً.

(١) علم الاقتصاد التطوري يتضمن أن الفوردية fordism كانت صياغة مفهومية متأصلة نشأت عن الخطاب الكلاسيكي المحدث وهي لا تنكر العلاقة بالكلاسيكية المحدثة neo-classicism ولكنها لم تعد ذات علاقة بها منذ أن تداخل مبدأ التطور evolutionary principle في التقدم من وحدة إلى الأخرى. وأن الحاجة للنمو، التي هي دليل التقدم، هي أحد المميزات المشتركة بينهما

وحيث تبتعد نظم الإبداع الإقليمية RIS عن هذا الخط من التفكير فإنها تسعى إلى التكامل بين الخصوصية والعالمية، وهي تخرج في ذلك عن نهجها من أجل إبراز صلاحية الاختلافات الثقافية لأساليب العمل. وقد ذهبت إلى حد الزعم بأن الثقافة تحدد السلوك التفاعلي، كما إنها تسعى من جهة أخرى للمناداة بعالمية صلاحية الأقاليم للإبداع والتمية.

والتركيز على الخصوصية يرتبط بشكل بارع بالاختلافات الإقليمية. فالاختلافات بين مراكز الأقاليم وأطرافها لا تنشأ عن نقص الموارد، ولكنها تنشأ عن القدرات التنظيمية والفنية المختلفة التي تتعارض مع القدرة على تطبيق معرفة عملية. وهذا يفتح الطريق أمام القائم بالتخطيط لأداء دور فاعل والذي ترتبط معرفته التحليلية المتفوقة وقدراته بالإمكانات الكامنة في الشركات الإقليمية، أي بما قد تتيحه هذه الشركات من مساهمات لإظهار كيف أن الإبداع الذي يرتكز على رأس المال الاجتماعي قد أصبح ممكنًا. وحيث إن القدرات الضرورية لا يجري تحديدها مسبقًا فإنه يمكن تعلمها. ووجود نظام ينير الطريق هو كل ما يطلب لتحقيق ذلك. فالمعرفة الصامتة هنا تحل محل الثقافة.

ومع ذلك فهذا يثير فقط قضية العلاقة بين المعرفة الصامتة وبين إمكانية عملية التخطيط. وقد طرح دوسي (Dosi, 1988: 1131) هذه النقطة على النحو التالي: "في كل تقنية هناك عناصر من المعرفة الصامتة والمحددة غير المكتوبة ولا يمكن تدوينها في شكل مخطط، وبالتالي لا يمكن نشر هذه العناصر على شكل معلومات عامة أو خاصة". ويؤدي هذا إلى ترك مقدار ضخم من المعرفة الحيوية خارج نطاق عملية التداول العقلاني. وهي الحجة نفسها التي يقدمها من يعارض أي نوع من التخطيط المركزي.

وتكمن أهمية البعد الإقليمي في الزعم بأن ظهور توجه إقليمي جديد نحو الاقتصاد في شكل حكومة إقليمية، وممارسة صريحة لتركيز التنمية على الشركات التي تتقارب على شكل مجموعات في أماكن محددة، يخلق الظروف الضرورية للإبداع، والذي ينشأ بدوره من رأس المال الاجتماعي. وتساعد هذه الظروف على قيام جهد بشري ورأس مال اجتماعي، والتي هي من نتائج إقامة الشركات التي تعمل في تكتلات، لأنواع من العلاقات تعتمد على الثقة والتبادلية والفهم المتبادل والخصائص الأخرى المصاحبة للنماذج الجديدة للتعلم والتنمية. ويساهم رأس المال الاجتماعي المشار إليه في إنتاج المعرفة التي ينبغي تطويرها وإدارتها عند تحويلها إلى أساس ديناميي للإبداع. وهو أمر يعتمد على الاستعداد للتعاون في الوقت نفسه الذي يوجد فيه في بيئة تنافسية. والفرضية الرئيسية في هذا النهج كله هي أنه إذا كانت ثقافة الشركات تتماثل مع ثقافة إقليمية وتكمل كل منهما الأخرى فسوف تنجحان في الاستفادة من إمكاناتهما وسيستطيعان معًا خلق مساحة للإبداع.

وتعتمد عملية التفاعل الكثيفة التي ينطوي عليها إنتاج وإعادة إنتاج المعرفة على نحو مستمر داخل شبكات اجتماعية على الفهم المتبادل. وتنطوي كل من المعرفة والإبداع على عملية بناء اجتماعي. سوف يعتمد إنتاج المعرفة على مدخلات خارجية، لكن يبقى الإقليم مركزاً لعملية ربط المعرفة العالمية بالمحلية. كما يتضمنان تطوير وتعزيز روابط التواصل الشبكي، واقتراب دور وكالة التطوير من دور جهاز المعرفة ويكون السياق المحلي هو الضامن لبناء الهوية الجماعية collective identity على أساس من الثقة المتبادلة.

ويقدم الإبداع الإقليمي RIS على شكل منظومة مفاهيم بمعنى أنه ينشأ من إشكالية نظرية معينة تتضمن "... مبادئ أو قوانين تشرح العلاقة بين المتغيرات" (Cooke, 1998: 11). وهذا يتضمن أن هناك مبادئ كلية تطبق على كل حالة. وأنها مستمدة من منطق خاص، ومتوافقة مع الحاجة لبناء السياق العالمي. كما إن هناك أيضاً الحاجة لاستيعاب التباين الثقافي والخصوصية particularism، وبالتأكيد، لاستيعاب التباين الإقليمي. ويجري حل هذه الإشكالية من خلال الزعم بأنه على الرغم من إن المكونات الأساسية لنظام الإبداع الإقليمي ستكون متشابهة، فإن أسلوب وضع هذه المكونات معًا سيكون خاضعًا للتباين طبقاً للثقافات الإقليمية أو طرق عمل الأشياء. ويتيح لنا ذلك وضع نهج للمقارنة يتضمن تحليلاً للتنمية الإقليمية عبر العالم لكي يقرر أي الحالات التي تتطابق مع المبادئ العامة وكيف تتباين بعضها عن بعض. وفي هذا الصدد فإن هناك سعيًا لتحقيق تكامل بين الخصوصية والعالمية. وفي اعتماد مناقشتنا على مبادئ منطقية تحدد كيف ينبغي أن تتعامل الشركات والأقاليم مع سوق حر تحكمه معرفة (صامتة)، فإن هناك توجهاً لمعاملة هذا المنطق كمعرفة رفيعة المستوى لا يصل إليها إلا أشخاص معينون. وبالإشارة إلى ما يعتقد أنه الشروط المسبقة للنجاح داخل سوق حر، فإن هذا المنطق قد تحقق. وهو ما يتفق مع الزعم بأن المهارات الصامتة يمكن تقنينها codified بواسطة الخبراء، وهو ما يعد أمرًا أساسيًا لإدارة المعرفة.

وهذه النظم هي نظم اجتماعية بمعنى أن الإبداع ينشأ من الاجتماعي، وفي هذا الصدد فإن صياغة المفاهيم تتطلب مُدخلاً سوسيولوجياً sociological input. ويدخل في الإطار نفسه أن المجتمع يعتبر مبدأ كلياً، فكل دولة لها مجتمعها الخاص بها والذي يختلف عن أي مجتمع آخر. وهذا

أكثر إشكالية فيما يخص إقليمًا ما: حيث تصر الحداثة على الدولة كحتمية إقليمية ترسم حدود المجتمعات[1]. ولسوف يظهر أن الاجتماعي يتعلق بالسياق المؤسسي الذي ترتبط فيه المؤسسات الرسمية بالإقليم. وفوق ذلك فإن الممارسات الاجتماعية المأسسة التي يسعى نظام الإبداع الإقليمي RIS لنشرها يمكن النظر إليها كتعبير آخر للاجتماعي. يضاف إلى ذلك أن التوجه لتدارس الإبداع من منظور التفاعل الاجتماعي أو العلاقات الاجتماعية، بدلا من منظور الفئات الاجتماعية أو البنيان الاجتماعي، يزيد من تعقيد القضايا. وفي نطاق نهج النظام الإقليمي للإبداع، وهو النهج المباشر لمقاربة تصور لبنيان اجتماعي، يكون بمعنى جماعة مصالح معرّفة على أساس إقليمي تتكون من اللاعبين المختلفين الذين لهم دور في النظام. وهكذا فلسوف يظهر النظام أنه يتضمن القواعد والشروط التي تحكم حدوث الأمور في أنواع محددة بعينها من الشبكات الاجتماعية. وتتوافق هذه القواعد مع كيف تحيل النماذج أو الأطر المرجعية التي ناقشناها سابقاً إلى الفوائد التي تعود على الشركات من التفاعل وذلك قبالة حاجتها إلى العمل بنجاح في اقتصاد سوق يسير وفق نظام عالمي. وهكذا فإن النظام هو مظهر آخر لما يُعبَّر عنه بالفعل في توجهات ورؤى أخرى حول المسألة إلا أنه يُزعم بأنه يعمل على صعيد إقليمي مع تباين في القواعد ما بين إقليم وآخر. ومن ناحية أخرى، وحيث إن التركيز هو على التفاعل بين الشبكات، فإنه يصعب التعامل معه كنظام اجتماعي. وفي حقيقة الأمر فإن هناك مجالا للظن يشارك الليبرالية المحدثة رؤيتها في رفض الاجتماعي بأنه أي شيء أكثر من "مجموع الأفراد بداخل المجتمع".

---

(١)جيدنز (Giddens, 1984: 283) أشار إلى أن العلاقة بين المجتمع والدولة لم تعد واضحة

وما تسعى إليه نظم الإبداع الإقليمية RIS هو أن تأخذ المبادئ التفاعلية للفكر الجاري عن تنمية المعرفة، وأن تُطوِّر منها نظرية كبرى وذلك بإعطاء هذه المبادئ إطارًا مرجعيًا يكون اجتماعياً وكلياً عالمياً على السواء. ولا يرتبط الاجتماعي بالدولة ولكنه يرتبط بالإقليم، وبنظام طبيعي يتعلق أيضاً بالإقليم. وتتعلق الثقافة على نحو مماثل بالنظام الطبيعي، بالحدود المكانية والسياسية نفسها.

ووجهة النظر التي تؤكد محورية النظم مضطرة لإيضاح كيف تتلاءم الأجزاء المتوافقة بعضها مع بعض، وكيف يتوقف بعضها على بعض، وثانياً، أنها ينبغي أن تواجه مشكلة صيانة النظام. ويبدو أن هذه القضايا متداخلة في العلاقة بين نظام طبيعي يرتكز على التنوع الثقافي، وبين المهارات الصامتة tacit skills التي تنبئ عن السوق. ويتماسك النظام عن طريق الترابط الوظيفي البيني functional interdependence، وبواسطة الدور الذي تؤديه الثقافة الإقليمية في صياغة هوية متجانسة. ولا تنبئ القيم الأخلاقية، المترسخة في المعرفة الصامتة عن السوق فحسب، ولكنها تنبئ أيضاً عن التفاعل بين الشركات. وأن وظيفة المناقشة هي مظهر واضح لفكرة مونتسكيو(*) Montesquieu عن العلاقة المتبادلة بين الأجزاء داخل كلٍّ متكامل التي تسهم في نظام اجتماعي ما، والتي يستديمها نظام طبيعي. أي أن هناك إجماعًا في الرأي متأصلاً في النظام، يمثل شكلاً من أشكال التماسك

(*) هو الكاتب والفيلسوف السياسي الفرنسي (١٦٨٩-١٧٥٥) من أشهر أعماله "روح القوانين" المنشور عام ١٧٤٨ (المورد: قاموس إنجليزي - عربي: ... مرجع سابق) المترجم.

الاجتماعي الناشئ من هوية وثقافة مشتركة. وإنها رؤية محافظة ومتماسكة أصيلة للمجتمع تذكرنا بـ البنيوية الوظيفية لبارسونز(*) Parsons. وتسعى تلك الوظيفية functionalism في العادة لكي تظهر كيف ينشأ كل من النظام والتغير عن الظروف نفسها، وهما بذلك يستبدلان بالفرد عقلانية تبدو أنها تشمل المجتمع بأسره. وهذا يؤدي إلى مشكلة التمييز بين مقاصد الفرد الفاعل وتبعات ذلك الفعل. وما تفعله نظم الإبداع الإقليمية هو أنها تزعم أن القصد غير مركز decentered؛ حيث يكون متضمنًا في المعرفة الصامتة، وهذه المعرفة يعاد تفسيرها بلغة الممارسة الاجتماعية أو السلوك النمطي patterned behavior الذي يعطي النتيجة المطلوبة ولو كان ذلك في ظل الظروف المناسبة فقط. وتقتصر معرفة هذه الظروف على الخبير الأجنبي وعلى القائم بالتخطيط، ويبدو أن هذا تعبير آخر عما أبرزه كل من دوركايم وويبر(**) Durkheim and Weber من أهمية القيم الأخلاقية في الحصول على نتائج غير مقصودة كمظهر من مظاهر اللاعقلاني non- rational في الجنس البشري. وبالطبع فقد رأى دوركايم هذه القيم الأخلاقية كمصدر للتكافل وكأساس للمحافظة على المثال pattern maintenance " وهي الأمور الأساسية للغاية في النظام الاجتماعي.

---

(*) هو. تالكوت بارسونز Talcott Parsons (١٩٠٢ ١٩٧٩) عالم اجتماع أمريكي، عمل استاذا في جامعة هارفارد من ١٩٢٧ ١٩٧٣، ووضع نظرية عامة لدراسة المجتمع "نظرية الفعل" action theory. (Wikipedia) المترجم.

(**) أ- إميل دور كايم Emille Durkheim (١٨٥٨-١٩١٧). فيلسوف فرنسي أحد مؤسسي علم الاجتماع الحديث

ب- أرنست فيبر Erest Weber (١٧٨٥ ١٨٧٨) عالم نفس ألماني يعتبر مؤسس علم النفس التجريبي (المورد- قاموس إنجليزي - عربي... مرجع سابق) المترجم

وتذكرنا كثيراً بـ كيفية مناقشة الثقافة والسلوك بنظام اجتماعي تنظيمي ملتزم يحدد السلوك. وفي هذا الصدد فإن المرء يميز بين الثقافة كسلوك وبين الثقافة كقواعد تحدد السلوك. وينطوي الجدال حول نظم الإبداع الإقليمية على أن النظام الطبيعي يحدد شكلاً من أشكال العقد الاجتماعي الذي يعمل على المستوى الإقليمي، وهو العقد المسؤول عن إنشاء الهوية الفردية والإدراك الذاتي self-conception. إنه ينطوي على استقرار الخطابات التي تنشئ الزمن والشخص والمكان بطرق معينة. وتنشأ وتشكل الذوات الفاعلة والكيانات الموضوعية بالإحالة إلى كيف يُصبح الفضاء الإقليمي هو الأساس الذي يضع الحدود بين الـ"نحن" و "هم"، والذي يشكل الهوية الاجتماعية. يحقق استدامة هذه المؤسسات التي تشمل الدولة والمجتمع المدني بالإضافة إلى العلاقة بينهما. كما أنه يظهر أيضاً في الخطابات القبلية التاريخية أو والتي يشمل تعقبها على السواء، علاقة مستقرة محددة بين الذوات الفاعلة subjects والكيانات الموضوعية objects. وقد يكون هناك كذلك سياقات تتعارض فيها هوية الدولة مع الهوية الإقليمية، وسياقات أخرى تتوافق فيها تلك الهويات إلى حدٍ ما. وهذا يعني أنه بالرغم من أننا نشير إلى هويات متعددة إلا أن تلك الهويات ترتبط ببعضها بطرق مختلفة تتضمن علاقات مختلفة، ومع ذلك فيبدو أنه من المبالغ فيه أن نلمّح بأن الأقاليم في الوقت الحاضر ستبقى على نظم طبيعية مميزة تحل بصورة أو بأخرى محل تلك النظم التي أنشأتها الدول[1].

---

(١) تظهر مثل هذه القضايا حسبما يدرك المرء المدى الذي وصلت إليه العولمة، ودور الاتحاد الاوربي فيها، في الإحلال محل دور الدولة بالنسبة للمجتمع. وهذا يضعف مكانة المبدأ الأصلي بأن كل دولة لها نظامها المعياري ومجتمعها. وبالتالي فيبدو أن هناك حاجة إلى إعادة التفكير في المبادئ الاساسية التي تقوم علم الاجتماع بتدارس المجتمع بناء عليها

ويشكل الإقليم منظومة لنظام اجتماعي جماعي ينشأ من الفهم المتبادل والثقة والتبادلية التي يجري تفعيلها في المجتمع الاقتصادي الجماعي. وحيث إن هذا النظام ينشأ عن التمايز الثقافي المتأصل في مفهوم " المناطق الثقافية culture areas " التي تحددها المعالم المكانية للإقليم، فإن هذا ينبغي أن يعني أن استدامة فكرة نظام طبيعي إقليمي تنطوي على إعداد ثقافة إقليمية من خلال مؤسسات إقليمية. وهذا النظام المؤسسي هو الذي سيكون مسؤولاً عن تطوير واستدامة الانسياب المستقر والمنتظم للمعلومات التي تعزز الجماعية، وذلك كما يحدث في شراكات القيمة المضافة. ومع ذلك، ثمة تركيز شديد على كيفية اعتماد تبعية المسار الذي يوجه إلى مسارات إقليمية بعينها للتنمية على".. تاريخ تصنيعي إقليمي غالبًا ما يمتد مئات السنين" (Braczyk & Heidenreich, 1998: 415)؛ لأن المعرفة التقنية يجري تنظيمها إقليمياً كما إنها تشكل السلوك الإقليمي. ينطوي الإقليم على رأس المال الاجتماعي والثقافي الخاص به.

وهناك تصور دقيق جداً عن الثقافة ينطوي عليه هذا الجدال – ويبدو أنها عرف مُلزِم يحدد السلوك ويرتبط في الوقت نفسه بالنظام الطبيعي، إنه يحيل إلى معالم سلوكية تتجه نحو اعتبارها منفصلة عن الفرد وعن الجماعة الاجتماعية، يكون المرجع الرئيس للعلاقة بين الثقافة و"الأقاليم". ويؤدي التاريخ دوره في أن تصبح ممارسات العمل المحددة المصحوبة بنظم إنتاج تاريخية، هي إحدى خصائص رأس المال الاجتماعي الإقليمي. وتُشاهَد العلاقة بين السلوك المكيف ثقافيًا وبين الفرد في صورة مهارات صامتة، وهذا يتسق مع فكرة النظام الطبيعي المحدد مكانيًا والذي يكيف السلوك الإنتاجي.

إن مفهوم الثقافة مرتبط بكيفية استخدام مفهوم المجتمع community وتصور خصائص العلاقات بمدى وجود مساواة بين الأطراف الفاعلة. وهذا يعني وجود رغبة في أنواع معينة من العلاقات، ولكنها تنطبق فقط داخل توافقات كفاية اقتصادية scale. وهذا ينسجم مع الحاجة للمساواة كأساس للثقة وللقدرة على التعاون. وهذا ما يضع إطاراً لمجتمع تسود فيه المساواة، مجتمع ينبغي أن تحدد مصيره وتعلي من شأنه أجهزة خارجية في بيئة اجتماعية – ثقافية خاصة. ويشكل المجتمع خارج "... ممارسات روتينية وعقليات تملك روح المقاولات entrepreneurship في سياق مجتمع تجاري" (Cooke, 1998: 9).

وبالتالي فإن الإحالة ليست فقط إلى الثقافة كممارسة اجتماعية أو كتلك التي تحدد ممارسة اجتماعية، ولكنها أيضاً إلى الثقافة التي تنتج حالة ذهنية على شكل "هوية". والتقدم هو قدرة اقتصادية كامنة تتشكل كنتيجة لاتباع نهج نظم الإبداع الإقليمية في بيئة اجتماعية – اقتصادية سليمة سوف تنتج ممارسات روتينية وعقليات لأعمال المقاولات التجارية. والمجتمع هو شكل من السلوك النمطي غير الانعكاسي، وكذلك شكل ينشأ من السلوك الاقتصادي العام داخل حدود مقيدة مكانياً. وهناك شعور بسلوكية ميكانيكية mechanical behaviourism وكذلك شعور بحتمية في العلاقة بين تكوين المجموعات وإنشاء الشبكات والتعليم المصاحب الذي يعزز الإبداع. ولا يعني هذا إنكار أهمية الرابطة بين التفاعل والتعليم، ولكنه بالأحرى يؤكد أن نوع التعليم الذي يدفع إلى الإبداع هو تعليم ذو خصوصية عالية وينطوي على أكثر بكثير من مجرد وجود النظم والشبكات.

إن الكيان القائم بالتخطيط ليس مسؤولاً فقط عن تعزيز التعلم التلقائي reflexive learning والسياقات التفاعلية التي تؤدي إلى الإبداع، ولكن ينبغي أيضاً أن نغرس في الذهن عملية "نسيان" forgetting للسلوك الموجود. وهنا يعتمد نظام الإبداع الإقليمي بشدة على الطبيعة "المتسامية" transcendental للمعرفة الصامتة. ولسوف يظهر أن معنى الوكالة الفاعلة agency، التي تتضمن القدرة على الفعل بدلاً من القصد العقلاني، يحتل مكانة القلب في وجود الفرد والحياة الاجتماعية. كما إن هذا الطرح يتضمن أيضاً أن السلوك من الممكن أن يكون شيئاً آخر خلافاً لما هو عليه، وإلا فلن يكون هناك حاجة لـ "النسيان". وهذا ينطوي على وجود " إرادة حرة" free will حتى إذا كانت معتمدة على معنى يكون فيه الفرد غير قادر على التعبير عما يعرفه، حتى بالنسبة لفعل اجتماعي، فالعالم ليس حتمياً. وهذا يتعارض مع تصوير الفرد في علم الاجتماع التقليدي بأنه محدد بنيوياً structurally determined. ومع ذلك ليس من الواضح إذا كانت تلك الوكالة الفردية الفاعلة individual agency هي شرط ضروري مسبق للبنيات الاجتماعية، حيث لم ترد إشارة إلى مثل هذه المفاهيم. وهناك ميل للتعبير عن الاهتمام بالوكالة الفردية الفاعلة من منظور "التشيؤ أو التجسيم " reification للشركة، مع قلة الإشارة للفرد. أي أنه بالرغم من أن كتابات جيدنز وهايك Giddens and Hayek تركز على أطروحة اقتصاد سوق حر، فإن نظام الإبداع الإقليمي والخطابات المصاحبة له تفعّل لغة وتصوراً يضع الإنتاج في السياقات المصاحبة. إن الموظفين هم أفراد فاعلون مطمئنون، بمعنى أن المعرفة الصامتة تتضمن استبدال الرؤى التجريبية المركزة على الذات الفاعلة بذاتية فاعلة لامركزيةdecentring of subjectivity دون إقصاء حقيقة الوعي الفردي، لكن الإحلال محله فحسب. وعلى الرغم من أنهم ليسوا غائبين عن الوعي تماماً فإنهم يطلبون أن يتصفوا بالمهارة خلال عملية "النسيان" التي ترتبط

بتلقائية التعلم الذاتية self-reflexion of learning. وهذا يعني أنه بالرغم من أن المعرفة العلمية تأخذ وضع "المعرفة" فكذلك النشاط غير العلمي أيضاً. وعادة ما ينطوي ذلك على تحول التركيز من النظرية إلى التطبيق، وهو ما يسمح بالتحول من مماثلة المعرفة بالنظرية كمنتج فكري إلى النظر إلى المعرفة كعملية أو نشاط. وليس الأمر على هذا النحو بالنسبة لنظام الإبداع الإقليمي حيث يظل الخبير القائم بالتخطيط خبيرًا نظريًا يختلف عن العامل ذي الكفاية المعرفية.

هناك معنى قوي للإيمان المصاحب لنظم الإبداع الإقليمية. وهو ينطوي على رؤى حول علاقة المجموعات بالتفاعل، وفاعلية مبادئ التعاون المشترك في استدامة علاقات تبادلية. وكيف يمكن للمؤسسات الإقليمية أن تطور الشراكات مع الشركات، بل وحتى المسؤولين عن التنمية الإقليمية على فهم مبدأ التعلم المرن المسؤول عن مثل هذا التحول. ويتهاوى التركيز على الإقليمية والجوار حينما ينتقل النقاش إلى بحث كيفية اضطرار النظم الإقليمية إلى التصارع مع السياق العالمي. وثمة من يرى أن تقنية إيصال المعلومات ICT يمكن أن تكون هي الأساس الذي تتكامل به الشركات الإقليمية مع النظم المشابهة في أماكن أخرى. ومع ذلك فإذا اعتمد النظام على خصائص الثقافة وعلى التفاعل وجهًا لوجه، فليس واضحاً كيف سيحدث هذا الاستخدام لتقنية الاتصالات والمعلومات ICT. والعمل من خلال الإنترنت عبر اللغة والثقافة قد يكون هو النتيجة الحتمية للأسواق التي أنشئت على أساس اللغة وإقصاء تنظيم الدولة، لكن لا البرامج والتقنيات اللازمة لمثل هذه العمليات بل ولا العملية نفسها سوف تهيء الظروف الضرورية للابداع التي ناقشناها في نظم الإبداع الإقليمية.

وهذه العلاقة بين النموذج المثالي لنظام الإبداع الإقليمي وبين الممارسة الواقعية يجري تناولها باللجوء إلى دراسة الحالات التي تتجه إلى التركيز على النظام المؤسسي وعلى العلاقة بين مكونات النظام. أي أن التركيز على الهيكل يكون أكثر منه على العملية. وهذا يعني أن الافتراضات بشأن العلاقة بين مثل هذه المكونات كتجميع وبين نتائج التعلم كسلوك انعكاسي تتجه نحو عدم خضوعها للتقييم. وهذا يؤدي إلى بناء تصانيف يقصد منها صقل المفهوم الشامل. وتنطوي معلمات parameters البناء التصنيفي على "... الخصائص الفردية لمسارات التنمية التقنية والإقليمية... وهياكل الحكم الإقليمي التي تطورت بطريقة مكملة لهذه الهياكل الاقتصادية" **(Braczyk & Heidenreich, 1998: 417)**. وتشكل الأنواع الناتجة متوالية من الصناعات القديمة الناضجة إلى الأنشطة المعرفية والخدمية.

ويقع العبء الآن على المسؤولين عن الحث على نظم الإبداع والتعلم الإقليمية Regional Innovation and Learning Systems (RILS) وتعزيزها. وعن التأكد من أن كل إقليم يملك الأساس الذي يمكنه من تطوير اقتصاديات "متقدمة" مع وجود سياسة مدعومة سياسياً تكون مسئولة عن إزالة الممارسات التي عفا عليها الزمن. ويعتبر إنشاء سلطة إقليمية وممارسة سلطتها الحكومية وتكون قادرة على العمل كأساس لنظام طبيعي هو شرط مسبق للنجاح. إن الكيان المسؤول عن السياسة، والمفكر المرهف الحس بالنظام، هما من سيقودان العاملين، الذين تتحتم قيادتهم. من غير القادرين على اتخاذ المبادرات بأنفسهم بسبب محورية المهارات الصامتة للحوار. ودور القائم بالتخطيط دور واضح: فهو ينشئ مجموعات إبداعية إقليمية، وذلك من خلال التأكيد على أن المنتجين ينشئون خصائص

الانعكاسية والتفاعل في ممارساتهم للعمل والتي تصبح بعد ذلك ممارسات اجتماعية.

وفي تركيزنا على قضايا الإبداع والتطوير، فإن رؤية نظم الإبداع الإقليمية لا تركز حصرياً على الاقتصاد الجديد، ولكنها تدعي أن تاريخ اقتصاد عصر الصناعة على المستوى الإقليمي يضع الأساس لطبيعة التحول من الاقتصاد القديم إلى الاقتصاد الجديد. وهذا يعتمد إلى حد كبير على الأمور التي يتوقف عليها المسار، وكيف يرتبط هذا المسار بـ القدرات التقنية كما توجد في الهياكل التنظيمية المعتمدة على أساس إقليمي. ومع ذلك فإن نقل التقنية وحده ليس كافيًا، بل ينبغي أن يكون مصحوبًا بتغيير تنظيمي ييسر السياق التعلمي والقدرة على التواصل الشبكي. ويعتبر التفاعل بين التعليم والبحث والتطوير R&D، والمعلومات التقنية والإنتاج والتمويل هو المسؤول عن خلق "بيئة" إبداع محلية أو إقليمية (Braczyk & Schienstock, 1996: 424)، إن الثقة والتبادلية والهوية الإقليمية والتعلم هي العناصر الأساسية للتطوير. وما يثير الاهتمام هو الادعاء بأن "إستراتيجيات التعليم المؤسسي أو الاقتباس المؤسسي" لا يمكن نقلها إلى أقاليم اقتصادية طرفية كعلاج شامل في صورة مؤسسات جديدة ويرجع ذلك إلى أنها لن تضمن السلوك الإبداعي والمرونة اللازمَيْن للأقاليم الناجحة. ويبدو أن هذا الطرح ينطوي على أن الممارسات المصاحبة ينبغي أن تكون ممأسسة كممارسة اجتماعية. وحيثما تكمن كفاية ومعرفة أين يقع الأداء الإقليمي، بمعنى كيف يمكن استدامة تفضيلات الأداء الإقليمي، أمر غير واضح، ولكن التركيز بالقطع هو على قوة الهوية الإقليمية. والأفراد الفاعلون يعملون بفهم عقلاني للأساس الإقليمي لهوياتهم، ويعملون للإقليم وليس لمصالحهم الشخصية فقط.

ويوضع نموذج للإقليم وفقاً لنوع مثالي قريب من الأقاليم الأوروبية التاريخية في نظم حاكمة تتبنى خطابا سياسيا - اجتماعيا يتسم باللامركزية، وسلطة تتماشى مع الخصوصية particularism التي ناقشناها سابقًا. والأقاليم غير التاريخية لا تتماشى حاليًا مع النموذج المثالي لأطروحة نظم الإبداع الإقليمية، والتي ترى أن الأقاليم غير التاريخية ينبغي أن تتحول إلى "مناطق للتعلم" Learning Regions من خلال النهج نفسه الذي أوضحته الفرضية، بينما موقف الدولة في هذه العملية يبدو مبهمًا إلا إذا تحولت كل الدول الأوربية إلى شكل جديد للفيدرالية بناء على التنوع الثقافي.

ومن المسلم به أن أغلب ثمار الإبداعات، سواء كانت تشمل إبداعات في المنتجات أو في المنهجيات، تنشأ من التفاعل بين الشركات وبين عملية التعلم المصاحبة. وتكون المعاملة بالمثل لكل عمليات التفاعل وذلك من منظور مفهوم شبكات التواصل. والمكونات المختلفة لرأس المال الاجتماعي التي تنشأ من علاقات التواصل الشبكي -وهي الثقة والفهم المتبادل.. الخ - يجري التعامل معها كما لو كانت سمات موحدة مستقلة عن السياقات الشخصية والمؤسسية الخاصة. ومن الصعب قبول أن الشركات ستدخل في علاقات من التعاون والثقة؛ لمجرد أنها توجد معاً داخل مجموعات مترابطة أو حتى لأنها تشترك في أدوار متماثلة في عمليات الإنتاج. ولا توجد ثمة أي علاقة ضرورية بين ثقافة مشتركة ومهارات صامتة وتعاون. وينطوي الإبداع في العمليات والإبداع في الإنتاج على وجود أشكال منفصلة للتفاعل.

ويزعم من يتبنى رؤية نظم الإبداع الإقليمية أن أهمية الحكومة على المستوى الإقليمي مسألة حتمية في كونها تنشأ من عولمة تبدو انها من

الخصائص التطورية evolutionary feature للتنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، بدلاً من كونها ناتجاً من مبادئ الليبرالية الجديدة. وما يجعل الإقليم ذا جاذبية هو أنه يموج بتدفقات هادفة من أنشطة اقتصادية تحددها خصوصية اقتصادية وتجانس إداري. ومع ذلك فالمقاربة تشتمل على أغلب مبادئ الليبرالية المحدثة. والذي كشف الباحثون النقاب عنه هو إعادة توجه العملية الاقتصادية تصاحبها نتائج تبني خطاب الليبرالية المحدثة على أساس عالمي. وترتبط محاولة وضع ذلك في سياق إقليمي بـ كيف أن نفس خطاب الليبرالية المحدثة يدافع عن تراجع الدولة، وكيف تتضمن حكومة متوسطة meso-governance شكلاً جديداً من الحكومية governmentality يخصص فيها للإقليم درجة من الاستقلالية الإدارية والسياسية أكبر مما كان عليه الحال حتى الآن، كما تفتح هذه العملية أيضاً المجال أمام فهم جديد للتنوع. وتفتح المبادئ الكلية لخطابات الدولة التي أصرت على تماثل ثقافي طريقاً لمناقشة أكثر انفتاحًا عن التنوع، ومع ذلك فمن الغريب أن تكون الرابطة مفقودة بين اللغة والثقافة.

## اللغات الإقليمية:

هناك رأيان لهما علاقة بأي نقاش عن كيف تستطيع اللغات الإقليمية أن تؤدي دوراً في أي نظام إقليمي للإبداع. **أولاً**: الادعاء بأن العولمة قد عززت شكلاً من السلطة متعددة المستويات، وهي سلطة مشتركة بين الهيئات الدولية والحكومات الإقليمية. **ثانياً**: الرأي بأن التحول من الحداثة إلى الحداثة المتأخرة late modernity ينطوي على عملية قيّمة للتمييز الفردي individualization التي تنشأ من فكرة كيف لم يعد الفرد منخرطاً في النظم المؤسسية بصورة أدت إلى محدودية مجال التفاوض حول الهوية. سوف

نناقش كلاً من هاتين القضيتين على التوالي، وذلك قبل أن نشرع في تدارس صلاحية اللغات الإقليمية لنظم الإبداع الإقليمية.

يرى كاستلز (Castells, 2006)، ومعه آخرون، أن العولمة تؤدي إلى أزمة في التمثيل السياسي، مما له أثر عميق في إعادة بناء وتشكيل الهويات. وقد أبرز كيف أن العالم يواجه مشكلات لا يمكن معالجتها في الإطار الوطني. وأن فشل الدولة في الارتباط بمصادر متعددة للهوية يخلق أزمة تمثيل crisis of representation. إن تحرير الدولة في سياقات معينة بالإضافة إلى انتقال جوانب من دورها التنظيمي إلى المستوى الإقليمي كنتيجة لعدم المركزية، يبدأ في إضعاف التكوين العصري للفئات الاجتماعية. وبعبارات سياسية فقد أنشأ الاتحاد الأوربي ما يطلق عليه كستلز Cstells 'الدولة الشبكية" network state؛ حيث تعمل الحكومات الوطنية معًا بسيادة مشتركة داخل مؤسسات. ويرتبط هذا الشكل بالمؤسسات الدولية المختلفة. وينطوي ذلك على تنسيب قوي ومختلف للذات والمجتمع داخل العالم the global (Friedman 1992). وتؤكد الهوية المصاحبة لذلك على بشر لا تمايز بينهم، بشر ربما يتعرضون للتهديد من تبعات توجه الحداثة لتطويع الطبيعة. فلا تحدد هوية الفرد إلا بأنه من البشر. وفي الوقت نفسه فإن التأثير المفتت fragmenting effect، للسلطة متعددة المستويات، على السيطرة القومية والدولية يذكي الهويات المحلية والإقليمية التي ترتبط موثوقيتها بأصلها العرقي وانتمائها المكاني.

وبالتالي فإن العولمة ظاهرة بعد حداثية على نحو مميز، مختلفة عن النظام الاستعماري للحداثة المبكرة. ويؤكد جيدنز Giddens على تحول التقاليد في الحداثة الانعكاسية reflexive modernity. وحيث قلّ اعتبار التقاليد وازداد

تدخل البشر في الطبيعة لذلك زادت المخاطر. وبالسيطرة على الزمن سيطرت التقاليد كذلك على المكان. وعلى النقيض من ذلك تسيطر العولمة على الزمن بسيطرتها على المكان. وهو يعني بهذا أن العولمة تجلي دور المؤسسات التقليدية وتمدها عبر " نطاقات غير محدودة للمكان والزمان " ( Giddens, 1990: 124-125) وهكذا فإن مجتمعاً عالمياً global society لا يُتصور كمجتمع للعالم world society ولكن كمجتمع لم يعد مرهوناً بدرجة انغلاق الدولة. والروابط الاجتماعية الآن ينبغي بناؤها بدلا من استدعائها من الماضي، ويصر التضامن الاجتماعي على الانفتاح على "الآخر". وبالتالي فلا تتساوى الفردانية individualism مع التفكك الاجتماعي (Giddens, 1994) social fragmentation وحيث تستمد، الحداثة، الثقة من الوضع الاجتماعي المستقر للفرد، فإنه الآن ينبغي أن تكتسب وأن يكون للعمل دور في الحفاظ عليها. وهذا "يفترض وجود عملية مرويات متبادلة mutual narrative" وكشف عاطفي emotional disclosure غير متوقع مسبقاً (Giddens, 1994: 187) . وفي السياقات التنظيمية الأكبر، في مقابل العلاقات بين الأشخاص، تتطلب الثقة "انفتاح المؤسسات إلى الخارج.

وثمة من يرى، في النقاش المحوري الذي يرتبط بالتحول من الحداثة إلى الحداثة المتأخرة، أن الأفراد لم يعودوا مندمجين في المؤسسات إلى الحد الذي يستمدون عنده هوياتهم ومعنى وجودهم من التجمعات الاجتماعية. أي ان الأفراد الفاعلين في المجتمع ليسوا "ممأسسين" institutionalised بمعنى أنهم ليسوا مدرجين في نظام سياسي يركز على الدولة، وحتى إن الانسجام بين المجتمع والأفراد الفاعلين في نظمه السياسية والمؤسسية غير موجود.

وهناك رأي شائع بأن مثل هذه التغيرات تنشأ عن الليبرالية المحدثة neo-liberalism، وأنه يجري صياغتها من خلال خطاب معين يدعم ويعبر عن مبادئ الليبرالية المحدثة. وبالتالي فإن التركيز على "الإقصاء" execlusion في مقابل الطبقة الاجتماعية أو لـ "العاطلين عن العمل" يقدم القضية الرئيسية كأنها تتضمن تقليل الحرمان بينما تتغاضى في الوقت نفسه عن تخلي الدولة عن مسئولياتها لتعويض الضحايا من خلال إعادة توزيع الثروة. وهناك بعض الميل لعزو الفقر أو "الإقصاء" إلى ثقافة غير كافية (Levitas, 1998)، وإذا كان الأمر كذلك، إذن فإنه يطرح سؤالاً عن المدى الذي تكون فيه الليبرالية المحدثة عند التطبيق هي القوة الدافعة لظهور الحداثة الانعكاسية reflexive modernity.

خلافاً لذلك هناك من يرى أن الفردانية، التي تُسند فيها القيمة المطلقة للفرد بدلاً من المجتمع أو المؤسسات أو الحياة الخاصة، ترتفع قيمتها، وتعظم قوة العلاقة بالذات. كما إن التفكك الثقافي، والذي تحتل فيه كل أشكال التباين الثقافي فضاءً عاماً، يساهم في ظهور الفردية. وينتقل الاهتمام إلى سياقات تنفصل فيها الطبقات الاجتماعية على نحو متزايد عن الحياة السياسية والحياة الثقافية، وكلتاهما أقل تكاملاً، ويؤديان إلى سياق لم يعد فيه للدولة القومية وضع ذو أولوية. وحيثما لا يكون إطار العمل ليس بالضرورة هو الدولة القومية، وحيثما تكون المطالب ثقافية وليست اجتماعية، حينئذٍ تتحول العلاقة بين الأفراد الفاعلين وبين ما هو سياسي بشكل كبير. ونشاهد الآن توسطاً دولياً أكثر. كما نلاحظ أن الذات الفاعلة لم تعد هي المواطن. والفرد الآن حر في أن يختار الأمور التي يناضل من أجلها، وأن يختار ما يحفزه، وأن يختار هويته الجماعية...الخ. بمعنى ان أساس الهوية لم يعد مفروضًا على الفرد، ولكنه يسمح بالاختيار الحر.

وهذه الرؤية لا تعني زوال الهويات الجماعية وما يرتبط بها من أداء جماعي، ولكنها تبرهن على تكاملها حول تجمع من الأفراد الذين اختاروا أن يربطوا هويتهم بتلك الجماعات.

ويرتبط هذا المفهوم عن الفرد، كموظف غزير المعرفة مستقل ويساهم في الأداء الاجتماعي، بالعلاقة بين الانعكاسية reflexivity والفردانية individualism والحداثة. وليس كل أداء يكون موجهاً نحو تحقيق هدف، لكنه يراقب بالممارسة الانعكاسية سواء كان ذلك بوعي أو بلا وعي. وهذا التركيز على الانعكاسية هو الذي يميز الحداثة المتأخرة عن الحداثة. وهذه الحداثة الانعكاسية هي ظاهرة مؤسسية وليست ظاهرة فردية. ومع ذلك فالأفراد الاجتماعيون الفاعلون social actors يضبطون ممارساتهم الاجتماعية باستمرار من خلال الانعكاسية. وفي هذا فإن الدور التنظيمي للمعرفة في الحداثة قد استبدل به معرفة أصبحت مكوناً تكاملياً لكيفية إعادة تشكيل الحياة الاجتماعية بصورة مستمرة.

والإعلاء من شأن الذاتية الشخصية personal subjectivity عنصر حاسم لظهور مذهب الفردانية الحديث الذي يُلاحظه في كل القطاعات لأجل الحياة الجماعية، ذلك العنصر الذي يبرر أن نحذو حذو بيك ونطلق عليه "الحداثة الثانية" the second modernity **(Beck, 1998)**. وتملك الذات الفاعلة subject المقدرة على أن تكون مستقلة بذاتها. بمعنى أن تكون قادرة على مقاومة أن تكون خاضعة لأدوار وأعراف مفروضة.. إلخ، وأن تكون هي أساس التمثيل الملائم لذاتها. ومع ذلك فالفردانية الحديثة تشمل ذاتية الأشخاص ولكنها ليست قاصرة عليها. وفي الحداثة المتأخرة فإن الفضاء

الاجتماعي الذي يسمح بالتعريف المستقل للهوية يصبح ممكناً. ولم يعد مسار الحياة يّحدد لنا، بل يصبح من مسئوليتنا أن نحدده لأنفسنا.

وبالرغم من التركيز على الفردية فليس ثمة ضرورة لرفض صلاحية التجمعات. وبالتالي فيمكن للأفراد أن يبنوا أنفسهم جيدًا، كما يمكن بناؤهم جيدًا كأفراد، ولكنهم يرتبطون كذلك بهويات جماعية. يشمل التغير أفراداً لا يخضعون لقيود هويات معينة نشأت من تغلغل التقاليد، ولكنهم يملكون حرية الارتباط بأي هوية جماعية يختارونها. ومثل هذه الرؤية تتمسك بمفهوم بناء الهوية كعملية عقلانية حتى ولو كانت تتضمن مفاهيم الإبداع والاختراع والارتباط الشخصي.

ومع ذلك، فإنه يمكن القول كذلك أن هذا التركيز على حرية الارتباط بأي شكل للهوية يتوافق إلى حدٍ ما مع ما تم التعبير عنه بـ "سياسة الهوية" identity politics، وكيف نشأت من ما بعد البنيوية Post-structuralism. ويمكن رؤية "سياسة الهوية" من خلال كيفية استجابة اليسار للدعوة إلى التركيز على الهوية بين الجماعات المضطهدة. وتنكر "ما بعد البنيوية" وحدة التكوينات الاجتماعية، وتجعل التركيز بدلاً من ذلك على الصراع بين مواقع النفوذ المتعددة بحيث تكون لدى الكلية الاجتماعية social totality الرغبة في الوصول إلى السلطة. وتؤدي القواعد المتعددة للسلطة إلى أشكال مختلفة من القهر، يقابل كلاً منها شكل خاص للمقاومة. ولا تستطيع الجماعة المقهورة تجاوز هويتها المحددة. و تُصوّر الرؤى العالمية، بما فيها الماركسية، كمنتجات للتعصب الأوربي Eurocentrism المستمد من المسيحية والذي يستمر تواجده في نهج الحداثة (Laclau & Mouffe, 1985).

وتؤكد النقاشات السابقة كيف يتحرر الفرد في الحداثة المتأخرة من ارتباطه الأساسي بالتقاليد. ومع ذلك فإنها تعترف كذلك بصورة غير مباشرة بأن التقاليد نفسها هي حالة "تخيلية" imagined. بمعنى أنه ينشأ اجتماعياً من خلال طريقة تقديم خطاب الدولة لنفسه كجوهر للحداثة بينما هو يقابل في الوقت نفسه الحداثة بـ "التقاليد". وقد طرح التنوع اللغوي كمفارقة تاريخية، أو كامتداد لقومية مهجورة. وجرى تهميش التنوع الثقافي وتنزيل مرتبته إلى "سياق context" وذلك في الخطابات الاقتصادية للحداثة. وقد طُرحت عالمية universalism مثل هذه الخطابات في نقاشات اليسار كذلك. وهكذا كان من الشائع أن يُدَّعى أن محاولات إدخال اللغات الإقليمية إلى سوق العمل قد كونت شكلاً من أشكال النخبة التي أضرت بمصالح الطبقة العاملة في هذا السوق للعمل. ولا يمكن تحقيق مصالح الطبقة إلا من خلال اللغة العالمية. وقد عانت لغات الأقلية أو اللغات الإقليمية ومن يتكلمونها كثيراً من آثار مثل هذه الخطابات.

وعلى الرغم من أن النقاشات السابقة تؤكد على أن تكامل الفرد مع النظام المؤسسي لا يُفعَّل، مما يحرر الفرد من الامتثال للهوية التي تشكلها الحداثة، فإن هناك أيضاً إدراكًا بأثر الحالة الجديدة في تحرير الفرد من القيود السلبية المرتبطة بالخطاب التقليدي للحداثة الذي يؤكد على العالمية. ونفس هذه الخطابات التي عزّزت "الهوية السالبة" قد عكست اتجاهها، وتم إعلاء شأن التنوع وخصوصًا في داخل الإقليم الذي أصبح يمتلك الآن شكلاً من أشكال السلطة الخاصة به.

ومن بين المسؤوليات التي انتقلت من السلطة المركزية إلى السلطة الإقليمية تلك المتعلقة بكل من اللغة والثقافة. ونتيجة لذلك فقد أصبح لكل

منهما صفة ودلالة إقليمية، كما أن كلاً منهما قد أصبح مؤسسياً، واكتسبا مشروعيتهما من بناء هيئات تكون مسئولة عنهما. وأصبحت تلك الهيئات مسؤولة عن المهام التي يُضطلَع بها للارتقاء باللغة والثقافة. ولذلك فلم يعد من الممكن تجاهل أي منهما بعد أن أصبحا محاطين ببيئة تعلي من شأنهما، وينبغي أن يتحول ذلك إلى ممارسات تصب في اتجاه زيادة التنوع اللغوي والثقافي. وهكذا فإنه ينبغي التخلي عن التركيز على "عكس اتجاه التحول اللغوي" (Fishman, 1992)، المفعم بكافة الإحالات للوظيفية البنائية البالية التي تُتخذ كتعويذة للتخطيط اللغوي structural functionalism، وذلك لصالح رؤية تستوعب تفاهمات جديدة للتغير الثقافي واللغوي (Williams, 2008).

إن كثيراً مما تستطيع الدولة الإقليمية أن تحققه، بالنسبة للغات الإقليمية، يركز على القطاع العام. وبالرغم من أن هذا مهم بالنسبة لدور اللغة الإقليمية في سوق العمل الإقليمي، إلا أن تأثيره على المستوى الأوسع يكون محدودًا. وهناك بعض الارتياب في أثر تلك التطورات على العلاقة بين النظم التعليمية وسوق العمل الإقليمي، وكيف يمكن استخدام ذلك كقوة تحفيزية تساعد على الارتقاء باللغة. ومع ذلك فيمكن للمرء أن يصادف ارتباطًا قويًا مع نظم الإبداع الإقليمية RIS في القطاع الخاص، وذلك فقط حينما يكون هناك أحد المجالات المهمة التي تسمح بذلك.

إن التمفصل بين ما هو إقليمي وما هو عالمي ربط مباشر ومفتوح. فهو مباشر بمعنى أنه يحتاج وساطة من الدولة، وهو مفتوح بمعنى أن الإطار الذي يتكون فيه يتضمن عناصر تماسكه الداخلي وكذلك عناصر التحامه بالهيئات والوكالات الخارجية. وقد كان للتخفيف من قيود الحداثة والمجتمع الصناعي أثر مهم على الأداء الإقليمي.

وإذا كانت الدعاوى بشأن أهمية تبعية الطريق لدخول الأقاليم إلى اقتصاد المعرفة، فإن أهمية اللغة الإقليمية في هذا الاقتصاد ستتضمن إعادة بناء الرابطة بين اللغة والشركة. ولقد رأينا الشركات تخفف من تشددها فيما يخص استخدام لغات مختلفة في العمل، ولكن علينا الآن إيجاد أدلة كثيرة على تشجيع الشركات لاستخدام لغات متعددة في العمل، ونظن أن هذا كان إلى حدٍ ما بسبب أنه لم يجر إدراك صلاحية دور اللغة في الإبداع. وينبغي أن يكون بدهياً أن الاقتصاد الجديد لن يكون الامتياز الوحيد للشركات متعددة الجنسية MNC حتى ولو قامت مثل هذه المؤسسات بدور القيادة بالنسبة للاقتصاد. وعلى النقيض من ذلك فإن هناك طرقًا مختلفة للدخول في اقتصاد المعرفة يعتمد بعضها على المسار المُعتمَد والبعض الآخر يتضمن مواءمة إقليمية جديدة تماماً.

وبالمثل فهناك أمثلة كثيرة لشركات إقليمية دخلت في شراكات مع الشركات الكبرى متعددة الجنسية، وفي مثل هذه الشراكات فقد تسود واحدة أو أكثر من اللغات الوسيطة lingue franche، ولكن حتى الآن هناك أدلة على وجود درجة كبيرة من التسامح، نحو استخدام لغات متعددة، تزيد كثيراً عما يظنه المرء.

وما يتغير الآن هو العلاقة بين الدولة واللغات الإقليمية: فلم تعد لغة الدولة هي النقطة المرجعية للغة الإقليمية، وداخل عالم اقتصادي تكون العلاقات فيه، إلى حد بعيد، بين شركات تقع في أي جزء من العالم. يضاف إلى ذلك، فكما ورد في نقاشات الفصل الثاني، فإن كثيراً من الشركات متعددة الجنسية تدين بالولاء للمساهمين وليس لأي دولة معينة، كما أن توفيق الأوضاع في موقع معين يتحدد طبقًا لمستوى الأعباء الضريبية على الشركات في هذا الموقع أكثر منه حسب مكان المنشأ.

**الخلاصة:**

بالرغم من زيادة حجم الكتابات عن نظم الابتكار الإقليمية RIS فإنه من المشكوك فيه أن نكون قد اقتربنا من فهم كيف ولماذا يعمل الإبداع. فدور الشركات يكون حاسمًا في مثل هذه العمليات. وإذ أن قواعد التنافس، والاحتياج لأسواق مالية، والإمداد العالمي (بالسلع والخدمات) global sourcing، وتنظيم القطاعات، ومسارات التطوير لشركات معينة، كلها أمور تخلق ضغوطاً من أجل الترشيد والتوحيد القياسي. ويحدث التفاعل بين الشركات والأقاليم بطرق مختلفة كما يتضمن هياكل تنظيمية مختلفة. وفي حين كانت الارتباطات المادية material linkages أمراً حاسماً في اقتصاد عصر الصناعة إلا أن أهمية التفاعل الذي يعتمد على المعرفة ستزداد في المستقبل (Amin & Thrift, xvi). ولذلك فإن الثقافات، في اقتسام المعرفة والإبداع، لها أهمية خاصة في التفاعل بين الشركات والأقاليم، وخاصة بسبب أن المعرفة الصامتة، قد ازدادت أهميتها كثيراً، كما أن الكثافة المكانية spatial density أيضاً ذات أهمية حاسمة كما يدّعى.

ويسهم الفهم المحدود للثقافة في عقلانية rationalism النقاشات عن نظم الإبداع الإقليمية RIS. وبالتالي فإن التركيز على القضايا المؤسسية وقضايا الإبداع ينطوي على نزعة عقلانية قوية؛ لأن البعد الرمزي للتغير الثقافي قد تم تجاهله على نطاق واسع. وكما ألمحت فهناك أيضاً نزعة طبيعية بسبب التركيز النظري والتجريبي القوي على مناطق الإبداع والتعلم والعمليات المتعلقة بذلك. وهناك أعمال بحثية محدودة جداً تتناول الشروط التي ينبغي توافرها مسبقاً للإبداع، أو المصاعب أو الإخفاقات في بناء شبكات تواصل

إقليمية مناسبة أو نظم مناسبة للإبداع. وبالطبع هناك نقاش قوي بلا ريب حول المخاطر في أن تصبح الأقاليم محافظة ومنغلقة على نفسها، ومع ذلك فغالباً ما ينظر إلى الثقافة الإقليمية كمفهوم (ساكن) وكمتغير خارجي المنشأ exogenous variable. ومن الأمور التي لا تزال مبهمة، كيفية تكوّن الثقافة الإقليمية والثقة، ولماذا يبدو أن الثقة موجودة في بعض الأقاليم أكثر من غيرها، وإلى أي مدى تتغير الثقافة والثقة من خلال التفاعل بين الشركات والمنظمات والأفراد المناط بهم وضع السياسات policy actors (Morgan, 2002 ; Powell, 1997); Sabel,1996; Storper, 1992. وفي هذا الصدد نحن لم نبتعد في نقاشنا كثيراً عما ورد في كتابات بوتنام Putnam والتي ناقشناها في الفصل الثالث.

وبالنظر إلى الثقافة باعتبارها تتكون من قيم يمكن ملاحظتها والوصول إليها بعقلانية، فهناك من يرى أن ثقافة الشركة المنشأة حديثًا لا تصاغ وفقاً للقيم الأولية لمؤسس الشركة أو لمديرها القوي، ولكنها نتاج التفاعل المتبادل بين كل الأفراد الفاعلين في المنظمة (Morgan, 1997; Pekruhl, 2001). والضعف الذي يشوب هذه العقلانية يفتح الطريق أمام الزعم بأنه إذا كان أغلبية هؤلاء الأفراد الفاعلين (الموظفين) قد جاءوا من الإقليم نفسه، فمن المرجح جدًا أن تدخل القيم والمعتقدات والعادات، التي أوجدتها التنشئة الاجتماعية الثقافية المشتركة بينهم، إلى المنظمة، وأن يكون لها تأثير كبير في خلق ثقافة الشركة الجديدة (Breidenbach & Zukrigl, 1998: 8 ff; Trice & Beyer,1993). ومن الممكن أن يجري فهم بناء أو تفعيل الثقافات الإقليمية كخلق نظام مرجعي مشترك ليس ثمة حاجة لأن يكون مثل هذا النظام المرجعي متجانسًا ولا أن يكون خاليًا من التناقضات، ولكنه يحتاج إلى أحرف ورموز.

ليس من المرجح أن تجذب المناطق الموجودة على أطراف الاقتصاد الجديد اللاعبين الرئيسيين في اقتصاد المعرفة، ولذا فيجب أن تعتمد تلك المناطق على مواردها وبراعتها الخاصة بها للدخول في هذا الاقتصاد. ومن المحتمل، وفقاً للنقاش حول نظم الإبداع الإقليمية RIS، أن تكون الشركات الإقليمية متكاملة بالفعل مع الثقافة الإقليمية وذلك في عملية التطوير المعتمدة على المسار، ولكنها ستكون مضطرة لتعديل العلاقة بين أشكالها الإقليمية والإنتاجية وبين هياكل الثقافة الإقليمية إذا كان لها أن تنجح في اقتصاد المعرفة. ومن المؤكد أن هذا يرتبط بـ كيف يجري تصوير هذا الموقف في الكتابات عن بونيتون Benetton في إيطاليا أو عن بادين ويرتمبرج Baden Wurtemburg. ويعتبر الإبداع حافزاً شديد الأهمية لمثل هذا السلوك في شبكات التواصل بين الشركات، وهو يشمل القوى العاملة المؤهلة، والموردين المتخصصين بالإضافة إلى شركات البحث والتطوير R&D إذا كانت متاحة في الإقليم. وفي تناول مماثل تضمنت دراسة مقارنة لسكان سويسرا وجورا الفرنسية، أن الإجماع الإقليمي، والرؤية المستقبلة المشتركة، والعادات والثقافة المشتركة لهم تأثير قوي على نمط سلوك الشركات وعلى المواءمة الإقليمية والإبداع (Maillat et al, 1996). ومثل هذه الدراسات تقدم الثقافة الإقليمية على أنها تلك التي تدمج الشركات في الاقتصاد الإقليمي، كما تذكر القليل عن كيف تشكل هذه الشركات السياق الإقليمي.

ولسوف تكون هذه العمليات مختلفة تماماً عن التغيرات المتوقعة للشركات الكبرى لاقتصاد المعرفة الداخلة في المناطق الأساسية للاقتصاد الجديد. فتلك الشركات ستواجه مشكلات لا تفهمها بدقة، كما أنها ستكون مضطرة إلى العمل مع وكالات تنمية إقليمية تعمل طبقاً لأساليب

تنفيذية راسخة تنقصها المرونة في غالب الأحيان. وقد تم إهمال قضايا كيف ترتبط شركة ما بإقليم ما، وعملية التكامل الثقافي، وكذلك التوترات والتناقضات في الشركات وفي الأقاليم، كما أن تناولنا للتفاعل بين الشركات والإقليم لم يكن بالضرورة متسقاً.

ويطرح الفهم المحدود لكيفية تولد المعرفة الجديدة من داخل الموارد ذات الطبيعة الصامتة مشكلة خاصة. ولم تتعرض الكتابات حول نظام الإبداع الإقليمي RIS لهذه القضية إلا قليلاً، ويبدو أن هذه الكتابات تشق طريقها بصعوبة لتحديد عمليات ناجحة ومُستخدمة في ذلك منهجية استقرائية إلى حد كبير. وبالرغم من عدم رغبتنا في إنكار أهمية بناء شبكات التواصل وأهمية الثقافة الإقليمية إلا أنه يبدو أن حل هذه القضية المحورية يتطلب أن ننظر باهتمام أكبر إلى تفاصيل التفاعل وإلى دور اللغة في هذا التفاعل.

كما لا توجد أي ثقة في أن الشركات التي استقرت حديثا في الإقليم ستتواءم مع الثقافة الإقليمية. فهي ترتبط بفضاءات اجتماعية مختلفة تحمل ثقافات مختلفة. وبالرغم من أنها تملك خيار تطوير توجه إقليمي، إذا ما رؤي أنه ذو أهمية، إلا أنه ليس بالأمر الأساس على الإطلاق. إنه يتطلب التزاماً محدداً من قبل الشركة وإطاراً إقليمياً يبنى بعيداً عن الحساسية نحو الثقافة الإقليمية، والتزاماً بتعزيزه. ويجري تدارس الشركات وخاصة اللاعبين الكبار ككيانات حرة الحركة أو طليقة. وفي الواقع هناك نماذج كثيرة من الاقتصاد التقليدي والتنمية، تعتمد على النقاشات الدائرة حول أسواق المال والشركات العالمية، التي هي القوة الدافعة وراء الاستثمارات العالمية وإعادة التمركز في قطاعات محددة، تروج لهذه الصورة على نحو واضح. ولسوف تتجه كثير من الشركات التي تم استيعابها في

عمليات الاندماج والاستحواذ إلى إعادة التمركز بحثًا عن أفضل منفعة في مواجهة الضرائب على مستوى الدولة. مما سيجعل هذا التوجه نحو إعادة التمركز لا ينتهي. وبالنسبة لهذه الشركات، فإن ما يراه جرانوفيتر Granovetter، لصالح الترسخ الربطي والهيكلي relational and structural embeddeness، يسبب ارتباطاً لها، إلا إذا أدركت كيف تكون تكلفة المعاملات من حيث المواد والمعطيات الثقافية الاجتماعية تكون غالبًا أقل من حقيقتها.

ومما لا شك فيه أن مقر الشركة في دولة المنشأ يكتسب أهمية من حيث مستوى المعيشة للعمالة ذات التأهيل العالي وكذلك بالنسبة للموردين والعملاء. ونوكيا هي مثال لذلك. وحتى لو كانت الشركات تعمل من خلال شبكات عالمية فهي تعتمد على منطقة ذات فاعلية وذات عمالة عالية التأهيل، وعلى بنية تحتية يمكن الاعتماد عليها، وعلى بيئة اقتصادية مزدهرة. وحتى الشركات التي لا ترتبط بالمنطقة من المنظور الاقتصادي تقوم أحيانًا برعاية إستراتيجيات تنمية إقليمية أو أنشطة رياضية وثقافية محلية، ويكون ذلك أحياناً للمساعدة في تعويض البطالة الناجمة عن الإستراتيجية العالمية للشركة. وقد تم تقديم هذا كسبب في الرد على: لماذا يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تقاوم الاستحواذات الأجنبية للاعبي الاقتصاد الرئيسيين بها، وذلك بناء على أسباب أخرى غير الحماية الصناعية protectionism (Le Monde, 13.5.06).

ويرى لوندفال Lundvall دورًا مهمًا لكل لغات الدولة في اقتصاد المعرفة. فليست اللغة الوسيطة lingue franche وحدها هي التي تعمل في الاقتصاد. وهو يضع كذلك دورًا للغات الإقليمية وللغات الأقليات بصرف النظر عن

الآراء الناقدة. والآن فإن السياسة التعليمية في أغلب دول أوربا تبدو أنها تركز على تعليم الإنجليزية، وغالبًا ما يكون ذلك حصريًا لها دون اللغات الأجنبية الأخرى. وكما نوهت فعلاً، فإن هذا قد تم وصفه بأنه "... غير فعال في تخصيص الموارد، وغير عادل في توزيع تلك الموارد، وخطر على التنوع اللغوي والثقافي، ويثير القلق مما يحدثه من آثار سياسية طبيعية" (Grin, 2005: 8).

وينبغي أن يكون واضحاً أن هناك تداخلاً معتبرًا بين نظم الاقتصاد الإقليمية RIS وبين مجتمعات الممارسة. وهذا بسبب كيف أن مجتمعات الممارسة التي تقوم على أساس المعرفة الصامتة tacit knowledge قد أصبحت جزءاً من الحكمة التي نستقبلها من علم الاجتماع. وإذا علمنا أن المعرفة تنتج عن التفاعل أو الممارسة الاجتماعية، فإن هناك حاجة إلى أن نحاول - على الأقل- تفسير طبيعة وعملية إنتاج المعرفة المصاحبة للمعرفة الصامتة. وحيث يعتمد نظام الإبداع الإقليمي على مفهوم مجرد وبصياغة ركيكة للثقافة كـ تأويل exlpanandum لإنتاج معرفة، فإن تصور مجتمعات الممارسة يلجأ إلى خلق المعنى باعتباره حجر الزاوية في فهم المعرفة والتعلم. وبوضوح فإن كلا الرأيين أساسيان لفهم العلاقة بين المجتمع واللغة. وما لا يفعله كلاهما هو صياغة هذه المفاهيم بتعبيرات لغوية، ومع ذلك فهو يتضمن دورًا لجماعات اللغة الأصلية autochthonous. في الفصل الخامس سوف أركز على قضية مجتمعات الممارسة قبل الانتقال إلى نظرة أعمق لعلاقة اللغة بهذه القضايا.

# الفصل الخامس

# مجتمعات الممارسة

# مجتمعات الممارسة

## المقدمة:

أشرنا في الفصول السابقة إلى مجتمعات الممارسة وكيف ينظر إليها باعتبارها البنيان التشغيلي الذي يمكن إنتاج المعرفة فيه. وعلى هذا الأساس فهو مفهوم مهم: مفهوم أساس لجوانب لها ارتباط باقتصاد المعرفة. ويركز هذا المفهوم على التعلم من خلال الممارسة الاجتماعية. وفي هذا الصدد فهو يتناول كيف أن بناء المجتمعات يتضمن وجود عملية تعلم في نطاق التفاعل. ومع ذلك فإن مفتاح النقاش هو مفهوم المجتمع بمعنى أن المفاهيم الأخرى مثل الشبكات الاجتماعية يمكن إلى حد بعيد اعتبارها كذلك قادرة على توليد العملية نفسها. وبالتالي فإن التركيز يكون على أعضاء الجماعة الذين يشكلون المجتمع سوياً وليس على الفرد. وإذا سلمنا أن مفهوم المجتمع لطالما كان حاضراً منذ أن بدأت ممارسة العلوم الاجتماعية، فإن هذا الجانب ليس جديداً لهذا المفهوم. ومع ذلك فإن الطرح الجديد يبني على النظرية الحديثة لعلم الاجتماع مما يؤدي إلى إعادة تقييم مفهوم المجتمع.

ومن المهم أن ندرك أن الدافع الرئيس لهذا الطرح يتعلق بالتعلم learning وكيف أنه يختلف عن المفهوم المألوف للتعليم education. والرأي الأساس هو أن التعلم يحدث في سياقات تفاعلية محددة دون أن يعرف الفرد بالضرورة أنه يتعلم. وبهذا فإن التعلم هو عملية مستمرة تشكل جزءاً أساسياً في علاقات الإنتاج. ويختزل هذا "التعلم" إلى معانٍ جديدة. وما يبعث على الدهشة أن فرضية ما تعتمد حصرياً بشدة على "المعنى" دون غيره لا تشير إلى اللغة إلا قليلاً. ولا يقصد من هذا تأكيد أن التصور التقليدي للغة هو محل لفهم بناء معنى، ولكن المقصود هو تبيان ضرورة النظر في تفصيلات بناء المعنى

بالإحالة إلى ما هو أكثر من الصياغة المفاهيمية النظرية للممارسة التفاعلية.

وعلى الرغم من أن بعض علماء اجتماعيات اللغة **(Eckert, 2000)** sociolinguists قد اعتمدوا على المفهوم سعياً للوصول إلى عمليات التباين اللغوي، لم يقدم هؤلاء العلماء إلا قليلاً فيما يتعلق بالعلاقة بين ما ينظر إليه كمكونات رئيسة للمجتمعات والتعلم، معنى مشتركاً، ولغة. وهذه تقنية سوف نركز عليها في الفصل السادس، وهنا أود النظر بعناية في الأفكار المصاحبة لمفهوم مجتمع الممارسة كافتتاحية لهذا الفصل.

**المعرفة الصامتة: Tacit Knowledge**

تنطوي المشكلة الرئيسية التي تواجهنا في النقاش حول مجتمعات الممارسة على كيف يمكن تعلم المعرفة إذا كانت صامتة بطبيعتها؟. فالشخص الذي لديه المعرفة لا يستطيع نقلها مباشرة إلى المتعلم في إطار السياق المعتاد لـ "التدريس" teaching. وقد سبقت الإشارة إلى قضية المعرفة الصامتة في الفصل الثالث. فقد نوهنا في ذلك الفصل عن أنه بالرغم من أن الاحتفاظ بمفهوم الناس باعتبارهم أفراداً لديهم معرفة ويتبعون القواعد القائمة، فإن المعرفة نفسها لم تكن صريحة. وهذا يعني أن النظام الاجتماعي المعياري الطبيعي الذي يزعم علماء الاجتماع أنه يشكل أساس الفعل الاجتماعي لا يمكنه أن يرتكز على الذات المفكرة الرشيدة وعلى علاقتها بنظام للمعرفة منشأ بالفعل. وأريد هنا أن أستطرد أكثر في هذه القضية بأن إنكار أثر العقلانية يفرض علينا إعادة تفكير عميقة تماماً في طبيعة اللغة والمعنى.

إن مفهوم التعلم يطرح تحديًا لفكرة أن الأسواق إنما تعمل طبقًا لأداء اللاعبين الذين منحوا المعرفة الكاملة التي تُظهر وجودهم كأفضل حكام لمصالحهم. وهي فكرة تتضمن وجود معرفة كاملة ثابتة، وتكون بذلك متوافقة مع التصور السابق في علم الاجتماع للتنشئة الاجتماعية على أنها قاصرة على مرحلة الطفولة. وهو ما يظهر لنا بوضوح أن فهم الاقتصاد الكلاسيكي الجديد للتعلم هو فهم قاصر.

وقد تناول هايك Hayek ورفاقه من علماء اقتصاد المدرسة النمساوية التعلم بصورة مختلفة. وفي هذا الصدد فإنهم اعتمدوا كثيراً على أعمال بولياني (Polyani, 1958). فبدلاً من تناول المعلومات كشيء يتدفق بطلاقة من عقل الفرد، فإنهم أصروا على أن المعلومات تفهم من خلال إطار معرفي. وتمشيًا مع علم النفس فإن هناك توجهًا نحو تناول الإدراك المعرفي cognition حسب علاقته بالفرد الذي كان، بناء على ذلك، قادرًا على التفسير الفرداني للبيانات. وينصب اهتمام هايك الرئيس على استخدام المعرفة وليس على إبداعها أو بنائها. وهو التصور الذي مكنه من تناول المعرفة كمورد نادر. وكما رأينا فإنه قد سبق أن تناول بوردو Bourdieu هذه القضية في نقاشه حول رأس المال الاجتماعي. وبلغة اقتصادية فقد ظل الاهتمام منصباً على اكتشاف واستخدام المعرفة الموجودة حالياً والتي كان معظمها المعلومات التي تتعلق بالأسعار. ويستمر الاهتمام التجريبي على شيء ما هناك " قادر على الاكتشاف. وفي هذا الصدد فإن هذه الرؤية تتناقض مع تلك التي تركز على بناء المعنى والتي تتجه لتشمل التفاعلية والتكيف والإبداع. والفرد موجود بالفعل ويقف على أهمية الاستعداد لاكتشاف ما يريده.

والقضية الأخرى التي تظهر هنا ترتبط بدور التخطيط في التطوير. وهو ما يتضمن التساؤل عما يمكن أن يفعله التخطيط من أجل تعزيز ابتكار يرتبط بالتعلم والمعرفة. وفور أن ندرك أن المعلومات هي بيانات تحمل معنى ما ، وأن المعرفة يمكن فهمها باعتبارها حاصلاً لكيفية استخدام المعلومات، فإننا نبدأ في استيعاب أهمية إدراك أن العمليات التي نستخدمها لكي نحصل على المعلومات ونستعملها هي عمليات ذات طبيعة صامتة. وأهم ما تتسم به المعرفة الصامتة هو أنها تتضمن "معرفة كيف " knowing how بدلاً من "معرفة أن" knowing that. وكما أدرك بولياني (Polyani, 1967: 4) فإن هذا لا يسهل تمفصله؛ لأننا " نستطيع أن نعرف أكثر مما نستطيع أن نعبر". ومن المعروف أن المعرفة الصامتة تنتقل من خلال المحادثة و السرد.

الفارق بين "معرفة كيف" ، و"معرفة أنَّ" يتضمن أن الأولى تعني معرفة تطبيقية ماهرة بينما الأخيرة تتضمن نوعًا من المعرفة التي يقصد بها المعرفة اللغوية والمفاهيمية والخبرية propositional. فالأولى تحتكم إلى شكل من المعقولية المجسدة التي تتضمن فهمًا بديهيًا ذا منطق سليم، بينما الأخرى تمثل فكرة مجردة تتعلق بالنموذج التأملي للعقلانية المنهجية. واكتساب المعرفة المنهجية التأملية يتطلب الانخراط في وسط معرفة تشغيلية لمجتمع بعينه. وهذا هو الفهم الذي قصده بورديو Bourdieu في مفهومه الذي أطلق عليه التطبع habitus. فـ "معرفة كيف" تنطوي على سلوك ينخرط فيه الأفراد دون أن يكونوا بالضرورة قادرين على تفسير طريقة أدائهم. واللغة بمعنى كفاية تواصلية تقع في هذا الإطار وبالتالي تشكل نوعا من التنظيم الثقافي.

ينطبق كثير مما سبق على استخدام اللغة، من حيث أنه لا أحد يتوقع منا أن نفكر في كل كلمة ننطقها، وهو ما يجب أن يعني – كما أدرك ذلك باختين

(Bahktin, 1981) - أننا نتعلم لغة قد صيغت أصلاً بأسلوب حواري "already dialogised" ونحن نستخدم اللغة ليس كقواعد نحوية ندركها ونستخدمها بطريقة عقلانية، ولكننا نستخدمها بالاعتماد على الذخيرة التي نملكها جميعًا من المعرفة الصامتة للغة وكيف تطبق. والمعرفة الصامتة هي القاعدة الأساسية لكل معرفة. ولعله يمكن النظر إلى التعلم التنظيمي كشيء ينطوي على تحويل بعض المعرفة الصامتة إلى شكل مدون يمكن إيصاله للآخرين، ولكننا لا يمكننا ببساطة أن نحول كل المعرفة الصامتة إلى معرفة صريحة. وهذا يرجع، إلى حد كبير، إلى أن المعنى يتبدل باستمرار، حتى إن معنى الشيء يتغير في كل مرة نعبر فيها عنه.

ويرى تشومسكي (Chomsky, 1972) من ناحية أخرى، أنه إذا كان ما ينطق به المتكلم يتوافق مع الشروط التي تحددها إحدى قواعد اللغة، فإن ذلك المتكلم يعرف تلك القواعد. وهذا ينطبق على "معرفة أن" Knowing that. إضافة إلى ذلك أنه حينما يقال بأن شخصًا ما يعرف قاعدة لغوية، فإن تشومسكي سوف يرى بأن هناك معنى يعبِّر من خلاله هذا الشخص عن اعتقاد أو موقف تجاه المحتوى الخبري "معرفة أن" (knowing that) المجسِّد لتلك اللغة. وفي هذا الصدد، فإن المعرفة تنطوي على سلوك لغوي يتخذ الشكل الذي يقتضيه بفضل محتوى الحالة المعرفية التي تدعم السلوك اللغوي. أي أن محتوى الحالة المعرفية the content of the cognitive state يمثل معرفة المتكلم باللغة، ويستخدم كشرح لإنتاج التلفظ الملائم enonciation. وهذا يؤدي إلى التساؤل عن المدى الذي تعبر فيه صياغة قاعدة ما عن اعتقاد المتكلم بدلاً من الشروط التي يتوافق معها سلوك المتكلم دون أن يعرف ذلك.

وقد وجه سيرل (Searle, 1972) انتقاداً لما يراه تشومسكي من أن المتكلمين يتبعون القواعد اللغوية نفسها التي صاغها علماء النحو (النحاة). ويرى أن هناك حاجة للتمييز بين القواعد الفعلية للغة التي يجري الالتزام بها وبين الفرضيات والتعميمات التي تصف سلوك المتكلم. ويؤكد أيضاً على أن الشخص الذي يُدّعى أنه متَّبع للقواعد ينبغي أن يفهم نفسه على أنه متبع تلك القاعدة، وينبغي أن يكون قادراً على شرح لماذا وكيف يظن كلامه تتجلى فيه تلك القياسية أو النظامية. وهذه حالة نادرة فليس كل المتكلمين على وعي بأسباب إنتاجهم الألفاظ بالطريقة التي يستخدمونها. وقد عدنا بذلك لما يراه بولياني (Polyani's, 1967: 4) حول معرفة Knowing" أكثر مما نستطيع التحدث به"، أي أن معرفة كثيرة باللغة – وكما يرى تشومسكي– تكون ذات طبيعة صامتة. وفهمه للمعرفة الصامتة يتضمن كيف أنها "... لا يمكن للوعي، على وجه العموم أن يصل إليها". وهذا الفهم للمعرفة الصامتة يطابق المعرفة المألوفة التي لا تنعزل عن حالات المواقف الأخرى، ويرى أن استخدام المتكلمين لما يملكونه من معرفة صامتة يتأثر بـ "... أهدافهم ومعتقداتهم وتوقعاتهم.. وهكذا" مما يشير إلى أن المعرفة الصامتة هي أبعد ما يكون عن كونها صامتة. ويبدو أنه يشير إلى وجود نظام قيمي value system بالفعل يحدد كيفية نشر المعرفة الصامتة. وهذا نظام يمكن وصوله للوعي، بينما المعرفة الصامتة ليست كذلك.

ويرى تشومسكي كذلك أن التقارير التي يحررها المتكلم بشأن ما يعتقد الشخص أنه يفعله لا يعتمد عليها: "فنحن ربما نسأل جونز عن القاعدة التي يتبعها، ولكن... مثل هذا الدليل، في أحسن الحالات، هو دليل ضعيف: لأن أحكام الناس في حال سؤالهم: لماذا يفعلون ما يفعلونه؟ من النادر أن تكون مفيدة أو تكون جديرة بالثقة" (Chomsty, 1986: 254). وفي

حقيقة الأمر فإنه مضطر إلى الرجوع إلى معرفة "الخبراء". وهكذا فهو يرى أن معرفة الشخص تشمل ما هو معروف للخبراء في مجتمع الخطاب. وهو يبني على مفهوم بوتنام (Putnam's, 1988: 19-41) في تقسيم العمل اللغوي، زاعماً أن معنى مصطلح ما يمكن التعبير عنه في ضوء المعرفة المتخصصة للآخرين. وفي مجتمع الخطاب. وسوف يبدو هذا أكثر قليلاً من توجيه الشخص العادي بأن يرجع إلى مؤلفات النحاة للتأكد من القاعدة اللغوية التي يستخدها هذا الشخص العادي.

وحينما ننتقل من النظر إلى المدى الذي يمكننا عنده جعل المعرفة الصامتة صريحة، إلى الاهتمام بالعلاقة بين المعرفة والتعلم، فإننا نصل إلى نتيجة بأن الطريقة الوحيدة التي يمكن للشخص بها أن "يُدرِّس" مثل هذه المعرفة هي أن يتيح الفرصة للناس لتعلمها. ومع ذلك فإن مفهوم مجتمعات الممارسة يتضمن أن الأمثلة الفردية من المعرفة الخبرية أو المهارة العملية هي أكثر من مجموع أجزائها. وهذا بدوره سوف يعني أن الإجابة تكمن في "التعلم بالممارسة" learning by doing أو "التعلم من المواقف" situational learning الذي لا يمكن اختزاله في نماذج تدريسية معيارية سوف تدمره في كل الاحتمالات. إن مفهوم التعلم بالممارسة قد كان سمة ملازمة للتمهن، أو التدرب على مهنة ما، apprenticeship وكيف تعتمد على الحدس المهني في نقل المعرفة بوسائل غير لفظية. وهذا مخالف للتوجه الذي يرى أن تعلم المهارة يميل نحو أن يكون بالاكتساب وليس بالنقل.

إن فكرة أن المعرفة الصامتة هي معرفة مشتركة تناولها واينرايت (Wainwright, 1994) في آرائه التي طرحها في مواجهة الأفكار الفردانية individualistic ideas في كتابات هايك Hayek. فهي ترى أن المعرفة الصامتة

هي معرفة اجتماعية إلى حد كبير وغالباً ما تملكها جماعات من العمال وليس الأفراد. وعلى الرغم من أن المعرفة قد تكون اجتماعية بطبيعتها، فهذا لا يعني أنها في متناول أي عضو في المجتمع كما لو كانت نوعاً من السنن الثقافي معروف عند المطّلع. وهذا يطرح قضية شائكة وهي كيف لمعرفة كامنة لدى فرق من العاملين المنتجين ترتبط بالتنسيق للتنظيم الاقتصادي المصاحب.

وبهذا المعنى فإن هناك إحالة إلى البناء الاجتماعي للمعرفة. وتتضمن البنائية constructivism أن هناك وقائع محلية وأخرى يجري بناؤها على وجه التخصيص. والوجودية هي التي تزعم أن الواقع ظاهرة نسبية. وهكذا فإنه لا يوجد مراقبون بل مجرد "مشاهدين" viewers لهم "رؤى" أو تمثيلات رمزية representations مختلفة تتفاعل من خلال عملية التواصل الدلالي. وأولئك الذين يؤكدون على الطبيعة المعرفية للمعنى يركزون على الاستكشاف ومن جانب كل متعلم كأمر محوري في عملية التعلم. وتبقى المعرفة كتمثيل رمزي تبادلي في عقل الفرد. وهذا ما يختلف عن المقاربات ذات التوجه الاجتماعي التي تصر على أن السياق جزء من المعرفة والذي يقوم على الخبرات التي تختلف من مؤسسة اجتماعية لأخرى، وهي المؤسسات التي قد تتعرض أيضاً للتغير وذلك مع تغير الحقائق المؤسسية.

ومن الواضح أن المعرفة متجذرة في الممارسة الاجتماعية، وتتضمن تصورات وممارسات مشتركة. والوعي بذلك هو الذي يؤدي بالبعض لأن يرى أن أفضل ما يمكن إنجازه إنما يأتي من خلق " ثقافة معرفية" التي تشجع على التعلم كما تشجع على إبداع المعرفة والمشاركة فيها (McInerney, 2002: 1014).

إن مثل تلك الأفكار هي التي تكمن وراء مفهوم مجتمعات الممارسة.

**مجتمعات الممارسة:**

إن مفهوم مجتمعات الممارسة عند وينجر (Wenger, 1988) يتضمن كثيراً مما يعزى إلى إنتاج وإدارة المعرفة. وتبدو كتابات وينجر انتقائية بشكل ملحوظ، ومن الصعب أن نرى كيف أن مزجه للإشكاليات لا يُنتج تناقضًا في النظرية المعرفية epistemological contradiction. وهو يتبنى كتابات الماركسيين من أمثال جرامشي و برافرمان جنبًا إلى جنب مع الكتابات غير السوسيولوجية لعلماء المناهج العرقية Ethnomethodologists. وهو يُجسِّد الرأي الأكثر محافظة في نقد ويبر لكتابات جيدنز، بينما يغازل علماء ما بعد البنيوية post- structuralists وتحالف المفكرين الذي يشمل باختين، وهايدجر، وفيتجنشتاين. وهو يعتنق كتابات ميشيل فوكو Michel Foucault ولكنه لا يؤيده فيما ذهب إليه من أفكاره للذات الفاعلة الفردية individual subject. وهو يقبل كيف تضمنت كتابات فوكو "... أشكالاً من التخصص منتشرة تستديمها خطابات تحدد المعرفة والحقيقة ..." وينظر إلى الخطاب كـ "... توصيف للممارسة characterisation of practice..." على الرغم من أنه لا يساوي بين الاثنين. وهو أيضاً ناقد لفوكو لتجاهله للهوية بسبب عدم إدراكه - على ما يبدو - لكيفية تناول العلاقة بين الفرد والذات الفاعلة والهوية في تحليل خطاب ما بعد البنيوية.

والزعم بأن كثيراً من المعرفة التي لدينا ذات طبيعة صامتة هو أمر محوري في مفهوم مجتمعات الممارسة. وهو مظهر آخر لما يراه كل من جيدنز وباشكار من أن النظام المعياري لأي مجتمع يتضمن معرفة صامتة، أي أن المعيارية لا ينظر اليها كشكل من القدر المحتوم الذي يتعلق بالنظام الاجتماعي ولكنها توجد في الفطرة السليمة للمواطن العادي الذي لا يقدر

على التعبير بسلاسة عن أساس هذا الحكم الحصيف. وترتبط كتابات بولياني بما نطرحه هنا وكذلك الكتابات الأكثر عمومية حول ما بعد البنيوية والتي كانت ذات أثر عميق على كيفية توصل علماء الاجتماع إلى فهم للسلوك.

وهذا الوعي بطبيعة المعرفة هو الذي دفع وينجر Wenger لأن يربط بين المعرفة وبين الممارسة الاجتماعية. فهو يرى أن المجتمعات المحدودة bounded communities تفعّل الممارسة الاجتماعية على أساس المعرفة الصامتة. وفي داخل تلك العملية فإنه يجري دائماً التفاوض حول المعنى، ليس كعملية عقلانية، ولكن كعملية تفاعلية مستمرة تعتمد على المعرفة الصامتة في تطوير معرفة جديدة. ولسوف يظهر هذا أنه مجرد مظهر آخر لكيف كان علم الاجتماع ينظر دائماً إلى البناء الاجتماعي كسلوك نمطي. وما يختلف هنا هو كيف يربط وينجر إنتاج المعرفة، ليس بشكل عقلاني للانعكاسية، بل بالعلاقة بين الهوية والتركيب الاجتماعي للمعنى، وداخل نطاق التفاعل الاجتماعي بين الممارسين من أفراد هذا المجتمع. وهو يرى أن مهمة أي شخص يهتم بالتعلم التنظيمي هو أن يكون قادراً على اكتشاف واستثمار المعرفة الصامتة.

وهكذا فإن التركيز يكون كثيراً جداً على إدارة المعرفة كممارسة إستراتيجية. وهذا يشكل، في كثير من النواحي، محاولة لكي ننأى عن اعتبار أن التعلم يكون مشروطاً بخط الإنتاج الخاضع لمبادئ تايلور Taylorism في عصر الاقتصاد الصناعي، ولكي نبني سياقاً للتعلم يعتمد على محورية إبداع المعرفة للاقتصاد الجديد. وفي حين تمت إزاحة مبادئ تايلور بواسطة وحدات الأعمال business units التي تعمل كفرق في التعامل

مع الأسواق و خطوط الإنتاج فإنه لم يتم التوصل بعد إلى اتفاق حول ملكية المعرفة. وهذا أمر محل اهتمام الليبرالية الجديدة إلى حد كبير والتي تلتزم بالعلاقة بين الملكية والمسؤولية والمحاسبية (المسائلة) accountability.

وثمة من يرى أن المجتمعات هي وحدات تتقاسم المعرفة، أي أنه يُدَّعى أن العملية المستمرة للتفاعل وجها لوجه تنتج تعلمًا جماعيًا يرتبط بالممارسة الاجتماعية كتعبير عن كيفية التصرف داخل حدود مثل هذه المجتمعات. وهذا يقتضي وجود الممارسة المعيارية لنطاق من السلوك المتوقع أو المفضَّل، ولمدى المرونة التي يمكن لهذا السلوك أن يحتملها. والنقطة الرئيسة هي أن المعرفة في مثل تلك المجتمعات لا يجري بناؤها ككيان موضوعي object ولكن كجزء من ممارستها الاجتماعية أو من قدرتها على المشاركة ضمن حدود المجتمع.

والإشارة "للمجتمع" community لا تميل إلى الارتباط بتعريف محدد، بل تشير إلى مجموعة تفاعلية تتقاسم المعرفة المشتركة. ومع ذلك فإنه فيما يخص المشاركة في المعرفة والمقدرة على إنتاج المعرفة، فإن تلك المجموعة تتخذ رمزًا اجتماعيًا تضم فيه القواسم المشتركة التي تضع حدودًا للمجموعة، بينما إذا كانت المعرفة الصامتة هي إحدى خصائص النظام المعياري فإن طبيعتها التي تقوم على المشاركة تجعل المجموعة اجتماعية بطبيعتها. وهو يعني أننا نناقش ما هو أكثر من مجموعة من الأشخاص. وقد يكون شيئًا جيدًا أن يفكر وينجر Weneger أن يمضي قدمًا ليضع تعريفًا أكثر تحديدًا للمجتمع، حيث يجري تنظيم الأدوار المتباينة والتي يكمِّل بعضها بعضًا من أجل الوصول إلى هدف مشترك. وبالتأكيد فإن هناك معنى للتبادلية مُتَضمنًا في المفهوم وتوجهًا نحو وضع الكثير من

التركيز على سمات "المجتمع": الثقة المتبادلة، والهوية المشتركة، والسمات المرتبطة.

وفي الواقع فإن هناك من يرى بأن الممارسة الاجتماعية هي مصدر تجانس أي مجموعة، وبصورة أوضح فإنه إذا تم الاحتفاظ بالممارسة الاجتماعية كسلوك مؤسسي فإنه من المحتم أن يجري تعريف المجتمع في إطار هذا المعنى من السلوك النمطي أو طرق التصرف أو طرق فعل الأشياء.

ومهما كانت جاذبية كتابات وينجر فإنه يتبقى لدينا مشكلتان رئيسيتان في حاجة إلى وضع حل لهما: **الأولى**: وجود بناء اجتماعي والعلاقة بين مثل هذا البناء الاجتماعي والممارسة. **والثانية**: طبيعة ومدى العقلانية في النموذج النظري. وواحدة من المشكلات التي تواجهنا عندما نشرع في تحديد موقف وينجر في كتاباته هي أنه بينما هو قد تطرق بالتفصيل للكتابات ذات العلاقة المرتبطة بتصورات مختلفة إلا أنه لم يوضح موقفه حيال الإشكالات النظرية المتشعبة التي تعرض لها.

**قضايا نظرية:**

يرى وينجر أن المعنى قابل للتفاوض، ولكن حيث إن الإجراءات ليست بالضرورة عملية عقلانية، فإن هذا التفاوض لا يقتضي تفاوضًا مبنيًا على مقايضات ذات تصورات عقلانية. ويجري مناقشة التفاعل من وجهة نظر ارتباطه بمفهوم الممارسة الاجتماعية الذي ينطوي على سلوك تحكمه الظروف التي يُدَّعى أنها تحدث تفاعلاً. وفي هذا الصدد فإنه يبدي اهتمامًا كبيرًا بكتابات بورديو الذي أصلح تصوره للممارسة الاجتماعية من الوظيفية البنيوية لمرحلة السبعينيات من القرن الماضي.

وبينما لجأ بورديو، مثله في ذلك مثل وينجر، إلى فيتجنشتاين كمصدر مرجعي، فإنه يبدو في المقام الأول تابعًا له في رفضه المطلق لما بعد البنيوية. وهو يرفض حتى كتابات ألثوسر Althusser فيما يراه من الحاجة للاحتفاظ بمفهوم الكيانات الفاعلة agents. وبالرغم من ذلك يرى أن الممارسة قد استبعدت من التنفيذ الآلي للقواعد التي ارتبطت بصورة ما بالبنية. والممارسة في الواقع تتوافق مع تطبع محدد، والاستدلال بكتابات فيتجنشتاين يشير إلى الممارسة كشكل لـ " الأداء" (Bourdieu, 1987). وهو لا يلتزم تمامًا بشكوك فيتجنشتاين فيما يخص "السلطة التفسيرية" explanatory power والفاعلية النقدية للنظرية الاجتماعية النقدية. وليس من المستغرب أن يشير جيدنز ( Giddens, 1979: 250-251) إلى "شلل الإرادة النقدية" النسبي في فلسفة فيتجنشتاين. ومع ذلك فإنه من المهم أن نلاحظ أن أغلب هؤلاء الذين اعتمدوا على مفهوم " المعرفة الصامتة" لم يكونوا على صواب دائما (Pleasants, 1999) في زعمهم بأن فيتجنشتاين كان له أثر مهم على كتاباتهم.

وقد استمر وينجر Wenger في بيانه بأن مفهومه الخاص هو أكثر انسجامًا مع نظرية البنيوية structuration لجيدنز، وهذا يصور العلاقة بين الهيكل الاجتماعي وبين السلوك بحيث يقوم كل منهما بتعديل الآخر. ولم يعد الفعل المنفرد والبناء الاجتماعي يقتضيان رؤيتين كليتين ميتافيزيقيتين مانعتين فيما بينهما: فالأول يتضمن "الفاعلية الفردية" individual agency والآخر يتضمن " التحديد الموضوعي " objective determination ولكن يُدَّعى أنهما مرتبطان على نحو وثيق. وهكذا فإن البناء الاجتماعي أو النظام الاجتماعي هو الحصيلة المنتجة على نحو معرفي لأفعال الأفراد، وبالعكس، فإن أفعال الأفراد تعتمد على الأبنية والنظم الفردية المتعالية.

إن مفهوم جيدنز للبنية structure ينطوي على "نظام افتراضي للتمايز" virtual order of differences ويستمد من اللغويات البنيوية. ويبني مفهوم "ازدواجية البنية duality of structure" المصاحب على التماثل بين اللغة والكلام.

والهيكلة هي محاولة لتوحيد النظرية الاجتماعية من خلال مفاهيم ازدواجية البنية والتي يصبح من خلالها من الممكن تحليل الممارسة البشرية كفعل وبنية. وهذا يعني أن المجتمع لم يعد يُتصوَّر كنظام خارجي كابح، بل بالأحرى ينظر إليه كنتيجة للكيانات الانعكاسية الفاعلة ذات المهارة والمعرفة والتي ينتظم أداؤها داخل سياقات اجتماعية محددة. وكل ما نميل إلى أن ننظر إليه كبناءات موضوعية يتجسد عند الممارسة، وذلك عندما تقوم الكيانات الفاعلة agents بإنتاج وإعادة إنتاج البنيات التي تعزز الفعل وتمكنه من الحدوث. وأصبحت البنية الآن هي شيء من المكونات المتأصلة للممارسات المتكررة مترسخة في الزمان والمكان. وبالتالي فإنها هي البيئة المحيطة بالفعل الاجتماعي والحصيلة الناتجة منه في الوقت نفسه. وهذا النقاش في كثير من النواحي لا يختلف عن تصور ويبير Weber للفعل الاجتماعي، والذي يتضمن أن المؤسسات الاجتماعية والبنية الاجتماعية ليس لهما وجود بصرف النظر عن تجسدها عن الأفعال. وأكثر التركيز هنا هو على الممارسة الاجتماعية.

ويجري تصور البنية structure كشكل رأسي استبدالي paradigmatic، أي أنها تتصور كنظام افتراضي virtual system يحدث بصورة متكررة مع قيام الكيانات الفاعلة بالفعل والتفاعل بصورة روتينية وذلك اعتماداً عليه وهي تختلف عن النظام الاجتماعي والذي يبقى كنظام للسلوك النمطي أو

للعلاقات التي تنطوي على الممارسات المحددة للأفراد الفاعلين actors. وتتضمن الهيكلة structuration كيف تؤدي البنيات إلى تشكيل النظم الاجتماعية. والبنية ككيان موضوعي اجتماعي social object ليست مظهرًا خارجيًا للذات الفاعلة، ولكنها شيء ملازم لسلوك تلك الذات الفاعلة. إنها توفر مجموعة القواعد rules والموارد resources التي تجعل السلوك الاجتماعي ممكنًا، وتجري إعادة إنتاجها، وتحويلها ينشأ من اندراج القواعد في فعل وتفاعل. وكعناصر تشكل سلوك الفرد الفاعل، فإن البنيات تقوم بالتقييد والتمكين في نفس الوقت.

وتحيل القواعد والموارد إلى البنية والممارسة كلتيهما: فالقواعد تضع الأساس لحياة اجتماعية منظمة ومستقرة. وهي تعمل على مستويين من الوعي: **الأول،** المستوى الخطابي الذي يكون فيه للكيانات الفاعلة agents معرفة صامتة أو نظرية للقواعد التي تنطوي عليها عملية إعادة إنتاج الممارسات الاجتماعية، بما يمكنها من الفهم ومن تبرير الفعل. **والمستوى الثاني:** ويشتغل على مستوى عملي، الوعي بالمهارات والمعرفة التي تمكن الكيانات الفاعلة من تنفيذ أشكال من الفعل. ومن ناحية أخرى، فإن الموارد هي العناصر التي تدخلها الكيانات الفاعلة في عمليات إنتاج وإعادة إنتاج الممارسات الاجتماعية. فهي تتضمن المعارف والمهارات التي تسمح للأشخاص بالتفاعل مع الآخرين وبتبديل العلاقات.

وتسمح القواعد والموارد للكيانات الفاعلة بتكرار بناء الحياة الاجتماعية بدلاً من تحقيقها على نحو قصدي. أي أن الممارسات الاجتماعية تغير المواقف، ولكنها أيضاً تعيد إنتاج النظام الاجتماعي الذي تعتمد عليه القواعد التي تحكم الفعل الاجتماعي. وتصبح البنية هي بيئة الفعل

الاجتماعي ونتيجته في الوقت نفسه. وينطوي هذا الفعل الاجتماعي على كيانات فاعلة انعكاسية قادرة على مراقبة أفعالها من خلال وعي عملي وخطابي. ولم تعد هذه الكيانات الفاعلة من المهيئين اجتماعياً على نحو زائد كما أنهم لم يعودوا من السذج الخاملين، ولكنهم أصبحوا ذوي معرفة ومبدعين وناشطين.

إن المعرفة الصامتة والقواعد المتعالية هي المكونات الرئيسة لهذه النظرية. ويقر جيدنز أن الصور الوجودية المصاحبة محورية لعدم مركزة لـ "الذاتية، وأن هذا ينشأ من نظريات ما بعد البنيوية للذاتية. ومع ذلك فهو يبقي على مفهوم الكيان الفاعل حسن الاطلاع المعرفي". ولم يعد الأفراد ذوي فاعلة سابقة التشكيل ترتبط بشكل ثنائي بعالم "خارجي" للبناء والعلاقات الاجتماعية. ومع ذلك فإن الأفراد، حسب تعبير هوسيرل، هم "دائمًا وأبدًا" كائنات اجتماعية، ويصبح النظام الاجتماعي منتجاً يعيد إنتاجه على نحو متكرر بواسطة أفعال الأفراد. ويعرّف جيدنز أفعال الأفراد الفاعلين في المجتمع كانسياب مستمر للسلوك، وإن نظامية هذا السلوك هي ما يشكل الممارسة الاجتماعية. وهم قادرون على مراقبة تلك الممارسة على نحو انعكاسي، بمعنى أنهم يقدرون على ربط أفعالهم بعضها ببعض بالإضافة إلى ربطها بالعالم الذي تحدث فيه تلك الأفعال. والمحاسبة على أفعالهم تشكل إحدى خصائص هذه المراقبة الانعكاسية.

والمعرفة الصامتة تجعل الذاتية غير متمركزة بينما، في نموذج وينجر، تحتفظ بواقع الوعي وحسن الاطلاع المعرفي عند الفرد. وعلى هذا النحو فإنها تحل محل "فلسفة الوعي" عند الفلاسفة العقلانيين والتجريبيين (Habermas, 1991: 387). وهناك تحول من "النظرية" إلى "التطبيق"، في حين أن

ممارسة الأعمال العلمية، مثلها في ذلك مثل ممارسة النشاط غير العلمي، يضفي عليها مرتبة المعرفة. وبدلاً من مماثلة المعرفة بالنظرية كمنتج فكري أو حالة عقلية فإن المعرفة يُنظر إليها كعملية ونشاط. وما يُحدث التشويش والخلط هنا هو أن وينجر يربط هذه المعرفة الصامتة بمفهوم "الفطرة السليمة" لجرامشي Gramsci والذي لا يبدو فقط أنه يسقط الطبيعة غير المعروفة لمثل هذه المعرفة، ولكنه أيضاً يستحضر البعد الماركسي الذي يناقض موقف جيدنز.

وبالمثل فإن جيدنز يقرّ بأن كل الأفراد "يعرفون" أكثر مما يستطيعون على تمفصله، هذا فضلاً عن أنهم "يعرفون" ضمنياً كثيرًا عن ظروف أفعالهم وأفعال الآخرين، وكذلك عن مؤسساتهم السياسية والاجتماعية. وفي الواقع فإن نظرية البنيوية تبتعد عن مسارها حين تتجه لإنكار أن الإطار البنائي والمؤسسي للمجتمع لا يعمل خارجيًا بعيدًا عن متناول الأفراد (Giddens, 1979: 71). وبالأحرى فإن وجود هذه الظاهرة البنائية 'الموضوعية' يعتمد في الأساس على مجمل totality الأعمال المعرفية للأفراد. وهناك ثلاثة أنواع للأعمال المعرفية: النظرية أو الخطابية، والوعي العملي الذي يتضمن المعرفة الصامتة التي يجري مراقبتها باستمرار على نحو انعكاسي تأملي بواسطة الفرد، والتجربة غير الواعية أو الممثلة رمزيا. وتلك الأخيرة هي النوع الوحيد الذي لا يستطيع الفرد أن يصل إليه، ويمكن للأفراد أن يصلوا إلى بعض ما لديهم من المعرفة الصامتة. ومع ذلك فإن ترجمة المعرفة الصامتة إلى معرفة صريحة هو نوع من المسعى التفسيري الذي يحتاج إلى مهارات نظرية وتأويلية من مُنظّر theorist اجتماعي متخصص. ومن الواضح أن الجانب النظري يقع في مكانة القلب بالنسبة لهيكل النظرية ويقف مستقلاً عن الفعل.

وهنا نواجه تفسيراً مزدوجاً، فكل من دوركايم وكونت رغبا في تطبيق التطورات الحادثة في العلم الاجتماعي لإنتاج تغير اجتماعي إيجابي. أراد دوركايم أن يجري تعليم العلوم الاجتماعية للجمهور العام حتى يمكن إعادة صياغة الضمير الجماعي وترشيده، مما يؤدي إلى التغيير المنشود. وبالنسبة لكل من دوركايم وجيدنز فإن النظرية لابد أن تتمفصل مرتين عند التطبيق: الأولى من خلال خبرة العالم الاجتماعي، والثانية كإبداعات انعكاسية علمية اجتماعية بين أعداد كبيرة من الناس.

وتعتمد الانعكاسية على أنه لا تحددنا بنيات اجتماعية أو نظرية معرفة epistemology مما يفتح المجال أمامنا لكي تكون أفعالنا انعكاسية. ولا تظهر نظريات الانعكاسية فقط في كتابات بورديو وجيدنز، ولكن أيضاً في علم المناهج العرقي ethnomethodology. وتصبح الانعكاسية هي الرؤية النقدية للسبب المحدد. وينطوي مفهوم جيدنز عن المراقبة الانعكاسية على ذوات فاعلة تحافظ على فهم نظري مستمر لأساس نشاطهم. وهذا موقف ديكارتي Cartesian إلى حد كبير، بمعنى أنه يتوافق مع مرجعية فلسفة الوعي. وهذا يعني أنه يزعم أن كل الأفراد، كذوات اجتماعية فاعلة ذوو كفاية، مرتبطون بوعيهم العملي الخاص بهم على نحو وثيق كخاصية لسلوكهم اليومي. وبتعبير آخر فإننا جميعًا على اطلاع دقيق ومستمر بظروف وأسباب ما نفعله، حتى ولو كان في صورة صامتة وليست صريحة. وبالنسبة لجيدنز فإن هذه الانعكاسية تتعلق بما يجري فعله وليس بما يجري التفكير فيه أي إن هناك قدرة على الاضطلاع بمسئولية الأفعال حتى إذا كانت غير موجهة لتحقيق هدف ولكنها مجرد أفعال مقصودة. وهذا يعني أنه إذا كان سبب الفعل صريحاً وإذا كانت الدوافع من الممكن الوعي بها فإن الذوات الفاعلة ينبغي أن يكون لديها درجة من المعرفة عن بيناتهم

الاجتماعية. وهنا تظهر الإحالة إلى المعرفة الخطابية والمعرفة الصامتة مع معرفة من هذه الرتبة. وتمكّن كل من المعرفية knowledgeability والمراقبة الانعكاسية معاً الذات الفاعلة من مقاومة أي سلطة في البنية تحد من قدراتها. ومن الممكن أن يتعدل السلوك مما يجعل الذات الفاعلة مستقلة نسبياً بذاتها، وهو وضع لا يختلف عما يراه جرامشي Gramsci. فالتقييد ينشأ من الظروف غير المعترف بها والنتائج غير المقصودة للفعل الاجتماعي.

ويصح القول أيضاً بأن جيدنز يتعامل مع إشكالية كانط Kant التي تنطوي على قوى إدراكية معرفية وفلسفة متعالية. فمفهوم الوعي العملي هو الذي يسمح للفعل الإنساني بأن يكون مفعماً بالمعرفة، وبالرغم مما تدعيه النخبة من أهمية العالم الاجتماعي، فإن المعرفة قد أصبحت من الخصائص المتأصلة في كل البشر. وهذا الوعي العملي يشتغل من خلال اللغة والتفاوض التفاعلي وذلك في داخل وضعيات معينة، وهو ما يطلق عليها جيدنز: "الحضور المشترك" co-presence. ولكي يعمل الأفراد "بدراية معرفية" فإنهم يعتمدون ويطبقون القواعد المستمدة من نظام متعال transcendental order لقواعد صامتة التي تشكل أنشطتهم وتوجهها. وهذه القواعد غير معروفة للفرد ولكنها مع ذلك تشكل ما يتكون منه البناء الاجتماعي. وبناء على ذلك فإن المعرفة الصامتة والوعي العملي كلاهما يحددان أي القواعد نختار وكيف ينبغي أن تطبق، وبذلك تنشأ قوة الفرد. وهذا يجب أن يعني أن البناء الاجتماعي يؤسس بواسطة القواعد من ناحية ومن قوة الفرد individual agency في شكل معرفة صامتة من ناحية أخرى.

ويبدو واضحاً أن وينجر قد استمد إشكاليته النظرية من هذه الكتابات، وأننا، في أحسن الأحوال، يمكننا أن ننظر إلى إحالاته إلى ما

بعد البنيوية بحذر. وهناك من يرى أن العلاقة بين "قاعدة ما" وبين "كيفية تطبيق القاعدة" قد تغلبت على العلاقة السابقة بين "البنية" و"القوة" structure and agency والتي تمتلك في إطارها الذوات الفاعلة الفردية المُشكّلة سابقاً سلطات القوة والوعي، ولكنها مقيدة بنظام خارجي للتحديد البنائي الموضوعي. وتوجد القوة الآن كنتيجة لبنية من القواعد التي تُنتِج وتُظهِر سلوكاً له معنى. ومع ذلك فإن هذه البنيات من القواعد يعاد إنتاجها وتحويلها باستمرار من خلال استخدامها.

وتتضمن الأوضاع التي تُحدث الممارسات الاجتماعية في إطارها مفهوم وينجر عن مجتمعات الممارسة التي تتحدد حدودها بواسطة الممارسات الفعلية التي يشارك فيها المجتمع. وحيث إن هذه الممارسات يجري تحليلها بناء على الإنتاج الاجتماعي للمعنى، فإن مجتمعات الممارسة ستبدو أنها تشكل نظمًا محددة للمعنى. وقد ينطوي ذلك على وجود علامات مباشرة لحدود المجتمعات أو وجود عمليات دقيقة. ويجري تحديد المجتمعات بـ "الارتباط المتبادل" الذي يمنح أو يمنع "الانتماء". وهو ينطوي بهذا على البعد التاريخي الذي يجري بواسطته إنشاء معانٍ محددة والتفاوض عليها وتغييرها إلى الحد الذي تنطوي فيه العضوية لهذه المجتمعات على فهم أو ارتباط بالمعاني المناسبة، والقدرة على المشاركة في طبيعتها المتغيرة على السواء. والتفاعل في هذه المجتمعات يؤدي إلى إنتاج معانٍ محددة تكون، على الأقل في بداية الأمر، قاصرة على العضوية. ومع ذلك فالأعضاء الجدد يستطيعون ان يندمجوا في المجتمع من خلال الانخراط في ممارسات تفاعلية وما يصاحبها من تعلم. وهذا ينطوي على تعلم يركز على فعل الأشياء doing، كما يتضمن كذلك أن هذه المجتمعات تصبح جزءا من "بنية"، وينشأ تماسك المجتمع من ممارسة اجتماعية ترسخت حول مصالح مشتركة.

ومع ذلك فإن هذه المجتمعات ليست مغلقة تُحكِم الحدود إغلاقها، بل هي مجتمعات تتصل بغيرها من المجتمعات. كما يمكن لهذه المجتمعات أن تظل بعيداً عن المجتمعات الأخرى فضلاً عن إنها قد تشكل جزءاً من بناء هرمي. وهكذا فإن المفهوم يسمح بعضوية مجتمعات مختلفة في نفس الوقت الذي تنشأ فيه أيضاً علاقات من النفوذ والسلطة بالنسبة للمجتمعات وأعضائها. وأصبح من الممكن التباعد بين مجتمعات كثيرة وربط المميز منها بعضها ببعض. وتلك الاستدامة للمصالح المشتركة عبر الزمن هي التي تنشئ الطبيعة المنتجة للمجتمعات. ومن المحتمل أن كثيراً من السلوكيات والممارسات داخل هذه المجتمعات تكون مؤسسية ، وليس من الضروري أن تكون انعكاسية عن وعي. ومن ناحية أخرى فإن هناك مساحة للانعكاس عبر الممارسين وفيما بينهم، وهذا هو العنصر الرئيس للتعلم.

وبالرغم من محاولة وينجر لأن ينأى بنفسه عن مفهوم التطبع، فإن مجتمعات الممارسة تبدو أنها تماثل مفهوم بورديو عن التطبع habitus. وقد عارض وينجر ما يراه بورديو من أن الممارسة تُستمد من بنية تحتية أو من تطبع. وليس من الواضح تماماً، على الأقل في كتابه الأخير، أن هذا هو ما كان بورديو يقصده في بنائه للمفهوم، ومع ذلك فإن النقطة التي يحاول وينجر أن يبرزها هي أن البنية والممارسة تعملان في تناغم وليس كصيغ سببية مُميزة.

والتطبع مفهوم قد أعيدت صياغته بواسطة بورديو لكي يتجنب تصور البنيوية لفلسفة الذات الفاعلة، حيث تظهر الذات الفاعلة فقط في الخطاب ومن خلاله. وفي مسعاه لذلك فإن بورديو اعتمد بشدة على كتابات ميرلو-بونتي Merleau- Ponty، وبصفة خاصة على علم الظاهرات لـ هوسيرل التي

تحيل إلى تجربة غير تنبؤية. ويرى أن هذا ينتج عنه تحليل للعلاقة بين الكيان الفاعل والعالم، والتي لم تكن لا هي مُعقلنة ولا هي بميكانيكية intellectualized (Bourdieu, 1987: 200). ومع ذلك فإن المفهوم له انتشار واسع ويظهر في الكتابات من أول هيجل وحتى ويبير ودوركايم. وفي جميع الأحوال، فإن القصد هو التخاصم مع ازدواجية كانت وإعادة إدخال الترتيب الدائم أو البنيات المنشئة لمذهب منجز يناقض مذهباً جوهرياً. وهذه قضية تنشأ من الفلسفة الديكارتية المبكرة. وهي الوسيلة التي استخدمها هوسيرل Husserl في مسعاه للكشف عن فلسفة الوعي، أو التي استخدمها ماوس Mauss في الكشف عن الأداء المنهجي للهيئة الاجتماعية social body. ويسعى بورديو للمطالبة بأن يتجنب مفهوم الممارسة للكيان الفاعل، بما ينطوي عليه ذلك من الإبداع والارتجال، الذات الفاعلة المتعالية في المذهب المثالي idealism، مُستبدلاً بها مفهوم الكيان الفاعل. وهذا بدوره ربطه بالأولية التي أعطاها فيختـه(*) Fichte لـ "العقل العملي" practical reason وبمحاولاته الشخصية للكشف عن المقولات المحددة لهذا العقل (Bourdieu, 1980). إنه أنشأ مفهوم التطبع habitus كنظام من المخططات المكتسبة التي تشتغل في حالتها العملية، كمقولات للإدراك، أو، في الوقت نفسه، كمبادئ للتصنيف والتي تنشئ، باعتبارها المنظم الرئيسي للفعل، الكيان الاجتماعي الفاعل كمعامل عملي لبناء الكيانات الموضوعية objects.

وعلى الرغم من أن مفهوم مجتمع الممارسة هو مقولة تحليلية، فإن وينجر يذهب إلى أبعد من ذلك ليزعم أنه أيضاً جانب مألوف في تجربتنا

---

(*) هو جوهان جوتليب فيخته (١٧٦٢ - ١٨١٤) فيلسوف ألماني طوّر مثالية كانت (المورد: قاموس إنجليزي - عربي / منير البعلبكي. مرجع سابق) المترجم.

فمجتمعات الممارسة يمكنها أن تتشارك بعضها مع بعض في شكل مجموعات متآلفة من الأشخاص. وهذه المجموعات المتآلفة يمكن تمييز بعضها عن بعض بما بينها من اختلافات ناشئة عن نقص التواصل الذي يؤدي إلى تباعد الأنماط السلوكية وأنظمة المعنى. ومن ناحية أخرى، فإن التنوع الداخلي يمكن أن يمتد إلى داخل المجموعات المتآلفة.

**الهوية: identity**

تجسد المجتمعات قدرة "الهيئة الاجتماعية" social configuration على إنشاء هويات من خلال علاقات الانتماء أو عدم الانتماء. إن مفهوم عوالم منفصلة، مع تمييزات واضحة بين ما هو داخلي وخارجي، والمرتبط بمجتمعات متمايزة ضروري للتأكيد على قواعد إما، أو، للانضمام ومع ذلك فإن وينجر يؤكد على أن حدود مجتمعات الممارسة لديه تفتح وتغلق الأشكال المختلفة للمشاركة. وقد أصبح تحديد الهوية من الخصائص المهمة للمجتمعات حيث إنه يعد كأساس لكيفية تعريفنا لأنفسنا. وهنا ينبغي أن نتناول مفهوم الهوية بالتفصيل. فنحن نعلم أن "... الهوية تتشكل من خلال علاقات المشاركة " (Wenger, 1998: 55)، وهذه المشاركة تتعلق بالعيش في مجتمعات و" مؤسسات اجتماعية". وهذا يعني أن الهوية هي هوية شخصية واجتماعية معاً في الوقت نفسه. ويبدو أن هذه الهوية تحافظ على معنى النزعة السيكلوجية psychologism في أنها تنطوي على سياق وجداني يتشكل بأسلوب عقلاني أو "انتماء" يتجلى في الوعي العملي والخطابي. وهذا هو ما يتيح للأفراد بأن يكونوا عارفين بانتمائهم إلى الجماعات. ومع ذلك فإن وينجر لا يتخذ الذات الفردية أساساً للهوية مثلاً عندما أقول: "أشعر أنني من ويلز، إذاً أنا ويلزي". أي أنه يسعى ليؤكد أن الكيان الفاعل/ الذات

الفاعلة التي سبق تكوينها لا تشكل أساساً للهوية. بل إن الهوية تبنى وتتشكل اجتماعيًا. وتنتقل السببية إلى الهيئات الاجتماعية التي ليس من الضروري أن تكون مُفعَّلة داخل الممارسة. وما يُلوِّح به هنا هو أن الهويات تنطوي على تفصيل للبناء الاجتماعي أوسع كثيراً مما تنطوي عليه مجتمعات الممارسة. وتعتمد الهوية على التفاوض على المعنى داخل الممارسات المتنوعة للمجتمعات المختلفة، فهي إذن التعددية التي تساهم في الطبيعة المتعددة للهويات. وينطوي السياق العقلاني لهذه العملية على القدرة على "تحديد من نحن" ولكن ذلك يجري وضعه في سياق كيف "... نختبر أنفسنا من خلال المشاركة..." وهكذا فإن هناك سياقًا، ليس عقلانيًا بالمرة، لتشكيل الهوية ينشأ من الممارسة الاجتماعية، وكيف يقرر هذا الهويات المتغيرة. وتنشأ الهويات مُتضمَّنة في المقدرة دون أن ينطوي ذلك بالضرورة على صور للذات أو تحديدٍ لها.

وهناك معنى واضح للانعكاسية ينطوي عليه تشكيل الهوية. ويبدو مرة ثانية أن هذا مرتبط بما يراه جيدنز (Giddenes, 1991) من أن تمزق المجتمعات المقيدة للحريات بشرائعها المستقرة والواضحة يعطي الفرد حرية اختيار أسلوبه في الحياة في سياق انعكاسي يوجه سلوكه وفقًا لما يمليه الضمير. و الهوية الذاتية واقع سيكلوجي إلى حد كبير تزود الفرد بالقدرة على تعديل بيئته الاجتماعية. وهي تنطوي على عدم المشاركة كقرار عقلاني يعتبر كأساس لتشكيل الهوية.

ويظهر أن الزعم بأن الهوية تتغير باستمرار تمثل إشكالية وذلك حين نواجه ما يرتبط به من زعم آخر بأنها تربط الماضي والحاضر والمستقبل. ولسوف يظهر أن ليس هناك استقرار يمكننا رصده. فالماضي يبني الحاضر

الذي يتعرض للتعديل باستمرار. ويتعلق جزء من هذا البناء بـ "العلامات" التي تُترك في العالم. ولا يخبرنا أحد كيف لهذا التاريخ أن ينشر على وجه التحديد كمصدر من المصادر، ولا كيف يحكم الهوية. ومع ذلك فإنه شيء يؤثر على القدرة على التأثير في التفاوض حول المعنى. ويصبح تحول الماضي إلى الحاضر إحدى خصائص إعادة التحديد المستمرة للهويات.

ويعمل الأفراد في نطاق عدة مجتمعات، وتتعلق الهوية، بصورة أو أخرى، بكل واحد منها. ويرى وينجر أن هذا الانخراط يتيح للفرد بأن يشكل المعاني التي تنتج في داخل هذه المجتمعات. وهذان المكوّنان الهوية والتفاوضية، أو القدرة على التأثير في المعنى، يتعلقان بمفهوم الانتماء بل وحتى "التملك". وهو ينزلق هنا إلى صياغة مفهوم ما وراء خطاب أو خطاب واصف metadiscourse محدد وذلك في النقاش حول "اقتصاديات المعنى" و"امتلاك" المعاني.

وما يحاول وينجر أن يفعله هنا هو ربط الهوية بالعقلانية وإنكار العقلانية على السواء، وهذا ضروري بسبب ما ألزم به نفسه تجاه ثنائية نظرية البنيوية لجيدنز. أي أن جيدنز يرى الهويات الاجتماعية مرتبطة بالموقع والممارسة position-practice، زاعماً أنهما يشكلان "علامات" للبنية. وحيث إن الجماعيات ترتبط بالبنية في شكل حقوق معيارية والتزامات وجزاءات، فإنها تكون صالحة للأدوار roles. ويفند وينجر فكرة العلاقة المباشرة المنفردة one to one بين الهوية والأدوار في الوقت نفسه الذي يقر فيه بنوع من الرابطة بينهما. ومع ذلك فيبدو أن هوية الذات الفاعلة تُمنح فقط حسب علاقتها بالبنية. ومع ذلك فهو يرى أنه بما أن تحديد الهوية يكون موجوداً في خضم "الفعل" فليس من الضروري أن تكون العملية المرتبطة

بذلك واعية لذاتها self-conscious. وبذلك فإن الانخراط الاجتماعي الذي ينشأ من الانخراط كمشاركين في المجتمعات هو الذي يطور أو يشكل الهويات، وهو لا يحتاج إلى الممارسة العقلانية الواعية للانعكاسية.

وترتبط الهوية ارتباطًا وثيقًا بـ "الانتماء"، وهو ما يعد من الخصائص الحاسمة للمجتمع. وليس من المتصور أنه يمكن للمجتمع أن يشتغل كمنتج للمعرفة بدون "الانتماء". ومع ذلك فإن الهوية تتشكل أيضاً من خلال علاقات المشاركة. وعلى الرغم من أن " الانتماء" يفترض ضمنًا وجود ذات فاعلة موجودة مسبقاً، فإن الإحالة إلى الهوية التي تنشأ من خلال الممارسة تتضمن أن الذات الفاعلة لم تأت إلى حيز الوجود إلا هنا. ولم يخبرنا أحد على نحو واضح أبدًا كيف أتت الذات الفاعلة إلى حيز الوجود.

وإنه لأمرٌ مغرٍ أن نفكر في هذه المجتمعات للممارسة، والتي تتكون من مجموعات محددة من السكان لها عمليات تفاعلية خاصة، كشبكات اجتماعية. ويتعمد وينجر إنكار مثل هذا التأويل، زاعماً أنه بالرغم من أن هناك تشابهًا مع الروابط الوثيقة للشبكات الاجتماعية، فإن تركيزه على الممارسة الاجتماعية كمظهر من مظاهر التاريخ المشترك الذي تنظم حوله الروابط بدلاً من التركيز على شبكة العلاقات التي توجد في تحليل الشبكة الاجتماعية أمر مهم. فهي تبرز الناحية البنيوية للعمل وتسمح له بصياغة مفهوم الخصائص التفاعلية نفسها حسب مفهومه عن المجتمعات. وتنطوي أطروحة البنيوية لجيدنز على النظر للبنية كقيد على الفعل، بالرغم من إنها أيضاً شيء يسهِّل الفعل. وهذا لا يعني بأي حال أن الفاعلية الاجتماعية تتحدد تمامًا بواسطة البنية ولكن على الرغم من أن البنية هي شرط محدد للفاعلية الاجتماعية، إلا أنها من الممكن أن تؤدي أدوارًا أخرى.

وهـذا يعـني أن الفاعليـة الاجتماعيـة يمكنهـا أن تتـدخل في العـالم كمـا يمكنهـا أن تكـون ذات أثـر فـارق في مقابـل البنيـة. ويعتمـد هـذا النـوع مـن نظرية الفعل action theory على البنية، حيث تنطوي على الخصائص البنيوية التي تُضَمَّن بصورة متكررة في إنتاج أشكال مختلفة للتطبيق العملي داخل حدود النظم الاجتماعيـة. وينطوي التحليل البنيوي المصاحب على تدارس القواعد والموارد التي تربط أشكال الممارسة العملية بالزمان والمكان. ولما كانت تلك الأشكال للممارسة تمتد عبر الزمان والمكان فإن إضفاء الطابع المؤسسي عليها institutionalization يمتد عبرهما كذلك.

ويتلمس مثل هـذا النقـاش مسألة العلاقـة بين اللغـة والهويـة. وهـي قضية سوف أناقشها بشيء من التفصيل في الفصل السادس. وما أود أن أقدمه هنا هـو مجـرد بعـض التعليقـات ذات العلاقـة. وتـدور نقطـة الانطـلاق الغايـة في الوضوح حول كيف تتغير طبيعة المجتمع، وكيف يتعرض التأسيس للهوية بعلاقات مستقرة مع كيانات موضوعية محددة، تشمل اللغة، للتقويض. وترتبط تعددية الهويات بـ كيف تتكاثر وتتنوع المواقع الخطابية للهوية إلى المدى الذي لا يكون فيه أولوية لأي مجال واحد. وتصبح الحدود بين الفئات الاجتماعيـة والكيانـات الاجتماعيـة، ومثـل الأمـم، والأشـكال والتنوعـات الثقافية. والعام والخاص، واللغة والخبرة غير واضحة. وبالتالي فإن ما يمكن أن يصطلح عليه "كونه ذاتياً من الممكن ألا يعد أمراً مسلماً به" ولكنه يصبح إحدى خصائص استخدام اللغة كممارسة اجتماعية، وبالتالي فقد أصبح شيئا يجري إنجازه.

وبـزوال المـواطن العقلانـي المسـتقل لم تعـد الهويـة مرتكـزة علـى ذات اجتماعيـة مسـتقرة ولكنهـا مرتبطـة بكيفيـة ارتبـاط اسـتخدام اللغـة،

كممارسة اجتماعية، بأشكال جماعية محددة. وفي هذا الصدد ينتقل التركيز إلى الاهتمام بالعلاقة بين الرمزية وبين الممارسات المأسسة. وتؤدي زيادة النزعة الاستهلاكية لنظام عالمي وعلاقته بالدلالة والمكان، دورهما في ذلك. ويتعرض الأفراد لتأثيرات الخطاب من ناحية كيف يجري إقحامهم كذوات فاعلة لطائفة من التشكيلات الخطابية. ويصر لاش (Lash, 1999) على أن " الاختلاف ليس النقيض للهوية" ولكنه ينتمي إلى "ليس بالحاضر ولا بالغائب". فهو ينطوي على شروط إمكانية الانعكاسية: وإمكانية المعنى غير المحدود كما يرتبط بالغموض الأساسي للغة.

ولا يعني هذا إنكار صلاحية الذاكرة الجماعية collective memory للارتباط باستخدام اللغة. وتنطوي الذات على ربط الكائن والأنشطة المتعلقة بالتقييم في الوعي الذاتي. وهذا يتضمن الذاكرة الجماعية وكيف تنشئ وتحكم العلاقة بين الكيانات الموضوعية objects بما يشمله ذلك من تقييم لقيمهم النسبية. وهذه المقدرة الانعكاسية تتشابك مع اللغة وكذلك مع الممارسة الاجتماعية كعملية مستمرة. وعلى هذا النحو فإن التركيز يكون على المشروطيات modalities التي تتجسد في الإنشاء الاجتماعي، وعلى دور اللغة في هذا الإنشاء. فهي تزود الذات بمعنى كونها واعية وفعالة. وهذا الضرب من النشاط يكون دائمًا نشاطًا بين ذاتي intersubjectivity، حيث لا يكون للذات فيه وجود إلا مرتبطة بالآخرين وبتفصيل الممارسة الاجتماعية، وتنطوي المشاركة في المعنى على اشتراك "الآخر" مع الذات الفاعلة وكيف ينشأ هذا في اللغة ومن خلالها.

**المعنى: Meaning**

يقع المعنى في قلب التصور كله. فهو ينشئ مجتمعات ممارسة في الوقت نفسه الذي يتيح فيه التعبير عن معارفنا وتجاربنا في الحياة والعالم، مما يوفر مادة للتعلم. ويدور إطار المعنى حول التأسيس الاجتماعي للمعنى. وهذا يتوافق تماماً مع نظرية البنيوية في أن البشر، حتى الذين يحتلون منهم مواقع وظيفية متدنية ومُشتغلين، قادرون على اكتشاف الموارد التي تسمح لهم بالنضال وحتى بتغيير النظم الاجتماعية. والتخلي عن التصور السلبي للبنية كواضعة فقط لحدود الأفعال، يمكّن لكيان الفاعل من إنشاء المعنى الخاص به.

وهذا التركيز على الإنشاء الاجتماعي للمعنى هو الذي دفع وينجر إلى رفض أي نقاش للمعنى بالإشارة إلى القضايا الفنية بما تشمله من علامة ومرجع. فالتركيز ينصب على كيفية إنتاج المعنى داخل حدود الممارسة الاجتماعية. والعلاقة بين الممارسة والمعنى تدور حول كيف تكون الممارسة "... عملية نتمكن بواسطتها من اكتشاف العالم وانخراطنا فيه انخراطاً ذا معنى" (Wenger, 1998: 51). وهكذا فإن الممارسة هي ما يسهم بالمعنى بخبراتنا. وفي متابعة لهذا المنظور يعتمد وينجر على ما يشير إليه بـ "التفاوض على المعنى". وما يفتقر إلى الوضوح هنا هو مدى ما ينطوي عليه التفاوض من السلوك العقلاني للذات الفاعلة سابقة التشكيل.

ويزعم وينجر أن التفاوض ينطوي على "اتفاق بين الأشخاص" وعلى عملية إعادة ضبط الوضع الراهن. وما يحاول أن يبرزه هنا هو العملية الديناميية المستمرة لإنشاء المعنى والتي تشمل تعديل المعاني الموجودة مسبقاً. لكنه يبدو أنه يلمح أيضاً بأن ذلك يتضمن العملية العقلانية للتفاوض بين الذوات

الفاعلة وخصوصًا فيما يراه بأن المعاني لا تظهر في شكل مقدّر بقضاء مسبق. وقد عدَّل ذلك في الزعم بأنه لا يرغب في التلميح إلى تمييز بين التفسير والفعل، أو بين العمل doing والتفكير، أو بين الفهم والاستجابة. والمعنى لا يوجد إلا في الممارسة. والمكّون الاجتماعي لإنشاء المعنى يعتمد على التفاعل داخل مجتمعات الممارسة وعبرها، ولكنه يتطلب أيضاً أن تمتد مشاركة الفرد في إنشاء المعنى إلى ما وراء حدود أي مجتمع واحد، فمجتمعات الممارسة في ذلك تحمل الهوية المرتبطة بكل مجتمع خارج نطاق الممارسة التي ترتبط بذلك المجتمع منفردًا.

وتمشياً مع فهمه للممارسة الاجتماعية، فإن وينجر يرى أن المعنى غير ثابت أبدًا، ولكنه دائماً عرضة للتغير المستمر، وهكذا ففي حين أنه يقر بأن الممارسة تنطوي على أنماط مبنية، فإن الطبيعة المتغيرة للممارسة تنطوي على إعادة إنتاج هذه الأنماط، وهذا ينطوي على خبرة بالمعنى. والتركيز على الطبيعة الديناميية للممارسة الاجتماعية يعني بأن ما يُطلق عليه "السجلات التاريخية للمعنى" يجري التفاوض وإعادة التفاوض عليه باستمرار. وهكذا فهو يحتفظ بمفهوم "التفاوض على المعنى" ليشير إلى كيف أن الأفراد الفاعلين يُضفُون مغزى لتجربتهم في العالم ولسلوكهم فيه. ويبدو المعنى بهذه الطريقة كـ صورة منعكسة reflex. والأنشطة عنده لا تحمل المعاني التي تخصها ولكنها هي العناصر التي ينشأ حولها المعنى. وكما يشير وينجر أيضاً إلى غموض المعنى. ومن الواضح أن هذا ينتج منطقياً من الراي المتقدم: فإن الطبيعة المتغيرة للمعنى ينبغي أن تعني أن المعنى يتحتم أن يكون غامضاً. ومع ذلك فإن هذا سوف يظهر أيضاً أنه يتضمن كذلك أن المعنى ينبغي أن يكون ثابتًا بشكل ما، حتى ولو كان ذلك بصورة عابرة داخل التفاعل.

ويبدو أن هذا الرأي يتوافق بسهولة مع ما بعد البنيوية. وهكذا فإن الإشارة إلى أن معنى الكيانات الموضوعية والذوات الفاعلة بكونها عرضة للتغير المستمر، هي النقطة التي أثارها باختين Bakhtin فيما يراه بأن كل الخطابات توجد في محيط ما "قيل فعلاً" في الخطابات الأخرى. وهو يشترك كذلك مع باختين ومع علماء ما بعد البنيوية الزعم بأن الخطاب ينطوي على ما هو أكثر من اللغوي، وأن ما وراء اللغوي extra- linguistic هو شيء محوري في إنشاء المعنى. من الواضح أيضاً أن فيتجنشتاين موجود هناك في خلفية هذا التصور.

وكان الاجتماعي صريحاً في كتابات كل من فيتجنشتاين وباختين. فالأداء اللغوي عند الأول ينطوي على ممارسة التفسير الذي يزيل الغموض. ويتضمن علاقة عملية بين المتحدثين locuteurs وألفاظ محاوراتهم. أي أن الممارسات التي تُستثمر فيها اللغة لا يمكن إعادة تأسيسها بدءًا من ذلك الذي يقال. فهي، عند فيتجنشتاين، تنطوي على أعراف لا يمكن جعلها صريحة - والمعرفة الصامتة في كتابات وينجر. ومن منظور علم الاجتماع، فإنه يمكن النظر إلى كل قطاع في الحياة كأداء للغة (لعبة لغة). ويرتبط تصور باختين عن الحوارية dialogism بالرأي الذي يرى أن بنية الألفاظ enonces لا تُظهر الأداء اللغوي الذي يتضمنها. ومن خلال مفاهيم تعدد الأصوات والحوارية فنَّد كلاً من شكل المثالية الذي يوجد فيه معنى الكلمات على نحو غامض خارج نطاق استخدامها وموقف سكلجي. فالمعنى الذي يكتسبه اللفظ يكون فقط نتيجة تعدد الأداء اللغوي. ويصبح المعنى هو نتيجة لمواجهة العملية للفئات الاجتماعية حول الدلالة والأداء اللغوي. وأنه ناتج الخيارات المفتوحة الموجودة في داخل التنظيم الخطابي بتنظيم وجهات النظر، والممارسات، والاهتمامات. فالمعنى هو محل النزاع.

ويستطيع وينجر أن يشارك في هذا الرصيد الفكري لما بعد البنيوية - في الوقت نفسه الذي يحتفظ فيه بمفهوم السببية البنيوية، والسبب في ذلك، على وجه التحديد، يعود إلى كيف تنطوي نظرية البنيوية على درجة من الاستقلالية للذات البشرية الفاعلة في علاقتها بالبنية.

وتتجسد الكيانات الموضوعية. وهذا يقتضي أن تُمنح الكيانات الموضوعية معنى، وأن هذا المعنى "يشكل خبرتنا". وهو يرى أنه إذا كان المعنى موجوداً فقط في المفاوضة المتعلقة به فإن التشيؤ reification والكيان الموضوعي المتشيئ لا يمكن تمييزهما. فهو يرى أن الكيان الموضوعي المتَشيَّأ ليس له وجود مسبق خارج نطاق التفاوض. وهو أقل اهتمامًا بالكيانات الموضوعية، حيث ينصرف اهتمامه نحو كيفية اندماج تلك الكيانات في الممارسة.

وهذا يبدو أنه طريقة يسعى بها لكي يسلم برؤية عالم ما بعد البنيوية والتي ترى أن الكيانات الموضوعية لا توجد خارج الخطاب، وأنها تأتي إلى حيز الوجود في الخطاب ومن خلاله. ومن ناحية أخرى فإن هناك إيحاءً بأن الفرد الفاعل يرتبط بكيانات موضوعية متجسدة وذلك عند التفاوض على المعنى أو عند تعديله. وسوف يتضمن هذا أن هناك "حقيقة" غير متجسدة مستقلة عن أي عملية تنطوي على تشيؤ reification. ويجري تحليل ذلك في نقاشه حول العلاقة بين عملية التشيؤ ونتائجها. وهو يصر على أن هذين التصورين ينبغي أن يصبحا مكوناً واحدًا. وهناك علاوة على ذلك كيانات موضوعية متشيِّئة تنشأ من خارج الممارسات المحددة: كيانات موضوعية يجري استيعابها من سياقات أخرى ويجب استيعابها في هذه الممارسات. وهو يربط ذلك بفهم جيدنز للانعكاسية داخل المجتمع الحديث حيث يوجد من

يرى أن العالم ينخرط حاليًا في حالة من الانعكاسية الزائدة. وبالنسبة لـ وينجر فإن ما ينتج عن التشيؤات reifications في شكل كيانات موضوعية يصبح انعكاسًا للممارسات المرتبطة. وهو يعلن صراحة أن المحادثة، على سبيل المثال، تكون واعية وأنها تتضمن " انعكاسًا على دوافعنا". والذات الفاعلة المحورية واضحة في هذا الطرح.

وهناك ملاحظات أخرى على الذات الفاعلة مثيرة الاهتمام. فوينجر يرى أن المشاركة ينبغي أن تكون لها علاقة بالناس، بينما التشيؤ "... ينبغي أن يكون له علاقة بالكيانات الموضوعية" (Wenger, 1998: 70). ومع ذلك فهو يصرح كذلك بأنه "... بالنسبة للمعنى، فإن الناس والأشياء لا يمكن تعريف أي منهما بصورة مستقلة عن الآخر". وقد فهمت ذلك بأنه يعني أن "الناس" ينجزون المعنى مرتبطًا بكيانات موضوعية. وهكذا فإن الذات الفاعلة تأتي إلى حيز الوجود داخل حدود عملية خطابية.

ويثير وينجر النقطة التي تشير إلى أن تصوره للتشيؤ لا يفترض التوافق بين الرمز أو العلامة وبين المرجع الخارجي referent. وما يركز عليه هنا هو أن المعنى ليس ثابتًا، وأن غموض المعنى يجري كشفه في الممارسة ومن خلالها. وهو يشير إلى "الغرض" من التشيؤ وإلى "عزو" حالة الكيان الموضوعي إلى "شيء"، كما لو كان ذلك عملية عقلانية. وكذلك الكلمات، كإسقاطات للمعنى الإنساني، يجري التعامل معها كتشيؤات، أي أن البشر يبدو أنهم يستخدمون اللغة لإسقاط معنى. ومع ذلك فإنه من غير الواضح أن هذه عمليات منفصلة. وفي الواقع فإن وينجر قد قام بإيضاح أن المشاركة والتشيؤ يسيران جنبًا إلى جنب ولا ينبغي أن ينفصلا. وهذا هو أساس ما يراه من أن "... المعرفة الصريحة ليست مستقلة عن الصامتة tacit

(Wenger, 1998: 67). ومع ذلك فإنه لم يذكر إلا القليل عن استخدام اللغة كممارسة اجتماعية. ونحن مضطرون لأن نستنتج أنه إذا كان استخدام اللغة ينظر إليه كممارسة اجتماعية، فإن التشيؤ في هذه الحالة يعامل كجزء من تلك الممارسة، كما نستنتج أن المعنى لا يسبق التشيؤ. ولا توجد الكيانات الموضوعية خارج نطاق الخطاب. ويوضع المعنى في سياقات داخل المشاركة ومن خلالها. ومع ذلك فإنه من الصعب أن نهرب من الشعور بأن التشيؤ ينطوي على عزو المعنى إلى كيان موضوعي يوجد خارج نطاق الخطاب. وحتى لو كانت هذه هي نقطة البداية عند وينجر؛ فإنه قد أعلن بوضوح أنه يجري تعديل معنى الكيان الموضوعي في أثناء الممارسة.

وهناك أيضاً تعليق مثير للاهتمام على خطاب سابق: فوينجر يرى أن علامات الخطاب تقوم بتجميد لحظات معينة للممارسة التي تصر على أن تكون مندمجة في ممارسة لاحقة. وهذا يبدو متناقضًا مع ما يراه بأن الممارسة تتغير باستمرار وأن المعنى يكون معها خاضعًا للتفاوض باستمرار. ومن ناحية أخرى فإن ذلك يتوافق مع "ما قبل البناء" ومع التداخل الخطابي inter-discursive اللذين تشير إليهما ما بعد البنيوية. وهو يرى أيضاً أن "... ما يقال يفترض تاريخًا للمشاركة كسياق لتفسيرها" (Wenger, 1998: 67).

وكل ذلك يؤدي إلى طرح تساؤل حول كيف للبنية أن تسهم في إنشاء المعنى، ويبدو من ظاهر الأمر أن صياغة وينجر للمعنى وإنشائه يبدو متوافقًا تمامًا مع لامركزة ما بعد البنيوية. وهذا يبدو جائزًا بسبب كيف تنتج نظرية البنيوية الثنائية بين البنية وبين السلوك أو الممارسة. بالإضافة إلى ذلك فإن أي إشارة للبناء الاجتماعي ينبغي أن تنطوي على جماعات كمقابل للأفراد. وننظر إلى المشاركة كعملية اجتماعية في إن التشيؤ ييسر تنسيق

الأداء. والذي يشكّل في الوقت نفسه إدراك الأفراد للعالم، وللذات في علاقتها بهذا العالم. والمعنى المشترك الذي ينشأ من المشاركة والتشيؤ ينطبق على الجماعات بالقدر نفسه الذي ينطبق به على الأفراد.

إن ثنائية البنية والفعل تعني أن جماعات الممارسة تشكل إحدى خصائص البناء الاجتماعي الذي يحدث الفعل داخله في صورة ممارسة. وهكذا فإن البناء المؤسسي لمجتمعات الممارسة يفرض بعض القيود على الممارسة، ولكن في الوقت نفسه، فإن ناتج الممارسة يكون قادرًا على تعديل طبيعة وبنية المجتمعات والمؤسسات.

**التدخل : Intervention**

يتضمن اقتصاد عصر الصناعة المكونات الآتية:

- إدارة الأصول المادية والمقدرة والأمور المالية كـ "رأس مال".
- تحديد الأسواق وتقديم الخدمات لها.
- أن يكون الموقع قريبًا من مراكز المواصلات.
- ضمان الوصول إلى السلع الأساسية ومصادر الطاقة.
- تنظيم الأيدي العاملة في خطوط تجميع لذوي الياقات البيضاء.
- استخدام تقنية إيصال المعلومات ICT لزيادة الكفاية وتقليل التكلفة في الوقت نفسه.

وقد غير التحول إلى اقتصاد المعرفة كل ذلك، وجعل التركيز على كيف:

- تصبح المعرفة المصدر الجديد لرأس المال.

- تصبح تقنية إيصال المعلومات ICT داعمة للوصول السريع إلى المعلومات وللتعاون بين مجموعات العمل.
- تنشأ الفاعلية من العمليات والمعرفة والتطوير.
- تكتسب مرونة زائدة من ممارسات العمل.
- تحوّل الكتبة وذوو الياقات الزرقاء إلى عمال محترفين في قطاع المعرفة knowledge workers.

وتدور كتابات وينجر حول هذا التحول، كما في محاولته لتحويل إشكاليته النظرية إلى تطبيق عملي. واهتمام وينجر بالتدخل يواجهه مشكلة خاصة تنتج من كل من العملية المستترة لإنتاج المعنى والمعرفة الصامتة المصاحبة.

فأي نظرية تضع هذا التركيز الكبير على التعلم الذي يعتمد بشدة على المعرفة الصامتة ستجد صعوبة في تطوير إستراتيجية للتدخل. ويقر وينجر ذلك الأمر في زعمه بوجود حد لما يمكن تحقيقه من التصميم design. وهو يرى أن الممارسة لا يمكن أن تنشأ من التصميم ولكنها تكون نتيجة للتصميم. والطبيعة التحولية الدائمة للممارسة تتطلب أن تكون مندمجة في التصميم. وبالمثل فهو يرى أن مجتمعات الممارسة تقوم بالفعل بتصميم التعلم الذي يخصها وذلك في تحديدها لما تحتاج إلى تعلمه، وكذلك في تحديدها لما تقتضيه المشاركة الكاملة للفرد في التعلم. وربما يكون الأمر أكثر وضوحاً في الحاجة إلى ضم أعضاء جدد. وقد واصل رؤيته في زعمه بأن التصميم "... يحتاج إلى القدرة على التأثير في التفاوض على المعنى" (Wenger, 1998: 235) وهكذا فإن هدفه ليس أن يحدد الأمور تمامًا، بل أن يضع إطاراً يحدد الاحتياجات اللازمة للوصول إلى النتيجة المنشودة، ويمثل هذا الإطار

بذلك رؤية يستطيع من يتأثر بها أن يشارك فيها. كما يبدو أنه يشير كذلك إلى أن التصميم لا يمكن أن يجري فرضه.

وتنطوي نقطة البدء في تصميمه على تعظيم إمكانية "الانتماء" للمجتمع محل الدراسة. وهي تنطوي على دعم العمل لتشكيل مجتمعات الممارسة، حيث يُعزِّز بناء المجتمع من إمكانية التعلم. وهذا يشمل تعظيم الوسائل التفاعلية سواء كانت تعتمد على التقنية الجديدة أو على التفاعل وجهًا لوجه، وتعزيز المهام المشتركة، والتركيز على أمور تعيين الحدود boundary creation وانتهاكها. والقصد من الأنشطة التي تؤدّى في داخل المجتمع هو أن يجري تيسير الاجتماع حول الأمور التي تنطوي على الحيوية والإبداع، ويقدم إطار وينجر النظري، وما يرتبط به من تصورات، الأساس الذي يحقق ذلك.

وفي حين أنه يعترف بأن المنظمات هي بناءات اجتماعية تقر مركزية الممارسة، فإنه يرى كذلك أن مجتمعات الممارسة في داخل المنظمات ملزمة بأن تحتفظ بمسافة معينة بينها وبين هذه المنظمات. وهناك فرق بين التصميم التنظيمي والممارسة التي تنتج من المعايشة. ففي قلب التصميم التنظيمي توجد المقدرة على إنتاج تشيؤ انعكاسي reflexive reification يتضمن خطة عمل ومعايير وأدوارًا ... الخ. وهذه التشيؤات قادرة على التأثير فيما يخص عبور الحدود. وهذا من المهم بمكان بسبب كيف أنه يجري تعظيم المقدرة على التعلم عندما يجري عبور الحدود، وكذلك بسبب الحاجة إلى تكامل منظمات متعددة داخل التخطيط الإقليمي. وتنطوي المخاطر على تثبيت المعاني، وعدم مرونة المكونات المختلفة أو المنظمات المختلفة. وتتكون كل منظمة من مجتمعات مختلفة للممارسة تحتاج إلى أن تنتظم سويًا aligned وذلك قبل أن ننظر إلى المنظمات المتباينة ومجتمعات الممارسة الخاصة بها.

والهدف الجزئي من وراء ذلك هو تحليل النظم الهرمية بناء على السُلطة، وذلك في الوقت نفسه الذي يجري فيه تخويل السلطة في كل مجتمع للممارسة. ويدرك وينجر باستمرار أن هناك مقايضة trade off بين تثبيت المعاني وبين الحاجة إلى معنى يكون مائعاً سلساً كسمات أو خصائص للممارسة الاجتماعية. والاهتمام الرئيس يقتضي أن يكون المعنى تابعاً للممارسة إلى حد ما وذلك لكي يمكن لخطة العمل وعلاقات الإنتاج أن تكونا ذواتي فاعلية.

ولكل مجتمع الممارسة نظام المساءلة الخاص به والذي لا يتطابق بالضرورة مع ذلك الذي تضعه المنظمة. وفي واقع الأمر فإن أي شكل للمساءلة تضعه المنظمة مُلزَم بأن يتكامل مع التعريف الذي يحدد اختصاص مجتمع الممارسة وذلك إذا أريد له أن يكون فعالاً. وينبغي أن يجري تجهيز المنظمات "... لكي تقدم خدمة الإبداع في الممارسة وإمكانية الإبداع المتأصل في بنيته الناشئة" (Wenger, 1998: 245). وحيث إن الممارسات لا يجري أبدًا تصنيفها بحيث تنضوي تحت بعضها البعض وحيث إن المجتمعات لها حدود فإن العلاقة بين ما هو محلي وما هو عالمي لا تتضمن ما يشير إليه وينجر بالتجمع المتألق constellation، والذي تكون فيه الممارسات المرتبطة متجانسة. وفي الواقع فإن نقطة التلاقي تنطوي على إقامة رابطة بين المجتمع والمنظمة: فالمنظمات تصل مجتمعات الممارسة بالمنظمة عن طريق عبور الحدود، وهذا يعني أنه من المهم أن نفتح قنوات للتواصل عبر الممارسات.

وهذا يتناقض، في كثير من النواحي، مع جوهر مبادئ تايلور وما تركز عليه من الوظائف المنتظمة المنفصلة والمحددة. ومن ناحية أخرى فإن وينجر

لديه القليل مما يقال عن كيف للاقتصاد الجديد أن يفرض إعادة النظر في دورات العمل workflows. وفي الحقيقة فإن إشارته الوحيدة لدورات العمل تتضمن كيف توجد في مجتمعات الممارسة وكيف أنها، كإحدى خصائص مجتمعات الممارسة، تقدر على التغيير. ومن ناحية أخرى فإن بعض الأنشطة تحتاج إلى هياكل تنظيمية جديدة تنطوي على دورات للعمل جديدة تمامًا، وأبرز هذه الأنشطة هي كيف تتحول وسائل الإعلام إلى وسائط متعددة. بالإضافة إلى ذلك فإن تحول دورات العمل الخاصة باقتصاد عصر الصناعة إلى دورات عمل تقوم بتعظيم التعلم وإنتاج المعرفة ينبغي أن يكون إحدى الخصائص الجوهرية لكل منظمات الاقتصاد الجديد.

ويحافظ وينجر على الرأي بأن تطوير منظومات وعمليات كاملة end-to-end ينبغي أن يشمل توطين مجتمعات الممارسة، وتطوير تجمع متألق محكم tight constellation من مجتمعات الممارسة – كلاهما معًا. وهذا ينبغي أن يتضمن وجود التزام من كل العناصر بصورة تقتضي أكثر من مجرد تفويض الأفراد الأساسيين بأن "يمثلوا" مشاركة كل طرف فاعل. فهذا يتيح لكل العناصر أن تتحمل المسؤولية عن الفاعلية، كما إن ذلك سيتطلب أيضاً تفضيل بعض الرؤى والأشكال المعرفية على تحديد الإجراءات. وهكذا فالتنظيم الهرمي يعود إلى إدارة أفقية flat management.

ويقوم وينجر، في تدارسه لعملية التعلم وعلاقتها بالتخطيط، بهدم الصورة التقليدية "للتدريب" وذلك بإبراز الحاجة لعمل تخطيط يمكنه دعم التعلم. وهذا يشمل مشاركة المجتمعات في عملية تخطيط ممارساتها بالنسبة للتعلم. وهذا يعد، إلى حدٍ ما، جوهر التعلم البنائي constructivist

learning، كما يعتبر تركيزًا على التعلم بالممارسة أو التعلم الذي يعتمد على حل المشكلات. كما إن ذلك ينطوي على المشاركة في المعلومات بحيث تصبح المساءلة المتبادلة أمرًا ممكنًا.

ويرى وينجر أنه بمجرد أن يجري تعريف مجتمعات الممارسة وتفعيلها وتحويلها إلى مجتمعات للتعلم، فإنه يمكن تصميم " اللقاءات التدريسية" حول هذه المجتمعات لكي تعمل كموارد ترتبط بممارساتها، مما يجعل التعلم مفتوحًا. ونقطته الرئيسة هنا تتضمن التحول من رؤية التدريس كمصدر للتعلم إلى رؤيته كمورد لمجتمع التعلم. فالمجتمع يأخذ على عاتقه عملية التعلم كإحدى خصائص ممارسته.

**الخلاصة: Conclusion**

يبدو واضحاً أن هناك تتابعًا ظاهرًا بين ما جرت مناقشته في الفصول السابقة وبين مفهوم مجتمعات الممارسة. وهناك تركيز على الكتابات النظرية لجيدنز، ولكن ربما يكون تدخل بورديو، وكيفية تناوله لمفهوم الممارسة الاجتماعية، هو الأكثر أهمية. وهذا المفهوم مع مفهوم المعرفة الصامتة هما ما يعطيان المفهوم سياقه التحولي، وذلك يجعله قوة عظيمة الشأن بالنسبة للدور الذي يمكن أن يؤديه في اقتصاد المعرفة. وهو يشرح التحول في ممارسات العمل من استنادها على مبادئ تايلور في اقتصاد عصر الصناعة إلى التركيز التفاعلي للعمل في اقتصاد المعرفة. وهذا يجعله مفهوما ذا أهمية محورية في أي نقاش يخص اقتصاد المعرفة. ومن ناحية أخرى فإنه - كنظام مرن - يسمح عند تفعيله بالاختلافات في اللغة والثقافة وفيما بينهما من علاقة. وفي حقيقة الأمر فإنه يسمح حتى بإمكانية العمل عبر اللغات والثقافات دون إضعاف صلته بذلك.

وبالرغم من القيود، فإن هذه تظل واحدة من أكثر المحاولات – التي تتناول محورية المعرفة والتعلم للاقتصاد الجديد، والتي تتناول الحاجة لتطوير المعرفة التي تكمن في ما هو صامت، تفصيلاً وتجانسًا. ومع ذلك فهي محاولة غير كاملة حيث إنها تقترب بالكاد من العمليات المصاحبة لتشكيل المعنى. وقد كان التناول في مجمله جيدًا جدًا في إشارته إلى كيف أن العملية الكاملة للمشاركة في المعرفة وإنتاج المعرفة تعتمد على قدرة الأفراد الاجتماعيين الفاعلين social actors على تطوير مدلول للمعنى المشترك، ولكن هذا بالتأكيد يحتاج إلى تفصيل كبير. وسيكون من الضروري لهذا التفصيل أن يتناول علاقة الانعكاسية بالبناء الاجتماعي للمعنى، وكيف أن هذه العملية تعتمد على درجة من التبادلية عبر أعضاء أي مجتمع للممارسة، وسيكون التركيز على ذلك في الفصل التالي.

## الفصل السادس

# اللغة والذات الفاعلة

# اللغة والذات الفاعلة

**المقدمة:**

واحدة من الخصائص المحورية لاقتصاد المعرفة هي أنه في حين أن المعلومات محدودة، بمعنى أنها ثابتة ومعطاة، فلا المهارات ولا المعرفة تكون كذلك، ويرجع السبب في هذا، إلى حد كبير، إلى كيفية انبثاق المعرفة الجديدة دائمًا من "التعلم بالممارسة". ولذلك آثاره على مفهوم "الندرة" scarcity في علم الاقتصاد. كما إن له أيضاً آثاره العميقة على فهمنا للتعليم والتعلم. فالمعرفة تعتمد على التصورات المسبقة والأطر المعرفية السابقة والتي لا يمكن وضعها فقط من خلال العقل reason أو الحقيقة fact. ويدور أحد التساؤلات المهمة حول العلاقة بين رأس المال الاجتماعي والمعرفة. وهذا التركيز على رأس المال الاجتماعي قد حول اهتمام المحللين إلى التواصل والذي بدوره قد أدى إلى الاهتمام باللغة. والتحول من تصور اللغة كرصيد من المهارات الفنية إلى فهم اللغة كموهبة فطرية، يؤدي بالعاملين إلى التواؤم مع الظروف المحلية، وهذه فرضية صامتة في مفهوم مجتمعات الممارسة.

والتشديد على معنى مشترك يجعل استخدام اللغة في المقدمة، وبصورة أكثر تحديداً على رفض أي ثبات للمعنى. وتنطوي الطبيعة المتغيرة للمعنى وإمكاناته بالنسبة للإبداع على رفض جمود المعنى بحيث يصبح من الممكن وجود معنى جديد. والمعنى عنصر متعدد الطبقات ومتغير يتشكل في الممارسة الاجتماعية ومن خلالها والتي تتضمن كلاً من إنتاج واستقبال تعبير ما، وهو يرتبط نتيجة لذلك بالظروف التاريخية الاجتماعية لتشكيله. وينشأ المعنى من خلال الخصائص البنائية للغة بما تشمله من مرويات وجدل وأشكال خطابية بالإضافة إلى القواعد اللغوية. ومع ذلك فإن المعنى يحتاج

أيضاً إلى أن يُفسر بحيث تتحقق العلاقة بين تقرير تعبير ما وتفسيره. ويختلف تعقيد المعنى وتشكيله عبر كل من الشكل اللغوي والسياق الاجتماعي الثقافي. وأطروحتنا الرئيسية في هذا الفصل هي أن ممارسة تشكيل المعنى المشترك عبر اللغات وعبر سياقاتها التاريخية - الاجتماعية وسياقاتها الثقافية يمكن أن تكون إحدى الخصائص المحورية للإبداع.

والانعكاسية هي إحدى المقومات المهمة لبناء المعنى. فالمهارات والعمليات الانعكاسية تمكن الأشخاص، على نحو تخيلي، من مراقبة تجاربهم لخلق "عالم مشترك" والذي بدوره ييسر إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية والممارسات والأيديولوجيات كتراث جماعي (Sandywell, 1996: 39). وهذا لا يعني أننا نلمّح إلى أن الانعكاسية كلها تنطوي على تحديد عقلاني للذات الفاعلة المحورية centered subject. وبالمثل فإن بناء المعنى ينطوي على بين ذاتية intersubjectivity.

وفي متابعتنا للهدف من هذا الفصل فإننا سنبرز أهمية الخطاب للمعنى المشترك وكيف يتحول الفرد إلى الذات الفاعلة للخطاب. والعمليات الخطابية تضع الذوات الفاعلة والكيانات الموضوعية بحيث يكون الفرد، كذات فاعلة للخطاب، أسير علاقات محددة بذوات فاعلة أخرى وبكثير من كيانات موضوعية. وتضع تأثيرات الخطاب قيودًا على ما يمكن قوله في نفس الوقت الذي تفتح فيه الباب أمام الاحتمالات. وهذا يتيح لي أن أضع في الاعتبار دور الانعكاسية في سير العملية البين ذاتية وكيف تؤثر على بناء المعنى. ومن ناحية أخرى فإن التدارس التفصيلي للمعنى المشترك ينطوي على عمليات تختلف عبر اللغات وتقدم دلائل عن إمكانات الإبداع للعمل من خلال لغات متعددة.

**الخطاب: Discourse**

إحدى الصعوبات المرتبطة بوضع تصور للممارسة الخطابية هي أن أهمية المعرفة الصامتة تسير في اتجاه معاكس للأهمية الفائقة التي يكتسبها مفهوم الذات البشرية الفاعلة المحورية والعقلانية، وذلك عند الفهم التقليدي لطبيعة الخطاب واللغة الطبيعية. ومن ناحية أخرى فعلى فرض أن التركيز يكون على المعنى المشترك، فإن التساؤل الذي يطرح نفسه هو كيف يجري تفعيل التفاعل دون التركيز الصريح على العقلانية. وهذا ينطوي على التحول من اهتمام زائد بشكل اللغة ككيان موضوعي إلى رؤية اللغة كأداة تنطوي على أفراد في عملية بناء الاجتماعي، أي أن الاجتماعي نفسه يبنى من خلال التركيز على المعنى المشترك.

وهذا لا ينطوي بداهة على أن علم اللغة والخطاب يستلزمان النهج نفسه بالنسبة لأداء اللغة. فعلم اللغة يتعلق بتنظيم أو بناء أي لغة معينة وتتم دراسته بالنسبة لنماذج مختلفة تعالج الظواهر اللغوية نفسها بطريقة مختلفة، ويركز في غالب الأمر على عناصر أو عمليات محددة. أما الخطاب من ناحية أخرى فيتضمن الأداء الذاتي والاجتماعي للتلفظ enonciation أو التعبير. أي أن الخطاب هو نظر في اللفظ من وجهة نظر آلية الخطاب التي تحكمه. ومن المهم أن نلاحظ هنا أن ما نركز عليه هو إنتاج تعبير أو بيان. وهكذا فإن إشارة فوكو (Foucault, 1969) إلى "أنماط التلفظ" enonciative modalities لا تحيل إلى محتوى قضايا خبرية propositional content ولكنها تحيل إلى وضع تعبير ما وإطاره المؤسسي. ولا يتعلق الخطاب بخواص اللغة نفسها التي تتعلق بعالم اللغة linguist.

ويؤدي التشديد على أداء المعنى في الأبنية غير المركزة decentered

structures التي تخلو من ذات فاعلة منشأة على نحو كامل مباشرة إلى هذا الاهتمام بالخطاب. وقد أشار نيتشه(*) Nietzsche إلى الخاصية المنظورية (من ناحية واحدة) perspectival character للمعرفة في زعمه بأن المعرفة "... هي دائمًا علاقة إستراتيجية معينة يجد الإنسان أنه قد وُضع فيها". وقد اعتمد فوكو (Foucault, 1994, vol. 2: 551) على ذلك في قوله:

"لا تنشأ الخاصية المنظورية للمعرفة من الطبيعة البشرية ولكنها تنشأ دائمًا من الخاصية الإستراتيجية والجدلية للمعرفة. ويستطيع الشخص أن يتحدث عن الخاصية المنظورية للمعرفة؛ لأن ثمة معركة، والمعرفة هي أثر من آثار تلك المعركة".

وهذه الإشارة إلى "الأثر" واضحة في كيف أنه فهم أن الخطاب لم يعبر ببساطة أو يعيد إنتاج علاقات اجتماعية مشكلة بالفعل:

معركة الخطاب وليست انعكاس الخطاب...الخطاب، الحقيقة المجردة للكلام، ولتوظيف الكلمات، ولاستخدام كلمات الآخرين (حتى إذا كان هذا يعني إعادتها)، الكلمات التي يفهمها الآخرون ويقبلونها (ومن المحتمل أن تكون شكرًا من جانبهم)، وهذا في حد ذاته قوة نافذة. والخطاب، بالنسبة لعلاقات القوة، ليس مجرد سطح من الكتابة ولكنه شيء يُحدث تأثيرات. (Foucault, 1994, vol. 3: 124).

والصراع الذي يشير إليه فوكو يتضمن كيف أن الحقيقة "تعمل كسلاح" وكيف أن الحقيقة تكون دائمًا قابلة للنقاش ومحددة، وهي

---

(*) هو فريدريك نيتشه (١٨٤٤-١٩٠٠) فيلسوف ألماني بشر بالإنسان الأعلى او السوبر مان (المورد قاموس انجليزي - عربي/ منير البعلبكي ط٣٦، بيروت-دار العلم للملايين، ٢٠٠٢، معجم أعلام) (المترجم)

مظهر للغموض الجوهري للمعنى. كما إنه ينظر أيضاً إلى الاجتماعي باعتباره آثارًا للخطاب. وهذا يتناقض كثيراً مع اللغويات الاجتماعية sociolinguistics التقليدية التي تفهم الخطاب كآثار للاجتماعي.

والسرد هو الذي يتضمن إنتاج تعبيرات مترابطة تشتمل على ذوات فاعلة وكيانات مفعولية والتي تؤدي إلى وصف للأحداث. كما تشتمل أيضاً على أحداث وأوصاف على هيئة اقتفاء للآثار السابقة. وأي تعبير يحكمه خطاب سابق الذي يؤثر على المعنى الذي يمكن لهذا التعبير أن ينجزه، كما يمكنه أن يثبت المعنى لبعض الذوات الفاعلة والكيانات المفعولية الخاصة. ونحن نعتمد على ما مضى في كيفية استخدامنا للغة، كما نبني على المفاهيم التي لا تستمد فقط من الماضي ولكنها تحمل في طياتها علاقات مبنية بمفاهيم أخرى وكذلك بذوات فاعلة وكيانات مفعولية أخرى. وهذا يتيح لنا أن نتعرف على السرد باعتباره طريقة يستخدم بها الناس اللغة لإنجاز عملهم. وبهذا فهو ذو وجود كلي ubiquitous ( أي موجودة دائمًا في كل مكان ) ومؤثر وصامت في غالب الأمر. كما إنه الأساس الذي يستخدم في التفاوض على الهوية. وما نطرحه هنا هو دور السرد في التعبير عن المعرفة الاجتماعية ونقلها كنوع من المعرفة الصامتة. فهو يقيم جسرًا بين الصامت والصريح، وذلك بكونه الأساس الذي يمكن به إيضاح وتعلم المعرفة الصامتة بصورة غير رسمية.

وهناك شكل من الثبات والدوام في بعض المناقشات السابقة فعلى المستوى العالمي تكون العلاقة بين الكيانات مستقرة في الخطاب إلى المدى الذي تصبح فيه مؤسسية كأمر مسلم به عند مجتمع سكاني. وهذا ينطوي على استقرارٍ يستحيل وجود الاجتماعي بدونه. ومع ذلك فإن هذا الاستقرار

ينم عن النظام الطبيعي، كما يكون دائمًا استقرارًا قابلاً للنقض حيث إن الطبيعي يُوجد المتحرف. ومن ناحية أخرى فإن الخطاب هو كيان دينامي. إلى حد كبير. ويعد مفهوم الحوارية لباختين (Bakhtin, 1981) على أن كل استخدام لكلمة ما في ملفوظ مختلف enonce ينطوي على مظهر لمعنى مختلف. ومع ذلك فنحن نتعلم لغة حوارية فعلاً، فالاستقرار نسبي دائمًا.

وتترابط الخطابات المختلفة على نحو نسقي في كلٍّ موحَّد نسبي يعرف بالتشكيل الخطابي. وبالتالي فالتشكيل الخطابي يتكون من تعبيرات تحيل إلى الكيان الموضوعي الواحد نفسه داخل تشتت من التعبيرات. وتنشأ العلاقات بين التشكيلات الخطابية، ومثل هذه العلاقات الخطابية تكون " في حدود الخطاب" و "تحدد مجموعة العلاقات التي يجب أن ينشئها الخطاب من أجل أن يتحدث عن هذا الكيان الموضوعي أو ذاك" (Foucault, 1969: 63). وتحدد العبارات في تشكيل خطاب ما يمكن أن يقال من مكان معين، بل وتحدد حتى ما ينبغي أن يقال من هذا المكان؛ وذلك لأنها تقوم بتنظيم الكيانات الموضوعية للخطاب. أضيف إلى ذلك أن القوة الداخلية المنظمة لتشكيل خطابي تحكم إنتاج المعنى بحيث تكتسب الكيانات المفعولية المعنى نفسه بالنسبة للذوات الفاعلة نفسها داخل أي تشكيل خطابي. ولا يعمل المكان وفق أي معنى للذاتية، حيث إن المتلفظين enonciateurs يحل بعضهم محل بعض.

وتنشأ الوحدة التي تُشكل من تشتت من التعبيرات التي تؤلف تشكيلاً خطابياً من الشروط والقواعد المشتركة التي تحكم التشتت. وتتضمن المستويات المختلفة كيانات موضوعية، وطرقًا للتلفظ، ومفاهيم، واستراتيجيات مع جميع القيود المتوارثة والمفروضة على بعضهم البعض

وتتشكل قواعد الخطاب بواسطة العلاقات البينية لهذه العناصر جنباً إلى جنب مع شروط وجودها.

وترتبط الخطابات بالممارسة الاجتماعية والتي تفهم كسلوك نمطي ضمن أشكال مستقرة للحياة الاجتماعية، ومع ذلك فإن الخطابات لها تأثيرها كذلك على الممارسة الاجتماعية. وهكذا فإن الخطاب المرتبط بمفهوم مجتمعات الممارسة، أو الأشكال البديلة للخطاب الإداري، يمكن أن يكون له تأثير على إدارة العمل. وعلى نحو مشابه هناك من يرى أن خطاب الليبرالية المحدثة يؤثر على عمليات ومؤسسات العولمة. وتحمل مثل هذه الخطابات الطبيعة التاريخية للغة ولكنها غالباً ما تغير المعاني. يضاف إلى ذلك أنها تنشئ مفاهيم ترسخ كيف ينبغي فعل الأشياء، وبمجرد تفعيلها فإنها تؤثر على الممارسات التنظيمية وتنفيذها. وينطوي التحول من ممارسات العمل التي تخضع لمبادئ تايلور إلى العمل الجماعي team working وما يصاحبه من تفاعل على تحولٍ في الخطاب الذي يعيد تعريف ليس فقط ممارسات العمل، ولكن أيضاً تعريف البناء الاجتماعي للعامل. وبهذا المعنى فإن الخطابات هي مظاهر لفلسفات معينة أو مرويات سردية يجري طرحها في الخطاب ومن خلاله، وهي فلسفات متجذرة في خطابات نظرية معينة. وكيفية سريان الخطاب عبر التجمعات السكانية تقتضي ضمناً درجة من الفهم المشترك، وفي هذا الصدد فإنه يمكن القول بأن نهج العولمة يشكل سرياناً لأشكال محددة من التمثيل الرمزي والخطاب تجري المشاركة فيها عبر الكرة الأرضية. ومن الواضح أن الخطاب ينطبق على كل من الخطاب كإحدى خصائص الحياة الاجتماعية والخطاب كطريقة للتمثيل الرمزي للعالم

لقد أشرت سابقاً إلى آثار الخطاب التي أعني بها أن الممارسة أو التصرفات الاجتماعية تُحكم في الخطاب ومن خلاله. كما إنها تتضمن كيف تؤدي الخطابات دورًا في إنشاء الذوات الفاعلة والكيانات المفعولية وفي الترتيبات النسبية التي تؤلف بينهما. ومن الواضح أن السرد له دور محوري في هذا الصدد. وهناك خلاف بين أولئك الذين يرون أن الفاعل الإنساني هو أيضاً أثر للخطاب وبين أولئك الذين يعطون للفاعل الإنساني دورًا مستقلاً عن الخطاب. فأولئك من أمثال جيدنز يعتمدون آثار الخطاب في كيفية فهمهم لدور وطبيعة الفاعل. وبالتالي فهو يشير إلى كيف تقيد البنية الفاعل دون تحديده، بينما يجري إنتاج وإعادة إنتاج البنيات من خلال الفاعل، ويمكن لهذه البنيات أن تحوَّل من هيئة لأخرى بواسطة الفاعل.

وهم يشيرون إلى الآثار غير الخطابية للخطاب non-discursive، بمعنى أن الكيانات المفعولية المشار إليها في الخطاب هي نظم تخيلية ولكنها تنشأ في الخطاب ومن خلاله. وفي المقابل يرى أولئك الذين يرفضون الارتباط بهذه المجموعة أن "الحقيقة" الوحيدة الموجودة هي مجرد آثار للخطاب، مع وجود الذوات الفاعلة والكيانات المفعولية التي تُبنى وتنشأ في الخطاب ومن خلاله دون اللجوء لأي معنى لفاعل إنساني مستقل.

وهذا التمييز بين المثالية والواقعية أمر محوري للبحث في البناء الخطابي للاجتماعي. فالواقعية تؤكد وجود العالم خارج الفكر، بينما المثالية ترى أن كل الكيانات تكتسب معناها بتأثير الخطاب. ولسوف يكون للشيء وجود مادي في العالم، ولكن تعيين طبيعة ذلك الشيء هي نتيجة للخطاب. وإضفاء التجوهر essentialisation على الشيء يقلص الذات الفاعلة إلى مستقبل سلبي لمعنى منشأ بالفعل. وبالمثل فإن إضفاء التجوهر على الذات الفاعلة يقلص إلى كيان موضوعي للفكر.

## لغويات التلفظ : Enonciative Linguistics [1]

لقد كان رفض مفهوم نظام لغوي باعتباره وحدة كاملة محورية ومغلقة تطوراً رئيسياً في السنوات الحديثة. ولقد خلق هذا بدوره اهتمامًا متجددًا بالخطاب، أو كيف للسلك الناظم للغة أن يتضمن سلسلة من التتابعات الدالة التي إذا ما أخذت معاً، تشكل إطاراً متماسكاً بدرجة أكثر أو أقل يحدد ما يمكن قوله. وكما لوحظ سابقًا فإن هذا المفهوم للخطاب يتعارض مع التمييز بين الفكر والحقيقة في اللغويات التقليدية ومعظم اللغويات الاجتماعية sociolinguistics. وفي هذا الصدد فإنه ينكر أيضاً التمييز بين اللغة والاجتماعي جاعلاً اللغوي متماداً CO-extensive مع الاجتماعي.

وإذا أخذنا في الاعتبار دحض أو تفنيد الذات الفاعلة العاقلة لكونها خاضعة لسيطرة المعنى على نحو كامل، فإن التركيز يكون على كيف إن الإمكانات اللانهائية للغة قد تحولت إلى معنى باعتبارها آثاراً للخطاب. والتركيز يكون على البناء الاجتماعي للمعنى دون اللجوء لعقلانية الذات الفاعلة المحورية في شرح ذلك البناء. وهكذا يشير بينفينيست (Benveniste, 1966) للخطاب بأنه ينطوي على:

"... العبارة، إبداع غير محدد، تنوع بلا حدود، إنها حياة اللغة عند استخدامها... بالعبارة يترك الفرد مجال اللغة كمنظومة للعلامات، ويدخل

---

(١) فيما يلي "الذات الفاعلة المتكلمة the speaking subject" هي الوجود التحريبي لمؤلف الخطاب، الجمهور audiateurs يتشكل بواسطة المحيط الفعال الذي يحدث فيه الخطاب، المتحدث locuteur هو الشخص الحاضر في اللفظ enonce كمسئول عن التلفظ enonciation، والمحدث المخاطب Allocutaire هو الشخص الذي حضر مثل هؤلاء الذين يوجه لهم اللفظ، والمتلفظ enonciateur والمتلقي destinataire هما على التوالي الشخص الذي يعزى اليه مسئولية حدث المخاطبة وهؤلاء الأشخاص الذين يستهدفهم هذا الحدث.

المرء إلى عالم آخر. ذلك عالم اللغة باعتبارها أداة enonciation حيث يكون التعبير هو الخطاب."

ولا يتعلق الخطاب بذات الخصائص اللغوية كتلك التي تتعلق بعالم اللغة التقليدي.

والقسم المهيمن للغويات التلفظ[١] enonciative linguistics هو كوليولي Culioli ، الذي يسعى لفهم اللغة من خلال التنوع بين اللغات الطبيعية وذلك على عكس الشكلانيين السلوكيين. وفي حين قام معظم علماء اللغة باستخدام لغة جامعة metalanguage ذات نطاق عالمي في سعيهم لوضع قواعد لغوية عالمية، فإن كوليولي يستخدم نهجاً نظرياً ومنهجياً لإعادة بناء الخصائص التي تنتج مقولات نحوية خاصة بكل لغة. ومحور هذا التوجه يتضمن اكتشاف ما يؤسس وينظم النشاط اللغوي للغات مختلفة. ويفهم كوليولي اللغة كنشاط تمثيلي رمزي representational activity لا يُتَوصَّل إليه إلا من خلال النصوص، أو بالأحرى من خلال أنماط علامات patterns of markers التي هي نفسها آثار للعمليات الأساسية. والتركيز على علامات اللغة يتضمن وجود شكل هو ناتج للعمليات التشغيلية. وتحاكي العلاقة بين هذه العمليات وبين علامات اللغة بواسطة بناء ما وراء لغوي.

وتعتمد إشارة وفيتجنشتاين (Wittgenstein, 1958: 241) إلى "أشكال الحياة" تعتمد بشدة على اللغة الطبيعية:

---

(١) إلى حد ما فإن لغويات التلفظ تُبنى على نقاشات فوكو عن العبارة والوظيفة التلفظية والتي وردت في كتابه "حفريات للمعرفة (Foucault, 1969) "Archaeology of knowledge

لذلك رفض كوليولي القواعد النحوية الشاملة لصالح التوجه الذي يركز على نشاط اللغة ضمن التنوع اللغوي

"وهكذا فأنت تقول: إن التوافق الإنساني human agreement يقرر ما هو صحيح وما هو زائف. فالصحيح والزائف هو ما يقوله البشر، وهم يتفقون باللغة التي يستخدمونها. وهذا ليس اتفاقًا في الآراء ولكنه اتفاق على أشكال الحياة."

ولا ينطوي المعنى على ما يشير إليه فريجة (Frege, 1892) بـ "الدلالة" أو "الإشارة" reference. أي أن له علاقة ضعيفة بالرابطة بين الحمل وبين الشروط المحلية للصدق ولا بأي كيان مدلول. والمعنى ليس بذاتي subjective ولا بموضوعي objective ولكنه يصبح بين ذاتي intersubjective. وعلى هذا النحو فهو يرتبط بالقواعد التي تحكم استخدام اللغة الطبيعية، وهي القواعد التي تحدد كيف تستخدم التعبيرات أو القضايا الخبرية. ويعتمد المعنى البين ذاتي على تعرّف المتكلمين/ المتحاورين interlocuteurs على القواعد التي يستخدمونها. فمعرفة القواعد مسألة أساسية لفهم لعبة اللغة أو شكل الحياة. بينما يعد فهم شكل الحياة أمرًا ضروريًا لفهم القاعدة. ويتحول التركيز من "معرفة أن" knowing that إلى "معرفة كيف" knowing how، ومن المعلومات إلى المعرفة. هذه هي المبادئ الحقيقية التي تربط بين الثقافة واللغة والمعنى.

والنظام يكون ذاتي التنظيم من خلال التفكير الواعي واللاواعي للذوات الفاعلة في نشاطها اللغوي، كاشفًا بذلك عن عملية مستمرة للتحول وإعادة التشكيل. يضاف إلى ذلك إن التنظيم بين الذوات الفاعلة intersubjective regulation يتكون من ضبط هياكل المرجعية والتمثيل الرمزي، والتحقق من صحة الكلام utterance بالرجوع إلى الوضع الراهن state of affairs أو صنف من الأوضاع الراهنة. وتميل منظومات التمثيل الرمزي إلى أن تكون

مستقرة وذات إبداع وتكيف، وأن تمكن الذات الفاعلة من إنتاج معانٍ يمكن إدراك تفسيرها بواسطة ذات فاعلة أخرى.

ومع ذلك فإن كوليولي يركز على وجوب ألا يحدث خلط بين الجمل أو العبارات وبين التفوهات أو "الأقوال" utterances (الألفاظ enonces). وكذلك فإن المفردة المعجمية lexis ليست هي القول أو التفوه؛ لأنها ليست مؤكدة ولا غير مؤكدة حيث إنها لا تقع في فضاء تلفظي enonciative space محدد بشبكة مرجعية referential network. وهذا الفضاء المرجعي يتضمن إحداثيات بين الذوات الفاعلة، وفضاءً مرجعيًا، وكيانات موضوعية لغوية قابلة للتوطين localizable. وبالمثل فإن المشكلات الفلسفية المنطقية للإحالة المنطوية على قيم الصدق، والإحالة الخارجية، والوضع الوجودي للأفراد... الخ، ينبغي ألا يحدث خلطًا بينها وبين بناء القيم المرجعية التي يجري عزوها للأقوال من خلال إنتاج وإدراك الشكل بواسطة المتخاطبين / المتكلمين.

وإنتاج القول أو إدراكه يكون بإعادة بناء أنماط علامات نراها كآثار لعمليات لا يمكننا الوصول إليها. وبهذا المعنى فإن العلامات تكون ممثلة للعمليات التي لا يمكن الوصول إليها. فهي مرمّزة من خلال تمثيل ما وراء لغوي. وهذا يطرح السؤال عن كيف يمكن للمرء بناء نظرية للعمليات حينما تأخذ الأدوات الفكرية شكل صندوق أسود. وهذا بدوره يطرح تساؤلاً آخر عن استقلالية عالم اللغة الذي يسعى لأن يمثّل نشاط الذوات الفاعلة تمثيلاً ما وراء لغوي. كوليولي يجيب على هذه التساؤلات بالتمييز بين ثلاثة مستويات. وينطوي الهدف على إعادة بناء أنماط العلامات التي هي آثار للعمليات التي لا يمكننا الوصول إليها. فهذه العمليات التي لا يمكن الوصول إليها تشكل المستوى الأول، بينما يشكل المستوى الثاني أنماط

العلامات الممثلة للعمليات في المستوى الأول. والمستوى الثالث حينئذ يتضمن بناء العمليات في هذا المستوى من خلال نظام للتمثيل الما وراء لغوي، أي كممثلات للممثلات representatives of representatives.

الجدول رقم (١.٦) مستويات التمثيل ما وراء اللغوي

| المستوى الأول | المستوى الثاني | المستوى الثالث |
|---|---|---|
| عمليات | علامات markers | تمثيلات ما وراء لغوية |
| | ممثلات 1 | ممثلات 2 |
| M | O | C |

المصدر: Auroux, 1992, p. 42.

يوافق موضوع علم النفس المستوى الأول، ذلك الذي يمكن ملاحظته، الأشكال اللغوية (O)، توافق المستوى الثاني، والنظرية اللغوية (C) توافق المستوى الثالث. وحيث إن الأخيرة هي تمثيل لما قبلها (٢) والتي هي بدورها تمثيل لـ (١)، وعند السماح للتمثيلات بأن تتكون كتطبيقات، فإننا نستنتج أن الأخيرة هي تمثيل للأولى. وهذا يغري المرء بأن يقترح أن المستوى الثالث هو معرفة بالمستوى الأول، أي كنوع من علم النفس.

ومع ذلك فإن كوليولي يرفض ذلك، زاعماً أن السيكولوجي هو شيء لا يمكن لعالِم اللغة، الذي تتضمن أعماله التي يشير إليها تمثيلاً ميتالغويًا لنشاط الذوات الفاعلة، أن يصل إليه. ويصرح كذلك بأننا "... نحاكي العلاقة بين العملية والعلامة بفضل البناء الميتا لغوي (Culioli,1989:2) وهكذا فإذا تضمن المستوى الثالث معرفة في المستوى الأول فإنه لا يشكل أي نوع

من علم النفس (السيكولوجي). فالسيكولوجي سوف يكون تمثيلاً في المستوى الثاني وليس في المستوى الثالث الذي تشير مصطلحاته النظرية مباشرة إلى المستوى الأول، ومثل هذه المصطلحات النظرية غير موجودة في كتابات كوليولي. فالمرء لا يجد ازدواجية تتصل فيها تمثيلات العمليات الذهنية بالجانب الآخر الذي يتكون من عناصر لغوية. ودائمًا ما تكون الإشارة إلى ما وراء اللغوي، أي إلى تمثيل اللغة.

ومن ثم فإن كتابات كوليولي تتضمن محاولة للتعامل مع تنميط علامات اللغة كأحد أنواع الشكل. وهذا الشكل هو نتيجة العمليات، الذي يعني أنه مضطر لمحاكاة العلاقة بين هذه العمليات وبين علامات اللغة التي نحن بصددها وذلك باللجوء إلى بناء ما وراء لغوي. وكنتيجة لذلك: "

"لذلك فإن الأمر ليس اختزالاً لتركيب نحوي إلى نواة مقيدة على نحو اعتباطي، بل هو معالجة كل شيء ينتمي إلى مجال متجانس منهجياً أو إلى مجالات متجانسة محلياً يمكنها أن ترتبط ببعضها البعض. وأزعم أننا نستطيع أن نقدم نظرية موحدة سوف تدمج الظواهر التي تُعالَج حاليًا بصورة منفصلة في القطاعات المختلفة." (Culioli, 1990: 73). وهذا أمر مختلف تماما عن كيف يعتبر الممارسون للغويات التوليدية والتحويلية أن الصيغ النحوية التي يمكن ملاحظتها ينبغي أن يتاح لها أن تسجل في قائمة الصيغ التي نحصل عليها من القواعد الصرفية التركيبية syntagmatic grammer. ومثل هذه الفرضيات تكون، من حيث المبدأ، عرضية بالنسبة للقوانين التي تحكم موضوعها القوانين التي تحكم القواعد النحوية عند التطبيق، في النحو التحويلي، هي التحويلات التي لا يوجد شيء مشترك بينها وبين القواعد التركيبية وذلك من وجهة نظر منهجية. ويرى ميلنر (Milner, 1992: 37) أن

لغويات التلفظ لا يجري حسمها بمثل هذه الفرضيات، حيث إن عمليات التلفظ يقيدها مبدأ غير مطواع لمثل هذه العمليات. وهو يشير إلى كتابات كوليولي بالنسبة لعلم للغة بأنه ينشئ تمثيلات تلفظية معينة داخل فضاء مذهبي غير تلفظي (Milner, 1992: 20). ويشير فيتجنشتاين (Wittgenstein, 1988: 5,22) إلى العمليات باعتبارها "... التعبير عن علاقة بين بنيات نتيجة هذه العمليات وبين بنيات الأساس الذي تبنى عليه". ويعتمد أي تعريف لعملية ما على المجموعتين الأساسيتين من المجموعات الوافدة كيف للمرء أن يبني التطبيق. وكل عملية يمكن تصورها مستقلة عن تلك التي تشتغل عليها: بالإضافة إلى ذلك فإن العمليات، في أي تعبير عن السببية، يمكن أن تُميَّز بواسطة الخصائص الأساسية – التواصلية communicativity، التعدية transitivity، التماثل symmetry، ..الخ. ومع ذلك فكل العمليات تنطوي بداهة على وجود شروط تحكم عملها. وهذا يطرح قضية وجودية دقيقة تتضمن الوضع الذي ينبغي أن يتوافق مع تلك الشروط. وإلى المدى الذي تكون فيه الصيغ اللغوية هي علامات للعمليات وليست العمليات نفسها، فإنه من غير المرجح أن تكون هذه الصيغ هي شروط العمليات.

والتلفظ enonciation هو الفعل الفردي لاستخدام اللغة، بينما اللفظ enonce هو الكيان الموضوعي اللغوي الذي ينتج عن ذلك الاستخدام. وفي هذا الصدد فإن التلفظ هو ذلك الذي يؤدي إلى وجود اللفظ، فهو أمر أساسي للفظ ولكنه غير مُدرَك. وبالتالي فإن اللفظ وحده هو الذي يمكن خضوعه للدراسة، ومع ذلك فمن المسلم به أن هناك مظهراً للتلفظ. وتُفعَّل اللغة la langue في الخطاب كنظام مجرد ولكن مع تخلل عدد من العمليات المحددة. ولذلك فإن وصف وظيفة اللغة ينطوي بداهةً على التأسيس لعمل ذلك النظام الذي يجعل إنتاج الألفاظ أمراً ممكناً، أي تحويل اللغة إلى

خطاب بواسطة المتلفظ enonciateur. وبالتالي فإن استخدام مصطلح "الخطاب"، في إطار نظريات التلفظ، ليس للنزول به إلى وحدة ما تزيد قليلا عن العبارة، ولا للنظر إلى الألفاظ من وجهة نظر ظروف إنتاجها التاريخية - الاجتماعية وإنما بالأحرى لربط اللفظ بفعل التلفظ الذي يدعمه.

والتلفظ، كفعل تصريحي باللفظ، هو حدث ما يُنشأ من حيث الزمان والمكان. وهذا يؤدي إلى خلق معنى للاستقرار لمحتوى اللفظ وأيا ما كان حدوث لفظ ما فليس له وجود مستقل عن حدث تلفظه. أي أن المرء معني ليس فقط بذلك الذي ذكر ولكن أيضاً بفعل قوله، أي بالتلفظ، وهذا هو الذي ينعكس في اللفظ. ولا يستطيع المرء أن يفهم معنى لفظ ما بدون الرجوع إلى سياق التلفظ، أي بدمج جوانب معينة من سياقه التلفظي. وهذه العناصر جزء مكمِّل لمعنى اللفظ ويشار إليها كمُغيِّرات/ ناقلات shifters والتي لا يمكن تفسيرها إلا مرتبطة بفعل التلفظ الذي أنتج اللفظ والذي يدعمه. وليست المسألة أن الناقلات تخلو من المعنى لكن المسألة أن تفسيرها يلح على معرفة سياق التلفظ. أي إن الناقلات هي علامات لغوية، وأشياء أو حقائق ملموسة يُسجَّل حدوثها في قائمة محددة من الإحداثيات المكانية والزمانية. وهي تتيح تحويل اللغة، كنظام من العلامات الممكنة، إلى خطاب يواجه به المتلفظ والمحدث المخاطب ما يقولونه في العالم.

وتنطوي الظاهرة اللغوية، والتي تتولى أمر رعايتها نظريات التلفظ، على أكثر بكثير من الناقلات shifters. فلو طرحنا جانبًا فكرة إسناد دور أداة "محايدة" للغة، وموجهة فقط لنقل معلومات موضوعة كنشاط بين نصيري قضية ما. فإن المتلفظ حينئذٍ والمحدث المخاطب يشاركان في نشاط يكون

وضع المتلفظ فيه مرتبطاً بالمحدث/ المخاطب وبالتلفظ نفسه، وبلفظ هذا التلفظ، وبالعالم بالإضافة إلى الألفاظ السابقة واللاحقة. وكل هذا النشاط يترك آثارًا في اللفظ enonce، وهذه الآثار هي التي يسعى عالم اللغة لوضع نظام لها. وبناء على ذلك فإن اللغة ليست وسيطاً عاديًا بين شيء وبين تمثيله.

**المرجعية التلفظية: Deixis**

ذُكر فيما سبق أنه لكي يُمنح المعنى فإن المرجع الخارجي لابد أن يكون داخلاً في فضاء تلفظي enonciative space تحدده شبكة مرجعية. وهذا الفضاء يتضمن إحداثيات بين ذوات فاعلة؛ وفضاء مرجعي وكيانات لغوية قابلة للتمركز localizable linguistic objects. وهنا تصبح التعبيرات الإشارية deictics ذات صلة. والتلفظ enonciation، حقيقة التكلم باللفظ، يُشكِّل من حيث الزمان والمكان، وهو يمثل العلامات الإشارية التي تُثبت الذوات الفاعلة والكيانات الموضوعية والعلاقة بينهما بالنسبة للزمان والمكان.

وترفض لغويات التلفظ معادلة متلفظ/متلقٍ مع متحدث/ مستمع locuteur/ locataire. وهذا يجعل لمشكلة الذات الفاعلة المحورية أن تكون محدودة. وتزيح اللغة هذه العلاقات جانبًا وتعبِّر عن التفاعل كأحد المقومات المبنية داخل اللغة بدلاً من أن تكون معدة مسبقاً بطريقة فطرية. وبناء على ذلك فهي تجسد ثلاثة مكونات مترابطة - المتلفظ و المتلقي enonciataire وما يشار إليه كمقوم الشخص الواحد (أنا، أنت، هو ي، ها، هنا، هناك، في مكان آخر، نفس، آخر، أجنبي... الخ) :one-person (I, you, it; me, her (here, there, elsewhere; self, other, foreigner;..etc). وهذه المرجعية التلفظية

الاجتماعية. والتي تتضمن الزمان والشخص والمكان، هي الوسائل التي يستطيع بها الخطاب أن يشتغل في واقع اجتماعي.

وتتكامل هذه الأبعاد في نقطة صفرية للمنشأ (لحدث تلفظها) – أنا، هنا، الآن "I, here, now". فهي تسجل التعبيرات في الزمان والمكان بالنسبة للمتلفظ الذي يتشكل كنقطة مرجعية. وهو ما يجعل من المستحيل فصل الشخص عن التعبيرات الإشارية. وهذا بمثابة نقطة مرجعية لأنواع أخرى من العمليات – واحدة تعين مكاناً بديلاً للتلفظ (أنت، هناك، حينئذٍ) (you, there, then)، وأخرى التي تفعّل نقطاً فضائية بديلة للتعيين تقع خارج المجال الموجود (هي، هو، في مكان آخر، في سالف الزمان) (she, he, it, elsewhere, once upon a time). هذه هي علامات الخطاب التي تعين طبيعة التفاعل. أما الأبعاد الأخرى ذات العلاقة للخطاب فهي الأنماط التي تقتضي تقييم وضع ما قيل، بأن كل نص يكون مأهولاً بوجود ذات فاعلة تقوم بتقييم وضع ما يقول بالنسبة للمؤكد والممكن والمحتمل...الخ أو بالنسبة لأحكام القيمة. وهذه العلامات المختلفة تشتغل مع معرفة كل من المتلفظ و المتحدث، بالممارسة الطبيعية في تشغيل الجزء الحر من الخطاب: أو ذلك الجزء من الخطاب الذي لا يحمل علامات لعبارات إشارية deictic مرتبطة، ولا لأي أنماط. والعمل التحليلي في هذا الجزء "الحر" من الخطاب يقتضي الاعتماد على مساعدة من أحد متكلمي اللغة الأصليين.

تشكل البشرية نفسها كذات فاعلة من خلال اللغة: لأن اللغة وحدها هي التي تنشئ مفهوم "الأنا" ego. فكل متكلم يؤسس نفسه كذات فاعلة بالإشارة إلى نفسه باعتباره "أنا" "I" بينما يطرح في الوقت نفسه ذاتاً فاعلة أخرى خارجية تماماً بالنسبة للأنا فاعلاً أو مفعولاً "me". ويشار إلى هذا

الآخر" باعتباره "أنت you" كما يشير الآخر إلى أن المفعول me باعتباره أنت. هذه هي أساسيات اللغة التي يكون التواصل نتيجة لها. وكل الأعمال اللغوية التي تحتوي على دلالة، أو معنى قادرٍ على التواصل تدعمه أنا متسامية transcendental ego. وفي نطاق فعل التلفظ الفردي التي تدعمه هذه الأساسيات فإن "الأنا" "I" و/أو "الأنت" "you" هي المعاملات الذي تحول اللغة إلى خطاب. أي أنه من الضروري أن ننظر في فعل التلفظ enonciation وذلك عند تفسير اللفظ enonce الذي يحتوي على "أنا" "I" و/أو "أنت" "you".

وليس من الممكن معرفة المرجع الخارجي لأي منهما بعيدًا عن استخدامهما في أعمال منفردة للتلفظ. وعند كل تبديل كل أنا "I" هي أنت "you" وكل أنت "you" هي أنا "I"، تنقلب المواضع عند إجراء حوار. ويدعم التلفظ ليس الخصائص الفردية للمتلفظ، ولكن يدعمها ازدواج أنا – أنت "I- you" – المخاطب المشترك عند كوليولي – لأي نشاط. ومن المعتاد أن نفكر في "نحن we" و "أنتم you" (جمع) باعتباره جمع لـ "أنا – أنت" ولكنهما ليسا جمعاً بمعنى أن "أحصنة" هي جمع "حصان". بل يجب أن يفهم كـ "ما صدق لشخص". وفي كثير من النواحي فإن "نحن we" و "أنتم you" يكونان مُبهمين في أن "نحن we" يمكن أن تكون أنا وأنا "I and I" أو أنا وأنت "I and you" أو أنت وأنت "you and you". وبنائيا فإن نحن "we" يمكن أن تعيّن مجموعات مختلفة من الأشخاص: متلفظ+ متلفظ، متلفظ مفرد، متلفظ+ خطيب، متلفظ + شخص ثالث (أو أشخاص)، متلفظ + خطيب + شخص ثالث (أو أشخاص).

وتشتغل التعبيرات الإشارية deictics مثلها مثل المُغيِّرات shifters لتسجيل حدوث ألفاظ في الزمان والمكان وذلك في علاقة مع العلامة marker كنقطة

مرجعية تشكل المتلفظ. وفي هذا الصدد فليس من الممكن فصل شخص عن التعبيرات الإشارية deictics. وبالمثل إذا كان الشخص يؤدي دورًا سائداً فإن ثلاثية أنا/ أنت – هنا – الآن I/you-here-now لا تتجزأ وتشكل محور كل النشاط الخطابي. ومرحلة استعادة التعبيرات الإشارية المكانية spatial deictics تنطوي على الموضع الذي يحتله شخص المتلفظ في أدائه للتلفظ. على الرغم من أن التعبير الإشاري المكاني أقل ثراءً وأقل تعقيدًا من التعبير الإشاري الزمني، فإنه يشارك في عملية تنظيمه. وعلامة الدلالة الزمنية هي اللحظة التي يتكلم فيها المتلفظ، أي لحظة التلفظ. ويرتبط بالأداء الفعلي للتلفظ أن المتحدث يرتب التسلسل الزمني للفظ الذي يتلفظ به ويفرضه على المحدث المخاطب allocutaire. ومن الممكن أن يكون هناك فرق بين زمن إنتاج اللفظ وبين ذلك الذي تشير إليه تعبيراته الإشارية deicties.

ومن الضروري أن نأخذ في الاعتبار، عند وصف العمليات الدلالية في الخطاب، كيف يكون الوضع الأساس الذي ينتج بواسطة هذا النموذج إما متعادلاً neutralized وإما ينطوي على معارضات oppositions. ففي أي خطاب حينما تنطوي "نحن we" على معنى يشمل كلاً من "أنا I" و "أنت you فإنها تشير إلى إحالة تقوم بمعادلة neutralises المقابلة بين "أنا I" و "أنت you". وفي التعامل مع موضع نقطة الصفر كنقطة البداية فإنه يستتبع ذلك أنه إذا لم يكن هناك مؤشرات فإن موضع التلفظ يشمل على الأقل كل القيم الصفرية للشخص والمكان والزمان والأنماط modalities. إن عبارة " إنها تمطر " it is raining تشتمل على أنا – هنا – الآن I here-now وعلى فضاء غير محدد. ومن الطبيعي أنها ستشمل "أنت" you" كما تفترض مقدماً أنّ كلمة "تمطر" raining ليست ثابتة بالنسبة للزمان والمكان. ومن ناحية أخرى فإن عبارة "إنها تمطر" المنقولة من خلال الهاتف تُفعِّل المقابلة بين "أنا I"

و "أنت you" ، ويكون التعادل وجهًا لوجه غير مفعّل. وتنطوي عبارة " ألا ترى إنها تمطر " على أن "أنا I" على وعي بأنها تمطر. بينما "أنت" لا تدري أنها تمطر. إن وجود كلمة "أنت you" يمنع أن يكون وضع "أنت you" مماثلاً لوضع "أنا I". وهذا يؤدي إلى وجود وعي بأنه عند حدوث الكلام فإن كلا من المتحدث والمحدث المخاطب ينبغي أن يستخدما العلامات التي في النص، كما ينبغي أيضاً أن يستخدما ما يملكانه من معرفة وذلك للعمل على الجزء "الحر" من التفسير. وهذا الجزء الحر يشتغل بالإحالة إلى السياق التاريخي الاجتماعي الملائم الثالث وهكذا فإن هناك تمييزًا بين أماكن التلفظ التي يحددها فضاء مجرد للتلفظ يشتغل عليه الخطاب، وبين الأماكن العملية في الفضاء الاجتماعي والسيكلوجي لكل من المتكلم والسامع. وتنطوي مشكلة تصوير ورسم فضاء هذين الاثنين – المتلفظ مع المتكلم، المخاطب co-enonciateur مع المتلقي،.. إلخ – على ما يشار إليه بـ "الاضطلاع بالمسؤولية " taking in charge (للمشاركين)، والتفسير (للقائم بالتحليل analyst).

## الاستيفاء والاضطلاع بالمسؤولية : Interpolation and Taking in Charge

بعد أن ناقشت باختصار كيف يعمل الخطاب في تفصيل المعنى المشترك فإنني أود الآن أن أناقش كيف يتحول الفرد إلى مؤلف للخطاب. وهذا ينطوي على كيف يحصر الفرد نفسه داخل خطاب ما، وكيف تنعكس آثار أو نتائج الخطاب على الفرد.

والاضطلاع بالمسؤولية ينطوي على أن الذات الفاعلة للتلفظ "...من المفترض أن تضطلع بمسئولية المحتويات المطروحة" أو تصبح "... الذات الفاعلة التي تباشر الموقف" ( Pecheux, 1982: 156). وينطوي الدافع المحوري

لمسار العملية على كيف يتشكل الفرد كذات فاعلة. وهذا يحدث من خلال العلاقة بين الاستيفاء، والتدليل signification، والاضطلاع بمسئولية الخطاب. وهذا بدوره يتضمن توافقاً إلى حد ما بين فعل اللغة الذي يدعمه إنشاء المعنى وبين المتلفظ الذي يضطلع بمسؤولية الخطاب. والاضطلاع بالمسؤولية ينشأ من العلامات التي توجد في الخطاب، ويتضمن وجود علامات التعبيرات الإشارية deictic المختلفة المشار إليها سابقًا، والتي تضع نطاق مجال ما من خلال حدود معروفة. وعندما تتغير هوية الفرد فإن الدلالة تتغير كذلك، ومع ذلك فإن الدلالة نفسها ليست مجانسة للمعنى، ولكن ينبغي أن تكون مصحوبة بآثار الخطاب. وهكذا فإن الفعل والحدث ينطويان على العلاقة بين الدلالة والأثر الحقيقي، فيتضمنان كيف أن المتلفظ يتحول إلى متحدث محتلاً بذلك موقعًا اجتماعيًا حقيقيًّا. ويعمل الجهاز الأساس للتلفظ عندما يُحمَّل المتحدثون المسؤولية، مما يقتضي - ضمنًا - وجود تفاعل اجتماعي يرتكز على المعنى المشترك وعلى آثار العلاقة بين اللفظ والموقف. ويصبح الفرد هو الذات الفاعلة للخطاب.

وموقع الذات الفاعلة يتيح للفرد أن يضطلع بالمسؤولية أو يرفض الاضطلاع بالمسؤولية. وهنا ندرك وجود الفضاء للعقلانية والاختيار الواعي. وتنطوي العلاقة بين المتلفظ (شكلي) وبين المتحدث (موقع اجتماعي حقيقي) على تفكيك التلفظ الموجود داخل الخطاب، وداخل الأفعال الاجتماعية التي يدعمها الخطاب. وهذه الأفعال الاجتماعية إما أن يحملها اللفظ enonce أو تجنح عند ما لا يحدث تحمل للمسئولية. فإذا قيلت العبارة "مهلا تاف" hey taff ثم قُمتُ أنا بالاستجابة لتلك العبارة فإنني في هذه الحالة أضطلع بمسئولية موقع الذات الفاعلة المرتبط بـ تاف.

وفي الاضطلاع بمسئولية هذه التراكيب اللغوية فإن الأفراد الذين يجري إقحامهم كذوات فاعلة يقبلون، سواء بصورة جزئية أو بصورة كلية، المواقع الاجتماعية التي تنشئها العلامات اللغوية الملائمة، كما يقبلون نقطة الانطلاق التي يفترضونها مسبقاً. إن أي فرد اجتماعي فاعل يستطيع أن يطرح إطاراً لسلوكه، ويمكن صياغة مثل هذه الأطر للسلوك بالاعتماد على افتراضات مسبقة ومفاهيم صامتة تضع حدوداً على ما يمكن التفكير فيه، وبالتالي على فضاء الاختيار. ومع ذلك فهناك، فيما بين المستوى اللغوي وبين تفكير الفرد، أنواع من الافتراضات المسبقة التي يجري إقحامها والتي تشكل النظام الخطابي. أي أن هناك مادية تُفرض على المتحدث وعلى الجهاز التفسيري الذي ينظم آثار الوضع position والقصد disposition.

وعندما يضطلع الفرد بمسئولية الخطاب فإن هذا الفرد يُقحَم كذات فاعلة لهذا الخطاب. وترتبط هذه الذات الفاعلة بذوات فاعلة أخرى وبكيانات مفعولية مختلفة بالصورة التي تحدد ما يمكن وما يجب أن يقال من موضع الذات الفاعلة. ويترجم هذا النشاط الخطابي الأعراف التي تنظم العلاقات بين الذوات الفاعلة إلى عمل ناسباً وضعاً إلى كل منها. والمتلفظ مضطر بأن يفترض أن المخاطب co-enonciateur يشاركه في كل الافتراضات المسبقة في نوع من الاتفاق الضمني. ويتضمن مفهوم الموضع أنه عند الاضطلاع بالمسؤولية فإن الفرد يتخذ لنفسه موضع الذات الفاعلة: أي موضع التلفظ، لكنه يخصص في الوقت نفسه موضعًا مكملًا لـ "الآخر" أي للمخاطب، وهذه المواضع تدعم الخطاب. وقد عبر فوكو (Foucault, 1969: 126) عن ذلك بأن "وصف صياغة ما في حين أن اللفظ لا يتوقف على تحليل العلاقات بين المؤلف وبين ذلك الذي قاله (أو أراد أن يقوله أو قاله دون أن

يريد ذلك)، ولكن لتحديد ما هو الموقع الذي يمكن لجميع الأفراد وينبغي عليهم أن يشغلوه عندما يصبحون ذاتاً فاعلة".

وبصورة ما فإن الاضطلاع بمسئولية خطاب ما يؤكد هوية ما، من حيث إن الفرد يُقحم داخل موقع ذات فاعلة تأكد ووضع في سياقه بالنسبة لذوات فاعلة وكيانات موضوعية أخرى مرتبطة. وكل واحد من الأفراد يقبل هويته البادئة منه، وتكون في داخل، منظومة للأماكن. وفي هذا الصدد فإنه من المهم أن ندرك أن نظرية الخطاب ليست نظرية للذات الفاعلة سابقة على صور تكوينها من خلال التلفظ enonciation، ولكنها بالأحرى نظرية لحدوث التلفظ الذي هو أثر لِلَفظ على نحو جوهري ولحظي. وتُبنى الهويات الاجتماعية ضمن حدود منظومة العلاقات لِلُغة معينة.

ونجمل ما سبق فنقول، إن الاضطلاع بمسئولية الخطاب لا يحوِّل فقط الفرد إلى الذات الفاعلة للخطاب، ولكنه أيضاً يجعل الذات الفاعلة مرتكزًا لعلاقات مع الذوات الفاعلة الأخرى وإلى مجموعة من الكيانات الموضوعية داخل الخطاب. وهذا له تأثيرات عميقة على ما يمكن قوله فضلاً عن صحة ما قيل، وهو ينطوي على مفهوم فوكو للمشروطيات التلفظية enonciative modalities كنوع من النشاط الخطابي الذي يحمل موقع الذات الفاعلة الخاص به. وعند ربط المشروطيات التلفظية بكيفية صياغة التعبيرات فإنه كان يؤكد أن الخطاب هو ممارسة. وتفهم أو تتصور الممارسة الاجتماعية من حيث علاقات الخطاب. ويصبح الطبيعي الآن هو مشروط الشيء الذي يعطي قيمة الصدق لأشياء موضوعية معينة.

**الانعكاسية:**

تُطرح مسائل الانعكاسية بمجرد أن تكون العلاقة بين اللغة والعالم ليست مجرد علاقة للتمثيل الرمزي المباشر. يضاف إلى ذلك أن الانعكاسية

كشكل للوعي بالذات تُمَشكَل (أي توضع في صورة مشكلات) وذلك عندما يصرّ المرء على أن يقتصر الفرد على أن يصبح فقط ذاتًا فاعلة في الخطاب ومن خلاله. وهاتان الملاحظتان تحددان كيف يعاد تقييم الانعكاسية فيما يتعلق بالمعرفة الصامتة. وإذا كان فرد فاعل لا يمكنه أن يضطلع على نحو كامل بالمسؤولية عن أي خطاب، فإن العقلانية لا تكون فقط محدودة بصورة واضحة ولكن أيضاً تكون انعكاسية. وحينما ننظر إلى الانعكاسية باعتبارها المقدرة التفسيرية التي يملكها منتجو المعنى فإننا نستطيع، بطريقة ما، أن ننتج أشكالاً متميزة من المعنى للكيانات اللغوية. والغموض الأساس للمعنى وكيف يتجسد المعنى في التشكيل الخطابي وفي مادية اللغة هما مفتاحا الانعكاسية. ولا توجد العلاقة بين الدال والمدلول signifier-referent إلا في الخطاب ومن خلاله. ويقدم التشكيل الخطابي نظامًا أو شكلاً.

وقد أوضحت أوثيير (Authier, 1995: 803) المسألة بإيجاز فيما تدعيه بأنه بمجرد أن يسلِّم المرءُ بأن عملية التلفظ ليست واضحة للمتلفظ، فإن المرء يتوقف عن "الاعتقاد بأن المتلفظين عند كلمتهم". أي أنه ليس من الممكن النظر إلى الصور المتضمنة في الكلام باعتبارها تعبيراً صادقاً وأميناً يوصل مباشرة إلى الهدف. ولكي نفهم وضع هذه الأشكال للتمثيل الرمزي الذاتي auto-representation في العملية التلفظية عند ممارستها، فإنه من الضروري، مرة ثانية، أن نستكشف ما وراء هذا الذي تمثله. فهي تمثل آثارًا لـ "تفاوض" ملازم للتلفظ، والذي هو كذلك شيئ غير قابل للتمثيل.

وهذا التقييد الذي تضعه الطبيعة الصامتة للغة الطبيعية على الانعكاسية يستلزم فتح باب النقاش حول ما وراء اللغة metalanguage وما وراء اللغوي

metalinguistic وما وراء الخطاب metadiscource والعلاقة بينهم. وقد بدأ جاكوبسون Jakobson و بينفينست Benveniste هذا النقاش. وما وراء اللغة كلغة هو نظام دلالي يقدم معارف اصطلاحية. وفي هذا الصدد فإنه يشكل نظامًا تكون العناصر فيه هي العلامات signs، بينما الوحدات المتكونة هي العبارات phrases. وتتعلق كلمة "ما وراء" meta بكيف لما وراء اللغة الطبيعية natural meta language أن تعبر عن اللغة. وكنظام للعلامات، فإن ما وراء اللغة للغة ما تصف تلك اللغة وهي جزء لا يتجزأ منها. ويصرُّ جاكوبسون (Jakobson, 1963) على رأيه بأن الانعكاسية ما وراء اللغوية تنطوي على "... القدرة على التكلم بلغة ما " التي تتضمن " أن المرء يمكنه التكلم بتلك اللغة"، وعلى هذا النحو، فإنها تشكل "جانباً من سلوكنا اللفظي التلقائي". وهذا شيء نمارسه - "دون أن نضع في الحسبان الطبيعة الميتالغوية لما وراء علم اللغة الخاصة بعملياتنا التشغيلية operations - ويؤدي دورًا مهمًا في لغتنا اليومية".

وقد ضرب جاكوبسون (Jakobson, 1963: 127) مثلاً كذلك للطبيعة الصامتة لنشاطنا الانعكاسي حيث يقول: " نحن نمارس ما وراء اللغة meta language دون أن نقدم شرحًا للطبيعة ما وراء اللغوية لعملياتنا التشغيلية our operations. وفي كل مرة يرى فيها المخاطب و/ أو المخاطب /destinateur and or destinataire أنه من الضروري التحقق من أنهما يستخدمان الشفرة نفسها، فالخطاب ذو أهمية محورية بالنسبة لهذه الشفرة، فهو يؤدي وظيفة ميتالغوية (أو حاشية gloss)". وقد تم التمييز بين ما وراء اللغة المرسّمة الاصطلاحية وما وراء اللغة الطبيعية، عوملت الأولى كنتائج لبناء اللغات الاصطناعية، بينما تقع ما وراء اللغة الطبيعية في باطن اللغة الطبيعية وهو ما يُستخدم في الكلام عن العالم وعن العلامات التي يتكلم فيها المرء

وهناك أشكال كثيرة للمعرفة اللغوية أو لمعارف اللغة. فنحن جميعاً نزعم عند الكلام أننا "نعرف" اللغة التي نستخدمها بصورة أو بأخرى. ونتجه دائمًا لربط المعرفة بالوعي وبالانعكاسية، فلكي نعرف فإنه من الضروري للمرء أن يعرف ما يعرف! وقد استخدم كوليولي مصطلح "فوق اللغوي" epilinguistic ليصف المعرفة اللاواعية للغة، وطبيعة اللغة التي يعرفها كل المتكلمين بلغة ما. والتساؤل الأساس بالنسبة للانعكاسية هو كيف يمكن استخدام لغة ما لتنعكس على تلك اللغة نفسها ككيان موضوعي؟ an object. إجابة على ذلك فإن كوليولي (Culioli, 1968: 40) يرى أن "...اللغة هي نشاط يفترض هو نفسه نشاطاً فوق - لغوي epilinguistic دائمًا (يعرف بـ نشاط لغوي لاواع)". فهو نشاط لا يخضع للسيطرة عليه بأي شكل. وهذا يعني أن الطبيعة اللاواعية للمعرفة فوق -اللغوية لا يقدمها المتكلم عند التمثيل الرمزي، هذه الطبيعة غير الواعية للمعرفة فوق اللغوية تتوافق فقط مع الزعم أنها غير ممثلة أو إنها ليست واضحة في التمثيل الرمزي. وفي هذا الصدد فإننا لا نملك الوسائل - أي ما وراء اللغة أو نظام التدوين - لكي نتحدث اللغة. ومن ثم فإن المعرفة اللغوية - ما وراء اللغوي - تمثل رمزيًا وتبنى وتعالج بمساعدة ما وراء اللغة metalanguage. ويرى كوليولي أن انعكاس الذات الفاعلة على نشاطها اللغوي يختلف باختلاف الثقافة، وينطوي على اختلافات تحكمها اللغة. فالثقافة والاجتماعي يدخلان في استخدام اللغة كممارسة اجتماعية. وهكذا فإن النشاط الانعكاسي هو شيء يختلف عبر اللغات. فكوليولي يضع الخطوط العريضة للعلاقة بين خصائص اللغة وبين العملية الانعكاسية.

وتتعلق النقطة الجوهرية هنا بالاختلاف بين ما وراء علم اللغة metalangue وبين ما وراء الخطاب metadiscourse. وقد طرح بينفينست (Benveniste 1966)

هذا الأمر وذلك حينما وضع اللغة والخطاب في عوالم مختلفة ولكنها عوالم قابلة للتمفصل articulable. ومما جذب اهتمامه، بعيدًا عن اللغويات، من حيث النظر إلى اللغة "كمرجع للعلامات والمنظومات وللتركيبات الناشئة عنهما" (Benveniste, 1966: 257) فإنه قد أشار إلى لغويات أخرى تتخذ من" مظهر اللغة في التواصل الحياتي "كيانًا موضوعيًا لها، أي من وصف العلامات والوظائف الخطابية ووضعهما بالنسبة للذوات الفاعلة التجريبية وداخل السياقات المؤسسية والموقفية المختلفة. كان هذا "خطابًا". وبالمثل كان ادعاء لاكان Lacan بأنه "لا توجد ما وراء لغة metalanguage" ناشئاً من التمييز بين كل من ما وراء اللغة meta language ما وراء علم اللغة meta langue وما وراء الخطاب metadiscourse- وتتوافق مع الإحالات التقليدية لـ "اللغة ، وعلم اللغة langue والخطاب"، أو حسب تعبيراته لـ " علم العلامات semiotics، و المنظومة system، والعملية process". واللغة التي يشير إليها لاكان ليست هي اللغة التي أنشأها اللغويون، بل هي اللغة "... التي تُبنى بواسطة العقل اللاواعي". وقد تم رصد هذا الفارق الجوهري بواسطة بينفينست حين يقول:

إن لغة النحو والصرف، التي تصف استخدام صيغ ما وراء علم اللغة هي لغويات.

إن جميع مفردات ما وراء علم اللغة لا تطبق إلا داخل اللغة. وتلك الميتا لغويات يمكن أن تُوصف بدورها كلغة مرسَمة أو "اصطلاحية" formalised على شكل رموز منطقية تموضع علاقات المعنى بين هذه أو تلك المقولة اللغوية.(Benveniste, 1974: 159). وبهذا المعنى فإن اللغة التي يجري وصفها بمصطلحات ومفاهيم لغوية هي لغة اصطناعية.

وبصورة ما، فإن هناك توافقاً ما بين هذه الحجج وبين الكتابات الأخيرة لفيتجنشتاين: ففي رأيه أن هناك علاقة داخلية للتمثيل الرمزي بين اللغة والعالم. ولم تكن هناك نظرية وراء منطق ذلك التمثيل الرمزي ولكنه اتخذ طبيعة تجاوزية. وكانت الخصائص الداخلية للغة مُكوِّنة لنفسها: فمن غير الممكن أن نفكر في التمثيل الرمزي للحقائق داخل اللغة دون تأسيسها ضمنياً على خصائص تلك اللغة نفسها. ولتحديد أو وصف هذه الخصائص المذكورة فسوف يكون من الضروري أن نستخدم لغة لا نملكها، وهو أمر مستحيل. وهكذا فإنه لا يُتصور وجود ما وراء لغة صحيحة.

يُضاف إلى ذلك أن كتابات فيتجنشتاين عن معنى الكلمة تنكر أيضاً العلاقة التقليدية بين المعنى وبين بديهية الذات الفاعلة المحورية. كان إنكاراً لكيفية تركيز علم اللغة على الشكل. فحيثما تكون اللغة شكلاً دالاً فإنها تنفصل كثيراً عن كونها ذات توجه تفسيري. ويعامل فيتجنشتاين الأنانة (الذات الوحيدة) solipsism كأحد منتجات الأعمال التفسيرية والحُكمية judgemental التي تفترض مسبقًا وجود "توقعات في الخلفية" background expectancies. وهو يسعى إلى أن يسلط الضوء على الأعمال التفسيرية: أي الافتراضات والتوقعات التي تبنى من خلالها الادعاءات الوجودية ontological claims. وهذا ينطوي على ممارسة خيالية ولغوية ذات خصوصية وسرية تركز على بناء "مفهوم" جديد. فضلا عن ذلك فإنها ممارسة ذات علاقة إشكالية عميقة مع اللغويات التقليدية والممارسات المفاهيمية **(Pleasants, 1999: 145-146)**.

يعتقد الفرد أنه يتكلم، وهذا الكلام يتخطى الفرد، وهذا هو الملمح الرئيس لتصور فوكو عن العلم المعرفي episteme. أي أن المعرفة التي يشتغل عليها

الفرد مقيدة، إلى حد بعيد، من حيث آثار المعارف السابقة التي لا يمكن للفرد أن يكون على وعي بها، ومن حيث القيود التي توضع على ما يمكن قوله من مكان معين. يضاف إلى ذلك أن التحول الدائم بين الشكل والمعنى له من الأثر ما يجعل المعنى لا يثبت أبدًا بصورة حقيقية. وهكذا فإن الممارسة الاجتماعية تقوم باستمرار بتعديل معنى الكيانات الموضوعية التي تبنى ويعاد بناؤها.

وهذا يرتبط أيضاً بكتابات باختين الذي أصرَّ على أننا دائما ما نتعلم لغة جرى بها الحوار فعلاً. أي أن معتقداً رئيساً لكتاباته كان يقضي بتوقع "الفهم" من المتلفظ في أثناء التفاعل، وفي الوقت نفسه فإن ما يتلفظ به هو أيضاً رد فعل عما ورد من ألفاظ سابقة، وبالتالي فإنه يدخل في علاقة تحاورية مع المتحدث. وعلاقة المتلفظ/ المتحدث ليست هي العلاقة التي تفسر اللفظ بعد خروجه، ولكنها تلك التي تقوم بتشكيل اللفظ في أثناء التلفظ وبهذا فإن الألفاظ تنتمي، على الأقل، إلى هاتين الذاتين الفاعلتين.

وهذا النشاط ما وراء اللغوي "الخارج عن السيطرة" الذي يُعامل كسمة أساسية لممارسة اللغة، ويُتصور كعلامة على العمق الذاتي وليس كأتمتة سلوكية، يتجلى صراحة وخصوصًا في "الحواشي glosses " التي يقوم المتلفظون من خلالها بـ "التعليق" على عبارات سابقة بطريقة تلقائية أو يظهر في الرد على سؤال ما. ويصرح كوليولي (Culioli & Descles, 1976) بأن "... اللغة هي نشاط يرى نفسه كنشاط فوق- لغوي epilinguistic مستمر". ويوجد اهتمام هنا بـ "تنظير" ضمني وكذلك بكيف تنخرط الذوات المتكلمة في علاقة بـ "منظم انعكاس على اللغة reflection organizer on the language".
وهو شيء يظهر دائما عندما يقوم متعلم اللغة الأجنبية بتعطيل المرجعية النظرية، وذلك عند تعامله مع تصورات تتعلق باكتساب اللغة الأم.

إن وجود عناصر التمثيل الرمزي ما وراء اللغوي (الميتالغوي) يضع بداية بين ما هو فوق - لغوي وبين ما هو ميتالغوي، وتشكل العلاقة بينهما متوالية بحيث لا ينقطع الأول مع ظهور الثاني. ولا تجلب الميتالغوية مضمونًا جديدًا بطريقة آلية. ويمكن للمرء، دون أن يدخل في الميتالغوية، أن يضع تفصيلات للإجراءات المقننة (ضبط التصحيح، ممارسة اللغات، ..الخ) من أجل إظهار ما يمكن أن يشار إليه بـ "وعي فوق - لغوي. والوعي فوق اللغوي ليس هو معرفة فوق لغوية لاواعية" جُعلت واعية ولكنه مجرد علاقة واعية بمضامين محددة لمعرفة فوق - لغوية، والتي دائمًا ما تكون، بسبب كل ذلك، واعية، أي أنها غير ممثلة على هذا النحو. ومن ثم فإننا ندرك أن عبارة ما صحيحة أو غير صحيحة، ولا تخلو من قوة في تفسير لماذا أو متى، في اختبارات معينة للكفايات يمكن للمرء أن ينزل بكل النموذج المرجعي إلى مستوى الأطفال. ويقابل الوعي فوق اللغوي ذلك الذي يطلق عليه بعض اللغويين "الوعي باللغة".

ولا يوضع المعنى في علاقة قط مع مظهر خارجي غير لغوي، فهو يبنى عبر آلية الحفظ (الأرشيف) حيث يظهر مادية materiality اللغة. وهذا الرفض لأي قوة خارجة عن اللغة تؤدي دوراً في الانعكاسية هو إنكار صريح لصلاحية علم اللغة كشأن نظري يمكن توظيفه لتحليل اللغة الطبيعية ولعلاقته بما وراء التلفظ metaenonciative. يضاف إلى ذلك أن الإشارة إلى الأرشيف "الحفظ archive تؤكد وجود شكل ما: حيث إن كل آلية للأرشيف تنشئ مكانها المناسب لها في المنظومة. وهذا يعني أنه بالرغم من أننا قد نعتقد أن الانعكاسية هي عملية واعية، إلا أننا غير مدركين إمّا للأدوات التي نستخدمها أو للعمليات

التي تستخدم فيها تلك الأدوات. وتختلف المظاهر فوق اللغوية التي يشير إليها كوليولي، لكنها أساسية لأجل "البنيات الميتالغوية" التي يقدمها بأنها "... تشكل في طريقها... نظامًا داخليًا للتمثيل الرمزي لعلم اللغة la langue. أي أن ما وراء اللغة لا يمكن السيطرة عليها تماماً..." وتمثل "... مصدرا ثمينا لأجزاء معلوماتية لغوية" نادراً مايكون المرء على وعي بها.( Culioli & Descles, 1976: 227). وفي هذا الصدد فإن الانعكاسية هي نفسها ممارسة صامتة.

على الرغم من أن المناقشة السابقة تنكر وجود دور مُحدَّد للعقلانية، فإن هذا لا يعني إحالة الفرد إلى نوع من الأتمتة automation. ويؤدي التركيز على تصور فعال للمعرفة إلى سلوك عقلاني أو أحكام بالصحة truth تنطوي على نتائج لأثر انعكاسي بُني على قواعد سابقة. (Achard, 1994). وفي أي عبارة هناك حاجة للتفرقة بين توكيد assertion أو فعل البيان the act of pronouncement وبين التنميط الخاص به modalisation المُعامِلات الدلالية التي تخصص وضعاً له والعلامات اللغوية لهذه العمليات. ولا تعمل تلك التوكيدات – التي يمكن تعريفها بأنها تلك الألفاظ التي تكشف عن قلة الصدق أو الكذب، أو بأنها تلك التي لا تحمل علامة نمطية modal mark- دائما على هذا النحو إذا نظر إليها المرء كأفعال. أي إن الصدق لا يعامل كخاصية ولكن كتنميط مُنشأ يفترض وجود بيئة خطابية يمكن أن تقبل أن يكون مثل هذا "الصدق" معقولاً. وليس ثمة ضمان بأن الشروط التي تسمح لقضية خبرية بأداء دور، من حيث مشروطيات الصدق modalities of truth بالنسبة للمتحدث، إنها نافذة أيضاً بالنسبة للمتخاطب. وتتضمن عقلانية السلوك نشاطًا انعكاسيًا. وليس هناك ما يوحي بأن الكيانات

الاجتماعية الفاعلة في حالة ضبط وتقرير لتفاصيل الخطاب في مجملها. ومن المستحيل على نحو واضح لأي كيان فاعل أن يضطلع بالمسؤولية الكاملة لأي خطاب: وذلك كنتيجة؛ لأن العقلانية ليست فقط واضحة المحدودية ولكنها أيضاً انعكاسية. وفي الاضطلاع بمسئولية تراكيب لغوية فإن الأفراد الذين أقحموا كذوات فاعلة يقبلون، سواء بصورة جزئية أو كلية، المواقع الاجتماعية التي تنشئها العلامات اللغوية المناسبة وكما يقبلون نقطة الانطلاق التي يفترضونها مسبقًا، لترك هذه المواقع.

إن اللغة دائمًا هي ممارسة انعكاسية تتضمن مُتلفّظاً ذا علاقة باللغة، وتمثيلاً رمزياً حدسياً intuitive لآليات ذاتية متاخمة لأشكال مُلاحظة لانعكاسية ما وراء تلفظية meta-enonciative. وتشير أوثيير (Authier, 1995) إلى عدم تجانس الأنماط التي يرتبط بواسطتها المتلفّظ بمظهر خارجي بمعنى أن موقعاً ما وراء تلفظي " لـ "المسافة distance"، و"العوامل الخارجية externality"، ...إلخ بالنسبة للكلمات التي استخدمت ككيانات مفعولية يكشف عن محاولة للتمثيل الرمزي الحدسي لآلية ذاتية ترتبط بانعكاسية ما وراء تلفظية. وتمضي قدمًا للتعبير عن عدم التجانس هذا من حيث الانعكاسية التي هي مقياس لكيف يعلق المتلفظ على عبارته. وهذا يقتضي ضمناً وجود تصور نظري غير لغوي بشأن العلاقة بين الذات الفاعلة ولغتها. إن النظر في صلاحية الخطاب مع تركيز على الغموض يؤدي حتماً إلى النظر في العلاقة بين الذات الفاعلة وبين إنتاج المعنى كشيء ينتج في أثناء التفاعل.

**الإبداع والتفاعل متعدد اللغة:**

يتضمن النقاش السابق أنه عند الإشارة للخطاب على أنه استخدام للغة في صورة ممارسة اجتماعية، فإن الانعكاسية ليست عملية عقلانية واعية.

وبالتأكيد فإن الانعكاسية في هذا السياق لا تعتمد على ما وراء لغة مركبة أو اصطلاحية formalized metalanguage. ومع ذلك يرى Beek أن هناك نوعين من الانعكاسية. يتضمن أحدهما "انعكاساً أو تفكير reflection"، والآخر أقرب إلى "رد الفعل reflex". وبالرجوع إلى فهمه للتحديث الانعكاسي فإن جيدنز (Giddens, 1994) يربطها بـ "...(انعكاس reflection) المعرفة على مؤسسات وشؤون ومشكلات عمليات التحديث..." (Beck, 1998: 840). وهذا ينطوي على إدراك أن المرء منخرط في عملية انعكاسية reflexive مفعمة بفهم واضح للمعرفة التي ينعكس المرء عليها. ومن ناحية أخرى فإن الإشارة إلى الانعكاسية كـ "رد فعل" تقتضي غياب أي إدراك للعملية الانعكاسية. وفي هذا السياق الثاني يمضي معظم النقاش السابق.

وهذا التمييز بين نوعين من الانعكاسية يسمح لنا باستكشاف طبيعة الانعكاسية داخل سياقات ثنائية اللغة أو متعددة اللغات. ففي داخل مثل هذه السياقات تنطوي طبيعة الانعكاسية على نوعيها اللذين أشرنا إليهما سابقاً، وخاصة عندما لا يكون المشاركون ذوي طلاقة كافية في اللغات ذات العلاقة، أو عندما يكونون غير ملمين الإلمام الكافي بالثقافة المرتبطة بحيث يكونون قادرين على المضي قدمًا في استخدام اللغة كممارسة اجتماعية لا تتطلب التفكير في محتوى كلام المرء، أو حينما تكون طبيعة التفاعل تدعو للتفكير بصورة واضحة. وبالإضافة إلى ذلك فإن العملية الانعكاسية تقتضي الاستعانة بكل من ما وراء اللغة وما وراء الخطاب، فضلاً عن أن كل لغة لها ما وراء لغتها. وهذه هي الاختلافات التي تعمل كأساس للاستخدام الإبداعي للغة.

وفي داخل التفاعل متعدد اللغات هناك عملية دائمة للترجمة والتفسير تقطع انسياب استخدام اللغة كممارسة اجتماعية. وتتعطل طبيعة رد الفعل nature reflex للانعكاسية، والتي هي من خصائص استخدام اللغة كممارسة اجتماعية. ويكون هناك بحث عن معنى مشترك ضمن الانعكاسية الواعية واللاواعية. ولا يقوم الفرد بمجرد ترجمة اللغة ولكنه يقوم كذلك بترجمة الخطاب، بمعنى أنه يضاهي تشكيلات المعاني في كل اللغات وهذا يقتضي الاعتماد الواعي على كل من اللغة والخطاب، وهذا يعني أن هناك أداءً مزدوجًا للغة.

ويجري إقحام الفرد بصورة دائمة كذات فاعلة لنوعين من الخطاب، لكل منهما نوع مختلف من المادية الخطابية. وتتحول هوية الذات الفاعلة باستمرار كما هي طبيعة المعنى الدلالة. ومن جانب آخر فإن الهوية ترتبط أيضاً بـ كيف يجري بناء الذات الفاعلة ضمن منظومة العلاقات للغة بعينها. ويحدث هذا بالنسبة للفرد نفسه ضمن مواقع مختلفة للذات الفاعلة مما ينطوي على أن كل لغة تقتضي موقعًا مختلفًا للذات الفاعلة. وتنطوي عملية الترجمة بين اللغات ذات العلاقة على تبادل بين الفرد والذات الفاعلة يجري على أساس متواصل. بالإضافة إلى ذلك فهو ينطوي غالباً على نوع من "الحديث مع النفس" بحيث يكون الفرد هو المتحدث وهو كذلك المخاطب للخطاب. وحيث إن الاجتماعي الثقافي خاصية أساسية لكيفية تشكيل المعنى في التفاعل ومن خلاله، فإنه يبدو واضحاً أن ذلك يتضمن وجود ممارسات انعكاسية معقدة. ويضيف التباين الرمزي في المضمون فيما يتعلق بكيفية تشكيل الكيانات الموضوعية والتعبير عنها وترميزها داخل ثقافات مختلفة بُعداً إضافياً.

ولا يقتصر الأمر على الانخراط مع أنواع مختلفة للممارسات الانعكاسية، إذا ما سرنا مع كوليولي في قبول أن الاجتماعي الثقافي خاصية أساسية لكيفية تشكيل المعنى في التفاعل ومن خلاله، فإننا ندرك كذلك أنه يوجد عمليات انعكاسية مميزة لكل لغة. وهنا تكمن قيمة التنوع اللغوي لأجل إنتاج المعرفة. وتتعلق الانعكاسية جزئيًا بالعلاقة بين مكوِّنات اللغة والمعنى، وهو شيء يخضع لاختلاف كبير. وذلك ينطوي على إدراك أن ترجمة اللغة هي أمر سهل نسبيًا بينما ترجمة المعنى هي أمر مختلف تمامًا. فالمعنى ينبغي أن يرتبط دائما بالسياق، وحينما يحدث ذلك عبر اللغات فإن طبيعة الانعكاسية تزداد كثافة. ويتخذ التحول من نوع ما للانعكاسية إلى نوع آخر، بالإضافة إلى العمليات الخطابية المرتبطة بالمقارنة عند البحث عن معنى مشترك كأساس لبناء تصورات جديدة تحقق المادية.

**البناء الاجتماعي للمعنى:**

ونواجه التحول من اللغوي، الذي يضع قيوداً على الشكل form، إلى الاجتماعي الذي ينطوي على المعنى وذلك في لعبة اللغة عند فيتجنشتاين وفي إصراره على أن طرائق اللغة هي شكل من أشكال الحياة. وأشار فيتجنشتاين إلى دلالة كلمة ما بأنه هو استخدامها في اللغة. وهو ما يشير إليه ميلنر Milner بأنه " واقعي اللغة the real of language" حيث يكون للغة وجود مادي يفرض غموضه على ذوات المتكلمين speaking subjects، وعلى وعيها وتجربتها، حيث يكون الاجتماعيُ في غاية الوضوح. ونحن مضطرون إلى التركيز على تمييز ميلنر بين الدلالة (لغوي) والمعنى (التأثيرات الحقيقية والفهم العملي البراجماتي): فالدلالة تنطوي على بناء منهجي للمواضع مع

ربطها بالأبعاد العرفية للشخص والمكان والزمان أو بالأنماط المتنوعة والتي، عندما ترتبط بمواقف فعالة، تسمح للغة بأن تؤدي دور معامل التفاعل: وذلك بتعيين موضع الخطاب فيما يتعلق بسلسلة من مواضع المتلفظين، حيث يكون للاضطلاع بمسئولية الخطاب بواسطة المتحدثين locuteurs أثر إمضاء تأثير النظام. أي أن الدلالة توضع في مجراها بواسطة العلاقة بين العمل الخيالي (أو النظري) والتعبيرات الإشارية deictics. ويحدث التفاعل الاجتماعي حينما ينشئ المتحدثون، عند الاضطلاع بمسئولية الألفاظ، علاقة ما بين الألفاظ التي تتوافق مع تلك العلاقات التي يضمنها بين المتلفظين جهاز النطق. وترتكز الحياة الاجتماعية على العرف. ويقع الفعل والحدث، اللذان يجري بناؤهما بواسطة الهيكل الداخلي للألفاظ، بين الدلالة التي يستوفيها interpolate الناطقون وبين المعنى الذي يشكل واقع المحدث المخاطب. وفي هذا الصدد فإن "صياغة الخطاب" تتزامن مع "التفعيل".

وما هو على المحك هنا هو كيف يأخذ الحدث اللغوي دلالته في الذات الفاعلة، وهو يضع خطوطًا عريضة لطريقة إنتاج خصوصية النظام اللغوي تفاعلات، ويركز على العلامات الظاهرية وعلى فاعليتها ويستكشف الفضاء التحاوري الذي تُتلفظ فيه. ويؤدي ذلك إلى استكشاف الدينامية بين "الذوات selves" وفهم علاقاتها البينية. ومن الواضح أن الإصرار على مادية اللغة، وتكامل الشكل اللغوي، والدور الذي يؤديانه في التفاعل الاجتماعي هو حجر الزاوية للبناء الاجتماعي للمعنى.

ومعالجة علم الاجتماع عند دوركايم داخل سياق نظري معرفي كوصف لنظام من المواضع المحددة بعلاقاتها التبادلية، التي تؤدي إلى وصف لعمليات

اجتماعيـة لا يمكـن اختزالها في التوجهـات السـيكولوجية للأفـراد الـذي يحتلون هذه المواضع، ويؤدي حتماً إلى فرضية أن النظام الذي يصفه يشكل شيئاً مادياً. ومـن ناحيـة أخـرى، فـإن هـذه المادية نفسـها تفهم كحوارية بين نـوعين متـزامنين مـن الكتابة يكمـل أحـدهما الآخـر: الأول الـذي يوجد في البيئة الطبيعية ويصاغ بواسطة العمليات الاجتماعية، والآخـر الـذي يوجد في اللغـة (الماديـة الخطابيـة discursive materiality) والـذي هـو لـيس أقـل مادية بالرغم من طبيعته المجردة. ويُرى الخطـاب كعمليـة لغوية وكـذلك كعملية اجتماعية بحيث لا يوجد التمايز بين الاجتماعي/اللغوي. وهكذا فإنتاج اللغة لا يضع الهيكل الاجتماعي فقط في الحسبان ولكنه يضع كذلك عناصر الشخصية الفرديـة الـتي تحتـل هـذا الهيكـل الاجتمـاعي، ومـن ثـم فـإن المرء مضطر للسعي وراء أثر المادية الخطابية، لـيس في إنتاج الخطـاب، ولكـن في الإنتاج الاجتمـاعي لمعنـى الخطـاب. وهـذا البنـاء الاجتمـاعي لمعنـى الخطـاب ذو أهميـة للبيئـة الطبيعيـة بالإضـافة إلى أهميتـه لفحـوى الأمـور ذات الصلة بالخطـاب. أي أن هنـاك رفضًا للاختزال المادي في العالم الطبيعـي. وهـذا يعني أن اللغة تؤدي دورًا محوريًا وفاعلاً في علم الاجتماع بدلاً من أن تحمل قيمة عرضية (Achard, 1989).

ويجـري تحديـد المواضـع الاجتماعيـة في الماديـة الخطابيـة ولـيس فيمـا وراء الخطاب التحليلي analytic metadiscourse لعلم الاجتمـاع الخـارجي لموضوعه. ومع ذلك فإن افتراض أن المرء يستطيع استعادة كل علاقات الأماكن لأي مجتمـع في شـكل عناصـر معجميـة lexical items يعـني الوقـوع في شـرك افتراض السيطرة الواعية للذات على "الاجتماعي".

وعلم الاجتماع لا يمكنه أن يكون بهذا الشكل. والمؤسسة الاجتماعية institution عند أتشارد Achard تشير إلى البنية المستقرة لأنواع من الأفعال والأماكن التي ترتبط بها. ولا يستطيع الفرد أن ينخرط في هذه الأماكن إلا من خلال الدلالة، وهذا الانخراط interpolation للأفراد الفاعلين المتكلمين actor-speakers في داخل الأماكن المصنفة هو فعل أدائي. وتصبح اللغة نظامًا للصيغ الدلالية مرتبطة مباشرة، وليس بصورة ميكانيكية، بالأفعال الاجتماعية. وفي الاضطلاع بمسئولية التركيبات اللغوية فإن الذوات الفاعلة التي يجري اقتضاؤها كأفراد فاعلين تقبل، بصورة جزئية أو كلية، المواضع الاجتماعية التي تم وسمها (تعليمها) بصورة فعالة بالإضافة إلى ما تم افتراضه سابقًا كنقطة للبداية. وهكذا فإن أي لفظ في التفاعل الخطابي ليس له إلا معنى ظاهر أو افتراضي، ولكن هذه الظاهرية قد افتُرِضَت مسبقًا، ويضطلع بمسئوليتها كل المشاركين في سير العمليات وذلك بطريقة غير مُعلَّمة (موسومة) non-marked. ويُنظر إلى عدم الاضطلاع بالمسؤولية كطريقة صريحة للرفض. ويمكن أن تتحقق العملية الصريحة (المُعلَّمة) في شكل أفعال لغوية (تلفظ enonciation)، أو أفعال غير لغوية (عدم تعاون في الحدث). أي أن مفهوم علم الاجتماع عن المؤسسة الاجتماعية ومفهوم المأسسة institutionalization المرتبطة بها، يعالج من حيث العلاقة بين المواضع التي تتعلق بالهيكلة المستقرة للنشاط وكيف يجري تموضع الأفراد في هذه الأماكن. وفي الواقع فإن ما يؤكد عليه آتشارد هو أن المؤسسة الاجتماعية التي تُرى كاستقرار للبناء هي الموضوع الرئيسي لعلم الاجتماع كفرع من فروع المعرفة.

ومع ذلك فإن المادية الخطابية تستند على توظيف اللغة. وبالإشارة إلى الاجتماعي the social فإنه يجري تصور التشكيل الخطابي كعملية بناء لفضاء اجتماعي بواسطة تفاضل الخطاب differentiation of discourse. ومن الواضح أن ما عندنا هو تشكيل خطابي يميز الخطاب وبالتالي يبني الوضعيات المحلية localities على أساس نظامي. وهذه النظامية قريبة من الشرعنة (الوضع في إطار شرعي) legitimization وتتضمن خطابًا غير مُعلَم (غير موسوم). ومن الممكن ألا يكون هناك فرق بين فعل اللغة وبين متلفظها enonciateur، مع وجود افتراض مسبق بالمشروعية، وذلك من وجهة نظر الدلالة. وسواء قام المتحدث بالاضطلاع بمسئولية الخطاب أم لا، فإن موضع المتلفظ يكون خارجًا عن إطار الدلالة ويكون مختصًا بالمعنى. ومن ناحية أخرى يقوم المتحدث، عند الكلام، بممارسة فعل ادعاء المشروعية، وينتشر ذلك في آثار العملية.

ويقبل المحدثون المخاطبون، الذين هم في المواضع غير المُعلَمة، مشروعية المتحدث locuteur طالما كانت ليست محلاً للتساؤل. وغياب المؤشر mark في الاضطلاع بالمسؤولية يتضمن أن الدلالة هي الوجه المادي للفعل اللغوي الذي تم إنجازه على نحو فعال.

وينبغي أن يصبح واضحاً الآن كيف يرتبط مفهوم المأسسة أو " البدهي" بالأسلوب وبـ الموسومية/عدم الموسومية markedness/non-markedness. كما ينبغي أن يكون واضحاً بالدرجة نفسها كيف أن آتشارد يشير إلى المؤسسة الاجتماعية بإشارته للاستقرار، أو لتضمين الخطاب والانخراط المصاحب لذلك والذي يتشكل كنقطة بداية محددة للتعبير المتضمن. وتضع صلاحية الانخراط، حيث يتحول الفرد إلى ذات فاعلة عن طريق الاضطلاع

بالمسؤولية، القوة التشغيلية العاملة بصورة حاسمة في الشكل الحر للخطاب المتكوِّن.

ويصاغ مفهوم المؤسسة أو السلوك النمطي أو السلوك السائد باستدعاء البناء الخطابي بدلاً من السياق الطبيعي لعلم الاجتماع التقليدي والذي يُطبِّع فيه الفرد اجتماعياً بالنسبة للأعراف والنظم القيمية الثابتة. والمادية الخطابية تفرض نفسها على المتحدث وذلك من خلال تنظيم آثار الوضع position والتهيؤ disposition. ومفهوم الاستيفاء interpolation هو مفهوم محوري ولكنه يفترض دلالة اجتماعية وليست دلالة سيكلوجية. ويتضمن الطرح السابق أيضاً مفهوم الفئات الاجتماعية social groups حيث إن الموضوعات التي يقحم الفرد إليها ليست مجرد موضوعات منفردة، ولكنها موضوعات تتعلق كذلك بفئات اجتماعية. وهكذا فإن خطابًا عن التفاضل الاجتماعي يفتح لنا موضوعات تتعلق بالنوع gender والطبقة الاجتماعية أو جماعات اللغة.

وإن "واقعة ما fact " لا تعد اجتماعية إلا حين يجري وضعها بداخل معنى في فعل كلامي سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة. ويصبح الفعل فعلاً اجتماعيًا من خلال الدلالة الاجتماعية التي ترتبط برسوخ هذا الفعل في نظام للعلاقات الاجتماعية تحكمه القواعد والقوانين. ومع ذلك فإنه من الواضح بالقدر نفسه أن الاجتماعي the social يتميز بنوع محدد من الاستقرار الذي ينبع من المعنى المشترك بين المحدث والآخرين، ذلك المعنى الذي يظهر في الأفعال المشابهة. ومع ذلك، ففي هذا الصدد، حيث سيكون هناك من لا يشارك في هذا الاتفاق، فإن هذا المعنى يقترب كثيراً من أن يكون عرفاً. ويرتبط "الأفراد الاجتماعيون الفاعلون social actors" بمأسسة (أي بإضفاء

القواعد المؤسسية) على السلوك أو الفعل، وبذلك يتوافقون مع الطبيعة غير الموسومة non-marked للذات الفاعلة في الخطاب. ويخلق الحدث اللغوي مواقع مؤسسية مفعمة بمواقع للذات الفاعلة التي يقحم الفرد إليها مضطلعاً بمسئولية الخطاب المرتبط بالموقع الذي يعينه الخطاب لهم. وتكمن الذات الفاعلة بوضوح عند نقطة التقاطع بين الشكل والمعنى. وهذا يتطلب ثباتاً أو ترسيخاً للأشكال الخطابية واختصار الاجتماعي the social بمعنى ما إلى معانٍ مشتركة تبنى حول مواقع مماثلة للذات الفاعلة.

ويجري توفيق العلاقة بين المأسسة (إضفاء القواعد المؤسسية) institutionalization والشرعية legitimacy بالرجوع إلى العلاقة بين الموسومية markedness والشرعية المشار إليها سابقاً. ويترتب على ذلك علاقة مستقرة بين الأشكال والممارسات الاجتماعية. ومع ذلك فإن هذا يبدو، على نحو مشتبه به، مثل الأشكال اللغوية، فيما عدا أنه يرتكز على القواعد الإشارية deictic بدلاً من النحوية syntactic. ويتبدد هذا الاشتباه بإدراك أن المادية الخطابية تُفرض على المتحدث إلى الحد الذي تنظم به الأداة التفسيرية آثار الموقع، ويصبح الدلالة هو العنصر الأساس في عملية الدمج بحيث ترتبط المعاني المتعددة الممكنة بهذه الدلالة، ويكون لكل لفظ السمة اللغوية للمغزى. وتعتمد لغويات التلفظ على العلاقة بين التلفظ والدلالة والعالمَ، وذلك دون سعي لأن تقوم الذات الفاعلة المركزية أو شكل اجتماعي محدد سلفاً بدور الوسيط في هذه العلاقة.

ويبقى لدينا موضوع التفاعل الاجتماعي، وقد تم التعامل معه من خلال حوارية باختين Bakhtin's dialogism، وما يراه من أن التلفظ لا يملك أي معنى في ذاته أو في أي مغزى سبق اكتماله، وذلك لأنه يتكون من أداءات متعددة

للغة. ومن الواضح أنه يقوم كذلك على التعبيرات الإشارية deictics وعلى مفهوم حدَث اللغة act. وهذا لا يرتبط بنظرية الحدث الكلامي. فنظرية الحدث الكلامي تنطوي على حدَث لغوي linguistic act وذلك في اللغة التي تم بناؤها جيدًا. والمصطلح expression ليس دلالة ولكنه حدث action، وبذلك فهو لا يُفهم بواسطة معنى الكيان الموضوعي الذي يعبر عنه ولكنه - ككل الأحداث الأخرى - يفهم من خلال القاعدة التي يخضع لها. ومع ذلك فهو لا يشير إلى اللغة الطبيعية للحوارية ولأداء اللغة.

واللغة في "أشكال الحياة forms of life" لفيتجنشتاين هي لغة طبيعية، وهي الوسط العملي الذي من خلاله يشارك الأفراد في العالم. والمعنى ليس بذاتي subjective ولا هو بموضوعي objective ولكنه بين ذاتي intersubjective ويرتبط بالقواعد التي تحكم استخدام اللغة الطبيعية. وهذا المعنى الذات - بيني ينطوي على مشاركين يدركون قاعدة الاستخدام. فهو يقتضي " أن معرفة كيف "knowing how وليس" معرفة أن knowing that". والقواعد خارجة بالكلية عن الذات الفاعلة، وتنطوي على اكتشاف لدورها في شكل نابض بالحياة.

وقد أكد باختين على ندرة الأدوار التواصلية للغة وذلك ضمن اللغويات، بينما أكد كذلك على أهمية كيف أن النصوص والتلفظات enonciations تستجيب للنصوص أو التلفظات السابقة التي تجيب عليها وللتالية التي تتوقعها. وتداخل النصوص (أو التناص) intertextuality الذي ينتج عن ذلك يشارك في تشكيل أي عبارة. وهو مفهوم تم تكراره في أعمال فوكو (Foucault's, 1969). ومن ناحية أخرى فإن باختين قام في الوقت نفسه بالتركيز على كيف أن كل عبارة statement هي عبارة جديدة حتى لو كانت تعيد

الصياغة التاريخية the historical. وفي هذه الإعادة للصياغة، فإننا نواجه المركزية التي تَسِم التغير. ومع ذلك فهو التغير الذي يجري بوساطة من علاقات السلطة relations of power.

وقد ميزت أوثييه – رفيز (Authier-Revus, 1995) بين البيان الرسمي manifest والصيغ المنشئة (للتناص) intertextuality؛ حيث تقوم الصيغة المنشئة بدمج الأعراف الخطابية ضمن التداخل الخطابي inter-discursive. وقد أبرزت كيف أن التداخل النصي intertextual ينطوي على درجة من التناقض، وذلك كنتيجة لتواجد المعاني المختلفة معًا ضمن التداخل الخطابي، أو كيف أنه قد ينطوي على صعوبات مصاحبة لتحديد المعنى الذي قد يظل معطلاً. وتؤكد مثل هذه المفاهيم على الاستقرار النسبي لأي خطاب على الرغم من أنها تركز على العمليات الجارية لزعزعة الاستقرار وللتغيير.

وقد وضح الاجتماعي the social في تأكيد باختين على أهمية مفهوم الأسلوب genre لكي يفهم استخدام اللغة كممارسة اجتماعية. وقد ربط الأساليب بـ "بناء إنشائي compositional structure " خاص (Bakhtin, 1986: 60) كأحد ملامح شكل الخطاب. وهو كان يشير هنا إلى مجموعة من المواقع positions، تشكلت اجتماعيًا، للذات الفاعلة وما يصاحبها من أسلوب لغوي. والنقطة الأساسية هي أن التغيرات في الممارسة الاجتماعية تتوازى معها تغيرات في منظومة الأساليب. ويؤكد هنا على أن منظومة الأساليب تنطوي على تشكيلة خاصة من الأساليب التي تعتبر من خصائص مجتمع محدد من مجتمعات الممارسة.

وتنطوي العلاقة بين الحوارية dialogism وأداء اللغة على تحرك دائم من اللغوي الذي يضع القيود على الصيغ، ومن الاجتماعي الذي يتضمن المعنى

وهذا التحرك الدائم هو جوهر ألعاب اللغة عند فيتجنشتاين، وكيف تمثل شكلاً من أشكال الحياة. وينظر إلى أداء اللغة كممارسة للتفسير وذلك باعتباره علاقة عملية بين المتحدث وبين اللفظ. وكممارسة للتفسير يستحيل معرفة ما هو الأداء اللغوي الذي يتعلق بهذا اللفظ من شكله الخارجي. ومن وجهة نظر علم الاجتماع فإنه يمكن النظر إلى كل قطاع من قطاعات الحياة الاجتماعية كأداء للغة. يضاف إلى ذلك أنه إذا انخرط الأفراد الفاعلون الاجتماعيون في أنشطة متنوعة من تلك التي تعتبر أداءات للغة فإن نفس اللفظ يمكن وضعه ضمن أداءات مختلفة للغة. وتؤكد حوارية باختين على أن التلفظ ليس له معنى في ذاته، ولكن المعنى ينبثق من أداءات وافرة للغة. هذا فضلاً عن أن أداء اللغة يدل على أن أحداث اللغة تنتظم في مجالات ترتبط بأساليب الحياة genres of life. وبالتالي فإن المعنى لا يمنح بصورة مسبقة not pre-given، ولكنه نتيجة للقاءات فعلية لفئات اجتماعية داخل مجتمعات وثقافات، وأداء اللغة هو نتاج لخيارات مفتوحة تقع في قلب التنظيم الخطابي.

**الخلاصة:**

لقد كان الغرض من هذا الفصل هو إلقاء الضوء على البناء الاجتماعي للمعنى. وفي هذا الصدد فإنه يسهم في المناقشات التي تدور حول عمل مجتمعات الممارسة وحول دور اللغة في العملية الانعكاسية، والتي تعد أمرًا جوهريًا للتعلم الانعكاسي ولإنتاج المعرفة. فقد ناقشنا في هذا الفصل كيف تبنى الذوات الفاعلة في الخطاب ومن خلاله وكيف يصبح الأفراد هم الذوات الفاعلة للخطاب والتفاعل بين المتخاطبين interlocuteurs ضمن هذه العملية يعتمد على سلسلة من العمليات التي تترك آثارها على شكل علامات، وهذا يسمح بتحليل العملية بدرجة ما.

وتنطوي الفرضية الرئيسة على أن هذه العمليات تعتمد على شكل من الانعكاسية يقتضي استخدام ما وراء الخطاب كأساس له. وهذا التنوع من الخطاب صامت بطبيعته ويتضمن عملية مستمرة للإحالة من جانب من الفرد كذات فاعلة للخطاب. وتطرح المسألة التي نناقشها هنا تساؤلاً: إذا كانت المعرفة صامتة ومع ذلك تنطوي على استخدام اللغة أو السيميائية semiotic، فما هي طبيعة ذلك الاستخدام للغة؟ ويؤدي ذلك إلى نقاش حول اللغة الطبيعية كمقابل للغة المثالية ذات اللغويات والقواعد النحوية والصرفية. وينبغي أن يكون واضحاً أن كل اللغويات الشكلانية formalist linguistics تدور حول نموذج من التحليل ذي قيمة محدودة لأنواع العمليات والتحليلات المشار إليها سابقاً.

وثمة من يرى بأن العملية الانعكاسية يجري تحسينها عند العمل على أكثر من لغة، وذلك بسبب ما يراه كوليولي من أن كل لغة وكل ثقافة لها عمليات محددة مصحوبة بعملية فوق - لغوية epilinguistic. وإذا كان هذا صحيحاً بالفعل فإنه سيبدو أن قيمة العمل ضمن مجتمعات الممارسة التي تعمل عبر اللغات ستكون أكثر إنتاجية - فيما يخص إنتاج المعرفة والإبداع - من تلك التي تعمل ضمن سياقات ذات لغة واحدة. وهكذا فبدلاً من السعي البراجماتي لتنشيط انسياب العمليات من خلال الإصرار على استخدام لغة وسيطة lingua franca مشتركة، فإن الشركات ستكون أفضل حالاً إذا قامت بتيسير التنوع اللغوي في عملياتها.

ويرتبط ذلك بـ كيف يشير توناكا (Nonaka, 1994) إلى تطوير نموذج لـ " خلق نموذج تنظيمي". ويجادل بقوله: إنه إذا كانت المنظمات التي تعتمد على المعرفة ترغب في تحويل المعرفة الصامتة للفرد إلى معرفة صريحة فإنه ينبغي

أن تتبع عمليات التواصل المكثفة مثل "حلقات من الحوارات الجادة" أو استخدام المجازات metaphors التي قد تجعل الأفراد يفطنون لمعرفتهم الكامنة (Nonaka, 1994). وينطوي أنموذجه لتحويل المعرفة (Nonaka & Takeuchi, 1995) على المراحل الآتية:

١ - التنشئة الاجتماعية socialization، وتتضمن كيف تتحول المعرفة الصامتة أو الصامتة للفرد إلى معرفة صامتة جماعية collective tacit knowledge. ويقوم ذلك على المشاركة في الأمثلة العملية والخبرات المشتركة والتقارب المادي.

٢ - التجسيد externalisation الذي يحول هذه المعرفة الجماعية الصامتة إلى معرفة صريحة (من معرفة صامتة إلى معرفة مرمَّزة encoded)، وهذا أمر رئيس في تطوير أساس عام للمشاركة في المعرفة الصامتة.

٣ - التركيب combination وهو الذي ينتج عند تحويل المعرفة، معرفة فردية صريحة من معرفة جماعية صريحة وذلك عند تحويل المعرفة. وعناصر المعرفة الجماعية التي يعبّر عنها بصراحة بطريقة منهجية إلى تركيب جديد new combination فتنتج بالتالي شكلاً جديداً للمعرفة.

٤ - استدخال (أو تذويت) internalization كمرحلة أخيرة لخلق المعرفة، حيث تتحول المعرفة الصريحة للفرد إلى معرفة صامتة للفرد وهي تنطوي على تفاعل شخصي يطبق المعرفة الجديدة في مواقف تنشأ عن الممارسة وعن مستوى عالٍ من المشاركة.

ومن الواضح أنه إذا كانت هذه العمليات تتضمن استخدام أكثر من لغة واحدة، فسيكون هناك عملية انعكاسية في مسار العمل، وهي العملية

التي لا تنطوي فقط على مجازات ولكنها تنطوي على نطاق كامل من الوظائف التي تتضمن الدلالة signification والرمزي the symbolic؛ وذلك لارتباطهما ببناء العلاقات بين الذوات الفاعلة والكيانات الموضوعية. وهذه هي المكونات الرئيسة للمعنى المشترك الذي يتجاوز كلاً من اللغة والثقافة.

والبحوث العلمية التي تدور حول أقسام المعرفة وثقافة الإبداع تتجه للتأكيد على التعلم بالممارسة والذي ينطوي على التغذية المرتدة التفاعلية، الناتجة عن التكرار وعن التجربة والخطأ التي تنشأ من التجريب بواسطة الأفراد الفاعلين الذين يجاهدون من أجل العيش والرفاهية الاقتصادية وكلما ازداد التنوع ازدادت فرص الإبداع التي تنشأ من التفاعلات مع الأفراد الفاعلين الآخرين. وتأتي الفرص لحدوث أسرع الإبداعات في ظروف تنوع ضروب الاتصال والتقارب (Boschma, 2005)، وهذا هو جوهر مفهوم مجتمعات الممارسة. وتشغيل مثل هذه النظم عبر اللغة والثقافة يعزز نوعًا من التعلم الانعكاسي الذي يعد من أساسيات إنتاج المعرفة.

# الفصل السابع

# الاقتصاد الثقافي

## الاقتصاد الثقافي(١)

**المقدمة:**

تعد التقنية الجديدة واحدة من الخصائص الأكثر انتشارًا للاقتصاد الجديد، وهي الخاصية التي لم تأخذ حقها من النقاش حتى الآن. والبعض يراها عصب الاقتصاد الجديد. وهي بالتأكيد تؤدي دوراً مهمًا في تنظيم الفضاء الاقتصادي. وقد رأينا في الفصل الثاني كيف إنها تسمح بتكامل الشبكات الاقتصادية العالمية، وكيف تسمح بالتدفق الفوري لرأس المال عبر فضاء شاسع. كما إنها فعالة على نحو له دلالة في إعادة تعريف الأنشطة الاقتصادية، بحيث يجري دمج الأنشطة المختلفة في اقتصاد عصر الصناعة، في أنشطة جديدة تماماً، وإنها تفتح إمكانات جديدة.

وفي الفصل الرابع زُعِم بأن هناك مسارات مختلفة توصِّل إلى اقتصاد المعرفة، وأن ذلك سوف ينطوي على ما يشار إليه بـ "استمرارية المسار path dependency". أي إنه سيجري إعادة تشكيل الأنشطة الاقتصادية الموجودة قبلاً: بحيث تتواءم مع الاقتصاد الجديد. وهي العملية التي تُعد من خصائص التغير من أحد أشكال الرأسمالية إلى شكل آخر. ولا ينطوي ذلك بالضرورة على أي تسلسل تطوري، بل إن تطور النظام يعتمد على تاريخه وعلى السياق الذي يوجد فيه. ويتعلق البعد التاريخي بـ كيف يمكن أن نجعل التقنية والأنظمة الاقتصادية مقيدة نسبيًا بحيث تكون " محجوزة locked in " إلا عن مسارات محددة للتطوير، وهي حجة مضادة لأطروحة التوازن.

---

(١) أحد العمل الذي اعتمد عليه هذا الفصل من برنامج EC IST Programme project وكان عنوانه "التقنية والتطور الاقتصادي في الأقاليم المحيطة Technology and Economic Development in the Periphery" والذي تم في الفترة من ٢٠٠١م إلى ٢٠٠٣م، وقد تضمنت الدراسة المقارنة أعمالا من فنلندة وأستراليا وأيرلندة والمجر وويلز.

وكان لتحول أشكال وسائل الإعلام إلى الوسائط المتعددة multimedia دور في إفساح المجال لاستغلال مواد لم تكن حتى اليوم تعتبر مستغل اقتصادياً. يضاف إلى ذلك أنه يفتح الباب أمام طرق مختلفة لاستغلال هذ المواد. ولكثير من الأقاليم مؤسسات للإنتاج والتوزيع الإذاعي. كما إن لديه في غالب الأمر مؤسسات تراثية في شكل متاحف ومعارض وغير ذلك مر مؤسسات حيث تُحفظ بها جوانب متنوعة من الثقافة المادية للإقليم. وتُعامل هذه الموادكأصول عامة كثيراً ما تستنزف أموالا ضخمة للمحافظة عليه وتطويرها، كما تجري معاملتها أحيانًا باعتبارها موارد تعليمية قيِّمة. ولا توجد النية لدى تلك الأقاليم للتفكير فيها كأصول اقتصادية قيِّمة يمكر استغلالها كإحدى عناصر اقتصاد الإقليم. ويتغير ذلك سريعًا مع ظهور احتمالات اندماج القدرات المبهرة للوسائل الإعلامية الجديدة مع هذه الموارد الثقافية.

وعملية تحويل الثقافة إلى سلعة (سلعنة أو تسليع الثقافة) تتضمن أن شيئ ما، يتعلق بالقطاع العام، قد تم تحديده bounded وإعادة تعريفه وضمه إلى مجال النشاط الاقتصادي الخاص. وهذا بدوره يتضمن العمل على الأشكال الموجودة مسبقًا لتطوير الأعمال الجديدة. ولهذه المشاهدات دلالات خاصة في كيفية تحويل الثقافة إلى سلعة. وعند النظر إلى ذلك من منظور تاريخي أوسع، فإن مصطلح "المجال العام public domain" له مجموعة خاصة من المعاني الدلالية denotative والتلميحية connotative التي تشكل المجال العام الفني والفكري والمعلوماتي، كمكان جغرافي منفصل، يفترض أن أجزاء منه مؤهلة للخصخصة privatisation. وبمعنى آخر فإن النظر إلى الثقافة من منظور مختلف تؤدي إلى نتيجة فحواها أن طبيعة الثقافة في الانتشار عبر المجال الاجتماعي هي التي تحدد خصوصيتها. ومن ناحية أخرى، فإن

السياق الذي يوجد فيه الإبداع هو الذي ينتج القواسم المشتركة commonality. وهذا السياق له عمق زمني حيث يجري إعادة تدوير recycle الأشكال الثقافية الموجودة بالفعل.

وهذه المشاهدات لها صلة خاصة بالتركيز الحالي على تسليع (أو سلعنة) الثقافة الإقليمية واستغلالها. وهناك مخاوف من أن هذه العملية تنطوي على استخدام حقوق الملكية الفكرية لخصخصة الممتلكات التي تخص أعضاء الثقافة الإقليمية، وفي الوقت نفسه فهناك نقاشات تدعي أن ذلك من الممكن أن يعمل كأساس لإعادة توجيه الاقتصاديات الإقليمية. ويضع هذا الفصل الخطوط العريضة لأسلوب تطوير تلك العملية بالرجوع إلى إمكانية التطوير، للمحتوى الصناعي للإقليم، التي تستغل الموارد الثقافية الإقليمية.

كما ركزت الفصول السابقة كذلك على كيف أن البناء الجديد للمشروعات والأعمال يتطلب إعادة توجيه العلاقات بصورة كاملة. ويأخذ ذلك شكلين، ويأتي في المقام الأول تغير العلاقة بين المؤسسات والشركات بصورة أدت إلى وجود شبكات جديدة من العلاقات. وذلك ينطوي، إلى حد ما، على أن تقوم كل مؤسسة أو شركة بالتخلي عن قدر من الاستقلالية التي تتمتع بها في إطار اقتصاد عصر الصناعة. وتتطلب التغيرات الناشئة عن ذلك كثيرًا من العمل. ويتطلب السياق الجديد كذلك إعادة بناء وتطوير كل إجراءات العمل لكي يمكن الاستفادة من الإنتاج المرتقب للمعرفة. وتطوّر دورات جديدة للعمل new workflows. ولا تقوم هذه الدورات فقط باستيعاب الخصائص المتباينة التي تتحد ضمن التقارب الجديد للأنشطة والمؤسسات، ولكنها أيضاً تسعى لتلبيته الاحتياجات اللازمة لتحقيق التكامل بين العمل وإنتاج المعرفة. وينبغي أن تعتمد

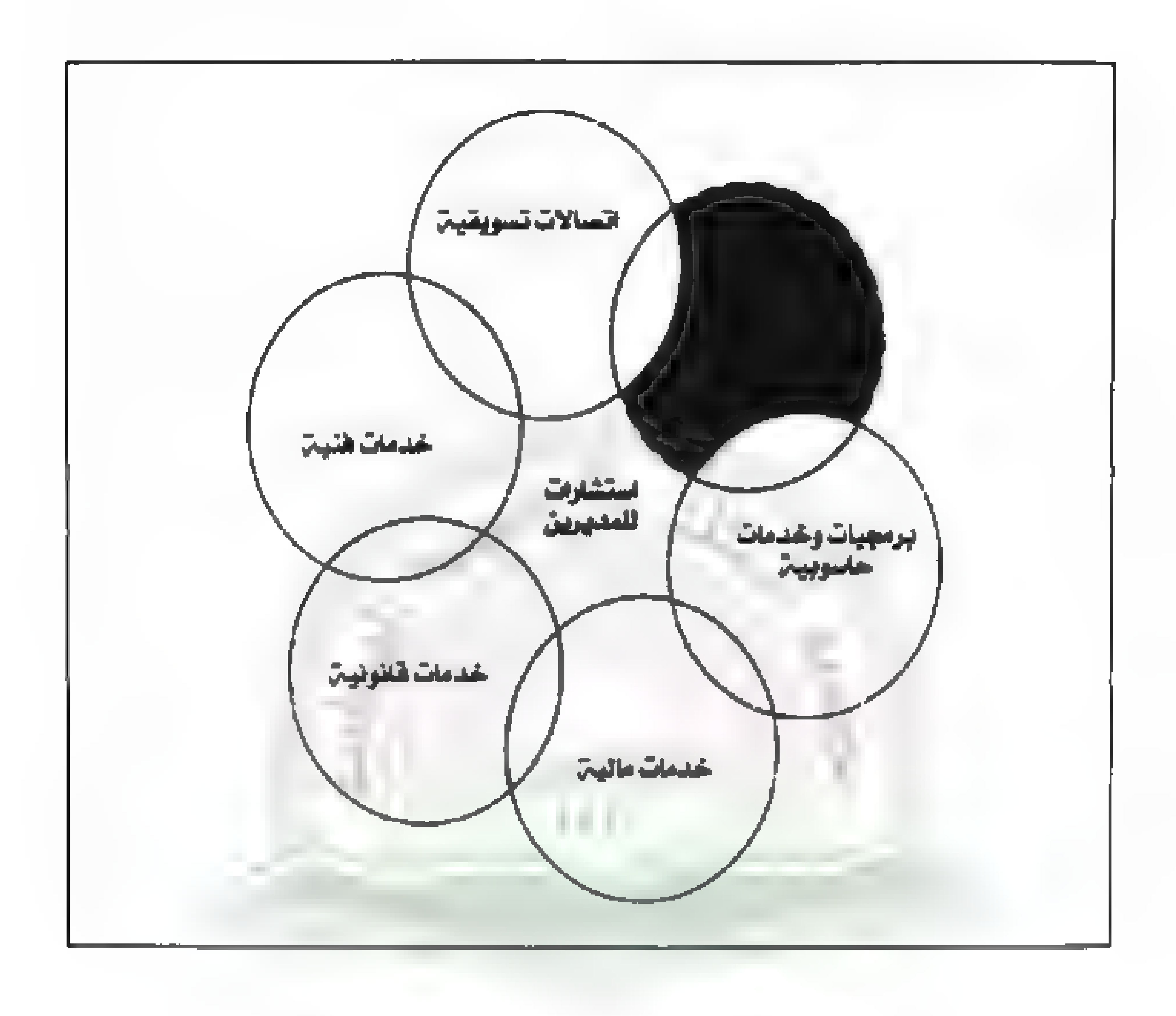
دورات العمل على طرق جديدة للعمل تتضمن بنيات جديدة للعلاقات وذات بيئات جديدة للتعلم.

وينبغي أن يكون واضحاً أن ظهور أشكال جديدة للرأسمالية سيتضمن تغيرات أساسية في الجوانب المختلفة للسلوك الاقتصادي. وهذا هو سياق النقاش حول المقاومة. ولا يشار إلى المقاومة كناتج لعملية ذهنية رشيدة يبني على أساسها الأفراد معارضة واعية لأي تطوير. والأحرى أن تفهم المقاومة من ناحية كيف تستمر الممارسات المستمدة من أشكال الرأسمالية السابقة والماضية في إحداث أثر على أسلوب تفعيل الأشكال الجديدة. وفي هذا الصدد فإننا نتكلم عن خاصية الـ "الحجز lock-in" المشار إليها سابقا. ومن المعروف أن إدخال تقنية جديدة دون وجود تغييرات تنظيمية لن يؤدي إلا إلى الخسارة (Powell & Snellman, 2004: 208). والتركيز يكون على الصياغة الجديدة للرأسمالية والإعلام والتقنية، غير أن هذا التطور لم يجر بصورة محكمة ويظل قائمًا كأحد المشروعات في مرحلة التطوير.

## التقارب وسلسلة القيمة الرقمية: Convergence and the digital value chain

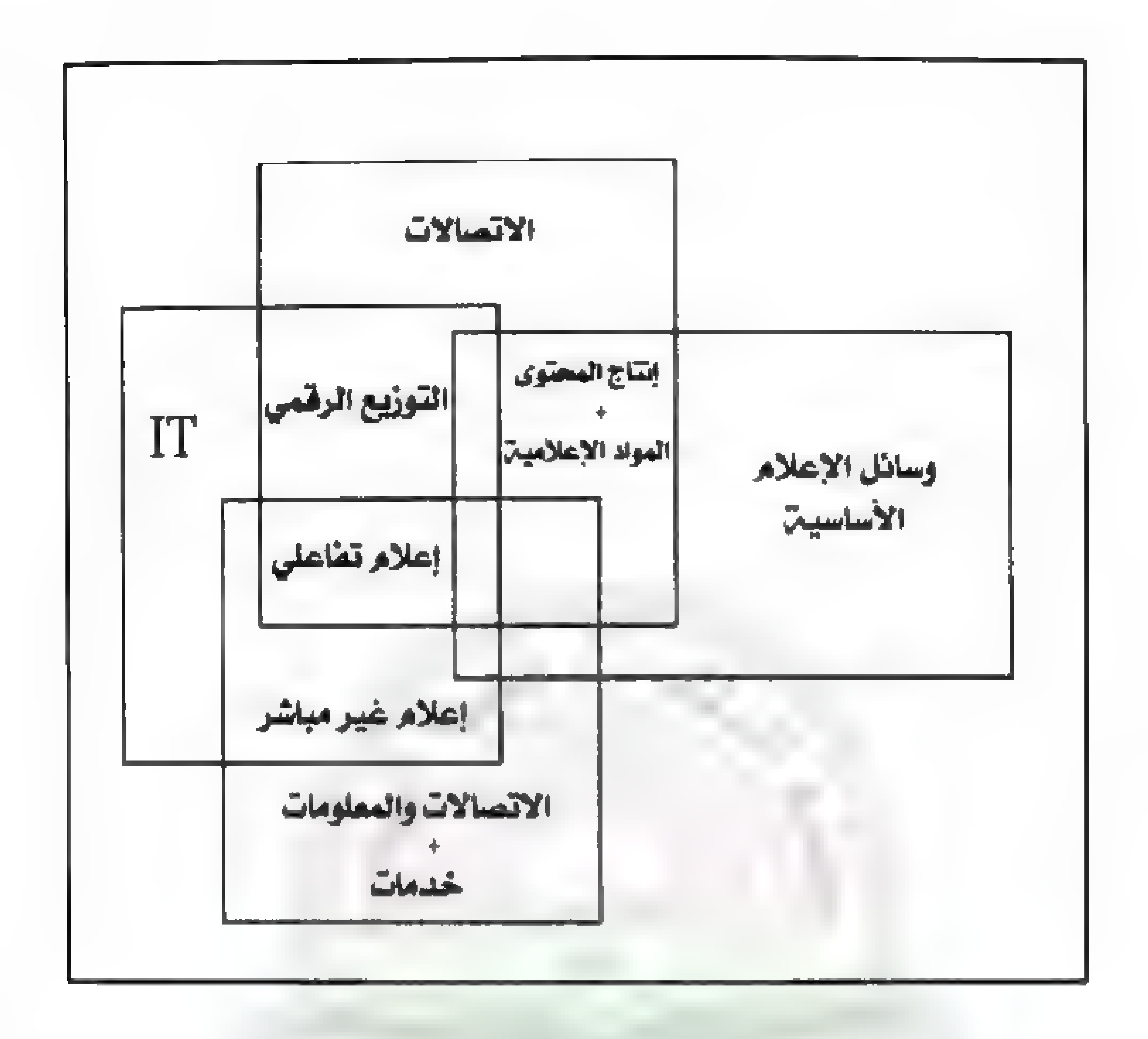
ثمة نتيجة مهمة للتقنية الجديدة وهي كيف تؤدي إلى إعادة تعريف وإعادة تنظيم المجالات الأساسية للنشاط الاقتصادي. وهذا ليس أوضح في أي مكان مما هو في كيف يحول التقارب بين الإنترنت والبث المسموع والمرئي قطاع الإعلام إلى مجموعة كبيرة من أنشطة الوسائط المتعددة.

الأنشطة الاقتصادية يعاد تعريفها (الشكل رقم ١.٧):




الشكل رقم (١,٧): أنشطة الوسائط المتعددة

(المصدر: Toivonen. 2001: 75 Modified by Kentz)




الشكل رقم (٢.٧) قطاع الاتصالات والمعلومات Infocom

إن تقارب تقنية إيصال المعلومات ICT مع وسائل الإعلام يزيل الحواجز التي فصلت بين عالم الإذاعة والنشر وعالم الاتصالات وتقنية المعلومات IT لقد أصبح هناك حاجة إلى شراكات جديدة. وقطاع الاتصالات والمعلومات يستخدم الاتصالات الرقمية لإيجاد صناعة للمحتوى تستخدم العتاد hardware والبرمجيات لنشر معلومات مرقمنة digitized (الشكل رقم ٢ ٧).

إن تركيب مجالات متعددة من الخبرة يرتبط بقدرات تقنية المعلومات وينشّط إنتاج المحتوى والخدمات، وهو ما يقدم للنمو الاقتصادي فرصا

جديرة بالاعتبار. وهناك فرص بالفعل لخلق أنظمة ترفيهية جديدة يمكنها الوصول إلى السوق العالمية بتكلفة منخفضة نسبيًا. والأساس لذلك ينطوي على ترابط بين المنتج والإبداع في العمليات (Williams & Kentz, 2003) .process innovation.

وتنطوي صناعة المحتوى المشار إليها على عمليات جديدة في تطوير المحتويات كمنتجات. وهذا يشمل تحويل الأصول إلى سلع (أو سلعنة الأصول) commodification التي ينظر إليها حتى اليوم على أنها ذات قيمة محدودة. وهكذا فإنه يمكن الآن رقمنة مقتنيات المتاحف، كما إن التوجه نحو إنتاج الأفلام أو الإنتاج التلفازي يتلقى نفس المعاملة. وتمثل هذه المواد معا الأصول لأرشيفات archives ضخمة للوسائط المتعددة والتي تستخدم كموارد لتطوير محتوى جديد. ويمكن أن يكون لإعادة التدوير، recycling، المشار إليها آنفا، وظائف متعددة. وهكذا فإن شركة للأفلام مقرها في ويلز Wales وترغب في إنتاج فيلم عن سكان ويلز Welsh في باتاغونيا Patagonia يمكنها أن تستخدم الموارد الرقمية كخلفية لمجموعة من المشاهد التي تم إعدادها في ويلز مما يجعل الحاجة إلى الإقامة في باتاغونيا غير ضرورية تماماً. وبالمثل فإن أرشيفاً لفيلم تلفازي عن باتاغونيا يمكن استخدامه لاستخراج الغوناق(*) المدفوع Guanaco، مما يسمح للمواد الناتجة بأن يعاد تدويرها لتحقيق هدف يختلف تمامًا عن الهدف في الحالة الأصلية. ولا شك أن لمثل هذه المواد إمكانات مهمة بالنسبة لاقتصاديات إقليمية محددة.

ويحاول الاتحاد الأوربي EC باستمرار أن يبرهن على أن اقتصاد المعرفة يحوّل العلاقة بين الاقتصاد والثقافة. وينطوي هذا على "الاستخدام الاقتصادي للثقافة

(*) حيوان ثديي امريكي يشبه الجمل (المورد قاموس إنجليزي عربي مرجع سابق) المترجم

economomisation of culture" و"الاستخدام الثقافي للاقتصاد culturalisation of economy" والتحول من الاقتصاد ذي التوجه الإنتاجي إلى الاقتصاد ذي التوجه الاستهلاكي. وهذا يعني أن يزداد توجه الثقافة لكي تصبح تجارية commercial، وبينما يزداد دور المحتوى الثقافي في تشكيل الإنتاج السلعي. ويرى الاتحاد الأوربي أن الثقافة لها قيمة اقتصادية داخل اقتصاد المعرفة، وبأنها قادرة على أن تعمل كأساس لصناعة ثقافة. ويبدو الأمر أكثر جاذبية حين يدَّعون، ربما بصورة متفائلة، بأن قيمة صناعة المحتوى يمكنها أن تصل إلى ٥٪ من إجمالي الناتج المحلي GDP للاتحاد الأوربي، ويمكنها أن تكون مسؤولة عن تشغيل أربعة ملايين عامل. ومن الممكن أن يصل معدلها للنمو إلى ٢٪، وبذلك تخلق مليون فرصة عمل جديدة في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٥ (European Commission, 2000b). وفي أحد التقديرات (MKW, 2001) أنه كان هناك ٧.٢ ملايين عامل في الاتحاد الأوربي لإنتاج المحتوى وذلك عام ٢٠٠١ وأن معدل نمو العمالة بين عامي ١٩٩٥ و١٩٩٩ كان ٢١٪ حينما كان الطلب على المحتوى بصفة رئيسة في حده الأعلى. وهناك تلميحات بأن معدل النمو في صناعات الثقافة يبلغ ٥٠٪ في أسبانيا في الفترة من ٢٠٠٢م إلى ٢٠٠٥م (Fundacion Tomillo, 2000: 210). وأغلب القوى العاملة الموجودة تعمل في شركات صغيرة للغاية وتشمل عددًا غير متكافئ من العاملين المستقلين freelancers. والملاحظة هنا هي أنه من المرجح أن يكون معدل النمو في عمالة التزويد بالمحتوى content provision أكثر وضوحًا منه في التسويق والمبيعات وستكون تقنية الاتصالات والمعلومات ICT هي القوة المحركة لاتجاهات الطلب على العمالة (MKW,2001: 32).

## سلسلة القيمة الرقمية: The digital Value Chain

سلسلة القيمة هي أحد المفاهيم الذي يكتسب رواجًا كبيرًا في النقاش حول اقتصاد المعرفة. وقد قدم بورتر (Porter, 1985) مفهوم سلسلة القيمة كتفصيل للمبادئ الأعم لشراكات القيمة المضافة value-added partnerships وذلك بغرض التركيز على أنشطة تجارية بدلاً من الهياكل الوظيفية، وقد كان تركيزه على الشركة المنفردة: إلا أنه اشتمل على سلسلة التوريد supply chain التي تعمل الشركة من خلالها. ومن الميسور أن نسعى لقياس القيمة التي تضيفها الشركة في مقابل التكلفة المصاحبة لإضافة تلك القيمة. ومع ذلك فإن سلاسل التوريد تتجه دائمًا لأن تكون خطية linear في تصورها. وفي هذا الصدد، فإن مفهوم سلاسل القيمة كله لم يبعد كثيراً عن العمليات التي ترتبط بمبادئ تايلور Taylorism. ومع ذلك فإن التصور له قيمة استكشافية وقد نرغب في الحفاظ على تلك القيمة.

وتحرص شراكات القيمة المضافة على عنصرين: التدفق الدائم للمعلومات عبر الشراكة، والإحساس القوي بالاحترام والثقة المتبادلين. وهي تحل أيضاً محل التكامل الرأسي vertical integration. وهكذا فهي لا تُلقي بالاً كبيرًا إلى التقارب المكاني. وتتضمن سلسلة القيمة المضافة الخطوات المختلفة التي تمر بها الخدمة أو السلعة من المادة الخام إلى الاستهلاك النهائي. والتصور الاقتصادي المعتاد للمعاملات التي تتم بين حلقات السلسلة أنها تقوم على علاقات لا تنطوي على تعارض للمصالح arm's length relationships أو أنها علاقات بين سلطات مسؤولة عن ملكية مشتركة.

وشراكات القيمة المضافة بديل لهذين النوعين من العلاقات. وهناك مسؤولية كبيرة تقع على كاهل الشراكات التي يكون لكل طرف في

سلسلة القيمة المضافة فيها دور في نجاح باقي الشركاء. وفي هذا الصدد يوجد جدال شديد حول تركيز تطورات اقتصاد المعرفة على مثل هذا المفهوم.

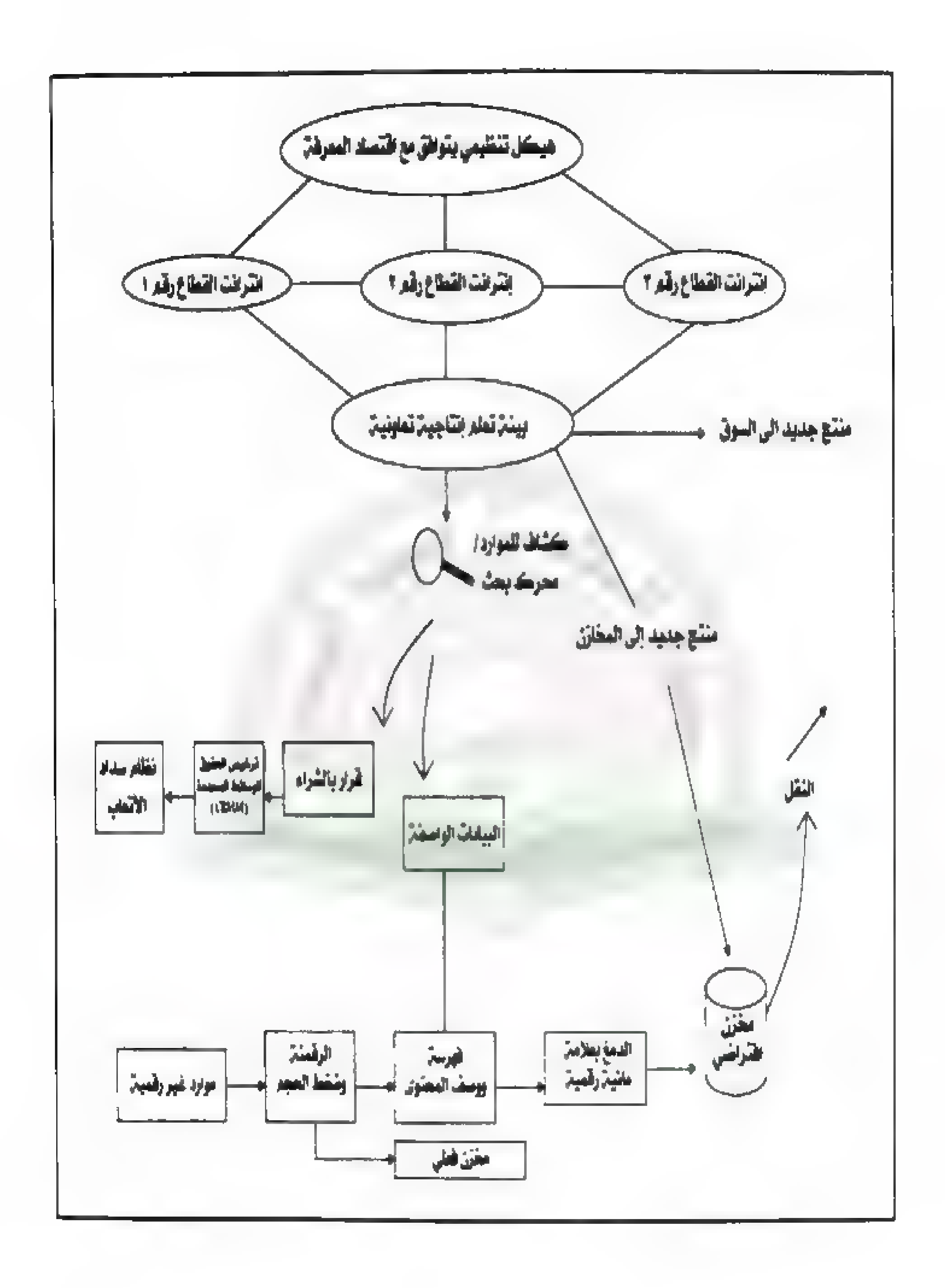
وتُفهم سلسلة القيمة الرقمية digital value chain (DVC) على إنها الروابط بين المراحل المختلفة في عملية إنتاج المحتوى الرقمي. وهي تتضمن سلسلة من العمليات التي تندمج في مراحل عملية إنتاج باستخدام موارد مصنعة من مواد خام غير رقمية. أي إنها تربط منتِج المعلومات بمستخدِم تلك المعلومات. والنقاط الثابتة الوحيدة في سلسلة القيمة هي المُنتِج والمستخدم، وحتى هذه النقاط يصعب المحافظة عليها في توجهنا نحو الخصائص التعاونية collaborative لإنتاج المحتوى. وينبغي على كل اللاعبين الآخرين أن يضيفوا قيمة يمكن لأي شخص آخر، وهو في العادة المستخدم النهائي، أن يدركها وأن يدفع مقابلاً لها.

ومن الواضح أن التغيرات التي ناقشناها سابقاً تحتم التقارب، ليس فقط للتقنيات أو حتى أصحاب المصلحة stakeholders على اختلافهم ولكن لأوجه العمل المختلفة كذلك . وعند تشكيل سلسلة القيمة، فإننا نحتاج إلى أن نأخذ في الاعتبار الخطوات أو المراحل المختلفة في عملية الإنتاج. ولا تتوافر القناعة الكافية في أن سلاسل القيمة الرقمية DVCs الإقليمية، التي أنشئت حول انتاج المحتوى الرقمي، سوف تتطور. وكذلك بالنسبة لاحتمال تطور سلاسل القيمة العالمية التي لا تتكامل مع أي أصول ذات طابع إقليمي أو مع الترتيبات المؤسسية المصاحبة. وبالمثل ففي كل إقليم من الممكن أن تحصر كل مؤسسة، تملك إمكانات بناء أرشيف رقمي، نفسها في تطوير نظم

داخلية. وفي حالة عدم وجود سلاسل إقليمية كاملة فإنه يوجد خطر في أن يجري استغلال أصول الإقليم وموارده الأولية خارج نطاق الإقليم بالإضافة إلى أن بُعد dimension القيمة المضافة لإنتاج المحتوى سينشأ في مكان آخر خارج الإقليم. ومن ناحية أخرى ففي الأقاليم التاريخية المحيطة تعتبر تلك السلاسل الإقليمية واحدة من أوضح الصور للانخراط في اقتصاد المعرفة.

وتتكون سلسلة القيمة الرقمية من سلسلة من الأنشطة المرتبطة تبدأ برقمنة digitization المادة الخام وتنتهي بإجراءات التسويق. ويتضح ذلك بشكل مبسط في شكل رقم (٣.٧) والذي يتضمن العمليات الآتية:

- رقمنة الموارد the digitization of resources سواء كان ذلك ينطوي على تحويل المواد الصوتية والمرئية التناظرية analogue، وتصوير الوثائق التاريخية أو المواد الأخرى.
- تخزين هذه الموارد في بيئة تراعي الظروف التخزينية السليمة التي تحافظ عليها.
- إعداد الأمور اللازمة للترخيص باستخدام حقوق الوسائط المتعددة التي ستتيح لمالكي الموارد بالعمل معًا لتطوير مستودع أو أرشيف مصنف للمواد الرقمية يكون متاحًا للاستخدام بناء على اتفاقات استخدام تحفظ حقوق كل المالكين.




الشكل رقم (٣.٧) سلسلة القيمة الرقمية.

- الوسم بالعلامات المائية watermarking لهذه الموارد بحيث يمكن نقلها ومشاهدتها وشراؤها.
- تطوير كشافات للموارد resource locators تستطيع أن تبحث وتكتشف وتحدد الموارد، كما تستطيع كذلك تحديد الظروف الملائمة لاستخدامها.
- تطوير نظام ملائم للنقل transportation سواء كان يتضمن شبكة الويب أو الأقمار الصناعية.
- تطوير أسلوب مناسب للدفع.
- تحويل هذه الموارد المسلعنة commodified resources إلى منتجات قابلة للطرح في الأسواق.

**وهذا الترتيب للأنشطة يكون في الصورة الضرورية لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال:**

- استخدام هذه المنتجات في إجراء تحولات في الاقتصاد الإقليمي.
- بناء نظم للتعلم من خلال الإنترنت لبناء المقدرة على استغلال هذه الموارد.
- تسويق هذه المنتجات من خلال الإنترنت.

وكل واحدة من النقاط السابقة لها سلسلة القيمة الخاصة بها، ويحتاج الأمر إلى تحليل هذه السلاسل لكشف "الخطوات الرقمية digital steps" التي ينبغي اتباعها في كل إقليم للتمكين من الدخول إلى سلسلة القيمة الشاملة. وينطوي هذا التصور على أن هذا الجانب من اقتصاد المعرفة يعتمد على المنتجات والخدمات الناتجة من الرقمنة digitization. وأنشطة اقتصاد

المعرفة قد تكون مثل تلك الخاصة باقتصاد عصر الصناعة، ولكن أسلوب تدبير هذه الأنشطة يختلف بالكلية. ونتيجة لذلك فإن الشركات التي تعمل في إطار اقتصاد المعرفة تدخل السوق العالمي وتصبح كل معاملاتها متسمة بالسرعة. ومع ذلك فللاستفادة من هذه الظروف، فإنه يتحتم على الشركات في اقتصاد المعرفة أن تطور هياكل تنظيمية جديدة. وتكتسب بعض المنتجات الرقمية مثل صور المكتبات، التي كان الغبار يغطيها فيما سبق، قيمة جديدة ضمن اقتصاد المعرفة.

وتكتسب الموارد قيمة داخل إطار اقتصاد المعرفة بمجرد أن تتحول إلى موارد رقمية، مثلما يحدث للمواد الخام داخل إطار اقتصاد عصر الصناعة التقليدي. وهكذا فإن أول خطوة في سلسلة القيمة تتضمن سلعنة commodification الموارد من خلال تحويلها إلى صورة رقمية (رقمنتها) ويتضمن النظام المعني برقمنة الموارد أيضاً وسائل لضغط الوثائق ولإعادتها إلى سابق عهدها بحيث يؤدي إلى عمليات توثيق كاملة. وتصبح هذه الموارد موادّ خامًا يمكن بيعها عبر الأقاليم وفي داخلها. ومع ذلك، ولكي تزداد تلك القيمة، فيجب أن تتوافر الوسائل لنقلها وبيعها.

والهدف هو دمج الموارد الرقمية المختلفة في مستودع رقمي أو أرشيف سمعي بصري مصنف يكون جاهزًا للتعامل معه من خلال شبكة الويب بواسطة أي شخص. وهذا يعني أن هناك مجموعة من العمليات التشغيلية الضرورية التي يلزم وجودها قبل أن يتحقق مثل ذلك الهدف. وأول هذه العمليات يتعلق بتطوير ترخيص لحقوق الوسائط المتعددة multimedia rights clearance MMRC. مما يعني أن كل حائزي الموارد الرقمية، سواء المكتبات الإقليمية، أو المتاحف الإقليمية، أو محطات البث الإقليمية، ينبغي أن

يتوصلوا إلى اتفاقية حول الشروط التي يرغبون في وضعها لكي تكون مواردهم جزءًا من الأرشيف، أو الشروط التي يضعونها لكي يسمحوا بإتاحة تلك الموارد لاستخدامات مختلفة. وهذا بدوره ينطوي على جمع سجلات القيد لهذه الموارد كأساس للتكشيف، وهذا يعني أن المحتوى بدون معلومات عنه يكون فاقدًا للقيمة أو حتى أسوأ، حيث يبذل كل هذا الإنفاق في التخزين والإدارة دون أن يُتحصل على عائد من ذلك.

وبصورة ما فإننا نناقش بناء أرشيف رقمي إقليمي ضخم يتسق، بمرور الوقت، مع أرشيفات إقليمية مماثلة ضمن أرشيف أوربي شامل. ولا يصبح المحتوى أصلاً من الأصول إلا حينما يرتبط بوجود ترخيص لحقوق الملكية الفكرية. وعلى نحو واضح فإن هذا يعد أحد الجوانب التي تتطلب تعاوناً تنافسياً co-optition يغطي علاقة ثلاثية القيمة بين الإعلام media والبيانات data والحقوق rights والتي تقع في قلب الإدارة الفاعلة للأصول الرقمية. وينبغي أن يكون هناك أيضاً قدرة على العمل البيني inter-operability بين أشكال ونظم الوسائل الإعلامية وبين إمكانات التبادل الآلي لما وراء البيانات عبر دور الوثائق والسجلات (الأرشيفات archives).

إن تكشيف المواد الرقمية ونظام التوثيق المصاحب لها يدعم التحليل المتقدم للمواد والتفسير لنتائج التحليل. وينبغي أن تكون ما وراء البيانات metadata التي تمثل المعلومات التي تم جمعها قادرة على إعطاء معلومات عن القطاعات المنفردة بالإضافة إلى السلاسل المتصلة للمواد مثل لقطات الفيديو المتصلة، كما ينبغي أن تحتوي على معلومات ترخيص الحقوق للوسائط المتعددة MMRC. وما يفوق ذلك في الأهمية أنها ينبغي أن تتوافق مع الأعراف الموضوعة التي ستتيح لدور الوثائق والسجلات المختلفة أن ترتبط

ببعضها البعض، وللمستخدمين، على اختلاف أنواعهم، أن يتعاملوا بشكل موحد مع مواد من أرشيفات متنوعة. وإن المشاركة في المواصفات المعيارية لما وراء البيانات هي شرط لا غنى عنه للأرشيف الناجح. ويتولى مدير القوالب الوصفية template manager توفير قوالب وصفية لأنماط مختلفة من الأوعية: طبعة لنشرة أخبار، مجلة للسينما، مسلسل قصصي، توثيق تاريخي، ...الخ. وينطوي هذا الأرشيف على برامج تجزأ segmenting على مستويات مختلفة من القواعد المحددة التي تدمج في ما وراء البيانات والتي ينبغي أن تصف المحتوى بمستويات متنوعة من الحواشي والتعليقات وذلك بتضمين معلومات وصفية ومُمَيِّزة في ملفات الفيديو والصوتيات أو الملفات النصية كميتاداتا إلكترونية. وهو يتيح الربط بين المعلومات التجارية business information وتقنية الإعلام حسب احتياجات المستخدم.

ويتعلق الاسترجاع و التصفح بكيفية قدرة المستخدم للحصول على إتاحة إلى المواد لفحصها واتخاذ قرار بأن يستخدمها أو يصرف النظر عنها. ويتاح مثل هذا التصفح الحدسي من خلال شبكات فائقة السرعة ومن خلال شبكة الإنترنت. وينبغي أن يكون المستخدمون قادرين على استخدام استفسارات معقدة معيارية بكلمات مفتاحية تعتمد على خصائص الصور والصوتيات والفيديو. وتتيح الواجهات الرسومية المتقدمة للقائم بالتوثيق documentor إجراء الاعتماد أو بالتصحيح وذلك في عملية إنتاج حواشي المواد في صورتها النهائية.

وحقوق الملكية الفكرية مع بيانات الوسائل الإعلامية يتيحان معًا كل ما نحتاجه لتسليم delivery وإعادة تدوير الأصول الإعلامية. وما نحتاجه بعد ذلك هو وسائل للتوزيع وإجراءات آلية لتحصيل رسوم الاستخدام من

خلال الإنترنت. وهناك شك قليل في أنه مع تطور التقنية، ومع وصولها لأن تكون متاحة عالميًا إلى الدرجة التي تصبح فيها الصور ذات الدقة العالية high resolution متاحة بصورة واسعة، فإن وسائل التوزيع سوف تركز على التوزيع عالي السرعة بواسطة الإنترنت أو روابط أخرى ممتدة عالية السرعة والتي تشمل خطوط الاشتراك الرقمية، والألياف الضوئية ذات النطاق العريض، وشبكات التلفاز ذات الكابل cable television networks، والجيل الجديد من الشبكات اللاسلكية. ولا يحمي الوسم بالعلامات المائية watermarking حقوق الملكية الفكرية فقط ولكنه ييسر كذلك التحول إلى الدفع من خلال الإنترنت بالتوازي مع التطورات التقليدية للتجارة الإلكترونية. والسرعة هي جوهر كل هذه التطورات وما يصاحبها من معاملات.

وفي النهاية فإن هناك حاجة لتحويل هذه الرؤية لإدارة الأصول الإعلامية وتطوير سلسلة القيمة الرقمية DVC إلى إستراتيجيات ملموسة للتجارة والتقنية. وينبغي أن يشمل ذلك تقديرًا للموارد المختلفة كموارد إقليمية، دون استبعاد المؤسسات الإقليمية من استخدام تلك الموارد طبقًا لقواعد تقدم أسعارا مناسبة. وهذا بدوره ينبغي أن يأخذ في الاعتبار الأحجام المتباينة لاستخدام السلع من المنظور الجغرافي وكذلك بالنسبة لقطاعات المستخدمين المختلفة مثل التعليم أو قطاع الإعلام/ الوسائط المتعددة الإقليمية، وتستمد هذه الأمور من أعمال ترخيص الحقوق للوسائط المتعددة. وهناك بعض الشك في أن تطوير سلسلة القيمة سيؤدي إلى وفورات مؤثرة، وسيطرة أفضل على تكلفة الحقوق، وقيمة مضافة للمشاهد والمستمع ودعم مناسب للمعاملات التجارية.

وهذا المخطط للاستغلال الواعد لموارد الثقافة الإقليمية بواسطة قطاع الإعلام، والذي يحول نفسه إلى أنشطة للوسائط المتعددة، يملك القدرة على السماح لأقاليم معينة بدخول اقتصاد المعرفة عن طريق استغلال المواد الخام في تلك الأقاليم. غير أن مثل هذه التطورات لها آثار واضحة على عدد من الأنشطة المرتبطة. والتي ينبغي أن تؤخذ كلها في الحسبان عند تطوير البنية الأساسية الملائمة.

**تكوين الشراكة :**

تنطوي قصارى هذه النتائج وضوحاً على كيف تحتم إعادة هيكلة قطاع وسائل الإعلام لكي يتحول إلى قطاع للوسائط المتعددة إنشاء شراكات إقليمية جديدة. وينبغي أن يكون واضحاً أن الروابط المختلفة في سلسلة القيمة تتضمن مؤسسات توجد، حتى الآن، ككيانات منفصلة. ربما لم يكن لبعضها سوى علاقات هامشية بالأنشطة الإنتاجية لقطاع وسائل الإعلام. وهو يقتضي علاقات جديدة بين الشركات في كلا القطاعين العام والخاص. كما يتضمن الحاجة إلى تطوير شراكات عبر الأجهزة المختلفة المسؤولة عن السعي لترقية وتطوير الاقتصاد الإقليمي. وهذا يعد، إلى حد ما، السبب في التركيز على شراكات جديدة، مثل تلك المتضمنة في تريبل هليكس Triple Helix، تتضمن مؤسسات للتعليم العالي، ومؤسسات تابعة للقطاع العام وشركات خاصة.

ومن المفيد أن نميز بين الشبكات والشراكات فالأولى تشير إلى هياكل للعلاقات والثانية تشير إلى علاقات نوعية تنبثق من وضعية خاصة. وهكذا فالشراكات تتضمن عدداً من التطورات الحيوية التي تتيح لها أن تعمل كعناصر متلاحمة تعمل ضمن استراتيجيات استثمارية متجانسة. وسوف

تتمخض مثل هذه الإستراتيجيات عن نتيجة تختلف عن تلك التي تتأتى من أي عضو في الشراكة يعمل منفردًا ضمن شبكة.

تخضع عملية بناء الشراكة البسيطةعلى نحو واضح لتسوية وسط بشكل ملحوظ من خلال متطلبات اقتصاد المعرفة. وقد جرى بالفعل إبراز كيف يُستمد مفهوم سلسلة القيمة الرقمية DVC من مبادئ الشراكة التي تحقق قيمة مضافة. والأهمية المحورية لتدفق المعلومات وكذلك أهمية الاحترام المتبادل عبر الشراكات يتضمنان إحساساً قوياً بالثقة، بل ويتضمنان أيضاً إحساساً قويًا بالقيادة. وذلك سيشمل أصحاب المصلحة stakeholders الذين لديهم اهتمام كبير بمكانتهم في المؤسسة وبالتالي بمكانتهم في المجتمع. وصاحب المصلحة سيكتسب تلك المكانة من خلال المشاركة مع المؤسسة ذات العلاقة، وقد يكون عازفاً عن التدخل بصورة ملحوظة في استقلالية تلك المؤسسة.

ويتضمن التفاوت في المشاركة القطاعية للاعبين في تريبل هليكس Triple Helix وجود أهداف مختلفة تمامًا للمؤسسات المشاركة وتصورات مختلفة، إلى حد بعيد، عن أسلوب التشغيل، وهو ما قد يشير إليه البعض بالثقافة التنظيمية أو الثقافة الفرعية sub-culture. وربما يكون الجانب المثير للدهشة إلى أقصى حد في هذه الاختلافات هو كيف تفشل الجامعات بشكل نظامي في أن تكون منظمات تعليمية. وينطوي معنى الجمود interia لديهم على عدة عوامل: فهي تميل إلى العمل كمؤسسات رأسية vertical organizations تتضمن هياكل تنظيمية هرمية جامدة جداً يصاحبها هيكل ثابت flat structure ذو قابلية محدودة للحراك الداخلي. وتعتمد الهياكل التنظيمية بشدة على نوع من الديمقراطية الداخلية التي توجد جنبًا إلى جنب

مـع السـلطة الهرميـة، تفـرض واقعًـا يعـارض انتقـال المسـؤولية والمحاسـ
وينطـوي العـدد المحـدود مـن مسـتويات السـلطة علـى نقـص الحسـاسية تج
المرتبـة rank، الأمـر الـذي يجعـل أولئـك الـذين يملكـون السـلطة يجـد
صـعوبة في الـدفاع عـن حقهـم في تلـك السـلطة. ويـرتبط ذلـك بهيكـل غـام
تمامًا لإعطاء التقارير.

وتسـاهم تلـك العوامـل في ظهـور الحاجـة لتشـكيل لجـان دائمـة. يتقـا
كثير من هـذه اللجـان مـع الحـدود التنظيميـة الداخليـة، ممـا يثير ليس فق
الحاجـة إلى مزيـد مـن اللجـان، بـل ويـثير الشـكوك المتزايـدة حـول فاعل
القرارات. وتكـون النتيجـة أنـه لـيس هنـاك فقـط درجـة محـدودة مـن المرون
ولكن أيضاً استغراق وقت طويل في اتخاذ القرارات.

وتنشأ هـذه الظـروف، لـيس فقـط مـن اسـتقلالية الجامعـات علـى مـر التاري
ولكـن أيضـاً مـن كيـف إن هـذا التـاريخ يتضـمن مـا يطلـق عليـه فورنه
(Furnham, 2005) "إدارة الهـواة managerial amateurism". ويـزعم أن أغلـ
الشخصيات الأكاديميـة ينظـرون إلى الإدارة علـى أنهـا تنطـوي علـى الفطـ
السـليمة common sense، أو كشـيء يمكـن اكتسـابه في فـترة قصـيرة م
الوقـت. ولسـوف يبـدو أن العلمـاء يؤدون دوراً جامحاً في إدارة الجامعـة. فأعمـا
الأكاديميـة تصـل إلى ذروتهـا في وقـت مبكـر، ويتطلعـون إلى أدوار إداري
لتحسـين أجـورهم ووضـعهم الـوظيفي. وينقصـهم التـدريب علـى الإدارة وينظـر
بارتيـاب الى جـدوى مثـل هـذا التـدريب. وبالتـالي فـإن اتجاهـاتهم لعـدم إحـدا
تغييرات كبيرة في التنظيم الاداري والتنفيذي تتسبب في استمرار المشكلات.

وتحرص الجامعات كذلك علـى سيطرة مركزيـة قويـة، كمـا إنهـا تمي
الى التكـتم الشـديد فيمـا يتعلـق بأسـلوبهم في إدارة المـوارد. ويجـري تـدا

الموارد بين الإدارات طبقاً لنجاح التخصصات أو الأقسام الأكاديمية أو لمعايير أخرى في التشغيل التطوعي للطلاب الذين يتخذون القرارات على أساس معلومات أو معرفة محدودتين. وتعني الاستقلالية التي يتمتع بها القسم الأكاديمي لوحده أن الموارد تتمتع بالحماية التامة، وأن الأنشطة يجري تنفيذها بأقل استشارات خارجية ممكنة. وفوق ذلك فإن الموارد نفسها يمكن إعادة توجيهها لمجالات عمل أخرى دون تفعيل وسائل مصاحبة للتقويم. وغالبًا ما يشعر الأشخاص من خارج الجامعة بذهول حول كيف لا يتسبب الارتباط المحدود للأفراد والإدارات في شراكات التنمية الإقليمية فقط في إهمال بعض الذين يفضل قيامهم بدور في مثل هذه الشراكات ولكن يظهر أيضاً كما لو أن الجامعة كلها مشاركة في ذلك، في الوقت الذي لا يعلم أغلب أعضائها شيئًا عن الأنشطة والمشاركات المصاحبة. ويؤدي هذا العمل المستقل للوحدات الأكاديمية للجامعة كذلك إلى مشاعر الغيرة الداخلية والتي تتحول إلى نقد عند مشاركة الزملاء والنظراء. ويتطلب اقتصاد المعرفة ليس مجرد موظفين ذوي تعليم عال، بل أناساً قد تم تعليمهم بطريقة خاصة تركز على أهمية الانعكاسية. وحتى الآن فإن تغلغل هذا الفهم ضمن المجتمع الأكاديمي محدود (THES, 27,7.06).

وهذا لا يتلاءم مع اقتصاد المعرفة الذي يلح على درجة عالية من المرونة وعلى عملية سريعة لصنع القرار مصاحبة لذلك. ويبدو أنه بينما تنجذب الجامعات بصورة كبيرة نحو الشبكات، فإن الأمر يختلف تمامًا عندما يدعون للدخول في شراكات. وما يمكنها القيام به هو الاضطلاع بمسؤولية تطوير المعرفة المحددة التي تكمّل المعرفة الصامتة التي تتولد في الشراكات.

وتنطوي الشراكات على مشكلات مختلفة بالنسبة لأجهزة التنمي الإقليمية: فالخبرة الموجودة في الجامعات تكاد تكون مفقودة في الجه الإقليمي، في حين أن دور القائم بالتنمية ينظر إليه على أنه نوع من التمك والتفويض. وكقائمين بالخدمة في حكومة منتخبة ديموقراطياً فإنو يملكون الشرعية السياسية والموارد المالية اللازمتين لقيادة الشراكة. ليد الأمر أن معرفتهم مفتقدة تماماً، ولكنها دائماً توجد لديهم بصورة تدريجي وهكذا، فعلى سبيل المثال فإنهم قد يملكون معرفة محددة عن تجمعا، وسوف يتولون تحديد مواقع شركات وسائل الإعلام التي توجد على مقرب من بعضها البعض. ومع ذلك فهم لا يُتابعون ذلك بأي إجراء، وقد يتركو الشركات تمامًا لوسائلها الخاصة. وتحول الشبكات والذي يُقصد أن ينش عن الانتقال relocation يحصل على عون قليل بالنسبة للتحول إلى الشراكا، أو إلى مجتمعات الممارسة.

وينطوي تعارض المصالح arm's length relationships مع القائم بالتنمي الإقليمية على مشكلات أخرى. وهكذا فمسؤولو التنمية الإقليمية ق يفشلون إلى حد بعيد في إدراك أن "الفكرة" في شركات وسائل الإعلا هي غالباً كل شيء إلى درجة أن أي بناء للشبكات عبر الشركات سوف يحول دون المشاركة في "الفكرة". وفوق ذلك فإنه في المناطق المحيطة، م غياب شركات التقنية العملاقة مثل آي بي إم ونوكيا (IBM) (Nokia) وإريكسون (Ericson)، تستدعي أجهزة التنمية الإقليمية لتقوم بالدو القيادي في الشراكة وفي اقتصاد المعرفة يعد الاختيار بين البدائل أكث اهمية من صناعة الأشياء؛ وذلك لأن القدرة على اتخاذ القرار ينبغي أ تكون مركزية لبيئة التخطيط. وكذلك فإن التجارة الإلكتروني والاتصالات والإنترنت تساهم معًا في زيادة سرعة وانسياب النشا،

الاقتصادي الذي يتطلب المقدرة على اتخاذ القرار السريع على مقربة من "المشكلة". والفهم الواضح والعميق لتلك الـ "مشكلة" يكاد يكون غير متوافر في أغلب المناطق.

ومن ناحية أخرى فإن هناك إحساساً مفاده أن الدور القيادي يجري تحديده طبقًا للطبيعة الخاصة للمشروع. وتطوير إمكانات صناعة المحتوى الإقليمي قد نشأ - مثله مثل أي شيء - عن مبادرة أوربا الإلكترونية لعام ٢٠٠٢م Eeurop والتي وجهت كل الدول الأوروبية الأعضاء لرقمنة digitize مواردها الثقافية. وقد تم تفسير ذلك على أنه يشمل مؤسسات الذاكرة التي يتعلق دورها الرئيس بإنتاج الموارد الرقمية التي يمكن أن تخدم صناعة السياحة. وقد اتخذ هذا التفسير لإعطاء الشرعية اللازمة للتصور الأكثر تحديدًا والذي يهدف إلى بناء أرشيف رقمي يقتضي الرقمنة الرجعية retro-digitisation للمحفوظات الأرشيفية الموجودة في مؤسسات الذاكرة. كما أنه يعني كذلك أن التركيز الأكثر للمبادرة كان على مؤسسات الذاكرة التي تتجه إلى تطوير خطط يجري الترويج لها بالعلاقة مع السلطات الإقليمية.

ولهذا آثاره على سلسلة القيمة الرقمية DVC. فإن النقطة الأخيرة في السلسلة، كسلسلة للإنتاج والتسويق، هي تطوير محتوى جديد للسوق العالمي. ومع ذلك فإن مؤسسات الذاكرة تنظر إلى أنشطتها على أنها تقتصر على تقديم الخدمات مجانًا عند نقطة الاتصال point of contact وهذه الرؤية تقطع الطريق على سلسلة القيمة، حيث يستتبعها أن تكون الأصول المختلفة في أرشيفات تلك المؤسسات غير متاحة لشركات الوسائط المتعددة لكي تستثمر في تطوير محتوى تجاري، ولهذا آثاره على الانضمام لعضوية أي

شراكة. وفي الواقع فعلى الرغم من أن هناك اهتماماً بالإبداع في العمليات التشغيلية، فإن هناك محاولات قليلة لوضع قواعد للإبداع في المنتجات التجارية. ومع ذلك فقد وصل تقرير حديث للمفوضية الأوربية إلى نتيجة بأن ". الحاجات المتنوعة للمواطنين والمستخدمين إلى مثل هذه الخدمات تتطلب مهارات تجارية ومهارات في النشر publishing توجد بصورة أكثر وضوحًا في القطاع الخاص. ويجري تلبية احتياجات السوق بصورة أفضل بالاستغلال التجاري لبيانات التراث الثقافي PSI" (European Commission, 2000a). وفي حال السماح بالاستغلال التجاري لهذه البيانات، فإن دراسة المفوضية الأوربية قدرت أن العائد الاقتصادي، في حالة اتباع المملكة المتحدة لنظام أكثر انفتاحًا للنشر، يبلغ حوالي ١١٢ بليون يورو.

ويتجه الأطراف الآخرون في المعادلة: شركات وسائل الإعلام والوكلاء، والمنتجون، ومؤسسات الذاكرة وشركات التقنيات الخاصة كلهم إلى العمل طبقًا لما تفرضه الترتيبات التنظيمية الخاصة بهم، وحسبما تقتضيه الاستقلالية التي يتمتعون بها. وهم قد يقومون بتفعيل الشراكة ولكن هذا نادرًا ما يمتد إلى أبعد من اجتماعات دورية يجري فيها اتخاذ القرارات المهمة. وعدم الانتظام النسبي لهذه الاجتماعات يعني غالبا أن الحاضرين في غالب الأمر ينبغي أن يبدأوا مناقشة الأمور من نقطة الصفر في كل اجتماع. وذلك بالنظر إلى عدم فهمهم لما يجري. وفي العادة لا يوجد محاولة؛ لأن يؤخذ بعين الاعتبار اندماج القوى العاملة في المبادرة.

وفوق ذلك فإن المفهوم الحقيقي لسلسلة القيمة يعتمد على تكامل الأوجه المختلفة لدورة العمل مصحوبة بالهيكل التنظيمي كله. وهذا يعني دمج المنظمات المختلفة بما يعنيه ذلك من تطوير فرق متكاملة للعمل تستطيع أن

تعمل في إطار من التعاون المشترك داخل مجتمعات الممارسة. وفي الواقع فإنها تعني تفكيك المنظمات الموجودة وإنشاء مشروع جديد بهياكل تنظيمية ودورات للعمل وترتيبات إجرائية تتوافق مع مبادئ الإنتاج في اقتصاد المعرفة. وعلى الرغم من أن التركيز هو على شراكات التعاون باستخدام الموارد المشتركة فإن هذا ليس أمرًا ميسورًا عندما يكون بين مجموعة من الأجهزة المختلفة.

وهناك عامل آخر يستحق الاهتمام. فهناك اختلاف كبير في كيف تتطور سلسلة القيمة الرقمية بسبب اختلاف طبيعة الأقاليم الأوربية المتعددة. فالأقاليم التاريخية تتجه إلى تطوير سلاسل القيمة الإقليمية الخاصة بها آخذة في الاعتبار التركيز على العلاقات بين تطوير الأرشيفات الإقليمية وبين الثقافة الإقليمية. وعلى النقيض من ذلك فإن الأقاليم الجديدة التي نشأت على مستوى نظام NUTS II تفتقر إلى هذا المستوى من المبادرة الإقليمية. ويغلب فيها الاتجاه نحو تطوير الشراكات والأرشيفات في عاصمة الدولة بحيث إن أي إشارة إلى الأقاليم تتضمن إدراج البيانات المرجعية الخاصة بها فيما وراء البيانات metadata.

وفي النهاية فإن الهدف بطبيعة الحال هو أن يجري بناء أرشيفات يمكن تشغيلها تبادلياً interoperable باستخدام ما وراء بيانات معيارية. وقد تبنت الدول الأعضاء بالفعل طريقة عامة لوضع المعايير benchmarking لسياسات الرقمنة كأساس للتعريف بالممارسات الجيدة، ولتحسين الممارسات والتنسيق والاستثمار على مستوى الدولة. هذا فضلاً عن أنها سوف تتشارك في الخبرات الوطنية وسينشئون برنامجاً عاماً للتعاون ولتنسيق الأنشطة التي تؤدى على مستوى الدولة الولاية بحيث تكون عَبر الدول. وهذا ينبغي أن يتيح للأقاليم بأن تتكامل مع هذا البناء التنظيمي.

يضاف إلى ذلك أن تنوع السياقات الثقافية التي ينشأ فيها اقتصاد المعرفة ويتطور لا يمنع وجود مصفوفة مشتركة للأشكال التنظيمية في عمليات الإنتاج والاستهلاك والتوزيع. وبدون مثل هذه الترتيبات التنظيمية فإن التغير التقني، وسياسات الدول، وإستراتيجيات الشركات، سوف تتمكن من الانخراط في نظم اقتصادية جديدة. وعلى الرغم من أن نمو اقتصاد المعرفة بتطوير منطق تنظيمي جديد يتعلق بالمنهج الحالي للتغير التقني، فإن هذا المنطق يتجلى في أشكال مختلفة في سياقات ثقافية ومؤسسية متعددة. وفي كثير من النواحي فإن مسألة حوكمة الشركات corporate governance تفترض معنى مختلفاً في القطاعات ذات التقنية عالية، أو متوسطة، التقدم. وينبغي أن تعالج أحد مقومات المشروع الرئيسة دور الإقليم في التحول الاقتصادي في الوقت نفسه الذي يرسم فيه خريطة mapping للتكوين المكاني عبر الأقاليم. والمعلومات، فوق كل ذلك، هي "علاقة" تطور البنى في شكل شبكات وترابطات interdependencies بين الشركات بنفس القدر الموجود بين هذه الشركات وبين بيئاتها الثقافية، والاجتماعية-الثقافية المميزة. ويصبح الإنتاج من خصائص الأنشطة الجماعية التي تكتسب وظيفة خاصة تنساب إلى المجال الاقتصادي المحدد بدقة.

**النظم عبر الإقليمية: Transregional systems**

يقدر معدل النمو السنوي لصناعة المحتوى بـ ٢٠٪. وسيعتمد هذا المحتوى على موارد معينة تحتاج إلى الرقمنة، وسوف يستغل من خلال التزويد بالخدمة service provision، والترفيه، والبث التفاعلي والتقليدي، والمنتجات الترفيهية القائمة بذاتها ... الخ. وهذا يعني أنه ينطوي في الوقت الحالي على سياقات برامج ينقصها التكامل. وتعد الموارد الثقافية محورية بالنسبة لهذا

الإنتاج. وفوق ذلك لا يمتلك أي إقليم، منفرداً، موارد ثقافية متنوعة تكفي لأن يمضي بها وحده قدمًا، ويعتبر العمل من خلال الخط الحاسوبي المباشر عبر اللغات والثقافات أمرًا مرغوبًا فيه، حتى ولو لم يكن بالأمر الأساس، وذلك من أجل تجاوز ذلك القصور.

وتحدد هذه المشاهدات البسيطة طبيعة سلسلة القيمة الرقمية DVC التي تمتد من رقمنة الموارد غير الرقمية ودمجها في أرشيفات رقمية، إلى الطرف الأخير من السلسلة والذي يتضمن استخدام تلك الموارد لإنتاج وتسويق المحتوى. والنهاية الطرفية للموارد في سلسلة القيمة متماسكة إلى حد ما حيث إنها تشمل مجموعة من المشروعات التي طورت نظامًا محكمًا "إدارة الأصول الرقمية". وفي حقيقة الأمر فإن هناك نظما موجودة بالفعل تتيح انسياب المحتوى من أول دورة العمل إلى آخرها end-to-end. ومع ذلك فهناك تطورات أساسية، لا زالت مطلوبة، تتضمن تسجيل ما وراء البيانات في مرحلة الرقمنة، والتكامل بين الخطوات المنفردة في نظام الإدارة، والتحليل الآلي للصور، وتطوير أدوات تعاونية يمكنها أن تدمج ما وراء البيانات والموارد الرقمية في بيئة العمل، والتكامل الشامل لتقنيات المعرفة مع الموارد الأساسية للاقتصاد الرقمي. ويختلف الأمر قليلاً فيما يتعلق بالنهاية الأخرى لسلسلة القيمة، حيث تتولى الشركات الكبرى فقط تطوير سلاسل القيمة الرقمية DVCs بداخلها بحيث يجري دمج الموارد الرقمية مع الإنتاج. ومع ذلك فإن مجال المنتجات محدود حتى في هذه الشركات الكبرى. وإذا ترك التطوير لهذه الأنشطة الداخلية الكبرى التي تتم في المشروعات الكبيرة، فإن ما يجري طرحه حول اعتمادية المسار path dependency والذي يركز على الشركات المتوسطة والصغيرة SMEs سيجري استبعاده من تلك التطويرات الأساسية.

وتغطي خدمات النطاق العريض مجموعة من الأنشطة تشمل فيديو عند الطلب، فيديو على الإنترنت، التلفاز التفاعلي، التعليم الإلكتروني، الخدمات العامة، الاتصالات، الترفيه، الأخبار، B٢B، C٢B، E٢B، التلفاز متعدد القنوات، بل وحتى الوحدات متعددة السكنى. وهو يتضمن نظاماً لإدارة الخدمات المتنوعة المتكاملة مع النطاق العريض يرتبط بنظام لإدارة الأصول الرقمية وبأجهزة ذات نطاق عريض broadband من الترددات. ويرتبط بهذه المكونات برامج عمل وأساليب فنية تسمح بالعمل من خلال الخط المباشر. وينبغي أن يتضمن ذلك نظاماً يدمج الشبكة الدلالية semantic web وبعض أشكال التقنية مثل لغة التهيئة والترميز الموسعة (XML) وإطار وصف المورد (RDF) التي تتيح إمكانية استغلال شبكة الإنترنت الدلالية. وينبغي أن تستخدم تقنيات اللغات البشرية التي تسمح بالعمل عبر اللغات من خلال الإنترنت. وتتضمن نواحي القصور الحالية لتقنية اللغات البشرية Human Language Technology(HLT) تطورها من أساس صوري تركيبي نحوي لعلم اللغة المنهجي وذلك بدلاً من أن تكون على أساس دلالي مثل لغويات التلفظ enonciative linguistics. وصلاحية هذه اللغات محدودة بالنسبة للعمل على الخط المباشر عبر الفروق الثقافية. وهو الأمر الذي سيعوق الدور الذي تؤديه المهارات الصامتة المتكاملة على نحو وثيق مع اللغة والبناء الاجتماعي للمعنى، في تكامل الجانب الانعكاسي للعمل وذلك فيما يتعلق بتطوير مجتمعات الممارسين. ومن المتصوّر أن أسواقاً لكثير من المنتجات الرقمية المختلفة سيجري بناؤها على أساس اللغة، مع إنتاج إصدارات بلغات مختلفة للمنتج نفسه جنباً إلى جنب مع منتجات لها سوق في الذاكرة مرتبط بلغة ما. وفي حال تزايد إنشاء الأسواق على أساس اللغة وليس التنظيم regulation فسيكون هناك حاجة واضحة لبناء القدرة على التخصيص customization

الثقافي واللغوي. وينبغي أن تكون تقنية اللغات البشرية HLT قادرة على تحقيق التكامل بين كل اللغات في أوربا وليس مجرد اللغات الشائعة في الوقت الحالي، ومرة ثانية، فإن هذا الأمر ذو علاقة بالفجوة الرقمية digital divide.

ويمتزج مثل هذا التوجه التكاملي بالتصور عن تطوير المؤسسة التجارية من أجل اقتصاد معرفة. ونجد من بعض النواحي أن الجانب التقني هو الجزء السهل. هناك حاجة واضحة للبناء على ما تحقق بالفعل بالإشارة إلى النمزجة الحاسوبية computational modelling، و التقنيات الوسيطة middleware التي يمكنها معالجة الأرشيفات الافتراضية المتفرقة والموارد الحاسوبية داخل إطار الأمن والاعتمادية. ويمتد ذلك إلى أدوات تعاونية جديدة تكيَّف لبيئات عمل محددة وبرامج لتسليم الأعمال delivery platforms تتضمن درجة عالية من التشغيل التفاعلي للتطبيقات التي تتجاوز قدراتها حدود سياق البيانات والسياقات البصرية visual. وينبغي أن ترتبط الموارد الرقمية بالنظم المتحركة mobile واللاسلكية، سواء الأرضية أو التي تعتمد على الأقمار الصناعية، والتي يمكنها تيسير التعاون باستخدام الموارد المشتركة والبرامج المتكاملة. وينبغي أن يكون هناك توسع يستوعب إمكانات البث المحدود عبر الإنترنت narrowcasting كأساس للترفيه الذي يختلف بحسب نمط الحياة، وذلك لكل من الأصول التي تُستخدم في النقل المباشر real time والأصول المخزونة. وهذا يشمل الوصول إلى منصات الخدمة عبر الوسائل الإعلامية والشبكات التي تستغل السياقات المتقاربة. وينبغي أن ينطوي ذلك على قدرات للتخصيص customization حيثما يكون ذلك عمليًا وينبغي أن يتوسع العمل الذي تحقق في سياق بناء نظم لإدارة الأصول الرقمية كما ينبغي أن يزداد متانة. هذا فضلاً عن أنه ينبغي أن تطوّر تلك النظم

بالنسبة للإمكانات التسويقية وإمكانات التعاون التي تيسر المشاركة في المعرفة التفسير الإبداعي الذي يستوعب التنوع اللغوي والثقافي. والصورة النهائية هي لنظام يمكنه التعامل مع الموارد الثقافية الرقمية، وتحويلها بحيث يجري تسليم منتجات جديدة في أشكال متعددة اللغات والثقافات ويجري نشرها بواسطة نظم التوزيع المختلفة التي تمتد لتشمل الجيل القادم من الهواتف، وتلفاز الأقمار الصناعية ونطاقات التردد العالية، بالإضافة إلى سياقات أخرى للتوزيع. وذلك ينبغي أن يؤدي إلى نظم كلية ubiquitous للبث التخصيصي personalized والترفيه عند الطلب.

### دورات العمل : Workflows

لعل السبب الواضح إلى أقصى حد لتطوير دورات عمل جديدة في قطاع الوسائط المتعددة يتعلق بكيفية دمج الأنشطة الجديدة مع الأنشطة المتباينة السابقة. وهكذا، فعلى سبيل المثال، فإن أنشطة البث الإذاعي ينبغي أن تدمج مع أنشطة النشر أو الإنتاج الموسيقي بالإضافة إلى مجموعة من الأنشطة الأخرى ذات العلاقة. وبالمثل فإن المنتج النهائي سيكون مختلفاً وسيحتاج إلى إستراتيجيات جديدة للتسويق. ومع ذلك فهناك أسباب أخرى على نفس الدرجة من الإقناع لإعادة التفكير في دورات العمل.

وتتعلق دورات العمل بطريقة تنظيم المهام أو المقومات المختلفة لمنهج العمل على نحو يجعل عملية الإنتاج ذات كفاية ويجري إدارتها على نحو كاف. وكما رأينا في اقتصاد عصر الصناعة، فإن العمل كان منظماً ومُؤتمتاً automated ويجري إدارته من منظور السياق الوظائفي وذلك من أجل تعظيم الكفاية. وقد استبدل بذلك في اقتصاد المعرفة تنظيم فرق عمل تعاونية مسئولة عن إنهاء الإجراءات من البداية إلى النهاية بحيث تنساب المعرفة ذات

العلاقة بمنهج العمل وبالإنتاج عبر الحدود الوظيفية. وهذا الإدراك يحتم الانتقال من التفكير بلغة تقسيم العمل إلى بناء تصور عن فرق للإنتاج ومن تخزين المعلومات إلى المشاركة فيها.

وهناك اتجاه يرى أن الهدف من محاولة إنشاء المكوّنات المختلفة لدورات العمل والتنسيق بينها هو التقليل من الحاجة إلى المرونة. وبالتالي فكيف تستهدف البرمجيات software تدوين وتخزين مبادئ العمل كلما تغير منهج العمل التشغيلي operational process، وكيف تمزج وتدمج المعرفة الخاصة بمنهج العمل في وحدات برمجية، وكيف تُرمز قاعدة المعرفة وتطور لكي تتحول إلى معرفة مشتركة، ينبغي أن تتيح كلها مساحة للمرونة والتجريب والإبداع. والشركات التي يجري تنظيمها بواسطة منهج العمل process هي شركات قليلة ومتباعدة، ومن الصعب أن نرى كيف يمكن لذلك أن يصبح حلاً يجري تخصيصه حسب الطلب customized solution.

ومع ذلك فلا طائل من وراء النظر إلى اقتصاد معرفة يعتمد على أساس إجراءات لدورة عمل لا تستغل إمكانات تقنية إيصال المعلومات ICT بصورة كاملة. وتوجد أدوات تسمح بالتحديد المنتظم لإجراءات دورة العمل في النظام الحاسوبي لدورات العمل، وهذه البرمجيات تخصص العمل وتقوم بتمريره إلى المختص وتتابع تقدمه في دورة العمل. وهناك ميزات كثيرة تنشأ عن ذلك: فالعمل لا يوضع في غير مكانه، ويجري توفير العمالة، ويجري تنفيذ العمل بدقة بواسطة أفضل الأشخاص وطبقاً للأولوية المحددة كما يمكن أداء مهمتين في نفس الوقت بكفاية.

وهناك من يزعم أحياناً بأن استخدام نظام إدارة الأصول الرقمية في منظمة للبث الإذاعي لا يُتوقع أن يؤدي إلى تغيرات جوهرية في دورة العمل

حتى ولو تغيرت التفاصيل بصورة كبيرة. ومع ذلك فإن هذه نظرة ضيقة للعمل وكذلك لقطاع الوسائط المتعددة على السواء. فهي تتجاهل مبادئ العمل داخل اقتصاد المعرفة، وكيف أنه يشجع على إنتاج المعرفة. كما أنه يقوم أيضاً على الفهم القاصر لكيفية تغير البث الإذاعي ضمن سياق التقارب. وهي المقولة التي تركز الآن بصورة محدودة على أثر التقنية. ومما يؤسف له أن هناك كثيراً من مسئولي البث التلفزيوني الذين فشلوا في إدراك الاحتمالات الجديدة للتقارب واستمروا في إنتاج محتوى رقمي بنفس الطرق والتصورات التي يستخدمونها في البث التناظري analogue.

والميزة الواضحة للنظم التي تعمل من خلال الإنترنت online systems هي أن البيانات يمكن التعامل معها من أي مكان وفي أي وقت. ويمكن فتح هذا التعامل أو تقييده. وهذا يعني أن المعلومات الجوهرية يمكن استخلاصها لكي تنتقل مع دورة العمل. ويمكن لنظام متكامل لإدارة الأصول الرقمية أن يتيح للمستخدمين التعامل مع الأصول و الميتاداتا التي يجري تنشئتها في أثناء أي عملية للإنتاج من أي مكان وفي أي وقت. وهذا هو ما ييسر العمل التعاوني من خلال الإنترنت باستخدام الموارد المشتركة. وعلى الرغم من أن هذا يمثل ميزة كبيرة، كما سنرى، إلا أنه يخلق مشكلات بالنسبة لعلاقة مثل هذا العمل باقتصاد المعرفة.

ويمكن أن يتأتى أي تحسن في الكفاية المصاحبة لمجموعات العمل المنتشرة من الغاء إجراءات الأعمال المكررة، ومن تحسين سلامة قاعدة بيانات المعلومات المشتركة. ولا يصبح ذلك ممكناً إلا إذا تكامل نظام ادارة الأصول الرقمية مع كل دورة العمل الإنتاجية. وهو أمر ذو جاذبية لأنواع من الشراكات التي بين المتاحف والمكتبات ومحطات البث

التلفزيوني..الخ، والتي يجري تطويرها، وذلك من أجل حث أرشيفات المحتوى الثقافي الإقليمي على النظر إلى نظامها لإدارة الأصول الرقمية على أنه ليس سوى نهاية المطاف. وقد يكون هذا هو الحال بقدر ما، حيث يتمثل دور القطاع العام، في تلك الأقاليم، في تحديد الأنشطة التي توصل إلى تقديم الخدمة العامة مجانًا عند نقاط التواصل مع الجمهور. وهو ما لا يضيف كثيرًا إذا ما أصبحت الأصول المحفوظة هي أسس اقتصادات إنتاج المحتوى الإقليمي.

وإذا كان يلزم إضافة أي محتوى يُنشأ حديثاً، وما يصاحبه من الميتاداتا إلى الأرشيف وإلى نظام إدارة الأصول الرقمية وذلك عند نقطة إنشائه، فإن دورة العمل، في هذه الحالة، ينبغي تهيئتها بصورة مثلى تجعل ما وراء البيانات يجري إدخالها مرة واحدة إلى النظام وذلك في أثناء العملية المستمرة لزيادة الأصول، وهذا يقتضي الاهتمام بتفصيل شديد وكذلك "لتصور" أين يؤدي الحدث من حيث الميتاداتا.

إن القضية الرئيسة التي يزعم أنها تعوق تحويل إدارة الأصول إلى إدارة للأصول التي يمكن استغلالها تجارياً هي حقوق الملكية الفكرية (Withers, 2006). وينطوي التفكير الحالي على الانتقال من "حق النشر أو التأليف copyright" إلى "ترك نسخة copy left"، بمعنى أنه إذا كان لهذه الخطة أن تنتقل إلى مرحلتها التالية، فإن أصحاب الحقوق owners" ينبغي أن يصبحوا "مشاركين sharers". وهذا يتماشى مع ما ذكرناه بالفعل حول المشاركة في اقتصاد المعرفة. ومن الناحية النظرية فإن المحتوى الجديد ينبغي أن تكون قيمته أكبر كثيراً من الأصول المنفردة التي استخدمت في انشائه، واذا كان إنتاج المحتوى أن ينجز من خلال عملية جماعية لفريق. فمن مبيعات المحتوى

سوف تتراكم الأرباح المتحققة من الأصول. وتطبيق هذا المبدأ هو أسهل كثيراً في القول منه في الفعل. ومع ذلك فإن حق الملكية الفكرية هو أحد المقومات الثلاثة الأساسية لنظام إدارة الأصول الرقمية:

- نظام إدارة الأصول الذي يرتبط به.
- نظام آلي للسيطرة machine control يمكنه أن يحول الأصول بين الأرشيف والإنتاج والإرسال على نحو تزامني.
- إدارة حقوق الملكية الفكرية.

وهي تشكّل معًا المكون الرئيس الذي ستتفاعل معه عناصر إجراءات العمل.

وتبدأ عملية بناء المحتوى في الطريقة التقليدية بالتخطيط لمحتوى البرنامج. ويتوافق هذا مع الأسلوب المعروف لتطوير سطور الرواية، فيما عدا أن كل فريق العمل ينبغي أن يكون مشتركاً الآن في العملية. يضاف إلى هذا أن محتوى البرنامج الآن يتحتم أن يعاد التفكير فيه من منظور أنه ينخرط في الوسائط المتعددة بصورة تفوق كثيراً انخراطه في إنتاج برنامج يجري بثه من خلال الراديو أو التلفاز. وذلك جنبًا إلى جنب مع تجميع منظم لكل عناصر الإنتاج في مراحل الحصول على العمل، وما بعد الإنتاج، والنقل، والنشر على شبكة الإنترنت وما يصاحب ذلك من فضاءات للنقاش. ويمكن في هذه المرحلة بناء أول ميتاداتا. ويجري بعد ذلك إثراؤها بصورة مستمرة في غضون العملية الفعلية لإنتاج المحتوى.

وأي مواد يجري الحصول عليها من إنتاج خارجي أو من تغذية خارجية أو من إنتاج داخلي، يجري استيعابها في النظام مصحوبة إما بكيانات

موضوعية جديدة أو بكيانات موضوعية موجودة بالفعل. ويمكن وضع أول حاشية تفسيرية annotation للمواد. وتوجد حالياً أدوات للاستخراج تجعل هذا يحدث بصورة آلية. ويكفي أن تدعم تلك الأدوات استفساراً بسيطاً وبالتالي باختيار مادة مناسبة. ويتعامل المحررون مع نظام إدارة الأصول الرقمية كله من خلال الميتاداتا وكذلك من خلال عمليات البحث والاستعلام المنهجية. وفي الوقت نفسه فإن قسم الفهرسة سوف يناط به إعداد الوصف المفصل للمحتوى الذي يجري اختياره للحفظ الأرشيفي طويل المدى. وسيعهد إليهم كذلك مراجعة جودة الحواشي التي تم إنشاؤها بواسطة الأدوات الآلية كما سيتولون تصحيحها عند الضرورة. والمهمة الرئيسة هنا تتضمن البحث عن حقوق الملكية الفكرية من أجل تحديث وضع حقوق الملكية الفكرية للمحتوى المحفوظ في الأرشيف. ويمكن أن تضطلع بذلك إدارة مستقلة للتصاريح.

وفي مرحلة ما بعد الإنتاج يحوَّل المحتوى المجمّع إلى المنتج النهائي سواء كان ذلك يتضمن برامج للبث أو افتتاحية بالوسائط المتعددة أو بعض المنتجات الأخرى. وينبغي إعادة إدخال مخرجات العمل إلى نظام إدارة الأصول الرقمية وإلى الأرشيف مما يتيح لأي شخص إعادة استخدام المواد في الأعمال المستقبلة. وبالنسة للإنتاج الإذاعي فسوف تضاف سجلات البث بواسطة سلطة مراقبة البث.

ولسوف تشكل البنية التحتية للتقنية الموجودة داخل منظمة للبث الإذاعي، إلى حد كبير، المُكوِّن الحاسم لتحديد دورات العمل، حيث إنه يحدد كيف سيجري إنتاج الأصول الميتاداتا ونقلها خلال سلسلة الإنتاج. ومن الأمور الجوهرية إعادة التفكير في هذه البنية التحتية من منظور علاقتها

بأهداف اقتصاد المعرفة، وبصفة خاصة تلك الأهداف المرتبطة بالعمل الجماعي team working وبالعمل كمجتمع للممارسة. وهذا لا يعني أن عناصر الهيكلة نفسها لن تظهر مرة ثانية. وبالتالي مثلاً فإن الأصول سيجري رقمنتها بدقة عالية بواسطة نظام مناسب للتشفير encoder، وسوف يجري حفظها على حاسوب خادم. وبالمثل فإن مقومات جودة الإنتاج، والأطر الأساسية، ونسخ المعاينة preview copies يجري تخزينها بصورة دائمة في ملفات اختزان ضخمة للبيانات على الخط المباشر تكون تحت الطلب، مثلاً، مكتبة آلية للشرائط tape robot. ويوفر حاسوب خادم الويب web server الواجهة الرسومية للمستخدم وذلك لكل محطات العمل الحاسوبية workstations المتصلة من خلال الشبكة المحلية local area network.

وتتضمن عملية الرقمنة إنشاء أصول ذات درجات جودة مختلفة: فالنسخ ذات الجودة العالية high resolution تخزن على حاسوب خادم للفيديو video server بينما النسخ ذات الدقة المنخفضة على الإنترنت تخصص لأغراض المعاينة. وإذا كانت إعادة البيع هدفاً فإن العناصر ذات الجودة المنخفضة ستقدم للمشاهدة، والأصول ذات الجودة العالية يجري تصديرها مقابل مبالغ مدفوعة. ويمكن لخوارزميات خاصة special algorithms أن تستخلص معلومات عن الموجودات بصورة آلية كنقاط التحرير edit points، وأطر أساسية، ومجاهر (مكبرات الصوت)، وأوجه، وكلمات مفتاحية. كما تنتج أدوات ذكية تعتمد على مواصفات للوصف الدلالي زيادة المعلومات التي كانت قد استخلصت سابقاً بصورة آلية. وفي هذه المرحلة فإن التسجيل اليدوي ذو أهمية خاصة كأول معلومات تنشأ يدوياً في عملية الإنتاج. وهنا يكون منهج العمل التعاوني ذا أهمية حيوية. ويتطلب معرفة عميقة بالتوثيق ومعرفة اساسية بمتطلبات المحررين وفرق العمل التي ستعمل على معالجة

المواد. وبالتالي ينبغي على المحررين، والمفهرسين، وأمناء الأرشيف archivists وأي مستخدمين أو معالجين آخرين لموجودات الأصول أن يعملوا كفريق team. وفي هذا المعنى فإن الوصف الوظيفي لهم يختلف عنه للعاملين في الإنتاج التناظري analogue.

ويؤدي هذا إلى بحث وطلب استعلام تفصيليين يقدمهما عادة المحرر. ومرة ثانية ينبغي التركيز على أن ذلك يقتضي أسلوب عمل الفريق. ويجري تقييم نتائج البحث hits المنفردة بالتعامل مع الميتاداتا والأطر الأساسية والملفات الصوتية والمرئية المخصصة للمعاينة. وتنتقل أي مواد مختارة بصورة آلية من نظام إدارة الأصول الرقمية إلى المحطة الحاسوبية المخصصة للتحرير وذلك للتحرير النهائي ومطابقة البرنامج. ويعقب ذلك استخدام معايير فنية وقانونية وسياقية لمطابقة نتائج التحرير، وتوجه النتيجة النهائية إلى الحاسوب الخادم الخاص بالتشطيب لكي تُبَث وبعد هذا يعاد البرنامج إلى أرشيف الحفظ.

والأمر الواضح هو أن عمل الفريق للوسائط المتعددة يعتبر أمرًا أساسيًا، وأن وصفًا جديدًا للوظائف يعد أمرًا مطلوبًا. وينشأ هذا إلى حدٍ ما، من الحاجة إلى بناء دائرة مغلقة لإنتاج الميتاداتا طوال سلسلة الإنتاج مع إمكانية نقل المحتوى آلياً من نظام إلى نظام من ناحية، وبسبب المزايا التي تنشأ من إنتاج المعرفة من ناحية أخرى. وهذا يعني أن هناك وظائف معينة ستفسح المجال للمهارات المتعددة، وأن المسؤولية و المحاسبية تصبح وظائف جماعية للفريق team functions. وبمعنى ما أن كل العاملين ينبغي أن يكونوا كذلك "مديرين إعلاميين" فيحملون المسؤولية الرئيسة لتأكيد أن المحتوى الخاص المطلوب في مراحل مختلفة للإنتاج متوافر بشكل موثوق فيه حينما، وحيثما، تكون ثمة حاجة إليه.

**التسويق:**

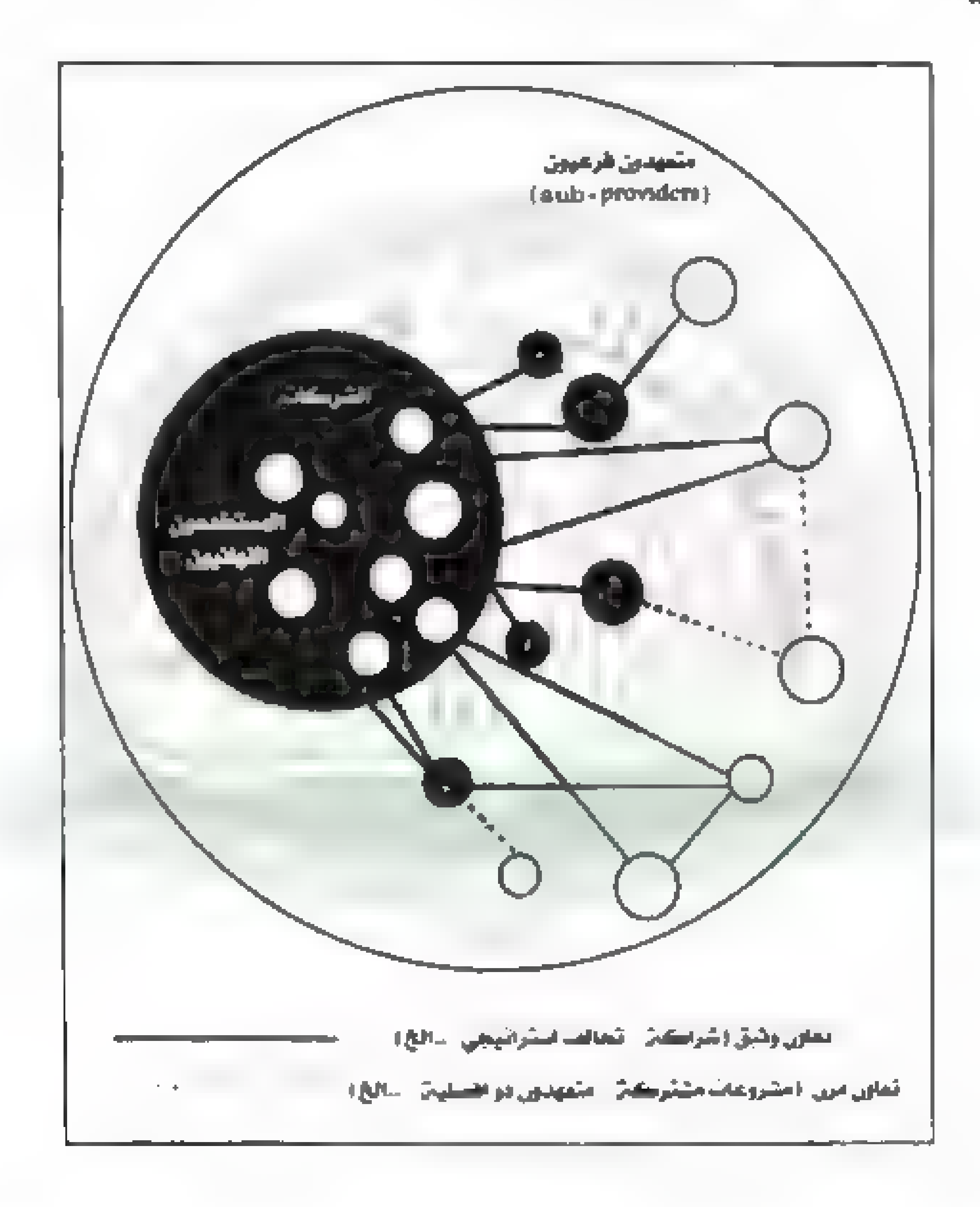
تتضمن النهاية الطرفية الأخرى لعملية التشغيل التسويق. وحيث كان هناك توجه في اقتصاد عصر الصناعة لأن يقود المصنِّع أو المبتكر عملية الإنتاج، حيث يسعيان في الخفاء لقياس السوق، فإنه في اقتصاد المعرفة، فإن السوق هو الذي يدفع الإنتاج. يضاف إلى ذلك أن ذلك السوق ذو صبغة عالمية، وينبغي أن يُنظر إليه باعتباره عالمياً. وتختلف التجارة في اقتصاد المعرفة، عنها في اقتصاد عصر الصناعة على الأقل في أمرين، يأتي في المقام الأول وجود التقنية التي غيرت الأساس الذي يجري بواسطته الاضطلاع بالتجارة تغييراً جوهرياً. ويتضمن هذا أموراً أكثر بكثير من التسويق، وكيف أن تحرير الاقتصاد والقدرة على استخدام التقنية قد وسَّعت من مدى أسواق عصر الصناعة. فهو يشمل تصورات جديدة للعلاقة بين المنتج والمستهلك. يضاف إلى ذلك، إنه إذا كان الأساس النظري الذي يقوم عليه اقتصاد المعرفة يختلف جوهريًا عن ذلك المرتبط باقتصاد عصر الصناعة، كما هو الحال أحيانًا، فإن عملية الإنتاج وكذلك مبادئ التسويق لاقتصاد المعرفة ينبغي لها أن تتغير.

وقد بدأ كثير من هذه الأفكار يشكل دور المخططين ويشكل الفكر الذي يوجه ممارساتهم. وتتكون سلسلة القيمة الرقمية DVC من روابط رئيسة تضيف قيمة مباشرة وروابط ثانوية تضيف قيمة غير مباشرة عن طريق دعمها للروابط الرئيسة. ويمكن تعريف كثير من أنواع الروابط عند تحديد الأنواع المختلفة من القيمة المضافة. وفي هذا الصدد فإنه نموذج تقليدي للأعمال التجارية حتى ولو كانت تدعمه بالتقنية الجديدة. ويبقى هذا تصوراً خطياً إلى حد كبير ويحتفظ بأواصر الألفة مع التايلورية (مبادئ تايلور) Taylorism.

وقد كان التصور الأصلي لبورتر (Porter, 1985) يتضمن الشركة المنفردة وسلسلة التوريد supply chain المصاحبة لها. وهذا المفهوم الخطي ينبغي أن يتحول إلى مفهوم يتضمن ربط التقنية الجديدة بمبادئ اقتصاد المعرفة. ويجعل بنيان الاقتصاد الرقمي العالمي من البديهي أنه ينبغي أن تختلف خطط ونماذج الأعمال التجارية في اقتصاد المعرفة اختلافًا كبيرًا عن تلك الخطط والنماذج في اقتصاد عصر الصناعة. والاقتصاد الجديد الكثيف المعرفة ذو حساسية للكفاية. ومن ثم فإن الشركات تستغل موارد وكفايات بعضها البعض، أي إنها تبحث عن أفضل شريك ممكن لموقف معين. ويصبح العمل مقسمًا إلى مشروعات وتدخل فكرة التنافس المشترك إلى حيز التنفيذ. ويرى بوفيت ومارتا (Bovet and Marta, 2000: 18) أنه، مع التغير من سلسلة القيمة إلى تصور شبكة القيمة value net، فإنه يوجد على الساحة العملاء ذوو المطالب الأكثر، والعولمة، والضغوط التنافسية المتزايدة، والإنترنت، والتقنية الرقمية. ومن بين كل هؤلاء فإن الإنترنت والتقنية الرقمية التي تنشئ الأعمال، ينظر إليهما كواجهة لتجمع القيم.

وبالتالي فإن شبكات سلسلة القيم قد تطورت إلى أعمال للاقتصاد الرقمي تنجز من خلال شبكة الإنترنت business economy business web (b-web). ويقوم بداخلها أعضاء شبكة كبيرة من الأفراد الفاعلين actors، الذين تفرقت الأنشطة الرئيسة والداعمة المصاحبة لأدوارهم التقليدية، بالعمل والمنافسة. وتعتمد الدراية بالشراكة وبأنشطة الدعم اللازمة لها على التخصص وعلى مستوى عال من الخبرة. وبعبارة أخرى، فإن الأفراد الفاعلين الرئيسيين primary actors يعتمدون على الأفراد الفاعلين الداعمين support actors أكثر من أي وقت مضى، وقد تقوم شريحة معينة من هؤلاء الداعمين (المقاولون من الباطن subcontractors) بتوجيه عملية التشغيل. وخصوصا

عندما تكون المهارات الضرورية نادرة ولا يوجد بديل لها. وتكون مثل هذه الظروف ظاهرة، بصفة خاصة، في أسواق العمل المحيطة. وشبكة القيمة المثالية تضع العميل نصب عينها، وتكون منفتحة للتعاون، ذكية وقابلة للتوسع وحساسة للتغيرات التي تحدث للعميل وللأسواق المنافسة، ورقمية وسريعة التدفق (c.f. Ojala, 2001). ويوضح الشكل رقم (٤.٧) هيكلاً مبسطاً لشبكة القيمة value net structure.




الشكل رقم (٤.٧) شبكة للقيمة تضع العميل في مركز اهتمامها customer-focused

معدّل من (Bovet and Marta, 2002, 4; Reingold 2001)

وتعطي شبكة القيمة (e.g. Tapscott et al, 2001) – التي تتغير فيها الأدوار التقليدية للعملاء والأقاليم – الأقاليم المحيطة قدرة تنافسية جديدة والفرصة

للمشاركة في الاقتصاد العالمي. وتعتبر الأعمال التجارية من خلال الإنترنت نظاماً مميزاً للموردين والموزعين ومقدمي الخدمات التجارية، ومقدمي البنية التحتية، والعملاء الذين يستخدمون الإنترنت للاتصالات والمعاملات الخاصة بأعمالهم الرئيسية (Tapscott et al, 2000: 17). ومع ذلك فإن دور هؤلاء اللاعبين يختلف كثيراً عن دورهم المفهوم في أنظمة اقتصاد عصر الصناعة. وهناك تكامل أكبر لكثير من الأدوار، كما إنه يجري إعادة تحديد بعضها. وبتعبير آخر فبالرغم من أن نموذج سلسلة القيمة بدعم خصوصية النظام الاقتصادي العالمي، فإن شبكة القيمة value net تقدم للأقاليم المحيطة أنواعاً جديدة من الفرص التي يمكن المشاركة فيها. وبالإضافة إلى ذلك فإن نموذج شبكة القيمة مناسب تماماً لأنشطة مجتمع الممارسة التي تقود التجديد في مؤسسات ومنظمات الأقاليم المحيطة، وذلك من خلال تعلمهم الذاتي وكذلك من خلال نقل الخبرة. ويمكن لشبكة القيمة النظامية، التي تستغل الموارد ذات الكفاية في الإقليم، أن تنافس التجمعات وشبكات القيمة خارج الإقليم.

وينطوي التفسير الحالي أن الهيكل الديناميكي والمركب لشبكة القيمة vlue net يكون أكثر قدرة على المبادرة وعلى التفاعلية وذلك في علاقته مع العملاء. وفي حقيقة الأمر فإن دور العميل يتغير من ذلك الدور السلبي، الذي يقبل السلع التي تلبي احتياجاته ومتطلباته، إلى سياق تفاعلي يؤدي فيه العميل دوراً محورياً في تحديد طبيعة وتركيب المنتج. وهكذا فالشراكة التي ينطوي عليها النظام تتعلم من العميل (Sandberg & Augustsson, 2002) الذي يصبح، إلى حد ما، جزءاً من النظام. ويبين الجدول التالي رقم، (١٧) بعض الاختلافات بين سلسلة القيمة وشبكة القيمة.

الجدول رقم (١,٧) الاختلافات بين سلسلة القيمة وشبكة القيمة

| سلسلة القيمة | شبكة القيمة |
|---|---|
| تستهدف القيمة النهائية | تستهدف العميل النهائي |
| يجري بناء القيمة في نظام خطي بين عدة شركات أو أقسام للعمل | يجري بناء القيمة بصورة ديناميـة من خلال شبكة ذات كفاية |
| لا يوجد مشاركة معلوماتية، أو توجد بقدر ضعيف، بين الشركات | يجري المشاركة في المعلومات بين الشركات التي تكتسب "معرفة" جديدة من مجتمع الممارسين |
| عمليات التشغيل لا تضم العميل | عمليات التشغيل تضم العميل |
| تقوم على إستراتيجية الدفع Pull Strategy | تقوم على إستراتيجية الجذب Pull Strategy |
| هيكل ثابت | هيكل مرن قابل للتمدد |
| | رقمي digital يعتمد على استغلال التجارة الآلية e-business |

**(TBRC, T. Reingold, 2001)**

وتتطلب نماذج إنتاج القيمة – السلاسل والشبكات والبنى التحتية – طريقة جديدة للتفكير وطرقًا جديدة لأساليب صنع القرار السياسي ولتخصيص الموارد المالية على مستوى الأقاليم، كما تتطلب كذلك تجديد قطاع التعليم ليلبي متطلبات شبكة القيمة الإقليمية. ومع ذلك فإنه من الواضح أنه ينبغي أن تمتلك الشركات الإقليمية، والعاملون أيضاً في الوقت نفسه، الشجاعة لتنظيم أنفسهم حول المهام والشراكات الجديدة.

**الخلاصة:**

تمتد العملية الشاملة لإعادة البنيوية لكي تشمل إعادة هيكلة سلاسل القيمة والتي تتجه لأن تصبح واسعة الانتشار وأكثر تعقيداً، وذلك مع ترسخ العولمة globalization والتعهيد outsourcing واستخدام التقنية الجديدة، كما إن

هناك توجهاً أيضاً لفك الترابط الرأسي للأنشطة. ويمتد هيكل سلاسل القيمة الآن عبر العالم ويتقاطع مع اللغات والثقافات، ويزداد التعقيد في حيازة الروابط التي تتطلب سيناريوهات مختلفة لإعادة التشكيل والتكامل، وتتغير العلاقة بكل من الموردين والعملاء.

وهناك تغيرات جوهرية في المنظمة الفردية وذلك مع تغير تقسيم العمل وظهور تصميمات جديدة لأماكن العمل. ويتمدد تقسيم العمل الآن عبر الحدود وغالبًا ما يكون ضمن بيئات ذات أرباب عمل متعددين. ومع ذلك فإن هناك توجهًا كذلك لسلاسل القيمة العالمية للضغط في اتجاه مركزية الإدارة والسيطرة وكذلك مركزية الطابع الرسمي.

وتركز الشركات على المرونة على نحو متزايد، وهذا يتجه إلى أن يتضمن مرونة العمل وكذلك مرونة التوظيف employment، الأولى يجري فرضها بواسطة الظروف الضرورية لإنتاج المعرفة والأخيرة تنتج عن تقليص حقوق العمال. فالتركيز على أسلوب العمل بالمشروع سيقتضي، في غالب الأمر، أن يقوم رب العمل بتعيين الموظفين فقط لمدة تنفيذ المشروع. ويتحقق ذلك غالبًا من خلال تعاقد من الباطن واتفاقات تشغيل قصيرة الأمد. ويطلب من بعض فئات العاملين مرونة أكثر من البعض الآخر. وتأخذ المرونة أشكالاً عدة تدابير من الوقت إلى فرضية المهارات المتعددة التي ترتبط مع أشكال محددة من ترتيبات التعلم. وعلى الرغم من أنه يقصد من ذلك تعزيز قوة العامل، فإن هناك تساؤلات حول كيف أن هذه الفرضية تنشأ من نقاط الضعف في حجج الليبرالية الجديدة.

والتركيز على عمل الفريق team working ضمن دورات عمل جديدة يفرض درجة من تعدد المهارات، وهو شيء يمكنه طمس طبيعة الوظيفة أو

التوصيف الوظيفي. ويصاحب ذلك ذاتية متزايدة للعمل مع زيادة كبيرة من درجة الاستقلالية للعامل، وهذا بدوره يكون مصحوبًا بازدياد درجة مسئولية العامل، ليس كشيء يمكن مراقبته بالنسبة للزمن والحركة، أو كإنتاجية ولكن في علاقته بباقي الفريق في الشركة. وهذا يعني أن المستوى العالي من الالتزام هو أمر مطلوب دون أن يكون هناك بالضرورة مردود من ذلك، وهذا المستوى العالي من الالتزام على جزء من العاملين يكون مصحوبًا بهشاشة وعدم استقرار بالنسبة للتوظيف والدخل.

ولا يوجد سبب يوضح لماذا ينبغي على سلاسل القيمة الرقمية DVCs أن تنشأ، ولماذا تتطلب حساسية خاصة للثقافة الإقليمية والاقتصاد الإقليمي لكي تنشأ. والاحتمال الأكبر هو أن اللاعبين الإقليميين الكبار سيقومون بتطوير نظمهم الخاصة بأنفسهم. وسوف يستخدمونها لمصالحهم الخاصة المحلية والإقليمية، ولكنهم كذلك قد يقومون بدمج أرشيفاتهم مع مؤسسات لها مصالح مماثلة في أقاليم أخرى. والاحتمال هو أن مثل هذه المؤسسات سيكون لها اهتمام بجزء صغير فقط من إمكانات نظم الثقافة الإقليمية.

ويتضمن انفتاح الأسواق العالمية التي تبنى من منظور اللغة والثقافة الشتات الثقافي المختلف الذي يعمل كمستهلكين لمثل هذه المنتجات. ومن ناحية أخرى فإن هناك بعض الارتياب في أن أقاليم كثيرة ستقوم بتطوير أرشيفاتها الرقمية الخاصة ونظم الإدارة المرتبطة بها. ومع ذلك فإن الخطورة تكمن في أن تلك الاقاليم ستتكون من جزء من سلسلة القيمة الرقمية الإقليمية المبتورة، وأن تطوير صناعة المحتوى الإقليمية التي ستحل محل الإجراءات الإعلامية الموجودة سوف يتقلص. وإذا حدث ذلك فإن العمل عبر الأقاليم trans regional work سيكون قاصرًا على تطوير أساس للأرشيف المتكامل الذي يمكن استغلاله بواسطة أي شخص ومن أي مكان.

# الفصل الثامن

# النظرية الاجتماعية واللغة

# النظرية الاجتماعية واللغة

**المقدمة:**

يتناول هذا الكتاب في ظاهره موضوع العلاقة بين اللغة والثقافة واقتصاد المعرفة، ومع ذلك فقد طرح قضايا مختلفة تمتد خارج نطاق هذه العلاقة. ومن بين هذه القضايا: العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع، وبين المجتمع والحكم governance، وعلاقة اللغة والثقافة بهذه المؤسسات الثلاث. وهناك زعم شائع بأن العولمة تؤدي إلى تغيرات اجتماعية بعيدة المدى لها آثار عميقة على مؤسسات المجتمع. وفي هذا السياق فإن الكتاب قد نظر في ظهور شكل جديد للحداثة. وحتى الآن فإن النقاش عن دور اللغة في مثل هذه التغيرات لم يحظ باهتمام كبير. ومع ذلك فإنه يمكن القول بأن التركيز الحالي على التعددية اللغوية multiligualism ينشأ من تفتيت سلطة الدولة على طريق مسيرة العولمة. وهذا يساهم في ظهور الحاجة إلى إعادة تقييم وفهم جديد للعلاقة بين اللغة والمجتمع. وفي هذا الفصل الختامي علينا أن نتريث لكي ننظر في هذه القضايا، ولكي نضم معًا الخيوط المختلفة للنقاشات والآراء السابقة.

وعلى الرغم من أن الاقتصاد المعتمد على المعرفة يظل اقتصادًا رأسماليا، فإن ثمة من يرى أنه يشكل نوعًا جديدًا من الرأسمالية يختلف بشدة عن اقتصاد عصر الصناعة، وهو نوع يشار إليه أحيانا بـ "الرأسمالية المعلوماتية". وتتجه المدرسة الصناعية industrialism واقتصاد عصر الصناعة للتوافق مع الحداثة (Touraine, 1992). وإذا كان ثمة، كما في بعض الأدبيات، اختلاف جوهري بين اقتصاد المعرفة واقتصاد عصر الصناعة باعتبار الأول يحل محل الأخير، فإن التساؤل المطروح هو عن المدى الذي وصلت إليه الحداثة في

طريقها إلى الزوال. وإذا أخذنا في الاعتبار أن مفهوم المجتمع الصناعي كما شرحه سان سيمون وكونت ودوركايم St Simon, Comte, Durkheim قد فُهِم كإحدى خصائص الحداثة، فإنه يفتح جدالاً كذلك حول التغير الاجتماعي، وهذا التغير كان موضوعًا متكررًا بين علماء الاجتماع في السنوات الأخيرة، وكان يتضمن الدعاوَى المتنوعة لما بعد الحداثة وما بعد المدرسة الصناعية والحداثة الثانية أو الحداثة الانعكاسية.

وتنشأ هذه القضايا غالبًا من تناوله أنواع معينة من المجتمع كخصائص لمراحل التاريخ البشري. وهناك ارتباط بين عصور التاريخ التي تتوافق وتقابل أنماطاً محدودة للتطور، تلك الأنماط التي تتضمن تغيرات جوهرية في العامل الرئيس للإنتاج المصاحب لبناء الثروة. وكان التطور المتصاعد للمعرفة ينظر إليه كشيء طبيعي وعادي منذ زمن باكون(*) Bacon في القرن السابع عشر. وارتبط ذلك في القرن التالي بفكرة حتمية التقدم. ووضع في سياق الحضارة، متضمناً ثقافة وأفكارًا ومؤسسات. وشكّل بذلك الرابطة التي تربط بين التقدم وبين مفهوم التعقيد الاجتماعي social complexity.

ويرى كانط(**) Kant في كتاباته أن البشرية تتقدم من خلال تطور مطرد ومنتظم نحو حالة الكمال. وقد أدى هذا إلى تطورية اجتماعية social evolutionism تنطوي على البحث عن قانون للتقدم. وإذا وضعنا ذلك في سياق عالمي، فإن التطور من أحد أنواع المجتمعات إلى نوع آخر ينطوي على التقدم

---

(*) باكون، فرنسس (١٥٦١-١٦٢٦). سياسي وفيلسوف إنجليزي. (المورد قاموس إنجليزي - عربي/ منير البعلبكي- ط٣٦ - بيروت دار العلم للملايين ٢٠٠٢م، معجم أعلام (المترجم)

(**) كانط، عمانويل (١٧٢٤-١٨٠٤) فيلسوف ألماني (المورد قاموس إنجليزي - عربي/ منير البعلبكي- ط٣٦ - بيروت دار العلم للملايين، ٢٠٠٢م. - معجم أعلام (المترجم)

الحضاري. ويصاحب التقدم زيادة التعقيد والقضاء على الأشكال السابقة التي كانت تعوق تطورها.

وقد أصاب هذا المفهوم الأساس للتطور الاجتماعي اللاخطي nonlinear العلوم الاجتماعية بكارثة منذ بدايته. وهو شيء يصعب على المفكرين المعاصرين أن يجتنبوه. وبالتالي فإن النقاشات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة تتجه إلى تناول المعرفة كأحد عوامل الإنتاج محصورة في إطار التحولات الدورية. وكما إن الزراعة، التي تعتبر الأرض هي العامل الرئيس للإنتاج، قد فتحت الطريق أمام المدرسة الصناعية التي كان رأس المال والعمل اليدوي هي عوامل الإنتاج الرئيسية فيها. فكذلك بزغت "الحقبة المعلوماتية informationalism " التي تعتمد على المعلومات والاتصالات والتقنية والعمل الفكري كشكل جديد. وقد خلصنا ذلك من التوجه نحو معاملة القيمة كشيء محصور في إطار الصفات الملازمة أبدًا للأشياء، وذلك بالتركيز على محورية العلاقات الاجتماعية في بناء القيمة.

وقد شهدت السنوات الخمس والعشرون الماضية كتابات متنوعة عن التغير اعتبارات مختلفة للتغير الاجتماعي الذي لا يدع لدينا مجالاً للشك في مشاهدته، وكيف تم تفسيره من منظور الحداثة. وتشير جميع هذه الكتابات إلى أشكال التغير الاجتماعي نفسها، بينما تقدم لها تفسيرات مختلفة (لهذه الأشكال). وقد جرت هذه التغيرات متوازية مع ثلاثة تطورات على الأقل كان لها أثر عميق على الاقتصاد: التقنية الجديدة، والتركيز الشديد على المعرفة في النشاط الاقتصادي، والعولمة. ويمكن النظر إلى التركيز الزائد على تكوين المعرفة كتطور إيجابي حيث إنه يقدم رؤى جديدة أكثر عمقاً. وبالمثل فإن القيمة الإيجابية للتقنية تكمن الى حد ما في

تغييرها لقواعد الاقتصاد. فهي تؤثر عل طبيعة ونمط العمل كما تؤثر على سياقه وتنظيمه، ولكنها من ناحية أخرى لا تستطيع تقرير هذه القواعد بنفسها. وكما سبق أن أكدنا فإن التقنية الجديدة دون وجود تغيرات تنظيمية، لن يكون لها أثر على الإنتاجية، ومع ذلك فإنها تساهم في رفع مستوى المهارات.

ومن ناحية أخرى فإن العولمة هي الأكثر إثارة للنزاع، وهذا من تداعيات فلسفة سياسية معينة - الليبرالية الجديدة - والتي غالباً ما يعبر عنها بأن لها آثارًا سلبية إلى حد بعيد (Giddens, 2002). وهي تستخدم التقنية وترتبط بأحد الأشكال من الآراء السياسية التي تجيز التحرر الاقتصادي كما تركز، بحسب ما يرى البعض، على شكل معين من الديمقراطية. وهذا لا يعني أن الرأسمالية تدعم الشكل نفسه في كل الأماكن. وهناك من يرى أن الشكل الوراثي هو الذي يسود في الهند، والشكل الذي ينطوي على تدخل كبير من الدولة هو الذي يسود في كل من روسيا والصين. ومع ذلك فهناك من يرى أن العولمة تسهم بدرجة عالية في عدم المساواة على مستوى العالم (Giddens, 2002: 15-16). وفي الدول فإن نهاية الحركة العمالية غالبًا ما تعزى إلى أشكال من سيطرة الليبرالية الجديدة التي تؤدي إلى درجة عالية من عدم المساواة. وهناك من يرى أيضاً أن الطبيعة الحالية للحكومة الدولية غير مؤهلة لحل المشكلات التي تنشأ من الاستغلال الاقتصادي الذي لا تحده حدود.

وليس اهتمام النقاش حول الحداثة منصباً على كيفية تعزيز مثل هذه التطورات الإنتاجية ولا على كيف تتواءم مع مشروع التحديث. والأحرى أنها تهتم بعواقب التحديث وبالتساؤلات حول ما الذي يمثل الأشكال الجديدة

للحداثة من بين ما تم تصنيفه كإحدى خصائص التغير الاجتماعي. وتقود العلاقة بين التعقد المتزايد وبين كثافة المعرفة في النظم الاقتصادية-الاجتماعية socio-economic البعض إلى تقديم مطالبات بوجود مجتمع للمعلومات أو المعرفة متميز عن مجتمع صناعي.

ويتضمن العنصر الآخر من التغير الذي يتطلب الاهتمام الطبيعة المتغيرة للكيان السياسي. ولقد ظهرت الآراء التي تدور حول تخفيف صرامة السيادة عدة مرات على سطح النقاشات في الفصول السابقة، وكانت مصحوبة بمطالبات للعمل ضمن سياق عالمي مفعم بالمخاطر. وهو عنصر يتضمن بزوغ شكل ما فوق الدولة supra-state governance. وينطبق مثل هذا المفهوم على الاتحاد الأوربي الذي يبدو متجهًا نحو زيادة سلطته في اتخاذ القرارات فيما يخص الدول الأعضاء المؤسسة للاتحاد. ويخلق هذا معضلة للاتحاد الأوربي في أنه يطرح رسالة "الوحدة في التنوع unity in diversity" بالنسبة للغة والثقافة، بينما يحتاج إلى نظام تشغيلي فعال يتضمن استخدام عدد أقل جداً من اللغات مما كان عليه الحال حتى الآن. وهذه قضية مثيرة للقلق ليس فقط بالنسبة لآثارها على الدولة ذات السيادة ولكن كذلك بالنسبة لكيفية أن يصبح ممكنًا المحافظة على التنوع اللغوي والثقافي الأوربي ضمن النظام الجديد، ويتضح هنا التجاذب بين كل من العالمية universalism والخصوصية.

**الحداثة:**

يتجه موضوع التطور نحو التركيز على الطبيعة المتغيرة لـ "الحداثة". ومن ضمن الطرق الكثيرة التي تفهم بها الحداثة، فإن فكرة نظام متطور ربما تكون هي المعنى الأكثر تأثيرًا. وهذا ينطوي من ناحية أخرى، على الإدراك

التاريخي لتصوير التنوير في حاضر يختلف عن الماضي، ومن ناحية أخرى على الإيمان بحتمية التقدم (Habermas, 1987). أي إنه يمثل نقيض " التقاليد". وكان على العقلانية، كقاطرة للتقدم، أن تغير التقاليد. وبالمثل فإن مفهوم التقدم يتضمن تبرير الحاضر كشيء يعتبر مقدمة للمستقبل.

كما تعتبر الحداثة كنوع من أنواع المجتمعات، وذلك، مرة ثانية، بالنسبة لمراحل في التاريخ البشري، وبصورة أكثر دقة فإنها تشير إلى أنواع للمجتمع. وهكذا فإن المجتمع الصناعي يفهم كنموذج للعالم تتشابك فيه مؤسسات متنوعة. وكل دولة كان لها شكلها الخاص للمجتمع الصناعي. إنه مجتمع متمايز به تقسيم معلن للعمل، إنه مجتمع مقسم إلى طبقات اجتماعية وبه تركيبة أسرية تركز على الأسرة النووية وعلى مفهوم الرجل المكتسب لأجر أو راتب، كما تركز على تنظيم فني قوي للعمل ذي تشكيل هرمي. وترتبط "الهوية المدنية للمواطن تمامًا بولاءات ذات خصوصية للجنس والأسرة والمجموعة العرقية والطبقة وهكذا. كما تسودها تلك الولاءات. وقد سُوِّيت التناقضات الموجودة في تركيبة الهوية بين المطالبات ذات الطبيعة العالمية وبين واقع له خصوصية للحقوق الممنوحة والممنوعة للحرية بواسطة ومن خلال توصيف تكويني للاختلافات ontology of differences" (Beck, 1998: 73). وهكذا فقد رفض منح حقوق حرية استخدام اللغة في الحياة العامة للمتحدثين بلغة الأقلية. وقد كان ذلك ينطوي على إيمان باللغة كشكل له إمكانية على التعبير والتمثيل الرمزي. وتختلف اللغات ككيانات موضوعية بسبب أشكالها المتمايزة. وقد نشأ هذا التصور إلى حدٍ ما، من كيف كان العلم هو محرك التغير: حيث كانت السيطرة على الطبيعة هي نبراسه، وكان التفكير العلمي هو الرغبة في النجاح.

ومن ناحية أخرى، فإن الحداثة تفهم أيضاً كسياق للتجربة المصاحبة لهذا النوع من المجتمعات (Berman, 1983). وهذا يشمل رؤية للحداثة كحالة دائمة التغير والتطور. وعلى هذا النحو فإنها تسعى للتركيز على الروح السائدة المصحوبة بظرف تاريخي خاص دون أن تثبت طبيعتها. وهي تنطوي على إدراك للزمان والمكان وكذلك للذات في علاقتها بالآخرين (Foucault, 1966). أي أنها تركز على الأبعاد الثلاثة للمرجعية التلفظية deixis: الزمان الشخص والمكان التي تتيح جميعها معاً ظهور تصور اجتماعي من خلال اللغة. ويقدم لنا التكوين الخاص لهذه العناصر الأساس الذي نواجه به العالم، كما قد يتضمن أيضاً التأكيد على العقلانية التي وصفها ويبير Weber بأنها الخاصية التي تسود في المجتمع الحديث.

وقد كان تحول الميتافيزيقا، التي اعتمدت على التدخل الإلهي، إلى الحداثة، التي وضعت عبء التغير على الفرد والمجتمع، منطوياً على تغيرات جوهرية في النظرة إلى العالم (Foucault, 1966). فقد ركز المنظور الجديد على فاعلية ما يلازم الحداثة من قوة وقدرات، في الوقت الذي أوجد فيه مسافة بين الجنس البشري والعالم. وقد عملت الظروف العالمية المحيطة كخلفية لما كان يعرفه الناس الذين نشأوا كذوات فاعلة وموضوعية للمعرفة على السواء. وقد كان تقليل هذه المسافة بين الناس وبين ما يحيط بهم على مستوى العالم هو الأساس لتطوير سبل السيطرة على البيئة الطبيعية والاجتماعية. وقد ظهر دور العلوم البيولوجية والاجتماعية في ذلك وكان ينظر إلى الحرية كمقياس للسيطرة على هذه البيئة. وأصبح التحرر السياسي والاجتماعي هو الأساس لتحقيق الحرية. كانت الحرية هي ما ترسخ في مفهوم التطور الذاتي للفرد، وكان ذلك وراء ملاحظة بيرمان عن كيف للتطور الذاتي أن يواجه عالماً مجهولاً، حيث "كل شيء راسخ يتلاشى في الهواء".

وقد حدد ماركس التحولات في المجتمع على أنها تنشأ عن قوانين الحركة لنظم اجتماعية – اقتصادية معينة. وقد كان لكل أسلوب للإنتاج بما في ذلك الرأسمالية، خصيصته الدينامية والمزعزعة للاستقرار. كانت تلك رؤية تعاني، مرة ثانية، من إبانتها لحتمية التقدم الاجتماعي في الوقت الذي كانت تتعرض فيه أيضاً للنقد؛ لأنها كانت مُشربة بالحتمية الاقتصادية على نحو زائد. ومع ذلك فإنها تطرح تساؤلاً عما إذا كانت الرأسمالية أم الحداثة هي التي تشكل أفضل طريقة لتنظير العلاقة بين فكرة التنوير في الحداثة وبين الحداثة كمصطلح (Callinicos, 1999: 298). وهي تطرح تساؤلاً عما إذا كانت الحداثة قد تفوقت على الرأسمالية، وهي الرؤية االتي تعبر عنها كتابات بيك وجيدنز والتي جرت مناقشتها فيما يلي.

**اللغة والحداثة[١]:**

ارتبط موضوع التقدم في غضون القرن التاسع عشر، بفكرة تعقد اجتماعي متطور. ولم يتضمن التنظيم الاجتماعي فقط ولكنه تضمن الأشكال الثقافية واللغوية كذلك. وقد كانت الديمقراطية والتماسك والتوافق من بين هذه السمات التي يمكن ضمانها بواسطة الدولة. والحداثة التي ينظر إليها على أنها تصور التنوير للحاضر، اقتضت ضمناً لغة في كيفية تصنيف لغات وثقافات معينة على أنها قادرة على تقديم سبب reason (أي عقلانية). وقد أصبحت مجالات المعرفة مستقلة، كما أصبحت تعتبر كبُنى أو وحدات عضوية (Foucault,1966). وأصبحت الحياة والعمل واللغة هي الحقول الإيجابية الجديدة للمعرفة. وانفتح فضاء جديد بين الفلسفة

(١) تعد كتابات فريزر (Fraser, 1996) واحدة من ضمن الكتابات التي تناولت النوع gender والحداثة وهو يؤدي إلى التركيز على كيف أن الحداثة تعني، ليس فقط فئات اللغة، ولكن فئات تقوم على أبعاد أخرى للتفاوت ينبغي تدارسها جنباً إلى جنب

والبيولوجيا، وبين الاقتصاد و فقه اللغة philology الأمر الذي أدى إلى ظهور العلوم الإنسانية. وأصبح الجنس البشري الآن خاضعاً لقوانين البيولوجيا وقوانين الإنتاج واللغة.

وقد استند بناء الدولة الحديثة على دمج قطاع من السكان الذين يقطنون داخل منطقة محددة وإخضاعهم لنظام اقتصادي واحد له سوق عمل واحد. ويشترط التعامل مع سوق العمل المعرفة بلغة الدولة. وثمة من برهن على أن لغات معينة فقط هي التي لها إمكانية على التعبير العقلاني. وقد قامت الدولة، باعتبارها مسئولة عن البحث عن الكمال من خلال التقدم، بتهيئة بعض اللغات كلغات عقلانية languages of reason، وتركت اللغات الأخرى بصورة ما خارج نطاق العقلانية. وقد ترسخت تلك اللغات في دنيا التقاليد التي كان يتوجب أن يجري التغلب عليها، عند السعي لتحقيق الحداثة. واقتضى المجتمع العقلاني توسيع نطاق السببية المنطقية العلمية والفنية لتشمل حكم الجنس البشري وإدارة الأمور. وشمل المجتمع والدولة مصالح متداخلة وكانا مشتركين. وكان من غير المتصور أن يستطيع أي شخص أن يوجد خارج المجتمع أو الدولة اللذيْن كانت تقع بينهما مسئولية بناء وحفظ نظام اجتماعي خلاق يحكمه المنطق. كان هناك دافع لخلق مواطنة موحدة توحدها اللغة والثقافة والعقلانية.

انتشرت اللغات المسماة لغات دولة State language من أجل الأنشطة التي تطلبت القدرة على التفكير والإدارة، والتعليم، والعلم. وجرى استبعاد لغات أخرى اعتبرت مناسبة فقط للاستخدام "الخاص" في داخل المنزل، وربما كان المجتمع المحلي لا يصلح إلا لدنيا "التقاليد". وينشأ التمايز بين المنطق والهوى وبين العقل والعاطفة وينشأ عن هذا تصنيف اللغات. كانت اللغات

غير الرسمية هي تلك اللغات التي أطلقت أسماء على الأشياء objects التي تصك المعاني وذلك على النقيض من اللغات الرسمية التي تقوم قبل كل شيء بتسمية الفاعل ثم الفعل وأخيراً المفعول (Calvet, 1974). لقد كان للغات التي ظلت رهينة لما يمليه الإحساس تراكيب نحوية فاسدة بعكس تلك اللغات التي تراعي الترتيب المنطقي وينتج عنها وضوح في التعبير. وتستطيع الدولة من خلال التشريع أن تتخلص من أي عائق للتقدم جاعلة التقدم لا ينفصل عن نظام الحكم. أصبحت الدولة هي القيِّم على جهود البحث عن الكمال من خلال التقدم. وأصبح التنوع اللغوي عائقاً للتطور. ويقتضي تهذيب عالم التقاليد أن يجري التخلص من اللغات التي تبلَغ عن هذا العالم وتعبر عنه. وتحقق ذلك من خلال نظام تعليم تم تطبيقه كاملاً من خلال لغة عقلانية language of reason. وقد حرم هذا المجموعات اللغوية غير المقبولة من القدرة والوسائل اللازمة لمقاومة تشويه سمعتها وتصنيفها.

نشأت العلوم الاجتماعية من مبادئ مشابهة: فقد بدأ علم الاجتماع في صورة مسعى سياسي صريح. وقد تضمن البحث عن فهم النظام الذي كان كامناً في مفهوم "المجتمع" وللدينامية التي تدعم تطوره. وبدأت كثير من المفاهيم التي بقيت كأساس للعلوم الاجتماعية كتعبيرات عن النظام الحديث. وقد كان لكل دولة مجتمع واحد تخدمه ثقافة واحدة واقتصاد واحد. وسار علم اللغة على طريق مشابه (Williams, 2005). وأصبح هو أداة للتوحيد القياسي والمعيارية التي تفرض شكلاً على الحديث يزعم البعض أنه لا يزال يقل كثيراً في مستوى وحدته عما يعنيه علماء قواعد اللغة (Auroux, 1994). وينتقل التركيز إلى تجانس اللغة مع تفسير الاختلاف على أنه انحراف عن القاعدة. وهو ما أرشد القائمين بالدراسات المقارنة comparativists إلى تصور لغة أصلية تصبح مجزأة fragmented. وأصبحت

اللغة والتمثيل الرمزي علاقة عامة تستدل على اللاوعي من حقيقة التمثيل الرمزي كما في الحقائق الاجتماعية لدوركايم، وكتابات ماركس عن الأيديولوجية، وكتابات سوسير عن اللغة. ويمكن للعلوم الإنسانية الآن أن تكشف المجهول من التمثيل الرمزي.

وأضحت اللغات كيانات موضوعية يجري تحليلها وفقاً لبنية داخلية. وفي بعض النواحي يجري الحكم على قدرة هذه البنية قاصراً على كيف توسم اللغات بأنها "حديثة" دون الإشارة إلى تصنيفها "آخرى". وعلاوة على ذلك، فإن اللغات عينت الحد الفاصل بين الدول والشعوب وذلك بكونها تُشكِّل الخاصية التي تميز بين "نحن" و "هم". وقد دخلت هذه اللغات في قرابة لغوية فرّقت الكيانات السياسية بينما وحّدتهم أيضاً في شأن أوربي عام. وما يكون لغة، وما هو ليس بلغة، هو أمر سياسي إلى حد كبير وليس بأمر لغوي.

**الحداثة المتأخرة: late Modernity**

اعتبر هابيرماس (Habermas, 1985) أن الحداثة هي "مشروع غير كامل". وقد كان هناك نقاش لسنوات طويلة حول طبيعة التغير في جوهر الحداثة. وقد تضمن ذلك ما بعد الحداثة، والحداثة المتأخرة، والحداثة الانعكاسية، وحيث يحاول الأول من هذه المقاربات البرهنة على وجود مرحلة جديدة مصاحبة لزوال الحداثة، فإن المفهومين الآخرين يشيران إلى تحولات في تشكيل الحداثة. والتمييز مهم هنا بسبب ارتباطه بالحجج التطورية. ومن المؤلفين الأعظم تأثيراً ممن لهم ارتباط بهذا الرفض لما بعد الحداثة: جيدنز، وبيك، وهابيرماس.

فيقدم جيدنز بياناً ضافياً يتناول فيه التغير الذي جرى في الحداثة، وهو بيان يؤيد كثيراً من الآراء عن الحداثة، بينما يعيد تكييف فهمه للمجتمع

ولعملياته التشغيلية. وفي تطويره لهذا البيان، فإنه ساهم في مراجعة كثير من قضايا علم الاجتماع وكيف صور وفسر العمليات التشغيلية في المجتمع. أولاً في مناقشاته في الفصل الخامس لنظريته للهيكلة، رد على المشكلات المصاحبة لنموذج التوازن في المجتمع، وكيف عجز عن استيعاب قدر كافٍ من الطبيعة الديناميية للمجتمع. ويحول هذا التطور التركيز من الاهتمام بكيف أن تحدد البنية الفعل إلى الاهتمام بكيف يهيكل الفعل كحياة يومية، وكيف يعاد إنتاج الفعل المهيكل structured action، أو الممارسة الاجتماعية. يتوافق هذا إلى حد ما مع الاهتمام بالممارسة الاجتماعية الطبيعية. إنه يربط البنيوية structuration بإعادة الإنتاج الاجتماعي social reproduction.

ويتضمن الفعل الاجتماعي نقاشًا حول التركيز على أهمية ممارسة اجتماعية ترتبط بالمعرفة الصامتة. ويمكن البرهنة على أن أي نظرية للتاريخ تفترض مسبقًا وجود رصيد من العلاقة بين البنية الاجتماعية والهيئة الإنسانية human agency. ومفهوم جيدنز عن البنية الاجتماعية لا ينظر إليها كشكل سلبي يضع قيودًا على الفعل ولكنه ينظر إليها كشيء يُمكّن ويُقيِّد في الوقت نفسه. وهذا يعني أن الهيئة التاريخية لم تعد تقتصر على كونها متضمِّنة لتراكيب مختلفة من التعاقدية والهيمنة، أو تكون بمثابة طفرة، لا تفسير لها تتجاوز "السياق التكويني الموجود" (Callinicos, 1995: 151). وقد قام كالينيكوس بوضع حل لإشكالية البنية- الفعل structure-agency وذلك ببنائه للفرد ككيان لديه معرفة ومستقل بذاته، فعال في صياغة فعله. وتقع الذات البشرية الفاعلة، التي تحمل وتجسد المعرفة الصامتة، في قلب هذا الشأن النظري. ويُقدِّم هذا الشكل من المعرفة باعتباره شكلاً مميزًا من المعرفة؛ وذلك بأنه هو الذي يدفع النمو

الاقتصادي إلى الأمام من خلال قدرته على تحفيز الإبداع، وينشأ السلوك الذي يرتبط بهذه المعرفة الصامتة من شكل محدد للتنظيم الاجتماعي (Pleasants, 1999: 92).

ولقد كان التركيز على الذات البشرية الفاعلة أمرًا مثيرًا للنزاع لسنوات كثيرة، وتسمح الذات الفاعلة الديكارتية Cartesian subject، التي تعتبر كائناً منطقياً، بالتفرقة بين المفهوم والعاطفي، وبين المعنى والهراء، وبين العاقل والمجنون، وبينما تستثني أيضاً النساء والأطفال و " الفطري "... الخ. ويبنى المفهوم الأوربي للذات الفاعلة أوربا بأنها ذات سيادة ومستقلة ولها سيطرة على عالمها. أخذت مثل هذه الرؤية في الاعتبار في الدراسة الاجتماعية للمجتمع الصناعي، ولكن مع اختفاء الذات الفاعلة خلف دراسة الأنظمة والبنى التي أُلزمت بتحديد طبيعة الذات الفاعلة. ومع ذلك فلسوف يظهر حديثاً أن الرابط بين المجتمع والذات الفاعلة يتعرض للتهديد بحيث يشكل تهديدًا لهذا المفهوم. ويجري بصورة متزايدة إدراك أن مفهوم الذات الفاعلة الإنسانية الحرة والمستقلة بذاتها هو بناء اجتماعي. ويبلغ تفصيل تلك الرؤية أوجَه في الكلمات والأشياء لفوكو Foucault's Mots et les choses، ومفهوم لعبة اللغة لفيتجنشتاين.

ولقد كان تورين (Touraine, 2007) أحد الذين طالبوا بالتركيز على الذات الفاعلة عند دراسة المجتمع. وقد حدث هذا بدرجة ما من خلال التركيز على الممارسة الاجتماعية. وغالبًا ما يحدث الزعم بأن التركيز على الذات الفاعلة هو أحد المتطلبات المسبقة لتحليل ما يشار إليه بـ الحركات الاجتماعية الجديدة. وذلك بسبب كيف أنه يتطلب تحليل كيف يُشكّل الأفراد الفاعلون actors، والدور الذي يؤدونه في تحويل القواعد والمؤسسات

من خلال انخراطهم في حركات اجتماعية جديدة. وهناك من يرى أن خطاب المؤسسات الرسمية يقمع أشكالاً معينة من الممارسة الاجتماعية إلى الحد الذي يجعل ممارسة الفرد الفاعل لا تتوافق مع النظام الاجتماعي. ومن ناحية أخرى، فقد كان هناك أيضاً إعادة اعتبار للفهم القديم للعلاقة بين الفرد الفاعل والنظام الاجتماعي أو البناء الاجتماعي: الفهم الذي حول الفرد الفاعل إلى مشاهد سلبي.

وإذا كانت قوة الفاعلة agency، كما ألمح جيدنز، هي قوة خلاقة تُمكّن كما تقيِّد، فإن المشكلة الناتجة عن هذا هي كيف يجري تفعيل هذا المفهوم للإبداع إذا كانت المعرفة صامتة، وبذلك تتجاوز قدرة الذات البشرية الفاعلة. وهنا يؤدي مفهوم الانعكاسية دوراً مهمًا. وعلى الرغم من أنه لا يوجد من يزعم أن كل الأفعال لها هدف إلا أنه يجري رصدها بعملية انعكاسية يفكر الأفراد الفاعلون فيها فيما يفعلون، وفي كيف يتفاعل الآخرون مع أفعالهم، وفي الظروف التي يحدث فيها هذا الفعل. ويمكن للأفراد الفاعلين إيضاح لماذا يؤدون بهذه الطريقة، كما يمكنهم تقديم أسباب عقلانية عند شرحهم لما يفعلون. وعلى الرغم من أن الباعث قد يكون غير مدرك، فإن مفهوم جيدنز لـ "الوعي العملي practical consciousness" يبدو مثل المعرفة الصامتة إلى حد كبير، في أنه يزعم بأنه معروف دون الحاجة إلى إيضاحه على هذا النحو. ومع ذلك فهو قابل لأن يصبح صريحاً، ويمكن دمجه فيما يطلق عليه جيدنز " الوعي الاستطرادي discursive consciousness ".

وهنا نواجه تأملات حول تمييز سوسير Saussure بين اللغة langue والكلام parole. وقد نوه جيدنز بأن استخدام اللغة هو أمر رئيس للحياة

الاجتماعية، وأنه "..في بعض النواحي الأساسية، يمكن معاملتها باعتبارها ضرب أمثلة للعمليات الاجتماعية على وجه العموم" (Giddens, 1967: 127). ومن الأهمية بمكان أنه يكابد ليحافظ على التمييز بين اللغة والمجتمع؛ واعتماداً على التمييز بين اللغة والكلام فقد استمر في البرهنة على أن بين اللغة ككيان موضوعي وبين كيف تكون الذوات الفاعلة حاضرة دائمًا في الكلام، يتضمن تمييزًا بين الخاص والعام. أي إنه بينما يتضمن الكلام تعبيرات إشارية deictics عن الزمن والشخص (الذات الفاعلة) والمكان فإن اللغة ككيان موضوعي تكون "افتراضية وخارج نطاق الزمن" في الوقت نفسه الذي تكون فيه مجردة أيضاً من الذات الفاعلة؛ بمعنى أنها ليست ناتجة عن أي ذات فاعلة منفردة. وقد وضع بعد ذلك تمييزًا مناظراً بين التفاعل والبنية، زاعمًا بأن البنية تتكون من "القواعد والموارد rules and resources" التي يعتمد عليها في التفاعل. أي إنه يزعم بأن هناك ما وراء خطاب اجتماعي social metadiscourse ينم عن ممارسة اجتماعية، ويشير إلى هذا باعتباره "نظم قواعد وموارد توليدية"، ويعتمد مرة ثانية على نموذج علم اللغة.

ويستمر في الربط بعلم اللغة وذلك بالإشارة إلى تلك القواعد والموارد باعتبارها "كيفيات modalities". وهناك في حقيقة الأمر تشابه قوي بين اللغوي ومفهوم علم الاجتماع؛ وفي أن الكيفيات يُصاغ مفهومها باعتبارها خطوط التوسط بين التفاعل والبنية. وهي تمثل "مخططاً تفسيرياً" بين التواصل communication و الدلالة signification، بمعنى أنه بالإشارة إلى إيصال المعاني داخل حدود التفاعل فإنه يزعم بأن الذات الفاعلة تعتمد على مخططات تفسيرية قادرة على التحليل باعتبارها" قواعد دلالية semantic

rules". وفي تطبيق التصديقات التي تتضمن مشروعية ضمن حدود التفاعل فإن الذوات الفاعلة تعتمد على معايير قادرة على مستوى البنية، على التحليل باعتبارها " قواعد أخلاقية moral rules". وكما يشير أيضاً إلى هذا باعتباره "تصديقات معيارية normative sanctions". وهكذا لسوف يبدو أنه يتصور البنية من منظور علاقتها بالمعياري. وعلى نحو واضح فإنه بتركيزه على المعنى فإنه يصك تعبيرات ليس فقط عن الاجتماعي ولكن أيضاً عن الدلالات semantics. فبناء المعنى اجتماعي بطبيعته.

ومن مثل هذا الفهم للاجتماعي، فإن جيدنز يقدم لنا تفسيراً إضافياً عن تحول الحداثة وآثارها بالنسبة للمجتمع. وثمة سؤال يطرح نفسه هنا يتضمن العلاقة بين الرأسمالية والحداثة. فيقترح البعض أن الحداثة هي نتيجة للرأسمالية، بينما يزعم آخرون بأن الرأسمالية هي مجرد أحد أبعاد الحداثة. ويشارك جيدنز في تلك الرؤية الثانية، زاعمًا بأنه لا يوجد بُعد من الأبعاد "المؤسسية الأربعة" للحداثة، والتي تشمل الرأسمالية، والصناعية industrialism، والرقابة، والحرب war، يمكن اختزاله في الأبعاد الأخرى، مما يعني أن الرأسمالية لا يمكن أن تكون مسئولة عن خصائص الحداثة. والمعنى أن كلاً من الرأسمالية والحداثة نشآ سويا دون أي علاقة سببية بينهما. ولا تتميز الحداثة كثيراً بانعكاسية فردية، ولكنها تتميز بـ "انعكاسية مؤسسية" منطوية بذلك على كيّف يكيف الناس باستمرار ودينامية، ممارستهم الاجتماعية طبقًا للمعلومات والظروف المتغيرة. وهي تنطوي على علاقة الأفراد بجماعات "المعرفة المتخصصة expert knowledge". وفي هذا الصدد فان هناك علاقة بينهم، ويعتمد الوصول إلى المعرفة المتخصصة على الدراية بالوعي العملي practical consciousness. ويبقى

الانعكاس المؤسسي ملازماً لسبب أن تكون الحداثة ذات قدرات كبيرة بينما هي في الوقت نفسه تشكل تهديدًا لاستقلالية نظمها الوظيفية، ويسبب عدم استقرار نظمها المؤسسية.

تقع الحجة بأن الحياة قبل الحداثة pre-modern life قد تحددت طبقا للعرف في حين أنها قد حُوِّلت في الحداثة المتأخرة، في صلب النقاش حول انتشار الانعكاسية في الممارسة الاجتماعية. وتؤدي العولمة إلى "مجتمع بشري عالمي cosmopolitan world"، يتواصل فيه أفراد فاعلون ينتمون إلى تقاليد وأعراف مختلفة تمامًا. ويفرض هذا علينا الاعتماد على العقلانية في تبرير الممارسة التقليدية داخل "مجتمع مزيل للتقاليد detraditionalising society". ومع تراجع التقاليد، فإن الحياة تقتضي طبيعة أكثر انفتاحًا وانعكاسية (GIDDENS, 2002: 36-50). ويفسر هذا باعتباره "تحررًا من قيود الماضي". ومع ذلك فهناك بعض الشك في أن الماضي مستمر في أداء دور أساس في كيفية تشكل الذوات الفاعلة، في حين أنه يمكن فهم "التقاليد" كمنتج للخطاب الحداثي modernist discourse بدلاً من فهمها كشكل يقع خارج إطار الحداثة على نحو ما.

وهذا يؤدي بدوره إلى التساؤل عما إذا كانت الحداثة قد تجاوزت الرأسمالية. والرد الإيجابي على هذا التساؤل يكمن في الآراء التي طُرحت عن الحداثة "المبكرة" أو "المتأخرة". وكان اختلاط المعرفة الصامتة مع العرف والتقاليد، على حد قول جيدنز، من خصائص الحداثة البسيطة: حيث كان الناس غارقين في التقاليد. وقد كان للمعرفة علاقة خارجية تنظيمية بالسلوك الاجتماعي. ويستبدل بها الحداثة المتأخرة. ويقتضي هذا نظامًا اجتماعيًا تتغلغل فيه العولمة، وأسلوبًا للحياة متجردًا من التقاليد.

ويميز جيدنز بين أنواع مختلفة من المعرفة وطرق المعرفة، في حين يربط ما يشير إليه باعتباره "المجتمع الحديث المتأخر" بأنواع المعرفة والتأمل. وترتبط رؤية جيدنز الوجودية للفرد - ككيان فاعل لديه معرفة واستقلالية ويشارك بفاعلية في تطوير ممارسته الاجتماعية، بالعلاقة بين المعرفة الصامتة والتنظيم الاجتماعي. وتجسد الذات الفاعلة الإنسانية المعرفة الصامتة، لكن السلوك المصاحب ينشأ من شكل التنظيم الاجتماعي. وعلى الرغم من أن جيدنز يحافظ على الرابطة بين المعرفة الصامتة والسلوك الاقتصادي، فإنه يدحض الحتمية الاقتصادية، والطبيعة الساكنة (الاستاتيكية) للمجتمع. كما ينكر أيضاً السببية البنيوية المرتبطة بالذات الإنسانية الفاعلة زاعمًا بأن الذات الاجتماعية الفاعلة تشارك في المجتمع. ويكمن هذا خلف زعمه بأن الحداثة تُميز بانعكاسية مؤسسية. أي أن الحداثة الانعكاسية ظاهرة مؤسسية وليست ظاهرة فردية. ومن ناحية أخرى، فإنها تعتمد على الانعكاسية الفردية. ولا يستجيب الأفراد الفاعلون في المجتمع فقط على نحو انعكاسي للعمليات المنهجية، ولكنهم يُعدّلون من ممارساتهم الاجتماعية على نحو مستمر. وتجري تغذية تأسيس وإعادة تأسيس الحياة الاجتماعية بالمعرفة وبعلاقة الأفراد بجماعات لـ "المعرفة المتخصصة" التي تحكم عملهم. ويتعلق التمييز بين "الحداثة البسيطة" و"الحداثة المتأخرة" كيف كان للمعرفة في الأولى دور تنظيمي إزاء السلوك الاجتماعي بينما، في الأخيرة، تصبح المعرفة إحدى الخصائص التكاملية لكيفية إعادة التشكيل للحياة الاجتماعية على نحو مستمر.

ويرى بيك (Beck, 1998: 84-102) بأن فهم جيدنز للانعكاسية ينطوي على استقطاب polarizing للأشكال والأنواع المختلفة للمعرفة، وأنه يربط المزاعم عن الحداثة المتأخرة أو الانعكاسية بأشكال معينة من المعرفة والانعكاس

ويعني بالانعكاسية المؤسسية كيف تتجزأ المعرفة العلمية والمتخصصة وتتكامل ثانية re-embed" منتجة بذلك بنيات وأشكالاً متغيرة من الفعل الاجتماعي. ويتميز الزمان والمكان وبذلك يُعرَّض كل شخص لنظم وديناميات عالمية. وتنطوي هذه العولمة للحداثة على الربط البيني العالمي للعمليات الاقتصادية والسياسية والثقافية المرتبطة بالأزمات والصراعات على المستوى المؤسسي. وهذا يشمل الأسلوب الرأسمالي للإنتاج، وكيف تحوّل الصناعة طبيعة وأشكال الرقابة الاجتماعية. وحيث يتواصل "التوافق الانعكاسي للمعرفة" فإن السيطرة على الترابطات العالمية تصبح أكثر صعوبة وذلك بالرغم من التوجه المتزايد نحو الاندماج العالمي.

فرض مثل هذا المخطط على جيدنز أن يوضح العلاقة بين الدينامية المنهجية الملازمة وكيف يؤثر الأفراد الفاعلون على هذه البنية. وهو يفعل هذا من منظور مفهوم "الثقة". ويرى جيدنز أن أعضاء المجتمع الحديث لا يمكنهم إلا أن يأملوا في أن تقوم النظم الوظيفية بالوفاء بالتوقعات، وذلك على النقيض من دور التقاليد في الحداثة المبكرة، حيث توفر القواعد الموحدة للسلوك والفعل "أمناً وجودياً ontological security". وفي الوقت نفسه فإن إدراك أعضاء المجتمع للمخاطرة وعدم اليقين وعدم الاستقرار لا ينتشر إلا من خلال الدينمة الانعكاسية للحداثة. وتنشأ المخاطرة من خلال التوجه نحو المستقبل والتركيز على التغير. وهذا ينطوي على مواجهة مستقبل لم نعرفه قط. وخصوصًا عندما يكون النظام الذي أنشأناه للمجتمع وللبنية الطبيعية معرضًا للتهديد. وعلى هذا النحو فهو يقوم بإعادة تنظيم العلاقة بين الزمان والمكان. ويقل التحكم في الثقة والمخاطرة ضمن الترابط العالمي global interconnectedness؛ حيث تضعف الدولة على نحو متزايد **(Zolo, 1992)**.

واستُبدل الشك وسوء الظن في السياسة والسياسيين بالإذعان الذي انتشر سابقًا في كثير من النشاط السياسي. فالسلطة السياسية التي تعتمد على التسلط authoritarianism لا تتوافق مع المرونة والدينامية المطلوبة لاقتصاد المعرفة في سياق عالمي. ويصبح هذا واضحاً داخل مجتمع يكون لدى الناخب فيه، من خلال الإنترنت، من المعلومات والمعرفة قدر ما لدى الشخص الذي ينتخبه. ومع ذلك فإن الممارسة الاجتماعية اليومية قد انحصرت locked في هذا العالم، وكانت عملية التنشئة الاجتماعية هي التي أعادت تكامل الاجتماعي في التساند العالمي. وينتقل التركيز إلى "الثقة الفاعلة"، تلك الثقة التي ينبغي كسبها، وهي ترتبط بمفهومه لـ "المواطن الانعكاسي reflexive citizen "، وكيف تتلاءم استقلالية الفرد ومسئوليته مع فهم إمكانات الفعل الاجتماعي.

**التحديث الانعكاسي: Reflexive Modernisation**

في تتبعنا لهذه القضايا فإن بيك Beck يشير إلى نظريته للتحديث الانعكاسي (أو العصرنة الانعكاسية). وفي استفاضته في النقاش الذي يطرحه فإنه يميل بشدة على أن يُغلِّب تجاوز الحداثة للتقاليد. ويرى أن المجتمع الصناعي لم يكن إلا مجتمعًا شبه حديث وذلك في أنه قد احتفظ بالخصائص الإقطاعية التي لم تكن مجرد تقاليد باقية ولكنها كانت ثمرة وأساسًا للمجتمع الصناعي. وتشمل تلك الأشكال كيف أدى رأس المال والقوى العاملة إلى تقسيم المجتمع إلى طبقات، والأسرة النووية، وتقسيم العمالة حسب الجنس، ووجود تنظيمات بيروقراطية عامة وخاصة واسعة النطاق. فهي تنشأ من عملية التحديث نفسها كنتيجة لـ "... التناقض بين المبادئ العالمية للحداثة - الحقوق المدنية، والمساواة، والتمايز الوظيفي،

وأساليب الجدال والشكية – والبنى الحصرية للمؤسسات التي لا يمكن تحقيق هذه المبادئ إلا فيها كأساس مستقل وقطاعي وحصري (Beck, 1992: 118). وما يعنيه هذا هو أن التحديث يجسُد قوة لتحقيق الديمقراطية (قوة مدقرطة) والتي تتيح للمؤسسات فرصة التحول.

إنه ينظر إلى التحديث باعتباره عملية ديناميية مستمرة ذات تغذية ذاتية، وبذلك تضعف بُنى المجتمع الصناعي. والنتيجة لهذا هي ظهور شكل آخر للتحديث. وتضمحل ثقافة الطبقة والوعي الطبقي، وأدوار النوع gender والأسرة. وحيث إن التنظيمات و المؤسسات الاجتماعية والسياسية في المجتمع الصناعي اعتمدت على هذه الأشكال للوعي الجمعي، فإنها تضمحل كذلك . وهو يعتبر هذا شكلاً من فقدان التقاليد detraditionalisation مصحوبًا بـ " موجة اجتماعية نحو الفردانية individualization "، وتستقر من ناحية أخرى علاقات التفاوت الاجتماعي. وتستبدل مسارات فردية للحراك الاجتماعي بالالتزامات الطبقية وما يصاحبها من تضامن. ويدمر هذا التوجه نحو الفردية والهويات الطبقية التي تؤدي إلى التفاوت بين الطبقات وتصبح مشكلة تواجه الفرد. والعملية التي يناقشها تورين (Touraine, 1997: 24-26) من منظور كيف يجري مهاجمة الدولة، كدعامة أساسية للمعتقد والعدالة، وللتنظيم والتوحيد، ومن قبل عولمة الاقتصاد وتفتيت الهوية الثقافية.

وثمة خاصية أخرى للتحديث حددها بيك وهي الاستجواب وإثارة الشكوك questioning وصياغة الإشكالات حول العلوم الطبيعية فالقوة الحقيقية، التي اختصت بتحرير الإنسان من الاعتماد على الطبيعة، توضع الآن في الحسبان لأجل تصحيح الأخطاء التي تنتجها. وتقوض الدور التحويلي البنّاء للمجتمع الصناعي. وهو يرى أنه حينما يُستدعى المنظور العالمي في نقد

العلم كأساس للتقدم، فإنه قد يؤدي بالعاملين: لأن يأخذوا جانب الإدارة ضد المحتجين وذلك من أجل أن يحافظوا على وظائفهم. ويصبح العلم هو السبب المتصور للكوارث التي تنشأ من استغلال الإنسان للعالم الطبيعي. وفي الوقت نفسه، فإن العلم محجوز داخل دينامية داخلية ممأسسة، منفصلاً عن استخدامه كأساس للأهداف المفيدة instrumental goals، بينما استحوذ العالم الصناعي على الطبيعة كشيء يؤثر فيه.

ويقع مثل هذا التحليل في خلفية تركيز بيك على المخاطرة: فهو يؤكد على درجة الشك والمخاطرة وكيف اتجهنا إلى الاعتماد على البنية المؤسسية لحمايتنا منها. ويزعم أنه كلما تتقدم عملية التحديث، وتضعف وتتحول أسس الاقتصاد الصناعي أو حتى تدمر نفسها، فإن ذلك يؤدي إلى نوع مختلف من المجتمعات. وتصبح الأجهزة الموجِّهة – الأحزاب، نقابات العمال، ... الخ – ذات أهمية. وعلى نحو مشابه، فإن التصور الليبرالي المتطرف الذي يختزل المجتمع في سوق، والأفراد الاجتماعيين الفاعلين في منافسين يمكنه أن يفتت الفعل الجماعي، مما يؤدي إلى ما يطلق عليه بيك السياسة البديلة (Touraine,1997: 121) "sub-politics. ويجري استبدال الشك باليقين والثقة، والمخاطرة بالنظام والتي تضعف الثقة فيما بينها. وقد تؤدي مثل هذه السياقات إلى وضع انعكاسي في المجتمع الصناعي، وقد لا تؤدي إلى ذلك، وبذلك تتمخض عن كارثة تنشأ من ذات أدائها لوظيفتها. ومثل هذا الشكل المتطرف من التحدي للنظر في المجتمع الحديث، والذي يتمثل في رفض المدينة التنويرية الفاضلة Enlightenment Utopia والحلم بمجتمع يكون عقلانياً على نحو متزايد وواع بذاته، يمكن أن يؤدي الى الانفصال عن الآمال بمجتمع صناعي. وهو يتطلب تفكيراً مدعماً من أجل تجنب ما يشير إليه بيك بالتأملية غير الواعية وغير المقصودة (Touraine, 1997: 46-47).

إن نشوء مجتمع صناعي كتقليد لذاته، مع ما يصاحبه من ضرورات، مبادئ وظيفية ومفاهيم ضعفت مكانتها ومُزّقت وانكشفت، يؤدي إلى انهيار الإيمان بدور الحداثة في تقدم البشرية. ويتبدل أساس الصراع. فهو يركز الآن على أولئك المنخرطين مباشرة في التحديث الأساسي الأولي primary modernization، وعلى أولئك الذين يسعون لكي يجعلوا مشروع الحداثة نسبياً. ولم تعد الدولة هي بؤرة الصراع. بل أصبح اهتمام كل فرد ينصب على كيف تدمّر الحداثة الصناعية العالم. ويبدو أن النموذج الغربي للتطور أصبح نموذجًا انتحاريًا وينتج متطلبات تؤدي إلى تدميره باسم الصالح المشترك. ويمتد الضرر الذي يحدثه إلى أبعد من البيئة ليغمر دولة الرفاهة welfare state والعمل بالأجر والنقل والصحة والمعاشات التقاعدية.

ومن إحدى خصائص أطروحة بيك الزعم بأن الصراع في المستقبل سيكون بين الدول والأقاليم والفئات الاجتماعية المشاركة في التحديث الأساس وبين أولئك الذين يحاولون -من منظور النقد الذاتي- إصلاح مشروع الحداثة وجعله نسبيًا relativised وذلك كنتيجة لتجربتهم معه. ويصبح هذان الشكلان للحداثة مشهداً للصراع حول التوافق على البقاء على قيد الحياة وعلى حقوق الإنسان على أساس عالمي. وهو حصيلة لكيف لَمح كاستيلز Castells بأن الأقاليم والجماعات التي أخفقت في اللحاق باقتصاد المعرفة ستصبح مصدرًا لتشريد العمالة لهذا الاقتصاد. وهو تصور يتنبأ بسيناريو عالمي للتفاوت الشديد.

**ما بعد الحداثة:**

يبدو أن هناك اتفاقًا عامًا على أن طبيعة الحداثة قد تغيرت في العقود الأخيرة، كما يبدو أيضاً أن هناك درجة من الاتفاق على أن المجتمع الحالي

يمثل شيئا آخر يختلف عن الحداثة البسيطة أو المبكرة، حتى على الرغم من أن هناك اختلافاً في الرأي حول كيفية الإشارة للشكل الحالي. ويشير المراقبون إلى أعراض مختلفة لهذا التغير: ضعف الإيمان بالعلم كوسيلة تقود التقدم من خلال سيطرته على الطبيعة، تغيرات جوهرية في الأسرة، ازدياد الفردية، ازدياد التوجه نحو المخاطرة وعدم التأكد... الخ. فإذا كان هناك تحول في طبيعة الحداثة فكيف لنا أن نفهم طبيعة هذا التحول؟

وتركز أطروحة تورين الذائعة بين الناس، عن تحولات الحداثة على ما بعد الحداثة. وتنطوي "ما بعد الحداثة" على استجواب الملامح الرئيسة للحداثة. وفي هذا الصدد فهي تعتمد على رفض نيتشة Nietzsche للحداثة (Touraine, 1992: 149) وكيف ركز نقده على فكرة الذات الفاعلة. وفي بعض النواحي يتمخض عمل علماء ما بعد الحداثة عن التوصل إلى معرفة كيف تحددت فروع المعرفة المختلفة بواسطة الظرف التاريخي الذي تكونت خلاله. تعامل مدرسة ما بعد الحداثة فروع المعرفة والرصيد الفكري الذي أضافته باعتبارها "سرديات رائعة" تمدنا بتفسيرات شاملة للتاريخ البشري، وليس كوسائل للوصول إلى الواقع والحقيقة. وفي هذا الصدد فإنها تتحدى صرح الحداثة بكامله. وتلك السرديات الواصفة أو السرديات الرائعة تجمل أو تلخص مخططاً سردياً ثقافياً ويشرح المعرفة والخبرة. أي إنها هي الوسائل التي يُعْزَى بها المعنى. ويشمل النقد الذي ينشأ لذلك البرهان على أن الزعم بأن ما وراء السرديات المختلفة عن التقدم لم تكن قادرة على تحقيق التقدم.

كان سجل التنوير Enlightenment account للمجتمع والتاريخ من بين السرديات الرائعة التي يجري رفضها. ويؤدي هذا إلى الزعم بأن الحداثة قد تجاوزتها الأحداث، وأن المجتمع يرفض المثاليات الحديثة ويستبدل بها ما يُزعَم أنه ردود أفعال لما تفرضه هذه المثاليات من قيود. ونتيجة لذلك فإن التغيرات الاقتصادية

والتقنية الحديثة تتضمن أنواعًا جديدة من التفكير. وربما يكمن الإسهام المهم إلى أقصى مدى لما بعد الحداثة في نقد النظريات الحالية، وهذا يتيح لنا أن ندرك كيف أن هناك تناقضا بين الجوهرية (الماهيَّوية) essentialism ورفض المرجعيات anti-foundationalism، وبين العالمية universalism والمذهب النسبي relativism، وكيف أن الأولى تكون من خصائص الحداثة والثانية تعتبر من خصائص ما بعد الحداثة.

وقد أشار جاميسون Jameson إلى خصائص معينة لمجتمع ما بعد الحداثة، محددًا ما أسماه بـ "نوع جديد من السطحية superficiality": حيث يجري رفض النماذج الديكارتية التي تشرح البشر والأشياء بالإشارة إلى "داخل inside" و"خارج outside". وتختفي "سمة المدينة الفاضلة Utopia gesture" والتي بها يتحول البؤس إلى جمال من خلال الفن، وتنفصل العاطفة عن الذات الفاعلة. ومحور نقاشه هو أن المسافة "قد ألغيت في الفضاء الجديد لما بعد الحداثة" مما ينتج عنه "فضاء عالمي جديد". ويضاف إلى ذلك "... أن الانتشار الجديد المذهل لرأس المال متعدد الجنسيات multinational capital ينتهي بالتغلغل واستعمار تلك الأمصار قبل الرأسمالية فعلاً (بطبيعتهم وعدم إدراكهم) والتي قدمت مواقع خارج الحدود ومواطئ قدم أرخميدسية(*) Archimedean للتأثير الحاسم" (Jameson, 1993: 54). وتزعم هذه الرؤية لما بعد الحداثة كحالة من الحالات أنها تنشأ من السرعة العالية للنقل، والاتصالات الواسعة، ومن كيف أصبح من الممكن أن نجد مخرجًا من المعيارية standardization المصاحبة للإنتاج الواسع. ويؤدي هذا إلى نظام يضع قيمة أكبر، مما هو موجود حتى الآن، لمجال أوسع من رأس المال، وتتخذ هذه القيمة أشكالا متنوعة واسعة المدى.

---

(*) نسبة إلى أرخميدس Archimedes (؟٢٨٧ - ٢١٢ق م) رياضي وفيزيائي يوناني اكتشف مبدأ الثقل النوعي (المورد: قاموس إنجليزي - عربي / منير البعلبكي - مرجع سابق) المترجم

وهناك مزاعم موازية بأنه، بسبب الشك المثار حول العلاقة بين النمو الاقتصادي والتقدم، فإن هناك مقاومة أشد لنظرية تقديم تضحيات باسم التقدم. وهذا متضمن في نظرية التبيؤ environmentalism، وفي الحركات التي تعارض الصراع. ويرتبط هذا بالزعم بأن الظروف الاقتصادية والتقنية قد أدت إلى مجتمع لامركزي يسيطر عليه الإعلام ويفتقر إلى مصدر مستقر أو موضوعي للتواصل والمعنى. وتقود العولمة هذا الشكل من الحياة منشئة بذلك مجتمعًا عالميًا خاليًا من أي مصدر وحيد للسلطة والتواصل والإنتاج الفكري ويُستبدل بالمعرفة البين ذاتية معرفة موضوعية، وتغيِّر المعرفة المتاحة في متناول اليد، على صعيد عالمي العلاقة بين المنتج والمستهلك بشكل جوهري[1].

وتدور الرؤية الأساسية حول انهيار "السرديات الرائعة" التي حافظت على الرأسمالية والحداثة، مقدِّمة بذلك تفسيرات خاصة للتاريخ. وبذلك فهي تضع ثقة كاملة في نقد ليس له أساس نظري. وهذا متضمن في مزاعم لوهمان Luhmann بأن ما بعد الحداثة هو مجرد وصف ذاتي؛ وذلك بأنه يفتقر إلى قاعدة للعمل (Rasch, 2000: 196)، وهذا يمثل مصدر قلق لكثيرين من علماء العلوم الاجتماعية، يقتضي في كثير من النواحي، إعادة النظر في أعمال علماء العلوم الاجتماعية الأوائل في مجال التقنية وخصوصاً نيتشة Nietzsche وهيدجر Heidegger. وتتميز حالة ما بعد الحداثة بما يشير إليه ليوتارد (Lyotard, 1984: xxiii) كـ " عدم ثقة تجاه ما وراء السرديات التي تبحث عن المشروعية في واحدة أو أخرى من النظريات الكلية. ويمكن أن يقال الكثير في صالح رفض محاولات تصوير التاريخ كمسرح لبعض حركات

(١) من هذه المناقشات تعامل السلطة كنوع من الكيانات التي تقع خارج ذلك الذي يتأثر بها، وذلك بدلا من معاملتها كأحد تأثيرات الخطاب من منظور أنها منشئة للهويات والعلاقات. وهكذا فإن الموضوعية تفهم كقوة سياسية معتمدة على تصنيف الاختلاف والآخر otherness

المد النظري. والماضي هو بناء خطابي يُنشأ في كتابات المؤرخين بعيدًا عن أي معنى للواقع يوجد مستقلاً عن هذا الخطاب. ومع ذلك فإن كل ذات فاعلة تعتمد على الماضي لتفسير الحاضر، وإلى هذا المدى فإن كل واحد منا له تاريخه، ومع ذلك فإن هذا لا يعني أنه لا توجد متواصليات بين أمثال مثل هذه الأنماط من التاريخ الفردي للذات الفاعلة. وإذا كان الأمر كذلك فإن إمكانية المشاركة في المعنى، وبهذا الانخراط في الاجتماعي سوف تكون مستحيلة.

إنه لأمر غير ذي جدوى أن نفكر فيما بعد الحداثة كشكل جديد للنقد، وذلك على خلفية تراثها التاريخي الطويل الذي وصلنا من سبينوزا[*] Spinoza مروراً بنيتشة و هيدجير Nietzsche and Heidegger. ولا ينبغي أيضا النظر إلى ما بعد الحداثة على أنها تحول للحداثة: لأن هذا سوف لا ينطوي إلا على قبول علم التاريخ الحديث وما يرويه من حكاية منشورة. ولكن ينبغي أن تفهم ما بعد الحداثة كحركة تبدي نقدًا للمبادئ التي تدعم الحداثة، ومقدمة إياها كمجرد واحدة من الطرق البديلة لتفسير الظروف الجارية وكمرشد لمستقبل منشود. والتي تشكك على هذا النحو في وضعها الوجودي.

ومن المهم أن نفرّق بين ما بعد البنيوية وما بعد الحداثة. فما بعد البنيوية ترفض مفهوم الذات الفاعلة المستقلة وبالتالي توضع في معسكر العداء للإنسانية anti-humanism. وعلى هذا النحو لا تطوّر نظرية للذات الفاعلة. بل تعامل الذات الفاعلة كأثر للخطاب. وبالمثل فإن الخطابات هي" ممارسات

(*) هو باروخ سبينوزا (١٦٣٢-١٦٧٧) فيلسوف هولندي كان من أكبر القائلين بوحدة الوجود (المورد: قاموس إنجليزي - عربي / منير البعلبكي ، مرجع سابق) المترجم

تشكل الكيانات الموضوعية التي تتكلم عنها على نحو منهجي" (Foucault, 1969: 49). وتفهم السلطة على أنها عدد من العلاقات شديدة الخصوصية، تتعلق بالمستوى المحلي وتشكل معاً الهيكل الاجتماعي. وتتحد مجموعة من التكتيكات المحلية على نحو غير مقصود لتعمل من منظور جهاز للسلطة المعرفية knowledge-power. وترتبط علاقة السلطة بتأسيس مجال معرفي في حين تستلزم المعرفة في الآن نفسه علاقات السلطة. ومع ذلك فإن هناك جانبًا إيجابيًا للسلطة وذلك في أنها تحول الأفراد إلى ذوات فاعلة للخطاب، وبالتالي تضعهم ضمن حدود الاجتماعي. وفي تشكيلها للفرد كذاتٍ فاعلةٍ للخطاب فإن السلطة بذلك تُفعِّل.

ويعد تقويض موضوعية العقلانية العلمية إحدى نتائج ما بعد البنيوية. ويشكل ذلك جزءًا من النقد للحداثة. ومع ذلك فإن هذا النقد لا يتظاهر بأنه ينشر مفهوم الحداثة أو أنه يستهدف استبداله.

### المجتمعات الانعكاسية: Reflexive Communities

اتخذ لاش موقفاً مختلفاً بالنسبة لطبيعة التغير (Lash, 1999). فهو يصر على أن التحديث الانعكاسي يساوى مع تحديث المعرفة، وهذا ينطوي على كيف يجري تدوير المعرفة واستغلالها وتعزيزها، وكيف يرتبط هذا بالصراع. ويجري استجواب أسس الحياة الاجتماعية والفعل الاجتماعي وإعادة هيكلتها وذلك كنتيجة للتحديث الانعكاسي. ومن ناحية أخرى فإنه يميز بين الانعكاس المعرفي والأخلاقي والجمالي زاعمًا بأن الخصائص الوجدانية لـ "الانعاكس الجمالي" لا يمكن تحليلها وجدانيًا ومعرفيًا وأخلاقيا ولكنها تشارك في تشكيل "المجتمعات الانعكاسية". وتقوم مثل هذه المجتمعات بالربط بين الأسواق العالمية، والحراك، وأشكال

الاستهلاك، والرمزيات المحلية وأساليب الحياة. وعلى هذا النحو فإن تلك المجتمعات تجيز أيضاً الهويات الاجتماعية والعالمية والشخصية القابلة للتبادل والتحول دون أن تمنع التعبير عنها بطريقة معيارية، وهو تعبير عن الازدواجية المحلية – العالمية.

وعند قيامه بتفصيل رؤيته للحداثة الانعكاسية فإنه يركز على كيف تتضمن الانعكاسية اختلافاً، وعلى وجود الذات الفاعلة الشخصية. وترتبط هذه الذات الفاعلة بالكيانات الموضوعية المتضمنة في العملية الانعكاسية. بالإضافة إلى ذلك فإن الانعكاسية تتضمن كذلك الوجودية (ontology)، ذلك النقاش الذي يبدو مشابهاً لما قام به جيدنز من اعتماده على الأنماط modalities في فهمه للانعكاسية. والنقطة الأساسية التي يعرضها هي كيف تسير كل من الوضعية positivism والعلوم الطبيعية، مع ما ينطوي عليه ذلك من تفسير الأشياء الاجتماعية كوظائف للنظرية مما يترتب عليه في نهاية المطاف عقلانية ذرائعية instrumental rationality. وبالإضافة إلى ذلك فإن الذوات الفاعلة مسبَّبة caused، مما يعني أنها ليست حرة، ومحددة ولا يمكنها بالتالي أن تكون انعكاسية. وهو جدال بارع في طريقة بنائه لحجة على أساس من مبادئ ما بعد البنيوية. وتصبح الانعكاسية هي النقد الموجه للسبب المقرر determined reason، وخاصة من منظور التحرر من البناء الاجتماعي.

كما يركز على كيف تخلق الحداثة الجديدة تفاوتا، محاولا البرهنة على ذلك بأن الوصول إلى شبكات المعلومات وإلى المعلومات المنتشرة بصورة غير متكافئة يؤدي ليس فقط إلى إعادة تنظيم الإنتاج والتداول وتجميع رأس المال والاستهلاك من خلال المعرفة، ولكنه يؤدي كذلك الى أشكال من

عـدم تكـافؤ الفـرص. ويتضـمن هـذا التفـاوت مجتمـع العلـم والتخصـ
بالإضافة إلى مجتمع المعلومات والاتصالات، وهـذا يـؤدي إلى قواعـد جدي
للإدراج والإقصاء لـ الـ"نا" و الـ"هم" في المجتمع.

وفي السياق نفسه تركـز كتاباته على كيف يسير تشكيل المجتم
داخل ظروف النزعة المتقدمة إلى الفردية advanced individualization. وكـ
قد يستشف من نقاشه حول الشكل الجديد للتحديث، فإن هـذا لم يع
يستلزم إجماعًا على دين، طبقة اجتماعية...الخ. ومن الواضح أنه يناقش ذل
الذي يقاوم النزوع نحو الفردية. وفي تتبعه لهذه الرؤية، فإنه يقاوم نوعًا م
البنيوية الاجتماعية social constructivism التي تتخلص من الهويات الجماع
باعتبارها "مجتمعات تخيلية". وإنه يفزع إلى مفهوم "المجتمعات الانعكاسي
التي يزعم أنها يجب أن تكون مجتمعات للممارسة "... بتوجهات داخلية نح
الممارسات والأشياء الجيدة التي تتضمنها" (Lash, 1999: 214). إنه رصد بدي
لـزعم كاستيلز (Castells, 1996) بـأن هـذه التطورات تتضـمن شـكلاً جدي
للتنظيم الاجتماعي يعتمد على منطق شبكات التواصل.

ويجري تَجنُّب العقلانية الفعَّالة لما يطلق عليه لاش "الحداثة الأولى" وذلك م
خلال الذاتية البينية للممارسة. وهذا يدفعه إلى الزعم بأنه لا معنى للانعكاس
بـدون الكيفيـة الـتي تنشـأ بهـا ذاتيـة بينيـة intersubjectivity في "المخالط
الاجتماعية للمجتمع sociality of community". وهـو يركـز علـى أن الوجو
غير ممكن بدون الذاتية البينية للممارسة ذات الوضع المحدد. ويؤدي تحري
كـل مـن الـذات الفاعلـة والكيـان المفعـول object مـن العقـل الـذرائعي إل
انتشار الكيان المفعول فوق الوجود". ويصر الحُكم الانعكاسي على وجو
قاعدة او اساس مثل أساس المجتمع. ويمكن لهذا الأساس أن يتخذ عددا م

الأشكال تشمل الذاكرة، والتقاليد، والمخالطة الاجتماعية، والذاتية البينية محددة الوضع، ..الخ.

وعلى الرغم من تميز تلك الرؤية فإنها أيضاً تتوازى مع ما سجله تورين Touraine من كيف أدت خلخلة الاقتصاد والثقافات إلى اختزال الفرد الفاعل إلى منطق الاقتصاد العالمي، وإلى إعادة بناء الهويات غير الاجتماعية المؤسسة على المظاهر الخارجية الثقافية بدلاً من الأدوار الاجتماعية، ويصبح من الصعوبة بمكان أن يُعرَّف كمواطن أو كعامل ضمن هذا المجتمع العالمي، وداعياً إلى أن يُعرَّف بواسطة العِرق، الديانة، ..الخ. ويركز على أن هذا الأساس الجديد لتحديد الهوية ينشأ من تحرير التنوع الثقافي من "..القفص الحديدي للعقلانية التنويرية (Touraine, 1997: 47)".

**اللغة والحداثة الجديدة:**

لقد استقرت العلاقة بين الكيانات الموضوعية مثل اللغة أو المفهوم أو الدولة أو المجتمع داخل الخطاب إلى الحد الذي تصبح فيه مُمأسسة كأمر مسلم به، أو كشكل من أشكال المعيارية التي لا جدال فيها، وهذه هي العلاقة التي تزعزعت نتيجة للعولمة والحداثة الجديدة، ويعاد تأسيس اللغات كنتيجة لترسيم الحدود بأشكال جديدة، ويعاد تشكيل العلاقة بين الدولة والأفراد والمؤسسات الموجودين فيها، في الوقت الذي تؤثر إعادة ترسيم الحدود في كيف تؤسس الـ "نا" والـ "هم" في الخطاب. ولم تعد الدولة هي التي تنظم تشكيل الفئات الاجتماعية، بما فيها جماعات اللغة، بنفس الطريقة التي اتبعتها من قبل. وبالمثل فإن الفئات الاجتماعية لا يجري تحديدها وتشكيلها من منظور الانتماء والهوية بالطريقة نفسها التي كانت تحدد بها في المجتمع الصناعي.

وقد يكون من الجائز أن نتصور أنه أيًا كان ما سوف يقال من أي جز في أوربا فإنه سيكون منطبقًا على كل أوربا. ومن ناحية أخرى فإ الاختلافات الداخلية تكتسب سياقاتها المميزة من العلاقة بين المحل والعالمي. ويوجد هذا التوتر بين المحلي والعالمي بسبب أن تلك الكيانا الموضوعية هي بُنى تاريخية يظهر فيها هذا التوتر. وهي لم تبن بواسطة تاري منغلق على مجتمع موجود من قبل، ولكن كوسائل منفردة لبناء الجماعا الإنسانية في تفاعل مع الآخرين وذلك ضمن دينامية تكون فيها العلاقة م الآخرين هي الضامنة لأصالة أي مفاضلة محددة.

ويشكك البعض (Laplantine, 2007: 41) في مفهوم الذات الفاعلة ذي النزع الأوربية وكيف اعترضت عليه آثار العولمة. ويرى أن التركيز على الأبيض متغاير الجنس، ضبطاً لقيمه بشكل عالمية مجردة، وفي الوقت نفسه غي تاريخية وما وراء ثقافية metacultural. وهذا يؤذن بقطع الرابطة بين اللغ والدولة، واللغة والإقليم وبين اللغة وكل مفهوم أصالة أهل البلاد. وتتغير لغ الاجتماعي؛ حيث لم نعد نشير إلى مجتمعات "بدائية" أو تقليدية " ولكن إل "مجتمع محيط" أو إلى قضاياه المحيطية peripheralism.

ولم يعد من الضروري لجماعات اللغة أن تتكون من أفراد يتعلمون اللغ من خلال الأسرة أو من خلال الانتماء لمجتمع معين وذلك على خلفية أن الهوي لم تعد مرتبطة بالتقاليد وبالمؤسسات المصاحبة للمجتمع الصناعي. وهذ ينطوي على إتاحة جماعة اللغة لأي شخص عنده الرغبة الكافية للتعلم أي كانت اللغة التي تستخدم للتعامل مع جماعة اللغة. وقد ينشأ الحافز لعمل ذلك من مصادر متعددة. وتعد الرغبة في التوظيف والحراك الاجتماعي مر ضمن هذه المصادر. ويجري اتخاذ القرارات حول مثل هذه الملاءمات بصور

مستقلة وفردية. وهي تحتم على جماعة اللغة أن تظهر انفتاحًا نحو "الآخر" وأن تستوعبهم في مؤسسات وشبكات تواصل ذات صلة. كما ينطوي أيضاً على استيعاب ثقافات خارجية على نحو انعكاسي في إطار الملامح المتعلقة باستخدام اللغة كممارسة اجتماعية.

وقصر المؤسسات التي تدعم تعلم اللغة على التدريس والإعلام يساعد على تعزيز التغير اللغوي. وما كان يعد من الأشكال النموذجية لجماعة اللغة التقليدية – مثل الطفرات، الأشكال الشخصية، ... – قد يفسح المجال أمام أشكال جديدة تتكون في غالب الأمر من استنساخات calques. وقد ينشأ صراع كذلك حول صفاء اللغة. ومن ناحية أخرى، فإن هناك تطورات أخرى تعوق الإخلاص لأشكال أخرى. ويقل التركيز على صحة استخدام اللغة والذي يكون له بدوره تأثير على صلاحية علم اللغة كحَكم على الصحة. وعلى نفس النهج فإن التقليل من بروز الطبقة الاجتماعية، والحراك الاجتماعي المدعم يقللان من أهمية اللهجات الطبقية. ومن إصدار الحكم على علاقتها الاجتماعية والتوظيفية والسياسية. والانفتاح المتنامي للتوظيف المهني سيؤدي دورًا مماثلاً في إعادة تقييم اللهجات الطبقية، وستنحسر بالمثل المؤشرات اللغوية للاختلاف وعلاقتها بقضايا صفاء اللغة.

وتنطوي مثل هذه القضايا على عنصر من عناصر النزاع، وهذا يرجع إلى عدم اطراد التغير الاجتماعي قط. ولسوف يكون كثير من اقتصاد المعرفة مصحوباً ببقايا للاقتصاد الصناعي (Williams, 2000). وبالتالي فإن كلا من الحداثة والحداثة المتأخرة أو الانعكاسية سوف توجدان معا وقد أشار بيك (Beck, 1997) كما عرفنا، إلى كيف أن التغير من الحداثة الى الحداثه الانعكاسية ينطوي على عملية للانخراط embedding واعادة الانخراط re embeding. فسوف يظل بعض الأفراد الفاعلين منخرطين في الحداثة، بينما

يعاد انخراط آخرين في الحداثة المتأخرة. وتشكل الصيغ المختلفة للخطا المصاحبة لكل منهما سياقًا بين خطابي inter-discursive مفعماً بتركيبا ممكنة مختلفة للمعنى. يستتبع هذا نزاعًا، سوف تعتمد نتيجته على كيف تعطي البنيات المؤسسية أولوية ومكانة بشكل أو آخر من أشكا الخطاب.

وفي حين تنطوي العولمة على عملية تكامل على مستوى العالم قد تشم أيضاً درجة من الانتشار الثقافي واللغوي، فإنها تنطوي أيضاً على تفاعل ب ظاهرة محلية وبين تعميق نواحٍ جديدة للحداثة. ويؤدي انتقال السلطة إلى أقالي الدول المختلفة دورًا في هذا الصدد. وسينطوي ذلك، بالنسبة للأقالي التاريخية، على دمج لغة وثقافة ذواتي تاريخ طويل في سياسات وممارسا السلطة، وسوف يقتضي ذلك استغلال وتعزيز تلك اللغة والثقافة من أجل تعزي "هوية" الإقليم. وسيحدث هذه التقسيمات والخصومات نفسها مثل تلك الموجو حتى اليوم، لكن سوف ينحسر مستوى التوتر بين الدولة والإقليم وذلك عل المستوى الرسمي. وبالنسبة للأقاليم الجديدة، فإن عملية الانتقال ستتطل مساعي حثيثة لـ "بناء الإقليم"، وهي عملية تكتنفها صعوبة؛ حيث إن خصائص التمايز distinctiveness ليست مرئية سواء بصورة مادية أو بصورة خطابية وقد تصبح اللهجة الإقليمية رمزًا قويًا في مثل تلك التراكيب.

وتتغير كذلك العلاقة بين اللغات وجماعات اللغة. فاللغات الوسيط langue franche هي لغات فصلت عن منطقتها الأصلية. وهذا يعني انها توج في سياق لا تؤدي فيه الدولة التي عرفت من الأصل بلغة معينة، دوراً مباشر في إعادة إنتاج هذه اللغات. ويعطي السياق المتجاوز حدود الدول مثل هذ اللغات نفوذًا ضمن سياق مختلف لأغلب اللغات، وبالرغم من أنه من الممك أن تختار كلغات رسمية في الدول المختارة. وتصبح هي أساس التفاعل بي

الأفراد الذين لا يشتركون في لغتهم الأصلية نفسها. ومثل هذا التفاعل يتجه للتركيز على سياقات محددة للنشاط.

ويتجه الأساس الاقتصادي للعولمة نحو التركيز على الشركات متعددة الجنسية MNCs التي يكون ولاؤها للمساهمين فيها وليس لأي حكومة وطنية أو لسكانها. وهذا يعني أنها تنفصل بلا هدف عن أي ارتباط مباشر بين اللغة والنشاط الاقتصادي، وكذلك بين اللغة والقوى العاملة، ويكون ارتباطها بسوق العمل العالمي الذي يستخدم غالبًا موظفين ذوي مستوى عال من الحراك الجغرافي. وهي تستخدم أي لغة ملائمة سواء لموظفيها أو لأنشطتها الاقتصادية المختلفة. وبالرغم من الأسلوب المرن تجاه استخدام اللغة في الممارسات الاجتماعية للعمل فإن هناك توجهًا نحو استخدام الإنجليزية كلغة وسيطة عالمية، ولهذا التوجه آثار بعيدة المدى.

يعتبر الأفراد والدول في أوربا أن أكثر اللغات قيمة في سوق العمل العالمي هي الإنجليزية، ويركزون طموحاتهم وأنشطتهم التعليمية على هذه اللغة. لقد كان هناك في السنوات الأخيرة تحول مثير نحو تدريس الإنجليزية عبر أوربا (Williams et al, 2007)، وكان لذلك أثر كبير في تدريس اللغات الوسيطة الأخرى وخصوصًا الروسية والفرنسية والألمانية. ويبدو أن الانخفاض النسبي في تدريس الإسبانية أقل وضوحاً، ويرجع ذلك، إلى حد كبير، إلى الصلاحية المتطورة لهذه اللغة في الأسواق الأمريكية. وهذا يسير جنبا إلى جنب مع تحرير التعليم: بحيث تتخذ القرارات التي تتعلق بالمناهج التعليمية بصورة متزايدة على المستوى الإقليمي أو حتى المحلي مع التزام المدارس بالتوافق مع مطالب الوالدين. وتتقرر سياسات المناهج التعليمية بصورة متزايدة على المستوى الفردي بدلاً من المستوى المؤسسي. وبما أن النظم

التعليمية تستجيب لرغبات الطالب الفرد، فإن التلاميذ يتجنبون، بصور متزايدة، دراسة اللغة؛ لأنها "بالغة الصعوبة" على الرغم من أن اللغات تتنافس بشكل متزايد مع غيرها من الموضوعات الأخرى الرصينة. ولهذا آثاره على توظيف المدرسين، حيث يحل مدرسو الإنجليزية محل مدرسي اللغات الأخرى بسبب هيمنة الإنجليزية.

ولقد أنتج هذا البروز للإنجليزية كلغة وسيطة عالمية نقاشاً بين اللغويين حول وضع الأنواع المختلفة للغة التي تظهر في أماكن مختلفة على مستوى العالم. هل يجري معاملة هذه الأنواع كأنواع من اللغة الإنجليزية أم إنها لغات مستقلة؟ وإذا أدركنا العلاقة التقليدية بين الدولة واللغة والثقافة للاحظنا وجود سياقات متعددة يجري فيها تدريس وتعليم اللغة الإنجليزية بصورة بعيدة تمامًا عن أي من الدولة أو الثقافة التي تعززهما. وينطوي هذا ضمناً على أنه ينبغي معاملة كل شكل للإنجليزية بصورة مستقلة. ويلمح النقاش كذلك إلى أن المستقبل قد يؤدي إلى بزوغ إنجليزية عالمية ذات معيارية خاصة بها بما يسمح لتلك الأشكال المختلفة أن تستخدم كلغات وسيطة lingue framche.

ولهذا آثاره على الـ "قيمة" الاقتصادية النسبية للغات ذات العلاقة. ويقدر جرين (Grin, 2005) أن صناعة اللغة الإنجليزية تعادل ١٧-١٨ € لاقتصاد المملكة المتحدة سنويًا. وإذا اعتبرنا نفوذ الإنجليزية في التعليم العالي وفي المجتمع العلمي، فإن هذا الرقم من المرجح أن يزداد في المستقبل. وهو يعتبر ذلك أمرًا مؤسفًا؛ لأنه ينتقص من اقتصاد الدول المنافسة، في حين أن له أثرًا ضارًا على مجال التعددية اللغوية الأوربية. ومهما كان الأمر فإن الغالبية العظمى من الدول الأوربية تظل في توجهها لإعادة ضبط سياساتها التعليمية

لتستوعب تعلم الإنجليزية، ويكون ذلك في العادة على حساب لغات وسيطة أوربية أخرى.

ومع انتشار الإنجليزية لغة عالمية وسيطة في ارتباطها باقتصاد تتزايد عولمته، فإن العلاقة تتغير بين اللغة وأسواق العمل المختلفة. ولسوف يستمر سوق العمل الداخلي للدولة، الذي يركز غالباً على أنشطة القطاع العام، في الإصرار على ضرورة المعرفة بلغة الدولة كأساس للتوظيف، في حين يركز سوق العمل العالمي على نحو متزايد، على اللغة الإنجليزية. ويؤدي هذا إلى تجزؤ سوق العمل؛ بحيث يحصل أولئك الذين لديهم كفاية لغوية ثنائية تجمع بين لغة الدولة واللغة الإنجليزية، على فرص عمل مرموقة أكثر ومربحة أكثر من أولئك الذين لديهم كفاية في لغة الدولة فقط. وهذا يعد دافعًا إلى زيادة اتساع صلاحية الإنجليزية للتعليم.

ليس واضحاً بعد المدى الذي وصلت إليه اللغة الإنجليزية في أن تصبح فيه أيضاً لغة الممارسة الاجتماعية في مجالات الحياة العامة بخلاف العمل. وإذا اعتبرنا أن لغة الدولة تظل هي اللغة العامة فإنه من غير المرجح أن يحل استخدام الإنجليزية، بالرغم من مكانتها المرموقة التي تحظى بها، محل لغة الدولة في الحياة العامة. وإذا حدث ذلك فإنه من المرجح أن تحقق درجة من العمومية سوف تقوض قيمتها المتميزة من منظور مجتمع الدولة. لقد ناقش جيميس (James, 2000) أنه بالرغم من أن اللغة الإنجليزية نزعت إلى أن تناقش من حيث الثنائية اللغوية الفردية بدلاً من الثنائية اللغوية المجتمعية من منظور التعليم والثقافة الشعبية، فإن استخدام اللغة الإنجليزية مجتمعي بطبيعته إلى حد بعيد. وقد استطرد بعد ذلك بإبداء الملاحظة الواضحة بأن هناك تحولاً من ثنائية لغوية للنخبة إلى ثنائية لغوية شعبية، مروراً بثنائية لغوية ثقافية. وما يصفه هنا هو العملية

التي يُصبح بها استخدام لغة وسيطة مشروعاً من خلال انخراطها في تعل
شامل. وكيف ينطوي هذا على تحول من فئة اجتماعية بعينها إلى مجتم
بأسره. ويرتبط ذلك بما ركز عليه هاليدي (Halliday, 2006) بأنه بامتد
مجال عمل اللغة، فإن التغير لا يكون مجرد تغير مؤسسي ولكنه تغ
منهجي كذلك. ومع ذلك يبقى أن نرى إلى أي مدى ينطوي هذا عل
الاستخدام المأسس للغة الوسيطة كممارسة اجتماعية معيارية، و
انتشرت مثل هذه العملية بحيث تغطي كل سياقات الحياة في أي مجتم
فإن اللغة في هذه الحالة سوف تتوقف عن أن تكون مجرد لغة وسيطة.

ولكل هذا تأثيرات على التخطيط اللغوي. ومن الواضح أن المدخل المهج
الذي عفا عليه الزمن لعكس التحول اللغوي (Fishman, 1992)، والمؤسس ك
هو على الوظيفية البنيوية، لم يعد كافيًا. وينبغي أن يتكامل الفهم الجدي
للمجتمع وما يصاحبه من عمليات اجتماعية مع أهداف السياسة، كم
ينبغي أن يكون هناك إعادة تقييم للعلاقة بين الإقليمي والدولة واللغ
الوسيطة وداخل التخطيط اللغوي. وفي هذا الصدد فإنه ينبغي أن يكو
هناك إدراك قوي للعلاقة بين أسواق العمل المختلفة واللغة والتعليم. بالإضا
إلى إدراك أهمية مرونة سوق العمل. وتستطيع الدولة أو الإقليم أن تطور ه
تعتبره أهدافاً مترابطة منطقياً للتخطيط اللغوي ولسياسات القطاع العا
ولكن صلاحية القطاع الخاص تكون، على المدى البعيد، هي الأكث
تأثيرًا في تحديد مستقبل اللغات. وهكذا فإن الشركات متعددة الجنس
MNCs التي ليس لها ولاء لا لدولة ولا لإقليم ما سيكون لها اثر قوي وحاس
قد يخل بتوازن الآثار الناتجة عن أي تخطيط لغوي.

وينبغي أن تشمل مثل هذه التطورات للتخطيط اللغوي الشكل الحديد للحكم ذي المستويات المتعددة، ومع فهم للعلاقة بين القطاعين العام والخاص على حد سواء، وبين الدور الذي يمكن أن يؤديه كل منهما على المستويات المختلفة المصاحبة للحكم. وليس من المستبعد أن يصبح تفضيل الاتحاد الأوربي لـ "لغة قومية" ولغتين أخريين (EC, 2000d) ضرورة وليس مجرد هدف. ويعتمد هذا على العلاقة بين الشركات المحلية والشركات متعددة الجنسية، بين الحكم governance واستخدام اللغة. وسيكون هناك علاقة تحول مستمر بين استخدام اللغة وبين انخراطها كممارسة اجتماعية ضمن السياقات الاقتصادية والسياسية المختلفة. وتجعل المرونة الأساسية للغات مفاهيم قديمة مثل "الاختلافات الطبقية" أو "لغات الأقلية" أمورًا عفا عليها الزمن.

ولا يمكن أن تكون المشاركة في المؤسسات اللغوية أو ذات الصلة بالثقافة تشكل علامات مميزة للعرق. وهكذا فليس هناك ارتباط أساس بين مشاهدة التلفاز أو قراء الصحف أو الأدب بلغة معينة أو المشاركة في مؤسسات أو أنشطة ثقافية، وبين الهوية العرقية للفرد أو هوية جماعة اللغة التي ينتمي إليها الفرد. ولم يعد الأساس المؤسسي الذي يحفظ جماعة اللغة يعتمد على مؤسسات تقليدية، ولكنه أصبح يركز بصورة مطردة على العلاقة بين التوافقات الفردية وبين نوع من البناء المجتمعي الذي يشير إليه لاش (Lash, 1999).

ولن يرتبط الناشطون في الحركات اللغوية بالتقاليد في المقام الأول ولكنهم سيتوافقون مع الأسس المختلفة لتشكيل الهوية. وهذا يعني أن كيفية تحول الفرد إلى الذات الفاعلة للخطاب يكتسب أهمية متزايدة

وسوف تكون الخطابات المختلفة التي تبني العلاقة بين الفرد كذات فاعا
وبين اللغات ككيانات موضوعية أكثر انتشاراً وفي أنها ترتبط بمجموع
من الكيانات الموضوعية الأخرى عند بنائها لمجموعة من الهويات الشخصية

**الهوية والدولة واللغة:**

لقد استقرت العلاقة بين الكيانات الموضوعية، مثل اللغة أو القومية
المجتمع داخل الخطاب إلى المدى الذي أصبحت فيه كيانات ممأسسة
كأمر مسلم به، أو كشكل من المعيارية الذي لا جدال فيه. وهذا ينطو
على ما هو مشترك لكل المجالات الخطابية: الدستور constitution
والاستقرار stabilisation، و رسم الحدود. وهكذا فإنه من منظور السياسـ
فإن هناك عنصرين أساسيين: استقرار ينطوي على العلاقة بين الدولـ
والمؤسسات والأفراد المحتوية لهم، بينما رسم الحدود يتعلق بالعلاقة بيـ
الجماعة المحددة وجماعات أخرى. ومن الممكن لقضية الدستور أن تترجـ
بين هذين العنصرين. أما رسم الحدود ويتضمن التفرقة بين أولئك الذين هـ
في داخل الحدود: "نحن" وبين "هم" الذين هم خارج الحدود، حتى ولو كانو
يقعون داخل حدود تبادلية.

وفي نطاق الحداثة، فإن العضو الشرعي للمجتمع السياسي هو المواطن
إلا أن العلاقة بين المواطن وبين البعد القومي لا يُعبَّر عنها أبداً بصور
مباشرة، حتى إذا كان الفضاء الذي يبين الدوائر السياسية والخاصة يحد
فعلاً بصورة مسبقة العلاقة بين الدولة والثقافة بطريقة تجعل البناء المسبق لما
هو سياسي وما هو خاص يسجل شروط المشروعية. وهنا نواجه التمييز بين
الدولة والمجتمع المدني الذي كان أساسياً للغاية للسياسة الراديكالية

ونواجه هنا أيضاً العلاقة بين الفرد والدولة وكيف تكتسب هذه العلاقة مشروعيتها من خلال البناء الاجتماعي "للأمة".

وتعلق قضية الاستقرار بما يطلق عليه سيريوت (Seriot, 1997) "العامة demos"؛ حيث ينطوي السياسي على جماعات اجتماعية تتشكل حول النشاط التنظيمي للدولة. وندرك هنا الرابطة التي تجمع بين المعيارية normativity والعالمية. والبناء الخطابي هو البناء الذي يؤدي فيه التمثيل الرمزي إلى صياغة المشكلة من حيث حق الجماعة في التدخل في فضاء الفرد أو الفضاء الخاص، ومن منطق أن ما ليس ممنوعًا فهو مسموح، أو من التمييز بين الأخلاقي والقانوني. وتنطوي هذه الدينامية الديموجرافية "demic dynamic" على فك ارتباط تدريجي للمجال الخاص: وذلك بالتفرقة بين الأخلاق والقانون، وبوضع حد للمدى الذي يمكن أن يعترض فيه المجال الخاص السياسي.

وفي المقابل فإن العرقية ethnos تشير إلى كيف ينشئ السياسي جماعة ما داخل البعد السياسي على النقيض من جماعة "الغرباء strangers". وينتقل التركيز من مشكلات داخلية تنظيمية ومن محتوى السياسي إلى الجماعة نفسها وإلى تعريف الجماعة، حيث يحتمل المشروع الخاص والممارسة المشروعة، في الدينامية الديموجرافية، مكانة القلب بالنسبة لتنظيم الخطاب، وفي الدينامية الإثنية، فإن الانتماء والهوية هما اللذان يسودان وفي بعض النواحي فإن الحرب والصراع هما اللذان يدعمان الدينامية الإثنية، في حين يسود الاقتصاد والعلم بالنسبة للبعد الديموجرافي.

وهذان البعدان ليسا متعارضين ولكنهما موجودان معا في بناء السياسة المعاصرة، باعتبارها المفاهيم التحليلية التي تبلغها كلمات مثل " الناس

people". وكلاهما يمثلان مجال مشروعية الخطاب السياسي. ويفترض مفهوم العامة Demos ضمنًا وجود الجماعة بدون الشك فيها بينما يرتاب النطاق الشرعي للنشاط السياسي. ومن ناحية أخرى فإن مفهوم العرقي ethnos يفترض ضمناً وجود توافق على النشاط السياسي، ويرتاب فيم ينتمي إلى الجماعة. وفي حين أن مفهوم العامة يمنح امتياز الحقوق في الوط وفي الحدود الطبيعية وقبول قواعد المواطنة، فإن العرقية مفهوم hnos يركز على الأصل أو المنبت والإخلاص والأنماط "الثقافية" للحياة - وه أشياء يحيلها مفهوم الديموجرافية demic إلى المجال الخاص- وعلى عد جواز اختراق الجماعات لخصوصيات بعضها البعض.

وفي هذا الصدد فإنه من المتصور أن هناك إحساسًا بـ التماثل عبر أورب ومع ذلك فإن هناك اختلافات داخلية، ولو أنها متأثرة بالعلاقة المتحولة بي المحلي والعالمي، وكيف يغير ذلك من معنى البنى ذات العلاقة. وبالتال يختلف معنى مفاهيم "القومية" أو "الأقليات القومية" إلى حد بعيد حتى ل كانت الخطابات التي تنشئ هذه المفاهيم تبدو "طبيعية" لدوائر الناخبي المختلفة. وتسعى كل دولة للتنظيم المحلي للعلاقة بين عامة الناس emos وبين العرقية ethnos كإحدى خصائص معياريتها واتجاه نظامه الاجتماعي، حتى إذا كانت القومية تشكل مواءمة محلية بين العامة وبي العرقية. كما أنها تعتمد على دخولها ضمن السياق العالمي. وبمعنى م المعاني أن العلاقة بين عامة الناس والعرقية تشكل حوارية dialogism، ليس فقط من منظور الأداء الذي يركز على المحلي، حيث الـ "نحن" في الممارس السياسية تتعلق بالشرعية أو عدم الشرعية الافتراضية لفاعلين محددين ولكن أيضا لأن هذه العلاقات المحلية ترتبط بالعالمي كتحقيق خاص لقاعدة عامة للسلطة الشرعية. وهذا هو ما يشكل شرعية أوربا.

وتظهر اللغة ككيان محدد ضمن التكوين الخطابي الذي يربط القومية بالدولة. وهي تتعلق بالبناء المؤسسي الذي يمكنه أن يضفي الشرعية أو ينزع الشرعية من الخطابات، والذي له حق الكلام عن قضايا محددة، وعن دور اللغة ككيان في مثل هذا "الكلام". إن قضية "ما هو لغة وما هو ليس بلغة" قضية سياسية على نحو واضح، قضية تنشئ المتكلمين وغير المتكلمين كذوات فاعلة سياسية. وفي هذا الصدد فهو يتعلق مباشرة بوضع الحدود. وتنشأ العلاقة بين اللغة والأرض التابعة لدولة ما في مفهوم الأصالة: حيث الحدود المكانية تصبح أيضاً الحدود التي تميز الـ"نا" في جماعة اللغة من الـ"هم" لـ"المتكلمين الآخرين". وهذا لا يعني أنه لن يكون هناك "متكلمون آخرون" في داخل تلك الأرض، ولكنه يعني أن الأصالة autochthony تتضمن طرح المطالبة بالأرض باسم جماعة اللغة. وحين تكون لغة سكان البلاد الأصليين هي أيضاً لغة الدولة فليس هناك توتر: حيث إن المواطن هو أيضاً الذات الفاعلة التي تنتمي إلى جماعة اللغة التي تطالب بأرض السكان الأصليين. وتتداخل العرقية حينئذ مع العامة. ومن ناحية أخرى، فإنه عندما تتولى الدولة حق المطالبة، ليس فقط بالأرض التي تحدد الامتداد المكاني للدولة، ولكن أيضاً بالأرض التي تقع ضمن ذلك الفضاء الذي تطالب به جماعة أخرى من جماعات اللغة باعتبارهم سكاناً أصليين، فإن التوتر الناتج عن ذلك لن يكون فقط على المكان، ولكنه سيكون كذلك على الهوية المصاحبة له. وقد تكون العرقية والعامة حينئذ في صراع.

ولقد ظهرت الشروط الخطابية التي تسمح بقول بعض الأشياء وتقييد قول البعض الآخر، وذلك في ظروف تاريخية خاصة. وتنطوي هذه الظروف على الكيفية التي يمكن بها أن تتوافق الكيانات الموضوعية والذوات الفاعلة:

بحيث يمكن وينبغي قول أشياء معينة من أجل أن تكون هي الذات الفاع
لخطابات محددة. وهذا يتضمن فئات من الكيانات الموضوعية مع تصنيف
جوهري essentialist categorization ومع نظام خطابي وإنجازي متضمناً أفرا
متحدثين locuteurs في جماعات تماثلية وتكافلية solidaristic. والعا
الخطابي هو الذي يعطي قيمة لهذه الكيانات الموضوعية. ومن الضروري أ
ننظر في الأشكال المختلفة للخطاب، فالخطاب السياسي، على سبي
المثال، يعطي قيمة لمفاهيم مثل "القومية"، لكن فقط بارتباطها بالكيانا
الموضوعية الأخرى مثل "الدولة". وهو يتعلق، بهذا المعنى، بسجلٍ أعم إ
أقصى حد نطلق عليه "الحداثة". والتاريخ عند من هم على شاكلة فوك
Foucault هو دراسة للعلاقة بين التكوينات الخطابية والذوات الفاعل
والكيانات الموضوعية عبر مثل تلك السجلات الواسعة. ومع ذلك فإننا ـ
السجل الخطابي – العملي للسياسة نواجه إنتاج المعنى ضمن التصنيفا
القومية المختلفة لكل حالة محددة.

وإذا كانت قضية تقويض الحداثة البسيطة وظهور الحداثة العالية أ
الانعكاسية قضية صحيحة، فإنها حينئذ تطرح سؤالاً يتعلق بالعلاقة بي
العامة وبين العرقية. ويركز كاستيلز (Castells, 2006) على كيف يواج
العالم مشكلات لا يمكن معالجتها داخل الإطار الوطني. وهناك من يزع
أن الأزمة الناتجة عن التمثيل تنشأ من إخفاق الدولة في الانخراط مع مصاد
متعددة للهوية. ويبدأ تقويض التكوين الحديث للفئات الاجتماعية كنتيج
لتقليص سلطة الدولة في سياقات معينة جنبًا إلى جنب مع كيف ينق
تفويض السلطة devolution جوانب الدور التنظيمي إلى مستوى الإقليم. وبلغ
سياسية فقد أنشأ الاتحاد الأوربي ما يشير إليه كاستيلز بـ "الدول
الشبكية network state": التي تعمل فيها الحكومات الوطنية معا داخ

مؤسسات في اقتسام السيادة sharing sovereignty، ويرتبط هذا بمؤسسات دولية مختلفة. وينطوي ذلك على تسييب عالي الشأن ومختلف للذات والمجتمع داخل العالمي (Friedman, 1992) . وتؤكد الهوية المصاحبة لذلك على بشر لا تمييز بينهم، بشر ربما يتعرضون للتهديد من تبعات توجه الحداثة لتسخير الطبيعة. وتعين هوية الفرد بأنه من البشر. وفي الوقت نفسه فإن الأثر التفتيتي fragmenting effect على السيطرة الوطنية والدولية يثير الخلاف بين الهويات المحلية والإقليمية التي ترتبط أصالتها بالجذور والمكان.

وتواجه الدول ما تراه أزمة في الشرعية وذلك بنقل السلطة إلى الأقاليم مع التركيز على أنشطتها على المستويين المحلي والعالمي. وبالتالي فإن الدول لم تعد تمارس دورها التقليدي، بل تعمل كنقطة منفردة في شبكة فوق قومية، وهي مضطرة للتخلي عن السيادة من أجل البقاء، وتكون بذلك على نحو ما في وضع يبعدها عن جماهير الناخبين بها. وتتغير العلاقة بين الديموجرافية demic وبين العرقية ethnos. فبالنسبة للعامة demos لم تعد الجماعة مفترضة مُسبقاً، وأصبح المركب المعرفي السابق الذي يستند إليه مفهوم المكان فيما يتعلق بالدولة موضع شك، وقد أبرز هذا قضية شرعية مجال السلطة السياسية. فالمتاخمون للحدود يعاد ترتيبهم من خلال إعادة تحديدهم ولكن دون أن يمسهم تغيير، وهنا يكتسب التاريخي the historical أهمية عالية، إنها تشكل تحولاً في العلاقة بين المحلي والعالمي

وتتضمن هذه العملية اللغة والثقافة بشدة. فالدرجة العالية من الحراك الجغرافي تطرح تساؤلاً عن العلاقة بين اللغة والثقافة والأرض، بين اللغة والثقافة والدولة كمصدر للشرعية. وهناك تناقض عميق بين العولمة باعتبارها تنطوي على عمليات تنتج سلطة وثروة ومعلومات على المستوى

العالمي، ويبين كيف تميل الهويات إلى الاعتماد على سمات ثقافية وحد
محلية فريدة ويتناقض الفصل الحالي بين الدولة والقومية، والذي يعبر عن
جزئيًا بالفرق بين كيف تركز قيم الدولة على الذرائعية e instrumental
وعلى إدارة عمليات العولمة والشبكات مع كيف تؤكد القيم الوطنية عل
الهوية. وترتكز قيم الدولة على سياسة الخوف، بينما تستند قيم القومي
على الثقة والشرعية والاندماج.

وتتولى الدولة القيام بدور محدد فيما يتعلق بالعلاقة بين قيم أساس
معينة وبين العولمة، فالتركيز الآن أقل على "الثقافة الوطنية" وعلى سلاه
الدولة، بينما يتزايد التركيز على المسؤوليات داخل سياق عالمي. ويتواز
ذلك مع انتقال المسؤولية والمساءلة من الدولة إلى الفرد وإلى المجتمع، ـ
الوقت نفسه تتغير العلاقة بين اللغة والحراك وأسواق العمل. ويؤدي التقسي
الثنائي لأسواق العمل المحلية والعالمية، ولعلاقة أسواق العمل به إلى إيج
علاقة جديدة بين اللغة والاقتصاد. ويظهر توتر بين دور الاقتصاد العالمي لعد
محدود من اللغات وبين الدور الاقتصادي المحدد للغات المحلية. فلكل منهم
أثره على الآخر، ولا يمكن فهم أيهما بصورة منفصلة عن الآخر. وينطو
هذا على انغلاق المساحة. أما التعددية اللغوية والثقافية في بعض السياقا
وانفتاحها في سياقات أخرى. ولم تعد الهوية تقتصر على معطيات الدول
وعلى كيفية أداء الشخص داخل بنيات نظامها الطبقي. وتتغير العلاقة بي
الطبقة واللغة والثقافة: وذلك نتيجة زوال النظام الطبقي كأحد أبعا
التفاوت الاجتماعي. وتصبح الاختلافات الطبقية للغة والثقافة العامة مقبول
داخل السياق المعياري. كما يفتح هذا أيضاً بابًا لإعادة تقييم لغات وثقاف
الأقليات. وتكون العلاقة بين الزمان والشخص ومكانة اللغة في تغي
متواصل

وتصبح الهوية الذاتية، إلى حد ما، مشروعًا انعكاسيًا، ومسعى دائمًا نعمل من خلاله ونتفاعل معه. وعلى الرغم من أن كثيراً مما نعرف ذو طبيعة صامتة إلا أننا نشترك به مع آخرين. وهذه المشاركة هي التي تغذي تشكيل الاجتماعي. وهي تتطلب تفاوضًا مستمرًا يكون بصفة خاصة تفاوضًا ذاتيًا من خلال الانعكاسية. وهو يتضمن تساؤلاً مستمرًا عن مَن نحن، وعن علاقتنا بـ كيف ترك التاريخ آثاره في خطابنا. ونحن ننشأ كذوات فاعلة للخطاب بصورة تحدد هويتنا، ولكننا أيضاً نملك حرية تطوير وتغيير طبيعتها.

**الدولة الجديدة؟**

لقد أكد النقاش السابق على واحدة من الحجج المنتشرة والتي تتناول تأثيرات العولمة وظهور شكل جديد للمجتمع يزعم أن سيادة الدولة قد تقلصت، وهو يستند على كيف أن الدول مضطرة من ناحية إلى أن تنخرط بصورة أكبر في الشئون العالمية بسبب الأزمات الموجودة والمحتملة مثل الأزمة الاقتصادية الحالية أو تهديدات الانبعاث الحراري، ومن ناحية أخرى، بسبب ظهور الانحسار المتزامن للسلطة. وقد ألغت العولمة تأميم denationalized الفضاء الطبيعي للمجتمع، وأفقدت الدولة احتكارها للسلطة. وهذا يطرح تساؤلات كثيرة حول طبيعة أشكال الحكم المستقبلة وحول المبادئ المصاحبة، مثل الجدال المتواصل بين العالمية universalism والخصوصية particularism. وعلى فرضية أن مصير اللغات قد ارتبط بتشكيلها ككيانات "قومية" أو "عالمية" على نحو وثيق فإن هذه القضية لذات علاقة مؤكدة بتحليلنا للغة

ومن ضمن تأثيرات العولمة هو كيف تحول الاتحاد الأوربي من اتحاد اقتصادي إلى ما يبدو بصورة متزايدة، مثل المراحل المبكرة لتشكيل الدولة

فالدول تجاهد لكي تحافظ على سيادتها بالنسبة لحركة الناس، ومع ذل
فإن سيادتها يزداد تقلصها فيما يتعلق بانتقال رأس المال والأسواق والمعلوما
عبر الحدود. وهذا يطرح تساؤلات كثيرة حول طبيعة مثل تلك "الدول
الافتراضية وحول دور اللغة فيها. وقد وسع الاتحاد الأوربي من طموحا
المبكرة لكي يأخذ في حسبانه الثقافات واللغات والقوميات المختلفة للدو
الأعضاء. فهو يعترف أنه مضطر لأن يدعم التعددية اللغوية والتنوع الثقافي
ويحدد بعض الحقوق اللغوية في اتفاقياته وفي ميثاق الحقوق الأساسية. وم
ذلك فإن هناك أيضاً قلقاً من أن المستقبل سينطوي على قرار براجما
يتبنى لغة واحدة.

وفيما يتعلق بالمواطنة فإن العولمة لها تأثيرات متناقضة؛ فمن ناحية، تف
الأبواب أمام المواطنين للتنقل خارج الحدود، وتسمح للأفراد بأن يتجاوز
ضرورة التعبير الموحد، المعتمد تمامًا في البلد الأصلي الذي ينتمون إليه
وذلك في تجريبهم لأشكال من الهوية الجماعية التي تحققها المواطنة المر
في صورتها المثالية. وفي الفطنة العالمية، هناك مجال لأن تسود المواطن
العالمية cosmopolitanism التي قد يواجهها أصحاب الرؤية المقيدة والمتغلق
المستندة على أولوية السيادة القومية.

أما الوجه الآخر للعولمة فإنه يتضمن الوظيفة العامة لتنقل الأفراد، .
عالم تكون فيه الحقائق التاريخية والسياسية والثقافية موجودة في ك
مكان. وليست التخوم تحديدات اصطناعية بسيطة وضعها الإنسان، فه
تتجسد من خلال مفاهيم مختلفة للقومية والسيادة. وهي موقع النزاع .
الوقت الحالي من أجل توفير عنصر الاستمرار داخل الحداثة الجديد
ومتضمناً معيارية جديدة، بينما تقبل الحقوق التي تمنح الجودة للذوا

الفاعلة السياسية. وحين يدرك المرء أن التناقض بين الانفتاح والتخوم، وبين المواطنة العالمية وأولية الدولة القومية هو من المعطيات الابتدائية للعولمة، فإن ذلك يفرض الاعتراف بأن تحصن الأداء السياسي حول مؤسسات السيادة التقليدية خطر قائم. وهو يتضمن قيام جماعة الأفراد الفاعلين بمجابهة سطوة الرأسمالية في الليبرالية الجديدة.

وقد عدلت العولمة أيضاً مفهوم الزمن بمعنى آن المفهوم (الساكن) التقليدي للزمن، حيث كان ينظر إلى الكيانات باعتبارها ذات خلود نسبي قد استبدل به تركيز على المرونة والتغير المستمر[1]. ويرى أوست (Ost, 1998) أن هذا المعنى الجديد للزمن، والذي يشار إليه أحياناً بالزمن التطوري، هو من خصائص ما يُطلق عليه الزمن الافتراضي virtual time. إن التحول إلى الزمن الافتراضي فيما يرى، يتضمن التحول من الكتابة writing إلى معالجة النصوص word processing، وهو ما يماثل التحول القديم من التحول الشفهي إلى الكتابة (Derrida, 1978). كانت الكتابة ظاهرة تاريخية، بمعنى آن الوثائق أعطيت شكلاً ثابتاً، بينما تتيح معالجة النصوص إعادة الكتابة المستمرة للوثائق، يتضمن إدخال إعادة تدوير ما كان قد كتب من قبل.

---

(١) من المهم هنا أن نميز بين العولمة globalization والعالمية أو الكونية universalism الأولى تتعلق بالحركة على مستوى العالم، فالكيانات الموضوعية ومن أمثلتها السيارة هي عالمية global وكونية universal على حد سواء. ومن ناحية أخرى فحينما نتكلم عن القيم فإن المفهومين يتباعدان. وهكذا فالعولمة globalization تشير إلى التوزيع المكاني للكيانات الموضوعية، بينما العالمية universality تتضمن معنى مشتركا
على الجانب الآخر فإن فريزر (Fraser, 1996) يرى أن الخصخصة privatisation الحالية للرعاية الاجتماعية welfarism تمثل نهاية لنظم الرعاية الاجتماعية للدولة

ومن الممكن أن ينطوي ذلك أيضاً على غياب مؤلف محدد، حيث يتا المتلفظ enonciateur والمتحدث locuteur باستمرار في التفاعل عبر الإنترنت.

وارتبطت مزاعم التنوير حول حتمية التقدم بفكرة أنه يمكن تطو القوة الكامنة المتأصلة فيما تمدنا به الطبيعة، ولكن ذلك لا يكون إلا ه خلال دور الدولة في تطوير "قدرات الإنسان" (Kant, 1963: 11). وبالإضافة إ ذلك كانت العلاقة بين الدول شرطاً إضافياً مسبقاً لهذه الغاية. كان الحكومة هي الوسيلة التي تمكننا من تطويع ما تمدنا به الطبيعة لتحقي التقدم لصالح المجتمع. وكان النظام order شرطا للتقدم، وكانت الدو مسئولة عن تشكيل النظام وذلك بتنظيم الموارد الفكرية والأخلاقي الموجودة في الوقت نفسه الذي تحض فيه على "التقدم الفكري الع للمجتمع"، وبالتالي فُهمت الرابطة بين الدولة، والعقل reason، والنظ الاجتماعي، والتقدم كظاهرة شاملة قابلة للتطبيق على المستوى العالم وأصبح ذلك معيارًا يمكن به فهم كل الظواهر التاريخية.

وإذا أخذنا في الاعتبار كيف كان التنوير خطاباً دافع عن الموازنة ب العقل reason ونظام سياسي محدد، بينما كان يحكم أيضاً بما يتواف مع العقل وما يتناقض معه - فإن انتقائية العالمية universalism كانت أم لا مفر منه. ولم يكن الإقطاع فقط هو الذي يقع خارج نطاق العقل ason بل كذلك اللغات والثقافات التي لم تشكل علامة فارقة diacritica للدول انطوى الربط الكانتي (نسبة إلى كانت Kant) بين التحرير nancipation والتنوير enlightenment باعتباره تجاوزاً لعدم النضج، على ما أشار إلي كانت كعجز عن نشر "فهم المرء الخاص دون إرشاد من شخص آخر"، وق زعم أن هذا النوع من التنوير افترض ضمناً الحرية.

وقد ركز هابيرماس مؤخراً على كيف تمخضت "عولمة المخاطر" عن تركيزٍ جديدٍ على العالمية في أنها قد "وحدت العالم على نحو موضوعي لفترة طويلة جاعلة إياه مجتمعًا لا إراديًا involuntary معتمدًا على تداول المخاطر التي يغامر بها الجميع" ( Habermas, 1996a: 74). هذا هو الزخم الذي يشكل مبرر الوجود raison d'etre الأساس للاتحاد الأوربي. ويبدو أن مثل هذه العالمية ستستمر إذا أخذنا في الاعتبار تركيز بيك (Beck, 1992) على كيف يواجه العالم، بصورة متزايدة، قضية المخاطرة إلى المدى الذي يجعل بقاء مستقبله على المحك. والتساؤل الذي يختفي وراء معادلة العولمة بالاقتصاد ينطوي ليس على مجرد ما يشار إليه بـ "ماكدونالدزية الثقافة the McDonaldisation of culture " (Ritzer,1996) – ولكن على الخطر الأكثر واقعية والذي يتمثل في الارتباط بين السيطرة الاقتصادية والقانون العالمي وفرض "القيم العالمية". ويمكن تفسير هذا التهديد بطريقتين على الأقل: بدعوى صلاحية الخصوصية particularism أو بدعوى العالمية التي تتجنب فرض ثقافة نظام الهيمنة لصالح المشاركة في قيم عامة.

وتنطوي إشارة هابيرماس إلى "مجتمع لا إرادي" على دوام انشغاله بالعالمية حتى وإن كان يلجأ الآن إلى ما يطلق عليه " نظرية الخطاب الديموقراطي أو النموذج التداولي للسياسة ". وترتكز هذه المفاهيم على رؤية لامركزية للمجتمع. وينبني هذا في كثير من النواحي، على اهتمامه السابق باللغة في أن التركيز يكون على الذاتية البينية للعمليات التواصلية داخل الهيئات البرلمانية والمجال العام. والنتيجة النهائية هي إثارة "الرأي العقلاني وتشكيل الإرادة" (Habermas,1996 b). وهو جدال يركز على الديموقراطية التداولية deliberative democracy "... من حيث مأسسة الاستخدام العام للعقل reason والذي يُستخدم بصورة مشتركة بواسطة مواطنين مستقلين" وفي تتبعه لهذا

الهدف فإن تركيزه ينصب على المسائل الأخلاقية للعدالة والمسائل الذرائ للسلطة والإكراه. وهو يبذل جهداً ليتجنب انهيار قضايا العدالة مع هؤ الذين يحيون حياة طيبة. وهناك جدال موازٍ بأن استقلال المواطن ينبغي يحمي من هيمنته من قبل أحزاب سياسية لا تهتم إلا بمصالحها الذاتي ولكنها أحزاب قوية داخل مجال عام لا مركزي.

وتتغاير العالمية / الشمولية universalism مع الكيفية التي قد فهمت الخصوصية particularism. فتستند الخصوصية على الزعم باصطنا. السياسي، وتُحدِّد طبيعة naturalness الأشخاص بواسطة اللغة والثقاف وتحدد الوحدة ذات البعد المكاني، بلغة عائلية وليس بلغة تعاقدية. ومع ذ فإنه بعد مكاني مختلف عن ذلك الذي يصاحب الدولة الـ كانتية ntian state. والعلاقة بين الدولة والقومية والشعب واللغة والثقافة مختلفة تمام ويكون التركيز على الاختلاف وكيف تُحدد هذه الاختلافات بناء ع التاريخ بالإضافة إلى اختلافات سياسية وثقافية ودينية واقتصادية واجتماء متعددة. ولسوف يؤدي ذلك إلى زعم بأنه طالما لا توجد ذاكرة جمعية عالمي وبما أن الموارد الاقتصادية ليست متساوية، فإن رفض هذا الوضع لصا الشمولية يعادل التغاضي عن شكل من أشكال الاستعمار العالمي.

وهذه العلاقة بين الشمولية / العالمية والخصوصية قد تحللت في الحداث بالمحافظة على المعادلة الأساسية للدولة مع شكل من الشمولية مع الاعترا بهويتها الإقليمية من منظور شكلها الخاص. وهذا هو ما أعطى تبري لمعادلة تفرد الدولة الحديثة مع دورها في تعزيز جماعة مواطنيها المتأصلة اللغة والثقافة وكان لها أساس في العقلانية. وهذه هي العلاقة التي تعتبر الا اساسا لإعادة النظر في أشكال جديدة من النظام السياسي. ويشدد جيد

(Giddens, 1990) على كيف أن تزامن simultaneity العالمي والمحلي داخل العولمة يتضمن استمرارًا للعلاقة بين العالمية والخصوصية. إنها العلاقة التي ووجهت بهجوم من قبل فكر ما بعد الحداثة على خطاب التنوير. ونسبية ما بعد الحداثة، مع تركيزها على البنيوية. تقوِّض فكرة العالمية / الشمولية عن حقيقة مطلوب استكشافها. ويكمن القصور فيها في كيف تتمكن من تحليل الوكالة الفاعلة agency، ولكنها تخفق في إحداث الوكالة الفاعلة كأحد ملامح التحرك إلى ما بعد النقد لأي نظرية للممارسة.

وعلى الرغم من أنه لا يوجد إنكار لصلاحية نقد فكر ما بعد الحداثة، والحاجة إلى تعويض عن الظلم الذي يحدثه، فإن المرء يعود دائمًا إلى نظام system " حيث إن آثار الخطاب أو أي تعويض يكون بناء على وضع خطة من نوع أو آخر. ويتركز الجهد على تجنب أساس الظلم الذي حدده ما بعد الحداثة في التحضير لمعطيات التخطيط.

وثمة محاولة لموازنة العالمية/الشمولية والخصوصية دون منح أي منهما امتيازاً دون الأخرى، جرت بين أولئك الذين يرون أن التنوع يتوازن مع خصائص طبقة العامة commonality بحيث يؤدي التشاور العام إلى قوة جماعية تعزز مصالح الشعب ككل (Wolin, 1996). وفي الوقت نفسه فهي حجة ضد الطبيعة الشرعية للقوى غير المتكافئة ولصالح الوصول الجماعي إلى الموارد العامة. كما إنها حجة ضد معادلة الديموقراطية بشكل من أشكال الحكم. وهناك اتجاه في أنه يشكل حجة ضد معادلة المكان والهوية (Honig, 1996). ومع ذلك فإنه يبدو أنه لا يزال هناك من يساند العالمية على الخصوصية. وهو يترك التساؤل مطروحا عن المدى الذي يمكن أن تصل

إليـه المبـادئ الكليـة باعتبارهـا إجـراءاً وقائيـاً ضـد مخـاطر الفاشـية cism ورُهاب الأجانب xenophobic و اليمينية الشعوبية right-wing populism.

ويؤدي هذا إلى نقاش لمفهوم عدالة التوزيـع (Rawls, 1972). ولـيس ثمـة شـك في العولمـة تنـتج تـوتراً بـين التماثـل sameness، والاختلافـات، وبـين العـام والخـاص وبـين التجنـيس الثقـافي homogenization و عـدم التجنـيس الثقـ heterogenisation. وفي اقتصاد عالمي ينبغي إدارة التنوع من حيث الجنس ce و الإثنيـات ethnicities والقوميـات nationalities مـن أجـل أن يسـتمر اقتصـ السوق بسلاسـة. وفي هـذا الصـدد فإنـه يمكـن الـزعم بـأن التعدديـة الثقاف تهدف إلى المحافظة على الثقافات المختلفة دون التدخل مـع انسـيابية العـ للمجتمع. ومثل هذه الأشياء هي التي تكمن وراء مفهوم عدالة التوزيـع الـ يـرى بـأن الغـني يتحـتم عليـه أن يسـاعد الفقـير. وهـذه قضـية شـائكة عـ مناقشتها بالنسبة لأي نظـام عـالمي مسـتقبل، ويطـرح كـثيرون حججهـم حـ كيـف تكـون العولمـة عمليـة إفقـار impoverishing مدعومـة بقـوة تبشـيـ proselytizing force في شـكل الديموقراطية (Benhabib, 2004; Delmas-Marty, 2003).

وقد تبنَّـى فرانسـوا جـران (Francois Grin, 2005) مفهـوم عدالـة التوزيـع مـ منظور اللغة في أعماله. ويركـز تحليله الاقتصـادي على الفاعلية والإنصـاف الأولى تتعلق بتخصيص الموارد والأخيرة تتعلق بتوزيعهـا. وفيمـا يتعلق بالفاعـ فهـو يسـعى لتقيـيم العائـدات الخالصـة لكـل خيـار سياسـي وذلـك بمقـار المزايـا، الـتي تُفهـم كعائـدات، والعيـوب الـتي تُفهـم كتكـاليف. وفي سـ هذا فإنه يدرج عائدات وتكاليف رمزية. وفيما يتعلق الإنصـاف fairness فإ يركـز على كيفيـة توزيـع الموارد. وبـالرغم مـن كونـه مفهومًـا محـدودا للعـدا

فإنه يتمتع مع ذلك بقيمة تحليلية معتبرة. وعلى هذا النحو فإن هذا الرصيد من الأعمال العلمية يستخدم كإطار في مقارنة وتقييم بدائل السياسات.

لقد قُدِّمت نماذج متعددة تشمل تشكيلات مختلفة من اللغات للبرلمان الأوربي، وهذه النماذج هي: أحادية لغوية monolingualism ، وتعددية لغوية مخفضة تتضمن استخدام ست لغات، نظام غير متماثل، تعددية لغوية مقيدة controlled تتضمن عشرين لغة، تفسير مزدوج الفاعلية لاستخدام ثلاث لغات أساسية لأغراض الترجمة، وتعددية لغوية كاملة. والبديلان الأخيران هما اللذان يضمنان التواصل البيني بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي MEPs. وتتراوح تكلفة النماذج المختلفة ما بين مئة وثمانية ملايين يورو (بحسابات سنة ٢٠٠٢م) أو ٩٪ من ميزانية البرلمان الأوربي؛ وذلك للنموذج الأول إلى تسعمئة واثنين وتسعين مليون يورو أو ٧٩٪ من ميزانية البرلمان للنموذج الأخير. ويتكلف نموذج التعددية اللغوية المقيدة أربعمئة وسبعة وعشرين مليون يورو أي ثلث ميزانية البرلمان، وفي المقابل فإنه ينظر إلى خيار التعددية اللغوية الكاملة على أنها فعَّالة من حيث التكلفة cost effective حيث تبلغ ٩٠٪ مواطن أوربي. وفيما يتعلق الإنصاف fairness فإن خيار التعددية اللغوية فقط يعتبر هو الذي يحقق المساواة؛ حيث تعامل اللغات المختلفة للدول الأعضاء في البرلمان الأوربي معاملة متساوية، وحين يتاح لكل دول البرلمان أن تعبر عن نفسها وأن تتلقى الاتصالات باللغة التي تختارها. ومن ناحية أخرى فإن التعددية اللغوية المقيدة تعتبر عادلة فيما يتعلق بالعامل الثاني (توزيع الموارد) وليس الأول **(Gazzola, 2006)**.

وهذا هو نوع التحليل نفسه الذي اضطلع به جرين **(Grin, 2005)** فيما يتعلق بتعليم اللغة. فقد تحرَّى عن الفرق بين ثلاثة نماذج وذلك بالنسبة للفاعلية

والإنصاف: "جميعها باللغة الإنجليزية"، و"التعددية اللغوية" ولغة "الإسبرانتو
دولية) esperanto". واستنتج من تحليله أن المملكة المتحدة تستفيد من الأو
الفعلية التي تتمتع بها اللغة الإنجليزية بما يعادل عشرة بلايين يورو :
الأقل، يرتفع إلى ما مقداره ثمانية عشر بليون يورو عند حساب أثر الق
المركبة multiplier effect.

ولن يكون سياق التعددية اللغوية أكثر فاعلية بالنسبة للتكلفة ولد
سيكون أكثر إنصافاً. ومن ناحية أخرى، فإن خيار لغة "الإسبرا
سيكون ذا فائدة لفرنسا بمقدار ٥.٤ بلايين يورو سنويًا بينما ستستفيد د
أوربا، بما فيها المملكة المتحدة وأيرلندة، بمقدار خمسة وعشرين بل
يورو سنويًا. وتؤكد مثل هذه التحليلات، مرة ثانية، صعوبة تطبيق سياس
اللغة الشعبية، حين تكون القوى المسؤولة عن هيمنة لغات معينة تترد
داخل القطاع الخاص، وكيف يفهم العامة دور اللغة في الممارسات المصا
ومع ذلك فإنه يتخذ كمثال ينبهنا إلى ما يمكن تحقيقه فيما يتعلق بمس
العلاقة بين اللغة وبين عدالة التوزيع. كما إنه يفتح الباب أيضاً، ،
التركيز على المجال العام اللامركزي وعلى المجتمع المدني ذي التعدد
أمام المقابلة بين بحث هابيرماس عن شكل ما للديموقراطية التي تحـ
نفسها ضد قوى الحياة الثقافية وبين رؤية الديموقراطية باعتبارها ترد
على المسائل الأخلاقية والثقافية. غير أنه يمكن القول بأن تقييم جران n
التجريبي empiricist للفاعلية والإنصاف يحتاج إلى أن يمتد ليستوعب الج
حول مبررات وأسس أشكال الديموقراطية.

ويعد الالتزام المتزايد بالتعددية الثقافية واحداً من أكثر التطورات العا
ظهورا في السنوات الأخيرة. وتنشأ التعددية الثقافية من تفكك السـ

الملازم لمسيرة العولمة، وهو يدعم الحاجة إلى إعادة تقييم، وإلى فهم جديد، للعلاقة بين اللغة والمجتمع. وتختلف تمثيلات المواطنة من دولة لأخرى. وهذا ينطوي على إيجاد صلة بين المجتمع السياسي والهوية القومية. كما ينطوي أيضاً على التنافس بين الولاء للدولة والجنسية وما يطلق عليه أنديرسون (Anderson, 1991) "القَومَنة nationess" أو مشاعر الانتماء إلى جماعة محددة من منظور الثقافة واللغة والتاريخ، والذي لا ينبغي الخلط بينه وبين الجنسية. والمسألة المحورية المطروحة في مواجهة الحراك المتزايد للبشر هو العلاقة بين حركات الهجرة migratory movements وبين تنوع البشر داخل إطار إقليمي. إلى أي مدى يمكن دمج ممارسة المواطنة السياسية مع الاختلاف الثقافي على نحو متناسق؟ وسيطرة الدولة هي نتاج لتمثيل شمولي وفرداني في الآن نفسه. ومفهوم أن الأفراد سواسية أمام القانون هو إحدى خصائص التذويت (النسبة إلى ذات) subjectivisation التي لا غنى عنها على حد قول فوكو Foucault، لضمان تنظيم السكان. وتقع المواطنة في قلب المشروع السياسي الحيوي biopolitical project لأنها تسمح بتنظيم السيطرة على الأفراد الفاعلين subjects بواسطة السلطة الحاكمة بما يضمن قبولهم للنظام القائم.

هل يمكن اختزال نهج التذويت إلى محتواه الشرعي الصريح؟ يبدو أن بناء المواطن لا ينطوي على حوار بين الفرد والدولة، ولكنه نموذج ينطوي على فرض للدولة على الفرد. ويستخدم أونج (Ong, 1999) مفهوم المواطنة الثقافية معرفة بأنها "الحق في أن تكون مختلفا (بالنسبة للجنس أو العرق والإثنية أو لغة السكان الأصليين، وبالنسبة لأعراف المجتمع الوطني، فيشير إلى كيفية إدارة ذلك النهج للتذويت في الممارسة العملية. ويصبح هذا الحق في الاختلاف هو أول بشائر الممارسة الديمقراطية. ومع ذلك فإن المؤسسات والمنظمات المسؤولة عن السياسة الاجتماعية تغرس معايير وقيم الاقصاء،

كما تغرس تصور الليبرالية الجديدة للمواطنة والذي يعلي من شأن الفر
ومن شأن روح المشروع الذي يمكن المواطن من بناء رأس ماله البش
الخاص. وهو ما يحفز الخطاب الاستيعابي assimilationist discourse ال
يميز أولئك الذين يُظهرون الدينامية والانضباط الذاتي للوطني الناجح
أولئك الذين لا يُظهرون تلك القيم ولكنهم يشبهون الطبقة الدنيا. ويض
الفرد إلى إنجاز هويتهم في ضوء مثل هذه الأوامر.

وينشأ كثير من مثل هذه الرؤى من مفهوم رولز (wls's notion, 1972
لعدالة التوزيع. وقد تم تتبع ذلك منذ فترة من خلال عدة مراحل لتشمل الع
التداولي deliberative justice، العدل التواصلي ommunicative justice
والعدل الخطابي discursive justice. وحدث التحول في التركيز من الع
التداولي إلى العدل التواصلي بسبب إدراك صلاحية اللغة في الوصول
المعنى المشترك الذي يعمل كحجر الزاوية لمفهوم العدالة الليبرالية (ung, 1996
ومع ذلك فقد ظل التركيز على العقلانية الذي أدى إلى اعتماد مو
Mouffe على كتابات فيتجنشتاين Wittgenstein في الزعم بأن المعنى المشت
يعتمد على إدراك صلاحية استخدام اللغة كممارسة اجتماعية. وينبغي
يكون لدى طلاب اللغة ما هو أكثر من ذلك للمشاركة في هذا النقاش.

وفي غياب حكومة شاملة يرى هابيرماس أنها غير ضرورية وغير عملي
فإن رؤيته المثالية (Habermas, 1998) تعيّن نظاماً مثالياً يجري تطبيقه على د
مواطني الاتحاد الأوربي، نظامًا يحتكم إلى مولد هوية أوربية بعد وطني
وتعتمد على الولاء لأوربا ذات السيادة يشير إليها باعتبارها 'وطنية دستور
تنطوي على تضامن أوربي. ويجري إحداث توازن بين هذه الوطنية الدستو
وتضامن عالمي يمكن أن يُفرض على النُّخب بواسطة المواطن الاوربي. م

يؤدي إلى إعادة توزيع المسؤوليات. وعلى الرغم من أن هذا قد يمدنا بإجابة على فقدان الثقة في الأشكال الحالية للحكم فيما بين عامة الأوربيين، فإنه يترك السؤال عن كيف يمكن تغيير حكم المواطن مفتوحاً. كيف سيتأثر التحول من التضامن الذي يبنى على الدولة القومية nat.on-state إلى التضامن ما بعد الوطني (الدولي) post-national؟ ينطوي هذا عند هابيرماس على تغيير وعي المواطنين من أجل تعزيز "التضامن العالمي cosmopolitan solidarity". وأهمية ذلك للمواطنين تفوق أهميته للنخب، إذا كان للمواطنين أن يفرضوا النظام الجديد على تلك النخب. ويعتبر مفهوم التضامن العالمي شرطاً ضرورياً من أجل "إعادة توزيع المسؤوليات". ومع ذلك فإنه يعترف بأن الشرط الحالي غير كاف بالنسبة للاتحاد الأوربي لبناء هذا التضامن العالمي.

ويرى باربييه (Barbier, 2008: 251) أن رؤية هابيرماس تتطلب إلتفاتاً إلى اللغة والثقافة، ويزعم بأن اللغة الديمقراطية السياسية الحقيقية التي تجيز ضم كل المواطنين ينبغي أن تكون متنوعة، وينبغي أن تتغلب على الوظيفية البراجماتية لاستخدام إما اللغة الإنجليزية العالمية أو لاستخدام لغة بلا تاريخ وفي هذا الصدد فإنه من الأهمية بمكان أن ننظر وضع بورديو (Bourdieu, 2001)، الذي هو واحد من علماء الاجتماع القلائل الذين ذكروا اللغة على نحو جدير بالاعتبار. فهو فيما يتعلق بأوربا يدافع عن التبادل العلمي متعدد اللغات، على الرغم من أنه يطرح رأيا مناقضا لذلك في الآن نفسه عندما يعبر عن اعتقاده بأن "الإنجليزية هي التي تسود". ومن ناحية أخرى فإنه يقبل استخدام الإنجليزية دون التعرض إلى النكلزة(*) في البنى العقلية ودون

(*) النكلزة Anglicization تعني جعل الشخص إنجليزي الصفة، أو الشكل (المورد قاموس إنجليزي - عربي/ منير البعلبكي . مرجع سابق) المترجم

أن يحدث له عملية غسل العقول بواسطة إجراءات لغوية مكرورة". وهو ي
هـذا التحفظ الذي يتضمن الاستخدام الإستراتيجي للغة لسبب سياس
وتبدو له الإنجليزية بأنها تتضمن "كثيراً من عالم الدلالات وبدلاً مر
تتضمن إشكالية سياسية - أخلاقية "ethico-political"، وتتضمن "ر
لليبرالية جديدة للعالم". وتركيزه هنا يكون على الوظيفة: بخلاف عا
اجتماع اللغة. وكيف أنها ترتبط باحتياجات الفرد بدلاً من الدلالة. "وتتض
الاحتياجات" الثلاثة التي يحددها: وظيفة "الهوية"، وظيفة "وطنية ational
ووظيفة دولية لنقل الفكر international vehicular". وفي المقابل يحـ
باربييه (Barbier, 2008: 251) بأن اللغة الديمقراطية السياسية الحقيقية ا
تجيز ضم كل المواطنين ينبغي أن تكون متنوعة، وينبغي أن تتغلب ع
وظيفة استخدام الإنجليزية العالمية أو استخدام لغة بلا تاريخ.

وقد يبدو أنه فيما يتعلق بأوربا وكذلك الدولة القومية أن يتحقق موا
المستقبل داخل الحدود. وعلى أساس مبدأ الضم والإقصاء وإنشاء المج
والآخر otherness، فإن الدولة هي التي تعين شروط الظهور وعدم الظه
وهناك زعم بأن أكبر قوة فعالة في استدامة هذا التوجه تتضمن الاحتك
الذي تمارسه الدولة للحماية الاجتماعية (Barbier, 2008) وهي تتضمن شد
من الإغلاق لحدود الدولة، في الوقت نفسه الذي يجري فيه تعزيز مع
التضامن للمجتمع الذي يقع داخل تلك الحدود. ومن ناحية أخرى، فإن الحم
الاجتماعية هي تحديداً الخاصية الجوهرية للجدال الحالي حول أشك
العدالة في الديمقراطية (Habermas, 1996b; Rawls, 1972) - والتي تنادي ب
العدالة والفضائل الاجتماعية يمكنهما فقط أن يرتبطا بـ "القواعد المجـ
abstract rule" للحياة الاجتماعية القادرة على استيفاء المعيار الكانتي antian

الخاص بـ "الكونية universalisation "الحق له الأولوية على الخير ( Pleasants, 1999: 84).

ويبقى هنالك مغزى قوي للتعصب الأوربي Eurocentrism في تلك التصريحات عن مستقبل أوربا. وفي هذا الصدد فإن هذه التصريحات تتغاير مع كيف يركز الآخرون على عدم الارتباط بالأرض (اللاتوطين) deterritorialisation، وعلى الهجرة المتزايدة وانفتاح المواطنة. وقد أحدث ظهور القوانين الدولية التي تعتمد على المبادئ العالمية لحقوق الإنسان تأثيراً متزايداً على سيادة الدولة، وأضعف قدرة الدولة على تلبية حاجات مواطنيها (Apter, 2001). ويجعل اللاتوطين القانون ضرورياً ليس فقط لتناول إعادة تشكيل السيادة ولكن أيضاً لإعادة بناء المواطنة. فالمواطنة هي التي تشارك وتتطابق مع قضايا وأشكال الحكومة عبر الوطنية (العالمية) (Benhabib, 2004). ويزعم كاستيلز (Castells, 2006) أن العولمة تؤدي إلى أزمة للتمثيل السياسي، مؤثرة بذلك على إعادة بناء وتشكيل الهويات، وهذه الأزمة هي نتيجة فشل الدولة في التعامل مع مصادر الهوية المتعددة. وأن تحرير الدولة في سياقات معينة، جنباً إلى جنب مع انتقال مظاهر الدور التنظيمي إلى المستوى الإقليمي، بينما تخصخص الوظائف التنفيذية على نحو متزايد يبدأ في تقويض البناء الحديث للفئات الاجتماعية (Sassen, 2006). وتتغير العلاقة بين الأرض والسلطة والحقوق تبعًا لذلك

لقد أعاد علماء الاجتماع المجابهون بهذه الظروف اكتشاف مفهوم المواطنة العالمية (Beck, 2007). وهو ينطوي على تقييم التنوع في تصور أشكال ديمقراطية جديدة للسلطة السياسية والتي تمتد إلى أبعد من الدولة القومية وثمة من يرى أن التخاصم مع التقاليد الكامن في المفهوم توجه اجتماعي متميز نحو التنوع الثقافي (Beck, 2006). فبدلاً من ربط المفهوم ببعد مكاني

كما يحدث في التمييز بين المحلي والعالمي، أو الوطني والدولي، فإنه
كتصور قابل للتطبيق في أي مكان. وهذا في حد ذاته يسمح بالتفك
أوربا من منظور مجتمع إقليمي مرتبط بالاعتمادية العالمية المتبادلة
interdependence. كما ينطوي أيضاً على رفض للتبعية الهرمية التي تس
لإقصاء الفئات الاجتماعية من الهوية والمساواة من خلال تصنيفهم
"آخرون". وفي هذا الصدد فإنه يقر بوجود معايير عالمية تساعد على
المبررات وعلى المأسسة (إضفاء القواعد المؤسسية) itionalization
للمعاملة المتساوية للآخرين. وتركز المواطنة العالمية على الاعتراف ب
كمبدأ أساس للتأمل وللحياة الاجتماعية وممارستها وفيما يتعلق بك
الداخل والخارج. ويعامل الآخر كمُختلف وكذلك كمتساوٍ. ولم يُعد
إلى الغريب على أنه مصدر للخطر أو أنه غير قابل للاندماج أو أنه م
للخلاف والشقاق، ولكن على أنه إضافة إثرائية للمجتمع. ويرتبط
التصور للمواطنة العالمية فإن "الهوية" و"الاندماج" يحددان سيطرة الأ
على الأقلية. وتؤدي مثل هذه الرؤى إلى تصور لأوربا ذات المواطنة ال
cosmopolitan – لأوربا القومية. وهذا يستلزم الانفتاح على ماضي وح
ومستقبل المجتمعات القومية وما بينها من علاقات. وهذا ما يعني ليس
دمج النظم الثقافية والمعيارية المختلفة ولكنه يعني أيضاً إبطال ا
الاختلاف المصاحب للحداثة. كما يعني كذلك تفتيت gregating
المواطنة وفتحها للـ "غريب" (Benhabib, 2004). وفي هذا الصدد فإنها تُ
تصور الهويات الجمعية والتضامن الثقافي ككينونات ساكنة، تست
غالب الأمر على ماض ذهبي، وبدلاً من أن تكون بناءات دينامية ومثل
الرؤى تحديداً هي التي تولد القلق حول كيف يشكل الغريب تهديداً لل
اللغوي والثقافي القائم.

**الخلاصة:**

تشير كل هذه الآراء إلى أشكال التغير الاجتماعي نفسها، على الرغم من تقديم تفسيرات مختلفة لتلك الأشكال: إحساس عالٍ بالفردية، تغيرات في بنية الأسرة وتنظيمها، ضعف الدولة وعدم الثقة في المؤسسات الديمقراطية. وهذا يتضمن أن هذه هي خصائص مجتمع المعلومات. ومع ذلك فلسوف يكون من الخطأ الاعتقاد أن مجتمع المعلومات يتكون من هيكل اجتماعي أعيد تنظيمه جزئياً ليس غير. فهو يتضمن شكلاً مختلفاً للعقلانية وشكلاً متميزاً للانعكاسية. وبهذا المعنى يزعم لاش Lash أنه في حين أن الفكر في الحداثة الأولى أسّس على المعرفة cognition وهو فطري معرفي epistemological، وأنه في الحداثة الثانية يركز على التجربة ويصبح وجوديًا ontological. وهو يتضمن تشككاً إن لم يكن ازدراءً للعلم وتنقيبًا لإيجاد أسس بديلة للمعرفة و"التفسير". وهو يشك في رؤية العالم ككلّية نظامية systematic totality ويحاجج لأجل أن يستبدل به عدداً وافراً من نظم مختلفة لكل منها مجموعة ممارساته الخاصة التي لا تفهم إلا من داخله. وفي هذا الصدد فهو يتضمن دورًا متزايدًا للثقافة في حين أن الهيكل المؤسسي لا بد أن يُغيّر لكي يعمل ضمن السياق الجديد. وكيفية تنظيم تقسيم العمل على أساس المعرفة، وكذلك تيسير التقسيم الاجتماعي للعمل باستخدام التقنية الجديدة لهما نفس القدر من الأهمية.

والتركيز على رأس المال البشري في اقتصاد المعرفة يحدث تركيزا جديدًا على اللغة والثقافة، ويتلاشى التمييز بين الاقتصاد كاحد خصائص العقلانية وبين الثقافة كمجال للإحساس، وينتج التكامل الجديد فهما جديدًا للعلاقة بين اللغة والثقافة والمجتمع

وفي الوقت نفسه فإن التغير الهيكلي على مستوى عالمي يحمل تناقد
فهناك تناقض بين الخصائص المختلفة التي يزعم أنها أساسية في
اقتصاد معرفة ناجح، وبين كيف يُزعم أن العولمة تقوِّض العديد من
الخصائص. وهناك زعم أن الإحساس بالثقة المتبادلة والتعاون الذي
إنتاج المعرفة والمشاركة فيها في تراجع. وتؤدي الفردية المتزايدة وفقد
سيطرة الدولة ونفوذها وقوتها في مواجهة الأزمات إلى إضعاف مد
المواطنة وعلاقتها بالثقافة واللغة. ويبدو أن نهج العولمة يدفع نحو الحاج
تبسيط النشاط الاقتصادي بالتركيز على لغة وسيطة lingue franche م
وفي الوقت نفسه فإن دور اللغات والتنوع اللغوي في العملية الانعك
يمكن أن يقدم إسهاماً عميقاً في اقتصاد المعرفة. ومع ذلك تظل ا
وثقافات كثيرة محبوسة locked في إطار "التقاليد"، في انتظار أن ي
إعادة تفسيرها. وسوف تتضمن عملية إعادة التفسير اهتمامًا بالخ
والمعنى، وهي بهذا تتيح التحرر من التصنيف المؤسسي على الشـ
وهكذا يظهر دورها في الانعكاسية. وستكون اللغة متحررة من سب
بناء الجملة اللغوية. وربما تتضمن تلك المواءمة نقلا للكيانات المصاحبة
الخصائص بعيدًا عن الدولة القومية nation- state في اتجاه حك
لامركزية، وبعيدًا عن تركيز على أحادية لغوية monolingualism وفي ا
تنوع لغوي، ومن أحادية ثقافية الى تعددية ثقافية تقوم على المشاركة وا
المتبادل.

والواضح ان التغيرات التي نشاهدها والتي نجاهد لتحليلها ليست و
بعيدة الأثر ولكنها أيضاً تهدد المبادئ التي كانت تُحكم بها الـ

الحديثة طوال المئتي سنة الماضية. ويجري زعزعة استقرار النظم الحديثة إلى الحد الذي يفرض علينا أن نبحث عن بدائل. إن الحركة الدافعة للتغيير شديدة إلى حد أن هناك إحساساً بتعذر الإلغاء بشأن تلك التطورات. ومما لا شك فيه أنه مهما يظهر من كيف يحقق النظام الناشئ إحساساً بالاستقرارسوف يكون معتمداً على كثير من مبادئ الحداثة، ولكنه سيتضمن أيضاً انحياذات جديدة فعلية من ناحية كيف نفهم المجتمع والاقتصاد وتنظيم الحكم، وسيصاحب تلك التطورات تغيرات جوهرية في كيف نفهم اللغة وكذلك كيف سيجري تحليلها.

# قائمة المصادر والمراجع

## مع تعريب لأسماء المؤلفين وعناوين كتبهم

# Bibliography


- Achard, P. (1989) Quelques propositions en sodologie du langage Courants Sociolınguistiqiie. IN ALF, 39-53,

آتشارد، ب. (١٩٨٩م) بعض المقترحات في علم اجتماع اللغة. تيارات اجتماعية لغوية.

- Achard, P. (1994) Sociologie du langage et analyse d'enquetes: De ı'hypothese de la rationalite de reponses. Societes Contemporaine 18/19, 67-100,

آتشارد، ب. (١٩٩٤م) – علم اجتماع اللغة وتحليل الدراسات الاستقصائية : بافتراض العقلانية في الردود.

- Adler, P.S. and Kwon, S.W. (2000) Social capital: The good, the bad and the ugly. In E. Lesser (ed.) Knowledge and Social Capital: Foundatıons and Applıcations (pp. 89-115). Boston, MA: Butterworth-Heinemann.

أدلير،ب. س. و كون ، س. و. (٢٠٠٠م) – رأس المال الاجتماعي: الطيب والسيء والقبيح.

- Adler, P.S and Kwon, S.W. (2002) Social capital: Prospects for a new concept. Academy of Management Review 27,17-40,

أدلر، ب. س. وكون، س. و. (٢٠٠٢م) رأس المال الاجتماعي : آفاق لمفهوم جديد.

- Amın, A. (1999) Industrial dıstricts. In E. Sheppard and T. Barnes (eds) A Con pan ıon to Economıc Geography. Oxford: Blackwell.

أمين، أ. (١٩٩٩م) المناطق الصناعية.

n, A. and Thrift, N. (eds) (2004) The Blackwell Cultural Economy ler. Oxford: Blackwell.

أمين، أ. و ثريفت، ن. (محرران) (٢٠٠٤م) قارئ الاقتصاد الثقافي لبلا

non, U. (.1991) Die Internationale Stelluny Der Deulschen Sprache. n & New York: Walter de Cruyter.

عمون، أ. (١٩٩١م) المكانة العالمية للغة الألمانية.

non, U. (1995) To what extent is German an international language? '. Stevenson (ed.) The German Language and the Real World. ord: Clarendon.

عمون، أ. (١٩٩٥م) إلى أي مدى تعتبر الألمانية لغة عالمية؟

ersen, H. and Rasmussen, E. (2004) The role of language skills in orate communication.

أندرسون، هـ. ، و راسموسن، إ. (٢٠٠٤م) دور المهارات اللغوية في ات الشركات.

erson, B. (1991) Imagined Communities: Reflections on the Spread ationalism. New York: Verso.

أندرسون، ب. (١٩٩١م) المجتمعات التخيلية : تأملات في انتشار القومي

win, D.N. (2001) Mergers and acquisitions across European borders. onal perspectives on pre-acquisition due diligence and the use of essional advisers. Journal of World Business 36 (1). 32 57.

أنجوين، د. ن. (٢٠٠١م) عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود الأ الرؤى الوطنية لمراجعة ما قبل الاستحواذ ، واستخدام المستشارين المح

- Apler, D.E. (2001) Structure, contingency and choice: A comparison of trends and tendencies in political science. In D. Keates and J.W. Scott (eds) Schools of Thought: Twenty Five Years of Interpretive Social Science (pp. 252-281). Princeton, NJ: Princeton University Press.

ابلير ، د. إ. (٢٠٠١م) البنية والاحتمالات الطارئة والاختيار : مقارنة بين الاتجاهات والنزعات في العلوم السياسية.

- Asheim, B. (1996) Industrial districts as 'learning regions': A condition for prosperity. European Planning Studies 4,379-400,

أشيم، ب. (١٩٩٦م) المناطق الصناعية كـ 'مناطق التعلم' : شرط الازدهار. الدراسات الأوروبية للتخطيط.

- Auroux, S. (1992) La philosophic linguistique d'Antoine Culioli. In n.a. La Theorie D'Antoine Culioli (pp. 39-61). Paris: Ophrys.

أوروكس، س. (١٩٩٢م) الفلسفة اللغوية لأنطوان كوليولي. في نظرية ن. أ. انطوان كوليولي.

- Auroux, S. (1994) La revolution technologique de la grammatisation. Paris: Mardaga

أوروكس ، س. (١٩٩٤م) الثورة التكنولوجية للإنحاء.

- Authier-Revuz, J. (1995) Ces Mots qui ne vont pas de soi. Paris: Larousse, Vols 1 and 2.

أوثيير- ريفوز ،ج. (١٩٩٥م) هذه الكلمات التي لا تظهر بذاتها.

- Aydalot, P and Keeble, D. (eds) (1988) High Technology Industry and Innovative Environments: The European Experience. London: Routledge.

أيدالوت، ب. وكيبل، د. (محرران) (١٩٨٨م) صناعة التقنية المتقدمة والبيئات الإبداعية : التجربة الأوربية.

:tin, M. (1981) The Dialogical Imagination. Austin: University of
ıs Press.

باختين، م. (١٩٨١م) الخيال التحاوري.

ıtin, M. (1986) Speech Genres and Other Late Essays. Austin:
'ersity of Texas Press.

باختين، م. (١٩٨٦م) أدبيات الكلام ومقالات أخرى حديثة.

ıier, J-C. (2008) La longue marche vers L'Europe Sociale. Paris:
.

باربييه، ج- س. (٢٠٠٨م) المسيرة الطويلة نحو أوربا الاجتماعية.

ı, U. (1992) Risk Society. Cambridge: Polity.

بيك ،أ. (١٩٩٢م) مجتمع المخاطر.

ı, U. (1997) The Reinvention of Politics. Oxford: Polity.

بيك ،أ. (١٩٩٧م) تجديد السياسة.

ı, U. (1998) Democracy Without Enemies. Cambridge: Polity.

بيك ،أ (١٩٩٨م) الديمقراطية بدون أعداء.

k, U. (2006) Qu'est-ce que le cosmopolitisme. Paris: Aubier

بيك، أ (٢٠٠٦م) ما هي المواطنة العالمية.

k, U. (2007) La condition cosmopolite et le piege du nationalisme
hodologique. In M. Wieviorka (ed.) Les Sciences Sociales en
ation (pp. 223-237). Paris: Editions Sciences Sociales.

بيك ، أ (٢٠٠٧م) شرط المواطنة العالمية وشرك القومية المنهجية.

- Benhabib, S. (2004) The Rights of Others: Aliens, Residents, Citizens. Cambridge: Cambridge University Press.

بن حبيب، س. (٢٠٠٤م) حقوق الآخرين : الأجانب، المواطنون والمقيمون.

- Benhabib, S. (2007) Crepusule de la soverainte ou emergence de normes cosmopolites? Repenser la cityonnete en des temps volatiles. In M. Wieviorka (ed.) Les Sciences Sociales en Mutation (pp. 183- 205). Paris: Editions Sciences Humaines.

بن حبيب، س. (٢٠٠٧م) أفول السيادة أو ظهور معايير عالمية؟ إعادة التفكير في المواطنة في الأوقات المضطربة.

- Benveniste, E. (1966) Problemes de linguistique generale I. Paris: Gallimard.

بينفينست، إ. (١٩٦٦م) إشكاليات علم اللغة العام I .

- Benvensite, E. (1974) Problemes de linguistique generate II. Paris: Gallimard.

بينفينست، إ. (١٩٧٤م) إشكاليات علم اللغة العام II .

- Berman, M. (1983) All That Is Solid Melts into Air. Chicago: University of Chicago Press.

بيرمان، م (١٩٨٣م) كل ما هو راسخ يتلاشى في الهواء.

- Blinder, A.S. (2006) Offshoring: The next industrial revolution. Foreign Affairs. March/April.

بليندر، أ.س. (٢٠٠٦م) الإحالة إلى الخارج : الثورة الصناعية القادمة

- Boschma, R A. (2005) Proximity and innovation: A critical assessment. Regional Studies 39(1), 61-74, Bourdieu, P. (1972) Outline of a Theory of Practice Cambridge: Cambridge University Press.

بوشمان ، ر. أ. (٢٠٠٥م) التقارب والإبداع : تقييم حاسم.

- Bourdieu, P. (1979) La Distinction. Paris: Minuit.

بورديو، ب (١٩٧٩م) التمييز.

- Bourdieu, P. (1980) Le Sens Pratique. Paris: Minuit.

بورديو، ب. (١٩٨٠م) منطق الممارسة.

- Bourdieu, P. (1982) Ce que parler veut dire. Paris: Fayard.

بورديو، ب. (١٩٨٢م) ماذا تعني اللغة.

- - Bourdieu, P. (1987) Choses Dites. Paris: Minuit.

بورديو، ب. (١٩٨٧م) مقولات.

- Bourdieu, P. (1991) Language and Symbolic Power. Cambridge: Polity.

بورديو، ب. (١٩٩١م) اللغة والسلطة الرمزية.

- Bourdieu, P. (2001) Quelles langues pour une Europe democratique? Rnisons Pratique 2,41-64,

بورديو، ب. (٢٠٠١م) ما هي اللغات لأوربا الديمقراطية؟

- Bovet, D. and Marta, J. (2000) Value Nets: Breaking the Supply Chain to Unlock Hidden Profits. London: Wiley.

بوفيت، د. ومارتا، ج. (٢٠٠٠م) شبكات القيمة : كسر سلسلة التوريد لتحرير الأرباح الخفية.

- Braczyk, H.J. and Schienstock, G. (eds) (1996) Kurswechsel in der Industrie: Lean production in Baden Wiirttemberg. Stuttgart: Kohlhammer.

برازيك، هـ. ج. و شينستوك ، ج (محرران) (١٩٩٦م) تغير مسار الصناعة : إنتاج ضعيف في بادن.

Braczyk, H j. and Heidenreich, M. (1998) Regional governance structures in a globalized world. In H-J. Braczyk, -- P. Cooke and M. Heidenreich (eds) Regional Innovation Systems (pp. 414-441). London: UCL.

برازيك، هـ- ج. و هيدنرتش، م. (١٩٩٨م) هيكل السلطة الإقليمية في دنيا العولمة.

- Braverman, H. (1974) Labor and Monopoly Capital: The Degradation of Work in the Twentieth century. New York: Monthly Review Press.

بارفرمان، هـ (١٩٧٤م) العمالة ورأس المال الاحتكاري : تدهور العمل في القرن العشرين.

- Breidenbach, J. and Zukrigl, I, (1998) Tanz der Kulturen. Kulturelle Identitat in einer globalisierten Welt. Munchen: Kunstmann.

بريدنباخ، ج. و زوكريجل، ١ (١٩٩٨م) رقصة الثقافات. الهوية الثقافية في دنيا العولمة.

- British Chambers of Commerce (BCCLS) (2004) The Impact of Foreign Languages on British Business.

غرف التجارة البريطانية (BCCLS) (٢٠٠٤م) تأثير اللغات الأجنبية على الأعمال البريطانية.

- Cairncross, F. (1997) The Death of Distance. How the Communication Revolution Will Change Our Lives. Boston: Harvard Business School.

كايرنكروس، ف. (١٩٩٧م) تلاشي المسافات. كيف ستغير ثورة الاتصالات حياتنا.

- Callinicos, A. (1983) Is There a future for Marxism? London: Macmillan.

كالينيكوس، أ. (١٩٨٣م) هل هناك مستقبل للماركسية؟

- Callinicos, A. (1995) Theories and Narratives: Reflections on the Philosophy of History. Cambridge: Polity.

كالينيكوس، أ. (١٩٩٥م) النظريات والسرديات : تأملات في فلسفة التاريخ.

- Callinicos, A. (1999) Social Theory: A Historical Introduction. Cambridge: Polity.

كالينيكوس، أ. (١٩٩٩م) النظرية الاجتماعية : مقدمة تاريخية

- Calvet, L.J. (1974) Linguistique et Colonialisme. Paris: Payot.

كالفيت، ل. ج. (١٩٧٤م) اللغويات والاستعمار.

- Carter, R, (2000) Language and Creativity. London: Routledge.

كارتر، ر. (٢٠٠٠م) اللغة والإبداع.

- Cartwright, S. and Cooper, C.I. (2000) HR Knowhow in Mergers and Acquisitions, London: IPD.

كارترايت، س. وكوبر ، س. ا. (٢٠٠٠م) مهارة الموارد البشرية في عمليات الاندماج والاستحواذ .

- Castells M. (1996) The Rise of the Network Society. Oxford: Blackwell.

كاستيلز م. (١٩٩٦م) صعود مجتمع الشبكات.

- Castells, M. (1998) The Information Age. Volume 3: End of the Millennium. Oxford: Blackwell.

كاستيلز، م. (١٩٩٨م) عصر المعلومات.

- Castells, M. (2006) Globalisation and identity: A comparative perspective, journal of Contemporary Culture 1, 56-66.

كاستيلز، م. (٢٠٠٦م) العولمة والهوية : رؤية مقارنة.

- Chiswick, B,R. and Miller, P.W. (1998) The economic cost to native-bor Americans of limited English language proficiency, Report to the Center fo Equal Opportunity, available at http://www.cecHisa.org/earnings.htm Accessed 2006.

شيسوك، ب، ر. وميلر، ب. و. (١٩٩٨م) التكلفة الاقتصادية للأميريكيين لولودين في أمريكا ذوي المهارة المحدودة في اللغة الإنجليزية، تقرير لمركز كافؤ الفرص.

- Chiswick, B.R, Patrinos, H.A. and Hurst, M.E. (2000) Indigenou language skills and the labor market in a developing country: Bolivia Economic Development and Cultural Change 48, 349-367,

شيسوك، ب. ر.، وباترينوس، هـ. ع. وهيرست، م. إ. (٢٠٠٠م) المهارات لغوية الأصلية وسوق العمل في البلدان النامية .

- Chomsky, N. (1965) Aspects of the Theory of Syntax. Cambridge: MI Press.

شومسكي، ن. (١٩٦٥م) جوانب من نظرية قواعد اللغة.

- Chomsky, N. (1972) Studies on Semantics in Generative Grammar . Th Hague: Mouton.

شومسكي، ن. (١٩٧٢م) دراسات في علم المعاني في قواعد النحو التوليدي.

- Chomsky, M. (1986) Knowledge of Language: Its Nature Origin, an Use. New York: Praeger.

شومسكي، م. (١٩٨٦م) معرفة اللغة : طبيعتها ونشأتها واستخدامها.

- CILT (UK National Centre for Languages) (2006) ELAN: Effects on the European Economy of Shortages of Foreign Language Skills in Enterprise. EC, DGE&C.

CILT (المركز الوطني للغات في المملكة المتحدة) (٢٠٠٦) ELAN : آثار لنقص في مهارات اللغة الأجنبية في المؤسسة ذلك على الاقتصاد الأوربي.

- Coleman, J. (1988) Social capital in the creation of human capital. American Journal of Sociology 94, Supplement S95-S120,

كولمان، ج. (١٩٨٨م) رأس المال الاجتماعي في عملية بناء رأس المال البشري.

- Cook, G. (2000) Language Play, Language Learning. Oxford: Oxford University Press.

كوك ، ج. (٢٠٠٠م) أداء اللغة وتعلم اللغات.

- Cooke, P.N. (1998) Origins of the concept. In H-J. Braczyk, P. Cooke and M. Heidenreich (eds) Regional Innovation Systems (pp. 2-25). London: UCL.

كوك، ب. ن. (١٩٩٨م) أصول المفهوم.

- Cooke, P.N. (2001) Strategies for Regional Innovation Systems: Learning Transfer and Applications. New York: UNIDO World Industrial Development Report (WIDR).

كوك، ب. ن. (٢٠٠١م) استراتيجيات لنظم الإبداع الإقليمية : انتقال التعلم والتطبيقات.

- Cooke, P.N. (2002) Knowledge Economies: Clusters, Learning and Cooperative Advantage. London: Routledge.

كوك، ب. ن. (٢٠٠٢م) اقتصاديات المعرفة : التكتلات والتعلم والمنفعة التعاونية.

- Cooke, P, Heidenreich, M. and Braczyk, H. (2004) Regional Innovation Systems (2nd edn). London: Routledge.

كوك، ب و هيدنرتش، م. وبرازيك، هـ. (٢٠٠٤م) نظم الإبداع الإقليمي.

- Crevoisier, O. (2001) Der Ansatz des kreativen Milieus. Zeitschrift fur Wirtschafts-geographie 45, 246-256,

كريفويزر، أ (٢٠٠١م) نهج البيئة الإبداعية.

• Culioli, A. (1968) La formalisation en linguistique. Colliers pour l'analyse. Vol. 9,

كوليولي، أ. (١٩٦٨م) إضفاء الطابع الرسمي في اللغويات.

• Culioli, A. (1989) Roles des representations metalinguistique en syntaxe. Proceedings of the XIIIth Congress of Linguistics, Tokyo, 1982

كوليولي، أ. (١٩٨٩م) أدوار التمثيل الرمزي لما وراء اللغة في بناء الجملة.

• Culioli, A. (1990) Pour une Linguistique de L'enonciation: Operations et representations. Tome 1, Paris: Ophrys.

كوليولي، أ. (١٩٩٠م) من أجل لغويات التلفظ : العمليات والتمثيل الرمزي.

• Culioli, A. and Descles J.P. (1976) Considerations sur un programme de traitement automatique des langes et du langage. Pitfall no. 26, University of Paris 7,

كوليولي، أ. وديسكليس ج. ب. (١٩٧٦م) اعتبارات بشأن برنامج للمعالجة الآلية للغات واللغة.

• Debaere, P. and Mostashari, S. (2005) Do Tariffs Matter for an Extensive Margin of International Trade? An Empirical Analysis. CEPR, DP 5260,

ديبير، ب. و مستشاري ، س. (٢٠٠٥م) هل التعريفات الجمركية ذات أهمية للتوسع في التجارة الدولية؟ تحليل ميداني.

• Delmas-Marty, M. (2003) Global Law: A Triple Challenge. Ardsley: Transnational.

دلماس – مارتي، م (٢٠٠٣م) القانون العالمي : التحدي الثلاثي.

• Delmas-Marty, M. (2007) Mondalisation du droit et crise des pouvoirs. In M. Wieviroka (ed.) Les Sciences Sociales en Mutation (pp. 115-129). Paris: Editions Sciences Humaines.

ديلماس – مارتي، م. (٢٠٠٧م) عولمة القانون وأزمة السلطة.

- Denzau, A.T. and North, D.C. (1994) Shared mental models: Ideologies and institutions. Kyklos 47, 3-31,

دينزو، أ. ت. و نورث، د. س. (١٩٩٤م) النماذج العقلية المشتركة : الأيديولوجيات والمؤسسات.

- Deloitte Research (2003) The Cusp of a Revolution: How Offshore Trading will Transform the Financial Services Industry. London: Deloitte Research.

ديلويت للبحوث (٢٠٠٣م) النقطة الفارقة للثورة : كيف سيؤدي التعهيد إلى نقل صناعة الخدمات المالية.

- Derrida, J. (1978) Writing and Difference,. London: Routledge and Kegan Paul.

دريدا ، ج. (١٩٧٨م) الكتابة والاختلاف.

- Dhir, K.S. and Goke-Pariola, A. (2002) The case for language policies in multinational corporations. Corporate Communications 7 (4), 241-251,

دهير، ك.س. وجوك - باريولا (٢٠٠٢م) وضع السياسات اللغوية في الشركات متعددة الجنسية.

- Dore R.P. (1973) British Factory, Japanese Factory. The Origins of National Diversity in Industrial Relations. Berkeley: University of California Press.

دوري ر. ب. (١٩٧٣م) المصنع البريطاني، المصنع الياباني : أصول التنوع القومي في العلاقات الصناعية.

- Dosi, G. (1988) The sources, procedures and microeconomic effect of innovation. journal of Economic Literature 26 (3), 1120-1171,

دوسي ، ج. (١٩٨٨م) المصادر والإجراءات والأثر الاقتصادي الجزئي للإبداع.

- DTI (1996) Competitiveness White paper. Competitiveness Forging Ahead. London: H.MSO.

DTI (١٩٩٦م) تقرير عن القدرة التنافسية. القدرة التنافسية تمضي قدما.

- Dumont, J-C. and Lemaitre, G. (2005) Counting immigrants and expatriates in OECD countries: A new perspective. OECD Social Employment and Migration Working Papers No. 25,

دومون، ج - س. و ليميتر، ج. (٢٠٠٥م) تعداد المهاجرين والمغتربين في بلدان منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي : منظور جديد.

- Durkheim, E. (1984) The Division of Labor in Society. New York: Free Press.

دوركايم، إ. (١٩٨٤م) تقسيم العمل في المجتمع.

- Eckert, P. (2000) Linguistic Variation as Social Practice. Oxford: Blackwell.

إيكرت، ب (٢٠٠٠م) الاختلاف اللغوي كممارسة اجتماعية.

- European Commission (EC) (2000a) The Commercial Exploitation of Europe's Public Sector Information. Pira International, University of East Anglia, Knowledge View Ltd report for the European Commission. Brussels: European Commission.

المفوضية الأوربية(EC) (a٢٠٠٠) الاستغلال التجاري لمعلومات القطاع العام في أوروبا.

- European Commission (EC) (2000b) The new economy of the global information society: Implications for growth, work and employment. Luxembourg, IST Programme.

المفوضية الأوربية(EC) (b٢٠٠٠) الاقتصاد الجديد لمجتمع المعلومات العالمي : الانعكاسات على العمل والنمو والعمالة.

- European Commission (EC) (2000c) Presentation of the Inauguration of the e-Content Programme, Luxembourg.

المفوضية الأوربية(EC) (٢٠٠٠c) تقديم لافتتاح برنامج المحتوى الإلكتروني.

- European Commission (EC) (2001) Eurobarometer 54 Special. Brussels: EC.

المفوضية الأوربية(EC) (٢٠٠١م) المسح الميداني رقم ٥٤ خاص.

- European Commission (EC) .(2006) Europeans and Their Languages. Special Euro-barometer Survey. Brussells.

المفوضية الأوربية (EC). (٢٠٠٦م) الأوربيون ولغاتهم. مسح خاص بالتغيرات الأوربية.

- Firth, A. (1996) 'Lingua Franca' English and Conversation Analysis, journal of Pragmatics 26, April, 237-259.

فيرث، أ. (١٩٩٦م) 'لغة وسيطة' الإنجليزية وتحليل المحادثة.

- Fishman, J.A. (1992) Reversing Language Shift. Clevedon: Multilingual Matters.

فيشمان، ج. أ. (١٩٩٢م) عكس انتقال اللغة.

- Florida, R. (2002) The Rise of the Creative Class: And How It's Transforming Work, leisure, Community and Everyday Life. New York: Basic Books.

فلوريدا، ر. (٢٠٠٢م) صعود الطبقة الإبداعية : وكيف انها تحول العمل وأوقات الفراغ، والمجتمع والحياة اليومية.

- Follath, E. and Sprol, G. (2007) An inside look at Europe's coolest cities. Der Spiegel, 28/8/07,

فولاث، إ. و سبرول، ج (٢٠٠٧م) نظرة من الداخل إلى أفضل المدن الأوربية.

- Foucault, M. (1966) Les Mots et les Chose. Paris: Gallimard.

فوكو، م. (١٩٦٦م) الكلمات والأشياء.

- Foucault, M. (1969) L'Archaeologie du savoir. Paris: Gallimard.

فوكو، م. (١٩٦٩م) دراسة الآثار التاريخية للمعرفة.

- Foucault, M. (1994) Dits et ecrits. Paris: Gallimard.

فوكو، م. (١٩٩٤م) أقوال وكتابات.

- Fraser, N. (1996) Gender equity and the welfare state: A postındustrial thought experiment. In S. Benhabib (ed.) Democracy and Difference: Contesting the Boundaries of the Political (pp. 218-242). Princeton: Princeton University Press.

فراسار، ن. (١٩٩٦م) المساواة بين الجنسين ودولة الرفاهية: تجربة لفكر ما بعد الصناعة.

- Freeman, C. (1987) Technology and Economic Performance: Lessons from Japan. London: Pinter.

فريمان، س. (١٩٨٧م) التقنية والأداء الاقتصادي: دروس من اليابان.

- Frege, G. (1892) Uber Sinn und Bedeutung. Zeitschrift fur Philosophie und philo-sophische Kritik, NF 100, S. 25-50.

فريج، ج. (١٨٩٢م) عن الإدراك والمرجعية.

- Friedman, I. (1992) Narcissism, roots and postmodernity: The constitution of selfhood in the global crisis. In S. Lash and I. Friedman (eds) Modernity and Identity (pp. 331-367). Oxford: Blackwell.

فريدمان، ج. (١٩٩٢م) النرجسية، والجذور وما بعد الحداثة: دستور الأنانية في الأزمة العالمية.

- Friedman, T.L. (2005) The World Is Flat: Brief History of the Twenty-first Century. New York: Farrar, Straus and Giroux.

فريدمان، ت. ل. (٢٠٠٥م) استواء العالم : تاريخ موجز للقرن الحادي والعشرين.

- Fukuyama, F. (1995) Trust: The Social Virtues and the Creation of Prosperity. New York: Hamish Hamilton.

فوكوياما، ف. (١٩٩٥م) الثقة : الفضائل الاجتماعية وخلق الازدهار.

- Fundacion Tomillo (2000) Posibilidades de Creacion de empleo en el sector servicios - bloque IV: Servicios culturales. Madrid.

مؤسسة توميُو (٢٠٠٠م) خلق فرص عمل في قطاع الخدمات.

- Furnham, A. (2005) Management Mumbo-jumbo. London: Palgrave.

فورنهام، أ. (٢٠٠٥م) إدارة الطلاسم.

- Gambetta, D. (ed.) (1988) Trust: Making and Breaking Cooperative Relations. Oxford: Blackwell.

جامبيتا، د. (مؤلف) (١٩٨٨م) الثقة : بناء وهدم العلاقات التعاونية.

- Garofoli, G. (1991) Local networks, innovation and policy in Italian industrial districts. In E. Bergman, G. Maier and F. Todtling (eds), Regions Reconsidered: Economic Networks, Innovation, and Local Development in industrialised Countries. New York: Manell.

جاروفولي، ج. (١٩٩١م) الشبكات المحلية والإبداع والسياسات في المناطق الصناعية الإيطالية.

- Gazzola, M. (2006) Managing multilingualism in the European Union: Language policy evaluation for the European Parliament. Language Policy 5 (4),393-417.

جازولا، م. (٢٠٠٦م) إدارة التعددية اللغوية في الاتحاد الأوربي : تقييم سياسات اللغة للبرلمان الأوربي.

- Giddens, A. (1976) New Rules of Sociological Method. London: Hutchinson.

جيدنز، أ. (١٩٧٦م) قواعد جديدة لطريقة علم الاجتماع.

- Giddens, A. (1979) Central Problems in Social Theory. London: Macmillan.

جيدنز، أ. (١٩٧٩م) المشاكل الرئيسية في النظرية الاجتماعية.

- Giddens, A. (1984) The Constitution of Society. Cambridge: Polity.

جيدنز، أ. (١٩٨٤م) دستور المجتمع.

- Giddens, A. (1990) The Consequences of Modernity. Cambridge: Polity.

جيدنز، أ. (١٩٩٠م) تبعات الحداثة.

- Giddens, A. (1991) Modernity and Self-Identity. Cambridge: Polity.

جيدنز، ألف (١٩٩١م) الحداثة والهوية الذاتية.

- Giddens A. (1994) Beyond Left and Right: The future of Radical Politics. Cambridge: Polity.

جيدنز أ. (١٩٩٤م) ما وراء اليسار واليمين : مستقبل السياسات المتطرفة.

- Giddens, A. (2002) Runaway World: How Globalisation Is Reshaping Our Lives .London: Profile Books.

جيدنز، أ. (٢٠٠٢م) العالم الشارد : كيف تعيد العولمة تشكيل حياتنا.

- Graddol, D. (2000) The Future of English? London: British Council.

جرادول، دال (٢٠٠٠م) مستقبل اللغة الإنجليزية؟

- Gramsci, A. (1971) Selection from Prison Notebooks. London: Lawrence & Weidenfeld.

جرامشي، أ. (١٩٧١م) مختارات من دفاتر السجن.

- Granovetter, M. (1985) Economic action and social structure: The problem of embeddedness. American Journal of Sociology 91 (3), 481-510,

جرانوفيتر، م. (١٩٨٥) الأداء الاقتصادي والبنية الاجتماعية : مشكلة الترسخ.

- Granovetter, M. (1992) Problems of explanation in economic sociology. In N. Nohria and R. Eccles (eds) Networks & Organisations: Structure, Form & Action. Boston: Harvard Business School Press.

جرانوفيتر، م. (١٩٩٢م) مشكلات التفسير في علم الاجتماع الاقتصادي.

- Grin, Francois (2005) L'Enseignement des langues etrangeres comme politique publique. Paris: Haut Conseil de l'evaluation de l'ecole, Rapport No. 19,

جرين، فرانسوا (٢٠٠٥م) تدريس اللغات الأجنبية كسياسة عامة.

- Grin, F. and Sfreddo, C. (1998) Language-based earnings differentials on the Swiss labour market: Is Italian a liability? International Journal of Manpower 19 (7), 520-532,

جرين، ف. وسفريدو، س. (١٩٩٨م) التفاوت في الأرباح التي تعتمد على اللغة في سوق العمل السويسرية : هل الإيطالية عائق؟

- Gunnarsson, B L. (2006) Multiiingualism within transnational companies. An analysis of company policy on equality and integration. Paper presented at the 16th Sociolinguistic Symposium, Limerick.

جونارسون ،ب. ل. (٢٠٠٦م) التعددية اللغوية داخل الشركات الدولية. تحليل لسياسة الشركة على أساس المساواة والتكامل.

- Habermas, J. (1979) Communication and the Evolution of Society. New York: Beacon.

هابيرماس، ج. (١٩٧٩م) الاتصالات وتطور المجتمع.

- • Habermas, J. (1985) Modernity - An incomplete project. In H. Foster (ed.) Postmodern Culture. New York: Pluto.

هابيرماس، ج. (١٩٨٥م) الحداثة – مشروع غير مكتمل.

- Habermas, J. (1987) The Philosophical Discourse of Modernity. Oxford: Polity.

هابيرماس، ج. (١٩٨٧م) الخطاب الفلسفي للحداثة.

- Habermas, J. (1991) The Structural Transformation of the Public Sphere: An Inquiry into a Category of Bourgeois Society. Trans. Thomas Burger with Frederick Lawrence. Cambridge, MA: MIT Press.

هابيرماس، ج. (١٩٩١م) التحول الهيكلي للمجال العام : البحث في فئة من المجتمع البرجوازي.

- Habermas, J. (1996a) La Paix perpetuelle, le bicentenaire d'une idee Kantienne. Paris: CERF.

هابيرماس، ج. (a١٩٩٦) السلام الدائم، الذكرى المئوية الثانية لرؤية كانط.

- Habermas, J. (1996b) Three normative models of democracy. In S. Benhabib (ed.) Democracy and Difference: Contesting the Boundaries of the Political (pp. 21-31). Princeton: Princeton University Press.

هابيرماس، ج. (b١٩٩٦) ثلاثة نماذج معيارية للديمقراطية.

- Habermas, J. (1998) The European nation-state: On the past and future of sovereignty and citizenship. In C, Cronin and P de Grief (eds) The Inclusion of the Other: Studies in Political Theory. Cambridge: MIT Press.

هابيرماس، ج. (١٩٩٨م) الدولة - القومية الأوربية : عن ماضي ومستقبل السيادة والمواطنة.

- Hagen S. (ed.) (1993) Languages in European Business: A Regional Survey of Small and Medium-sized Companies. London: CILT.

هاجن، س. (مؤلف) (١٩٩٣م) اللغات في الأعمال الأوربية : دراسة استقصائية إقليمية للشركات المتوسطة والصغيرة.

- Halliday, M.A.K. (2006) Written language, standard language, global language. In B.B. Kachru, Y. Kachru and C.L. Nelson (eds) The Handbook of World Englishes (pp. 349-366). Oxford: Blackwell.

هاليداي، م. آ. ك. (٢٠٠٦م) اللغة المكتوبة واللغة المعيارية ،واللغة العالمية.

- Harris, R. and Cher Li, Q. (2005) Review of the Literature: The Role of International Trade and Investment in Business Growth and Development. Report to UK Dept. of Trade and Industry.

هاريس، ر. وشير لي، ك. (٢٠٠٥م) استعراض كتابات المفكرين : دور التجارة الدولية والاستثمار في نمو وتطوير الأعمال التجارية.

- Harvey, D. (1996) Rethinking Marxism. Journal of Economics, Culture & Society, 8(4), 1-17,

هارفي، د. (١٩٩٦م) إعادة النظر في الماركسية.

- Harvey, D. (2001) Spaces of Capital. Edinburgh: Edinburgh University Press.

هارفي، د. (٢٠٠١م) فضاءات رأس المال.

- Hayek, F.A. (1944) The Road to Serfdom. London:Routledge.

حايك، ف. أ. (١٩٤٤م) الطريق إلى العبودية.

- Hayek, F.A. (1948) Individualism and Economic Order. London: Routledge.

حايك، ف. أ. (١٩٤٨م) الفردية والنظام الاقتصادي.

- Henley, A. and Jones, R.E. (2005) Earnings and Linguistic Proficiency in a Bilingual Economy. Manchester School, University of Manchester, 73 (3), 300-320,

هينلي،أ وجونز، ر. إ. (٢٠٠٥م) الأرباح والمهارة اللغوية في الاقتصاد ثنائي اللغة.

- Hernandez i Marti, Gil-Manuel (2002) La Modernitat Globalitzada: Analisi de l entorn social. Valencia, Tirant to Blanch.

هرنانديز أ مارتي ، جيل مانويل (٢٠٠٢م) حداثة العولمة.

- Hilgendorf, S.K. (2006) English and the Global Market: The Impact in the German Business Domain. Paper presented at the 16th Sociolinguistic Symposium, July 2006,

هيلجيندورف ، س. ك. (٢٠٠٦م) الإنجليزية والسوق العالمية : التأثير في مجال الأعمال التجارية الألمانية.

- Hodgson, G.M. (1999) Economics and Utopia. London: Routledge.

هودجسون، ج. م. (١٩٩٩م) الاقتصاد واليوتوبيا.

- Honig, B. (1996) Differences, dilemmas and the politics of home. In S. Benhabib (ed.) Democracy and Difference: Contesting the Boundaries of the Political (pp. 257-278). Princeton: Prince ton University Press

هونيج، ب. (١٩٩٦م) الاختلافات ، والإشكاليات والسياسة في الوطن.

- Honneth, Axel (ed.) (1986) Kommunikatives Handeln. Beitrage zu jurgen Habermas'. Frankfurt: Suhrkamp.

هونيث ، أكسل (محرر) (١٩٨٦م) الأداء التواصلي.

- Hood, N. and Truijens, T. (1993) European locational decisions of Japanese manufacturers: Survey evidence on the case of the UK. International Business Review 2,39 63,

هود، ن. و تروجينز ، ت. (١٩٩٣م) القرارات الموقعية الأوربية لأصحاب المصانع اليابانية.

- Jakobson, R. (1963) Essais du linguistique generale. Paris: Minuit.

جاكوبسون، ر. (١٩٦٣م) اختبارات للسانيات العامة.

- James, A.R. (2000) English as a European Lingua Franca: Current realities and existing dichotomies. in J. Cenoz and U. Jessner (eds) English in Europe: The Acquisition of a Third Language (pp. 22-39). Clevedon: Multilingual Matters.

جيمس،أ. ر. (٢٠٠٠م) الإنجليزية كلغة أوربية وسيطة .

- Jameson, F. (1993) Postmodernism or the Cultural Logic of Late Capitalism. Durham: Duke University Press.

جيمسون. ف. (١٩٩٣م) ما بعد الحداثة أو المنطق الثقافي للرأسمالية المتأخرة.

- Jeffrey. B. Craft. A. and Leibling, M. (eds) (2001) Creativity in Education. London: Continuum Books.

جيفري، ب. ، وكرافت، أ. و ليبلنج ، م. (مؤلفون) (٢٠٠١م) الإبداع في مجال التعليم.

- Jessop, B. (2002) The Future of the Capitalist State Cambridge: Polity.

جيسوب ، ب. (٢٠٠٢م) مستقبل الدولة الرأسمالية.

- Jessop, B. (2004) Multi-level governance and multi-level metagovernance. In I. Bache and M. Flinders (eds) Multi-level Governance (pp. 49-75). Oxford: Oxford University Press.

جيسوب، ب. (٢٠٠٤م) الحكومة متعدد المستويات، وما وراء الحكم متعددة المستويات.

- Kant, I. (1963) Critique of Pure Reason. London: Macmillan.

كانط، ، أ. (١٩٦٣م) نقد العقل الخالص.

- Keeble, D. and Wilkinson, F. (eds) (2000) High-Technology Clusters, Networking and Collective Learning in Europe. Ashgate: Aldershot.

كيبل، د. و يلكنسون، ف. (مؤلفان) (٢٠٠٠م) تكتلات التقنية الفائقة، والربط الشبكي، والتعلم الجماعي في أوربا.

- Kluckhohn, F.R. and Strodtbeck, F.L. (1962) Variations in value orientation. American Anthropologist, New Series, 64(4), 850-851,

كلوكهون، ف. ر. و سترودبيك، ف. ل. (١٩٦٢م) الاختلافات في توجه القيمة.

- Knapp, K. (1997) Cultural, organisational or linguistic causes of intercultural conflicts? A case study. In J. Benke (ed.) Thriving on Diversity (pp. 117-134). Bonn: Dummler.

ناب، ك (١٩٩٧م) الأسباب الثقافية أوالتنظيمية أو اللغوية للصراعات بين الثقافات؟ دراسة حالة.

- Kurasawa, F. (2007) The Work of Global Justice. Cambridge, Cambridge University Press.

كوراساوا، ف. (٢٠٠٧م) مهمة العدالة العالمية.

- Lachenmaier, S. and Wossmann, L. (2005) Does Innovation Cause Exports? Evidence from Exogenous Innovation Impulses and Obstacles, Using German Micro Data. Oxford Economic Papers.

لاشنمير، س. و ووسمان، ل. (٢٠٠٥م) هل الإبداع هو أحد أسباب التصدير؟ الدليل من دوافع ومعوقات الإبداع الخارجي، باستخدام البيانات الألمانية الدقيقة.

- Laclau, E. and Mouffe, C. (1985) Hegemony and Socialist Strategy. London: Verso.

لاكلو، إ. و موف، س. (١٩٨٥م) الهيمنة واستراتيجية الاشتراكية.

- Laplantirie, F. (2007) La question du subjet dans le social et dans les sciences sociales aujourd'hui. In M. Wieviorka (ed.) Les Sciences Sociales en Mutation (pp. 37-49). Paris: Editions Sciences Humaines.

لابلانتيري، ف. (٢٠٠٧م) مسألة الذات الفاعلة في الاجتماعي وفي العلوم الاجتماعية في الوقت الحاضر.

- Lash, S. (1999) Another Modernity, Another Rationality. Oxford: Blackwell.

لاش، س. (١٩٩٩م) حداثة أخرى، وعقلانية أخرى.

- Levitas, R. (1998) The inclusive Society? Social Exclusion and New Labour. London: Macmillan.

ليفيتاس، ر (١٩٩٨م) المجتمع الشامل؟ الإقصاء الاجتماعي والقوى العاملة الجديدة.

- Lundvall, B A. (ed.) (1992) National Systems of Innovation: Towards a Theory of Innovation and interactive Learning. London: Pinter.

لوندفال، ب-أ (محرر) (١٩٩٢) نظم الإبداع الوطنية : نحو نظرية للإبداع والتعلم التفاعلي.

- Lundvall, B.A. (2002) Innovation, Growth and Social Cohesion: The Danish Model of a Learning Economy. Cheltenham: Edward Elgar.

لوندفال، ب- أ. (٢٠٠٢م) الإبداع والنمو والتماسك الاجتماعي : النموذج الدنمركي لاقتصاد التعلم.

- Lyotard, J-F. (1984) The Postmodern Condition. Manchester: Manchester University Press.

ليوتارد، ج- ف. (١٩٨٤م) حالة ما بعد الحداثة.

- Maillat, D. (1998) Vom 'Industrial District' zum innovativen Milieu: Ein Beitrag zur Analyse der lokalisierten Produktionssysteme. Geographische Zeitschrift 86, 1-15,

ميلات، د. (١٩٩٨م) من 'المنطقة الصناعية' إلى البيئة الإبداعية : مساهمة في تحليل نظم الإنتاج المحلية.

- Maillat, D, Lechot, G, Lecoq, B. and Pfister, M. (1996) Comparative Analysis of the • Structural Development of Milieux: The Example of the Watch Industry in the Swiss and French Jura Arc. Working Paper 96-07, Institut de recherches economiques et regionales, Universite de Neuchatel, Neuchatel.

ميلات، د.، و ليخوت، ج. ، و ليكوك ب. ، بفيستر، م. (١٩٩٦م) تحليل مقارن للتنمية البنيوية في الأوساط الاجتماعية: مثال صناعة الساعات في سويسرا والفرنسية في منطقة قوس جورا.

- Mann, M. (1993) The Sources of Social Power. Cambridge: Cambridge University Press.

مان، م. (١٩٩٣م) مصادر السلطة الاجتماعية.

- Marschan, R, Welch, D. and Welch, L. (1997) Language- The forgotten factor in multinational management. European journal of Management 15 (5), 591-598,

مارشان، ر. ، و ولش، د. ، و ولش، ل. (١٩٩٧م) اللغة – العامل المنسي في الإدارة متعددة الجنسيات.

- Matushita, K. (1988) The secret is shared. Manufacturing Engineering 100 (2), 15,

ماتوشيتا، ك. (١٩٨٨م) السر المشترك.

- Mauss, M. (1954) The Gift New York: Free Press.

ماوس، م. (١٩٥٤م) الهدية.

- McInerney, C. (2002) Knowledge management and the dynamic nature of knowledge, journal of the American Society for Information Science and Technology 53 (12), 1009-1018,

مكينيرني، س. (٢٠٠٢م) إدارة المعرفة والطبيعة الديناميية للمعرفة.

- Milner, J-C. (1978) L'amour de la langue. Paris. Seuil.

ميلنر، ج- س. (١٩٧٨م) عشق اللغة.

- Milner, J C (1992) De quelques aspects de la theorie d'Antoine Culioli projetes dans un espace non enonciatif. In n.a. La Theorie d'Antoine Culioli (pp. 19-39). Paris: Ophrys.

ميلنر، ي سي. (١٩٩٢م) بشأن بعض الجوانب النظرية لمشروعات عدم التلفظ لأنطوان كوليولي.

- MKW (2001) Exploitation and Development of the job Potential in the Cultural Sector in the Age of Digitalisation. Report to DG Employment and Social Affairs. Brussels, EC.

MKW (٢٠٠١م) استغلال وتطوير إمكانات الوظيفة في القطاع الثقافي في عصر الرقمنة.

- Morgan, K (1997) The learning region: Institutions, innovation and regional renewal. Regional Studies 31,491-503,

مورجان، ك. (١٩٩٧م) منطقة التعلم : المؤسسات والإبداع والتجديد الإقليمي.

- Mouffe, C. (2000) Wittgenstein, political theory and democracy. Polylog: Forum for Intercultural Philosophy 2, http://them.polylog.Org/2/emc-en.html.

موفي، س. (٢٠٠٠م) النظرية السياسية والديمقراطية.

- Nahapiet, J. and Ghoshal, S. (1998) Social capital, intellectual capital, and the organizational advantage. Academy of Management Review 22 (2), 242-266,

ناهابيت، ج. ، غوشال، س. (١٩٩٨م) رأس المال الاجتماعي، ورأس المال الفكري، والميزة التنظيمية.

- NASSCOM-McKinsey (2006) Report 2005 - Extending India's Leadership in the Global IT and BPO Industries. Mumbai.

ناسكوم – ماكينزي (٢٠٠٦م) تقرير ٢٠٠٥م – تعزيز الريادة الهندية في مجال تكنولوجيا المعلومات وتعهيد نظم جودة الأعمال على مستوى العالم.

- Nelson, R.R. (1993) National Innovation Systems: A Comparative Analysis. Oxford: Oxford University Press.

نيلسون، ر.ر. (١٩٩٣م) نظم الإبداع الوطنية : تحليل مقارن.

- Nonaka, I. (1994) Dynamic theory of organizational knowledge creation. Organization Science 5 (1), 14-37,

نوناكا، ا. (١٩٩٤م) النظرية الديناميه لإبداع المعرفة التنظيمية.

- Nonaka, I. and Konno, N. (1998) The Concept of 'Ba': Building a foundation for knowledge creation. California Management Review 40 (3) (Spring), 40-54,

نوناكا، ا. ، و وكونو، ن. (١٩٩٨م) مفهوم 'Ba' : بناء الأساس لإبداع المعرفة.

- Nonaka, I. and Tekuchi, H. (1995) The Knowledge-Creating Company: How Japanese Companies Create the Dynamics of Innovation. Oxford: Oxford University Press.

نوناكا، ا. ، و تاكوشي، هـ. (١٩٩٥م) الشركة المنشئة للمعرفة : كيف تنشئ الشركات اليابانية ديناميات الإبداع.

- Ojala, T. (2001) Intra-Organisational Use of Communication Tools in Value Nets: Cases from the ICT Industry. Lappeenranta University of Technology, Dept. of Business.

أوجالا، ت. (٢٠٠١م) الاستخدام التنظيمي الداخلي لأدوات الاتصال في شبكات القيمة : أمثلة من صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- Ong, A. (1999) Flexible Citizenship: The Cultural Logic of Transnationality. Durham: Duke University Press.

اونج، أ. (١٩٩٩م) المواطنة المرنة : المنطق الثقافي لتجاوز الحدود القومية.

- Ost, F. (1998) Le temps virtuel des lois postmodernes ou comment le droit se traite dans la societe de l'information. In J. Clam and G. Martin (eds) Les Transformations de la regulation juridique. Paris: L.G D.J.

أوست، ف. (١٩٩٨م) الوقت الافتراضي لقوانين ما بعد الحداثة أو كيف يجري التعامل مع القانون في مجتمع المعلومات.

- Patrinos, H A, Velez, E. and Psacharopoulos, G. (1994) Language, education and earnings in Asuncion, Paraguay. Journal of Developing Areas 29 (1), 57-68,

باترينوس، هـ. أ.، فيليز، إ. ، و بساشاروبولوس، ج. (١٩٩٤م) اللغة والتعليم والأرباح في أسونسيون، باراجواي.

- Pecheux, M. (1982) Language, Semantics and Ideology. London: Macmillan.

بيتش، م. (١٩٨٢م) اللغة والدلالة والأيديولوجية.

- Pekruhl, U. (2001) Partizipatives Management. Konzepte und Kulturen. Munchen: Hampp.

بيكروخ ، أ.(٢٠٠١م) الإدارة التشاركية. المفاهيم والثقافات.

- Pianta, M. (2000) The Impact of Technological Change on Growth in the 'New Economy'. Paper presented at the Workshop on The New Economy of the Global Information Society. Brussels, April, 2000,

بيانتا ، م. (٢٠٠٠م) أثر التغير التكنولوجي على النمو في 'الاقتصاد الجديد '.

- Piore, M. and Sabel, C. (1984) The Second Industrial Divide. New York: Basic Books.

بيور، م. ، سابل، س. (١٩٨٤م) الفجوة الصناعية الثانية.

- Pleasants, N. (1999) Wittgenstein and the Idea of a Critical Social Theory. London: Rou Hedge.

بليزانتس، ن (١٩٩٩م) فيتجنشتاين وفكرة النظرية الاجتماعية الحرجة.

- Portes, A. and Landolt, P. (1996) The downside of social capital. The American Prospect 26, 18 22,

بورترز، أ. ، و لاندولت، ب. (١٩٩٦م) الجانب السلبي لرأس المال الاجتماعي.

- Polyani, M. (1958) Personal Knowledge: Towards a Post-Critical Philosophy. London: Routledge and Kegan Paul.

بولياني، م. (١٩٥٨م) المعرفة الشخصية : نحو فلسفة ما بعد النقد.

- Polyani, M. (1967) The Tacit Dimension. London: Routledge and Kegan Paul.

بولياني، م. (١٩٦٧م) البعد الضمني.

- Porter, M. (1985) Competitive Advantage: Creating and Sustaining Superior Performance. New York: Free Press.

بورتر، م. (١٩٨٥م) الميزة التنافسية : خلق الأداء المتفوق والمحافظة عليه.

- Porter, M.E. (1990) The Competitive Advantage of Nations. New York: Simon and Schuster.

بورتر، م. إ. (١٩٩٠م) الميزة التنافسية للأمم.

- Powell, W. (1996) Trust-based forms of governance. In R. Kramer and T. Tyler (eds.) Trust in Organizations: Frontiers of Theory and Research (pp. 61-67). Thousand Oaks (CA): Sage.

باول، و. (١٩٩٦م) أشكال الحكومة المعتمدة على الثقة.

- Powell, W. and Snellman, K. (2004) The knowledge economy. Annual Review of Sociology 30, 199-220.

باول، و. ، وسنيلمان، ك. (٢٠٠٤م) اقتصاد المعرفة.

- Przeworski, A. (1991) Democracy and the Market. Political and Economic Reforms in Eastern Europe and Latin America. Cambridge. Cambridge University Press.

برزورسكي، أ. (١٩٩١م) الديمقراطية والسوق: الإصلاحات السياسية والاقتصادية في أوربا الشرقية وأمريكا اللاتينية.

- Pudup, M.B. (1992) Industrialization after (de)industrialization: A review essay Urban Geography 13 (2), 187 200.

بودوب، م. ب. (١٩٩٢م) التصنيع بعد عدم التصنيع: مراجعة علمية.

- Putnam, R.D. (1993) Making Democracy Work: Civic Traditions in Modern Italy. Princeton: Princeton University Press.

بوتنام، ر. د. (١٩٩٣م) إنجاح الديمقراطية: التقاليد المدنية في تاريخ ايطاليا الحديث.

- Putnam, H. (1988) Representation and Reality. Cambridge, MA: MIT Press.

بوتنام، هـ (١٩٨٨م) التمثيل والواقع.

- Rasch, W. (2000) Niklas Luhmann's Modernity: The Paradoxes of Differentiation. Stanford: Stanford University Press.

راش، و. (٢٠٠٠م) الحداثة عند نيكلاس لوهمان: مفارقات التمايز.

- Rawlings, R. (2003) Delineating Wales: Constitutional, Legal and Administrative Aspects. Cardiff: University of Wales Press.

رولينغز، ر. (٢٠٠٣م): ترسيم ويلز: الجوانب الدستورية والقانونية والإدارية.

- Rawls, J. (1972) A Theory of Justice. Cambridge: Harvard University Press.

راولز، ج. (١٩٧٢م) نظرية العدل.

- Rawls, J. (1996) Political Liberalism. New York: Columbia University Press. Reich, R.B. (1991) The Work of Nations. New York: Knopf.

راولز، ج. (١٩٩٦م) الليبرالية السياسية.

- Reingold T. (2001) Arvonluonnin uusi aikakausi teoksessa. In J. Vans (ed.)(toim) Kumppanuudella kasvuun (pp. 18-28). Telecom Business Research Centre Lapeenranta: Lapeenranta University of Technology.

رينجولد ت. (٢٠٠١) قيمة عهد جديد للعمل.

• Ritzer, G. (1996) The McDonaldisation of Society. Thousand Oaks: Pine Forge.

ريتزر، ج. (١٩٩٦م) ماكدونالدزية المجتمع.

• Roemer J.E. (1994) A Future for Socialism. Cambridge: Harvard University Press.

رومر، ج. إ. (١٩٩٤م) مستقبل الاشتراكية.

• Rosenau, P. (1990) Once again into the Fray: International relations confronts the humanities. Millennium: journal of International Studies 1 (Spring), 83-110,

روسينيه، ب. (١٩٩٠م) في خضم النزاع مرة أخرى: العلاقات الدولية تواجه العلوم الإنسانية.

• Ryle, G. (1945-46) Knowing how and knowing that. Aristotelian Society Proceedings 46,1-16,

رايل، ج. (١٩٤٥-٤٦) أن تعرف كيف وأن تعرف أن .

• Sabel, C. (1989) Flexible specialization and the re-emergence of regional economies. In P. Hirst and J. Zeithin (eds) Reversing Industrial Decline? Oxford, UK: Berg.

سابل، س. (١٩٨٩م) التخصص المرن وإعادة ظهور الاقتصاديات الإقليمية.

• Sabel, C. (1992) Studied trust: Building new forms of co-operation in a volatile economy. In F. Pyke and W. Sengenberger (eds) Industrial Districts and Local Economic Regeneration (pp. 215-250). Geneva: International Institute for Labor Studies.

سابل. س. (١٩٩٢م) الثقة المدروسة: بناء أشكال جديدة من التعاون في الاقتصاد المضطرب.

• Sandberg, A. and Augustsson, F. (2002) Interactive Media in Sweden, 2001, Stockholm: Arbeitslivsinstitutet.

ساندبرج، أ ، أوجستسن، ف. (٢٠٠٢م) وسائل الإعلام التفاعلية في السويد.

- Sandywell, B. (1996) Reflexivity and the Crisis of Western Reason. London: Roulledge

ساندويل ، ب. (١٩٩٦م) الانعكاسية وأزمة العقل الغربي.

- Sassen, S. (2006) Territory, Authority, Rights: From Medieval to Global Assemblages. Princeton: Princeton University Press.

ساسين، س (٢٠٠٦م) الحدود، والسلطة، والحقوق : من القرون الوسطى الى التجمعات العالمية.

- Saxenian, A. (1994) Regional Advantage: Cultural Competition in Silicon Valley and Route 128, Cambridge: Harvard University Press.

ساكسيان، أ. (١٩٩٤م) ميزة إقليمية : التنافس الثقافي في وادي السليكون وطريق ١٢٨.

- Saxenian, A. (1999) Silicon Valley's New Immigrant Entrepreneurs. PPIC: San Francisco.

ساكسيان، أ. (١٩٩٩م) المهاجرون الجدد من رجال الأعمال في وادي السليكون.

- Schumpeter, P. (1949) The Theory of Economic Development. Cambridge: Harvard University Press.

شومبيتر، ب. (١٩٤٩) نظرية التنمية الاقتصادية.

- Schumpeter, J.A. (1976) Capitalism, Socialism and Democracy. New York: Harper & Row.

شومبيتر، ج. ب. (١٩٧٦) الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية

- Scott, D. (1996) The aftermaths of sovereignty. Social Text 48,1-26,

سكوت، د. (١٩٩٦) آثار السيادة.

- Shapiro, D.M. and Stelcner, M. (1997) Language and earnings in Quebec: Trends over twenty years, 1970-1990, Canadian Public Policy - Analyse, de Politiques 23 (2), 115-140,

شابيرو، د. م.، و ستيلنر، م. (١٩٩٧) اللغة والأرباح في كيبيك : التوجهات لمدة تزيد على عشرين عاما.

- Searle J.R. (1972) Noam Chomsky's revolution in linguistics. New York Review June 29, 16-24,

سيرل ج.ر. (١٩٧٢م) ثورة نعوم تشومسكي في اللغويات.

- Seriot, P. (1997) Ethnos et Demos: La construction discursive de 'identite collective. Langage et Societe 79, 39-53,

سيريوت، ب. (١٩٩٧م) العرقية وعامة الناس : البناء الاستطرادي للهوية الجماعية.

- Smith, N. (1992) Geography, difference and the politics of scale. In I. Doherty, E. Graham and M. Malek (eds.) Postmodernism and the Social Sciences (pp. 57-79). London: Macmillan.

سميث، ن. (١٩٩٢م) الجغرافيا ، والاختلاف وسياسة الكفاية الاقتصادية.

- Storper, M. (2002) Institutions of the learning economy. In M. Gertler and D. Wolfe (eds) Innovation and Social Learning. Institutional Adaption in an Era of Technological Chance (pp. 135-158). Basingstoke: Palgrave.

ستوربر، م. (٢٠٠٢م) مؤسسات اقتصاد التعلم.

- Tannen, D. (1989) Talking Voices: Repetition, Dialogue and imagery in Conversational Discourse. Cambridge: Cambridge University Press.

تانين، د. (١٩٨٩م) الأصوات المتكلمة : التكرار ، والحوار والتصوير في خطاب المحادثة.

- Tapscott, D, Ticoll, D. and Lowy, A. (2000) Digital Capital: Harnessing the Power of Business Webs. Boston: Harvard Business School Press.

تابسكوت، د.، و تيكول، د.، و لوي، أ. (٢٠٠٠م) رأس المال الرقمي: تسخير طاقة شبكات الأعمال.

- Thompson, J.B. (1984) Studies in the Theory of Ideology. Cambridge: Polity.

تومسون، ج. ب. (١٩٨٤م) دراسات في نظرية الإيديولوجيا.

- Todtling, F. and Trippl, M. (2005) One size fits all? Towards a differentiated regional innovation policy approach, Research Policy 34, 1023-1209,

تودلنج، ف. ، و تريل، م. (٢٠٠٥م) حجم واحد يناسب الجميع؟ نحو توجه لسياسة إقليمية متمايزة للإبداع Research Policy 34, 1023-1209

- Toivonen, M. (2001) Growth and Significance of Knowledge Intensive Business systems (KIBS). Helsinki: Uudenmaan.

تويفون، م. (٢٠٠١م) النمو وأهمية نظم الأعمال ذات المعرفة الكثيفة (KIBS).

- Touraine, A. (1992) Critique de la Modernite. Paris: Fayard.

تورين، أ. (١٩٩٢م) نقد الحداثة.

- Touraine, A. (1997) Pourrons-nous vivre ensemble? Paris: Fayard.

تورين، أ. (١٩٩٧م) هل يمكننا العيش سويا؟

- Touraine, A. (2007) La place du subjet In M. Wiveiorka (ed.) Les Sciences Sociale en Mutation (pp. 25-36). Paris: Editions Sciences Humaines.

تورين، أ. (٢٠٠٧م) دور الذات الفاعلة عند م.

- Touraine, A. (2007) Penser Autrement. Paris: Fayard.

تورين، أ. (٢٠٠٧م) التفكير بشكل مختلف.

- Trice, H M. and Beyer, J.M. (1993) The Cultures of Work Organization. Englewood Cliifs, NJ: Prentice Hall.

ترايس، هـ. م. وباير، ج. م. (١٩٩٣م) ثقافات تنظيم العمل.

- Tricot, C. (2002) Key Aspects of the Use of English in Europe EC, DGIV, Unpublished Report.

تريكوت، س. (٢٠٠٢م) الجوانب الرئيسية لاستخدام اللغة الإنكليزية في أوربا.

- UNCTAD (2006) Trade and Development Report,2006,New York: United Nations.

الأونكتاد (٢٠٠٦م) تقرير التجارة والتنمية، ٢٠٠٦م.

- Vattimo, G. (1991) The End of Modernity. Cambridge: Polity.

فاتيمو، ج. (١٩٩١م) نهاية الحداثة.

- Veblen, T.B. (1919) The Place of Science in Modern Civilisation and Other Essays. New York: Huebsch.

فيبلين، ت. ب. (١٩١٩م) مكانة العلم في الحضارة الحديثة ومقالات أخرى.

- Vivarelli, M. and Pianta, M. (2000) The Employment Impact of innovation: Evidence and Policy. London: Routledge.

فيفريل، م. ، و بيانتا، م. (٢٠٠٠م) أثر الإبداع على العمالة: الدليل والسياسة.

- Wainwright, H. (1994) Arguments for a New Left: Answering the Free-Market Right. Oxford: Black well.

ينرايت، هـ (١٩٩٤م) نقاشات اليسار الجديد : ردعلى عدالة السوق الحرة.

- Wenger, E (1998) Communities of Practice: Learning, Meaning and Identity. Cambridge: Cambridge University Press.

وينجر، إ (١٩٩٨م) مجتمعات الممارسة : التعلم، والمعنى والهوية.

- Wieviorka, M. (2008) Neuf lecons de sociologie. Paris: Laffont.

ويفيوركا، م. (٢٠٠٨م) دروس جديدة من علم الاجتماع.

- Williams, G. (1976) Differential risk strategies among farmers in the lower Chubut Valley, Argentina. American Ethnologist 3 (2), 65-84.

وليامز، ج. (١٩٧٦م) إستراتيجيات المخاطر التفاضلية بين المزارعين في وادي تشوبوت الأدنى.

- Williams, G. (1992) Sociolinguistics: A Sociological Critique. London: Routledge and Kegan Paul.

وليامز، ج. (١٩٩٢م) علم اللغة الاجتماعي : نقد لعلم الاجتماع.

- Williams, G. (1999) French Discourse Analysis: The Method of Post-structuralism. London: Routledge.

وليامز، ج. (١٩٩٩م) تحليل الخطاب الفرنسي: أسلوب ما بعد البنيوية.

- Williams, G. (2000) The digital value chain and economic transformation: Rethinking regional development in the new economy. Contemporary Wales 13, 94-116.

وليامز، ج. (٢٠٠٠م) سلسلة القيمة الرقمية والتحول الاقتصادي : إعادة النظر في التنمية الإقليمية في الاقتصاد الجديد.

- Williams, C. (2004) From media to multimedia: Workflows and language in the digital economy. Noves. Autumn.

وليامز، ج. (٢٠٠٤م) من وسائل الإعلام إلى الوسائط المتعددة : دورات العمل واللغة في الاقتصاد الرقمي.

- Williams, G. (2005) Sustaining Language Diversity in Europe. London: Palgrave.

وليامز، ج (٢٠٠٥م) المحافظة على التنوع اللغوي في أوربا.

- Williams, G. (2007) The changing nature of the media sector. In M. Cormak and N. Hourigan (eds) Minority Language Media: Concepts, Critique and Case Studies (pp. 88-107). Clevedon: Multilingual Matters.

وليامز، ج. (٢٠٠٧م) الطبيعة المتغيرة لقطاع الإعلام.

- Williams, G. (2008) Reversing language shift-A sociological visit. Plurilingua XXX, 161-179,

وليامز، ج. (٢٠٠٨م) عكس التحول اللغوي – عودة إلى علم الاجتماع.

- Williams, G. and Britt Kenz, M. (2003) Technology and economic development in the periphery. Tripodos 14,101-123,

ويليامز، ج.، وبريت كنز، م. (٢٠٠٣م) التقنية والتنمية الاقتصادية في المناطق الحدودية.

- Williams, G, Roberts, E. and Isaac, R. (1978) Language and aspirations for upward social mobility. In G. Williams (ed.) Social and Cultural Change in Contemporary Wales. London: Routledge and Kegan Paul.

وليامز، ج.، و روبرتس، إ. ، و وإسحاق، ر. (١٩٧٨م) اللغة والتطلعات للحراك الاجتماعي التصاعدي.

- Williams, G, Strubell, M, Vilaro, S. and Williams, G.O. (2007) Diversity in the Teaching of Language in Europe, 1999-2004, Report Presented to DG Education and Culture, Brussels.

وليامز، ج.، [وآخرون] (٢٠٠٧م) التنوع في تعليم اللغات في أوروبا.

- Williams,R. (1980) Problems in Materialism and Culture. London: Verso.

وليامز، ر. (١٩٨٠م) مشكلات في المادية والثقافة.

- Wittgenstein, L. (1958) Philosophical Investigations 1 (1st edn). Oxford: Blackwell.

فيتجنشتاين، ل (١٩٥٨م) بحوث فلسفية ١،

- Wittgenstein, L. (1972) Philosophical Investigations 2 (2nd edn). Oxford: Blackwell.

فيتجنشتاين ، ل (١٩٧٢م) بحوث فلسفية ٢،

- Wittgenstein, L. (1975) On Certainty. Oxford: Blackwell.

فيتجنشتاين، ل (١٩٧٥م) حول اليقين.

- Wittgenstein, L. (1988) Tractatus Logico-Philosophicus. London: Routledge.

فيتجنشتاين، ل (١٩٨٨م) بحث المنطق والفلسفة.

- Withers, K. (2006) Intellectual Property and the Knowledge Economy. London: Institute for Public Policy Research.

ويذرز، ك. (٢٠٠٦م) الملكية الفكرية لأجل بحوث السياسة العامة.

- Wolin, S.W. (1996) Fugitive democracy. In S. Benhabib (ed.) Democracy and Differences: Contesting of the Political (pp. 31-46). Princeton University Press.

وولين، س. و. (١٩٩٦م) الديمقراطية قصيرة الأجل.

- Young, I.M. (1996) Communication and the other: beyond cleliberative clemocacy. In: S. Benhabib (ed.) Democracy and clipperence: contesting the boundaries of the political (pp. 120-136). Princeton: Princeton Univ. Press

يونج، إ. م. (١٩٩٦م) الاتصال والآخر.

- Zolo, D. (1992) Democracy and Complexity: A Realist Approach. Cambridge: Cambridge University Press.

زولو، د. (١٩٩٢م) الديمقراطية والتعقد : مقاربة واقعية.



# الكشـــاف

## الكتاب

- يبرز هذا الكتاب التغيرات الحاصلة في حياتنا المعاصرة على الأصعدة كافة وخاصة ما أحدثته العولمة من آثار بعيدة المدى على المجالات كافة، وتحليل دور اللغة والثقافة في سبر أغوار تلك الآثار وبخاصة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتحول المجتمعي من الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد المعرفة ومن النظام الحكومي المركزي إلى النظام الحكومي اللامركزي، وظهور السلطات الإقليمية ودورها في التغير الاقتصادي وتداعياته ودور اللغة في الربط بين المكونات الثقافية والسياسية للاقتصاد وتحليل العلاقة بين اللغة والثقافة والثقة في نسيج فكري محكم البنيان يجعل من هذه المسائل والقضايا المتمايزة كلاً واحداً متكاملاً.
- يأمل المترجم من تقديم هذا العمل: «اقتصاد المعرفة ، اللغة والثقافة» إلى القراء والباحثين العرب عامة وإلى المهتمين بقضايا اقتصاد المعرفة واللغة والثقافة في عصر العولمة وتقنية المعلومات بصفة خاصة، أن يحقق هذا الكتاب الهدف الذي صدر من أجله.

## المترجم : أ. د. جبريل بن حسن العريشي

- عضو مجلس الشورى في الدورتين الخامسة والسادسة.
- أستاذ المعلومات – جامعة الملك سعود، ١٤٣١هـ.
- دكتوراة في علم المعلومات – تقنية المعلومات، جامعة بتسبرج، عام ٢٠٠١م.
- دكتوراة في الإدارة والتخطيط – القيادة الإدارية، جامعة بتسبرج، عام ٢٠٠١م.
- عضو الهيئة الاستشارية بوزارة الثقافة والإعلام ١٤٣٠هـ.
- عضو الهيئة الاستشارية للمنظمة العربية للثقافة والعلوم في مجال إدارة المعلومات ١٤٣١/١١/١هـ.
- عضو اللجنة العلمية لجائزة التميز الرقمي بوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات: ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣هـ.
- رئيس تحرير مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤٣٢هـ
- عضو اللجنة العلمية لمجلة دراسات المعلومات، ١٤٣٢هـ.
- عضو اللجنة العلمية لمجلة دراسات عربية في المعلومات، ١٤٢٧هـ.


٩٧٨ - ٦٠٣ - ٨١٢٧ - ٠٣ - ٢
9 786038 127032